التجارة الخارجية البينية الكلية والزراعية العربية
(رؤية تحليلية)

اعداد

أ.د/ محمود محمد فواز د/ سرحان احمد سليمان

2016

الكتاب: التجارة الخارجية البينية الكلية والزراعية العربية "رؤية تحليلية"

الكاتب: أ.د/ محمود محمد فواز، د/ سرحان احمد سليمان

الطبعة: الأولى مارس **2016**

رقم الإيداع: 2016 / 7711

بسم الله الرحمن الرحيم
تقديم

بالرغم من أهمية التجارة الخارجية البينية العربية والكثير من الكتابات فيها، الا انه لم يتم الاعتماد بشكل كاف على النتائج البحثية التطبيقية في هذا المجال، مما دفع المؤلفين الى عمل هذا الكتاب، والذى يتناول التجارة الخارجية البينية العربية، ويركز على الجوانب الزراعية، ويرصد كفاءتها وهيكلها السلعي، ومدى اسهام الدول العربية في نموها وتنميتها، وكذلك مدى تأثرها بالمتغيرات الإقليمية والعالمية، وتأثير تنفيذ اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى على هذه التجارة بشكل خاص، مع التركيز بصفة خاصة على اثر تنفيذ الاتفاقية في تنشيط وتنمية هذه التجارة بما يتفق مع المرجو وما رسم وخطط من اجله، وقد شمل الكتاب دراسة موضوعاته في فترات زمنية معاصرة حتى يتسنى تكوين رؤية شاملة حول التجارة البينية العربية ومشكلاتها وكيفية النهوض بها، كما اهتم الكتاب في فصله الأخير بمشكلات التجارة البينية العربية والزراعية منها بصفة خاصة، والحلول التي يمكنها تنمية هذه التجارة بهدف استفادة الدول العربية من تنشيطها وزيادتها، بما ينعكس ايجابياً على اقتصاداتها، مما يؤدى الى وضع رؤية للنهوض بهذه التجارة، وبالتالي سيفيد هذا الكتاب المتخصصين، والباحثين، خاصة طلاب الدراسات العليا والمهتمين بمجال التجارة الخارجية بصفة عامة والبينية بصفة خاصة سواء على المستوى القومي او الزراعي، وقد تم مراعاة التبسيط في هذا الكتاب في استخدام النماذج الرياضية والاقتصادية المتعلقة بالموضوع، وذلك من اجل سهولة استيعابها وفهمها والاهتمام بما توصلت اليه من نتائج تطبيقية. وقد تم الاستعانة في اعداد هذا الكتاب بالبحوث والدراسات التي سبق ان أعدها الباحثان، او بعضهم، او اجروها مع اخرين، كما ان الباحث الثاني متخصص في مجال التجارة الدولية، وكانت رسالته العلمية في الدكتوراه في هذا المجال، والباحث الأول كان مشرفاً على هذه الرسالة العلمية، فضلاً الى قراءة ومراجعة أكثر من مائة مرجع ودراسة وبحث ورسالة علمية محققة.

وأخيرا لا ندعى الكمال، فالكمال لله وحده، وباب النقد مفتوح وخاصة النقد البناء، وذلك لعرض الكتاب في صورة أفضل في طبعات أخرى.

والله ولى التوفيق

أ.د/ محمود محمد فواز

د/ سرحان احمد سليمان

تحريراً في مارس 2016

المحتويات

		الصفحة
فصل تمهيدي		1
الفصل الأول:	الإطار النظري والأساليب التحليلية المستخدمة في قياس أداء التجارة الخارجية البينية الكلية والزراعية العربية	8
الفصل الثاني:	التحليل الاقتصادي لكفاءة وهيكل التجارة الخارجية البينية الكلية العربية	21
الفصل الثالث:	التحليل الاقتصادي للتجارة الخارجية البينية الزراعية العربية	42
الفصل الرابع:	الموارد الاقتصادية الزراعية والانتاج الزراعي والتجارة البينية لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى	59
الفصل الخامس:	التجارة الخارجية البينية الكلية بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ومؤشرات كفاءتها في ظل المتغيرات الإقليمية الراهنة	79
الفصل السادس:	محددات التجارة البينية الكلية والزراعية بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى	107
الفصل السابع:	التجارة بين مصر ومنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وكفاءتها وأهم المتغيرات الاقتصادية المؤثرة عليها	122
الفصل الثامن:	رؤية مستقبلية للنهوض بالتجارة الخارجية البينية الكلية والزراعية العربية	145
ملاحق		160- 184

فصل تمهيدي

فصل تمهيدي

مقـدمة:

يكتسب قطاع التجارة الخارجية أهمية خاصة في اقتصاديات الدول العربية، حيث تشكل التجارة الخارجية العربية نسبة كبيرة من الناتج المحلى الإجمالي العربي، ونظراً لطبيعة تشابه الهياكل الاقتصادية لهذه الدول ودرجة نموها، ولكونه الأكثر نشاطاً وأتساعاً، فقد كان طوال العقود الماضية محدداً أساسياً لسياسات التنمية الاقتصادية في الدول العربية، بما في ذلك سياسة إحلال الواردات وسياسة تشجيع صادرات المنتجات الوطنية حيث تكاد تعتمد بعض هذه الاقتصاديات العربية اعتماداً كاملاً على الخارج لتوفير احتياجاتها، كما أنها لاتزال تعتمد أساسياً على تصدير عدد من السلع الأولية، ومن أهمها البترول، الأمر الذى يؤثر بطبيعة الحال على برامج التنمية في هذه الدول نتيجة للتقلبات المستمرة في أسعار المواد الأولية، بالإضافة إلى إجراءات الحماية التي تتبعها الدول الصناعية الكبرى، ومن ثم تتعرض التجارة العربية للكثير من التحديات، ولقد ظهرت في مجال التجارة الخارجية مستجدات كثيرة، على المستوى العالمي أهمها التحرير العالمي للتجارة، وتزايد الاتجاه نحو قيام التكتلات الاقتصادية الإقليمية، وهو الأمر الذى سوف يؤدى إلى آثار سلبية على العالم العربي، وتزايد أعباء شروط التبادل التجاري بين الدول العربية وبين دول التكتلات الاقتصادية في غير صالحها. وبالرغم من أن الدول العربية بذلت العديد من الإجراءات بهدف رفع كفاءة تجارتها، الا ان جهود هذه الدول تفتقر للإرادة والرغبة في تحمل بعض الاعباء في المدى القصير من أجل تحقيق عوائد في المدى الطويل، مما يؤكد أهمية تسهيل حركة التجارة بين الدول العربية، والتنسيق بينها في اتخاذ الإجراءات اللازمة لتحقيق إنجازات غير مسبوقة في مجال التنمية المستدامة للقطاعات الاقتصادية العربية للوصول إلى أفضل مستويات التكامل الاقتصادي العربي التي تعتبر أكثر حيوية واشد إلحاحاً في هذه المرحلة مما هي عليه في أي وقت سابق لمواجهة هذه التحديات، لذا أصبح العمل الجماعي العربي ضرورة لابد منها، لقيام تنسيق عربي يحقق للدول العربية الاستفادة من اتساع السوق العربي ويحقق درجة أعلى من الاستقرار والأمن الاقتصادي[5].

كما تلعب التجارة الخارجية الزراعية دوراً هاماً في المساهمة في تحقيق الأمن الغذائي للمواطن العربي، سواء بتوفير الاحتياجات التي لا يفي بها الإنتاج المحلى وذلك من خلال الواردات، أو زيادة الحصيلة من العملات الأجنبية من خلال الصادرات للسلع الزراعية والغذائية، كما تسهم في رفع معدلات التنمية الاقتصادية والاجتماعية عامة، وفى دعم قطاعات الإنتاج الزراعي والغذائي بصفة خاصة، وتعطى مؤشرات التجارة الخارجية الزراعية دلالات واضحة على واقع القطاع الزراعي، إذ غالباً ما يرتبط الإنتاج بتطورات مصاحبة لها في كل من التصدير، والاستيراد[8]. ويمكن القول بصفة عامة ان التجارة الخارجية تعتبر من الأدوات الاقتصادية الهامة، لما لها من مزايا اقتصادية، من حيث خلق الفرص التشغيلية والتنمية الاقتصادية. ونظراً للأهمية الفعلية لتعزيز القدرات التجارية العربية، لذا أقامت الدول

العربية عدداً كبيراً من الإجراءات والاتفاقيات التي تهدف إلى تطوير العمل الاقتصادي العربي المشترك بشكل عام، وتنمية التجارة الخارجية البينية بشكل خاص، كان آخرها اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، والمعروفة اختصاراً باسم "جافتا"* في عام 1998، التي دخلت حيز التنفيذ في عام 2005، كنموذج للتكامل العربي، ومدخلاً لتحرير التجارة الخارجية البينية بين الدول العربية، وانشاء اتحاد جمركي عربي مستقبلاً، مما قد يؤدى إلى فتح الأسواق العربية، وإزالة العقبات والعراقيل الجمركية وغير الجمركية وتسهيل عبور وانتقال السلع[9]. وكان تنفيذ الاتفاقية خطوة عملية هامة للتحرير الكامل للتجارة بين الدول العربية، مما ينعكس على تطور التجارة البينية العربية ونموها، حيث تعتبر التجارة البينية العربية أداة أساسية، ومدخلاً هاماً من أجل تحقيق التكامل الاقتصادي العربي. الا انه على الرغم من الجهود العربية لتحرير هذه التجارة وتنميتها فان الواقع الفعلي يشير إلى تواضع الأهمية النسبية للتجارة الخارجية البينية الكلية إلى إجمالي التجارة الخارجية بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، إذ لم تتجاوز تلك النسبة نحو 10.7٪ في عام 2013، بالرغم من ما رسم وخطط له من اهداف انشاء وتنفيذ الاتفاقية في تنشيط وتنمية التجارة بين الدول العربية، حيث انه كان المنتظر من التنفيذ الكامل للاتفاقية ان يؤدى إلى تخفيض أسعار الاستيراد وتسهيل تبادل السلع العربية، وبالتالي زيادة كمية الصادرات من الدول العربية المنتجة والمصدرة، كما يساعد أيضاً على تحويل جزء من واردات الدول العربية السلعية من الدول الأجنبية إلى واردات داخل المنطقة نتيجة لانخفاض أسعار الاستيراد، وبالتالي تستفيد الدول الأعضاء من مزايا التكتلات الاقتصادية، والتي أهمها اتساع السوق العربي، وتحقيق درجة أعلى من الاستقرار الاقتصادي العربي. وتضم منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى معظم الدول العربية، فقد بلغ عدد أعضائها حتى الان 18 دولة، وتمتلك الإمكانات والقدرات الاقتصادية[3]، بما يمكنها من تحقيق مستويات مرتفعة من التبادل التجاري في مختلف المجالات. الا أن هناك تحديات وصعوبات ومعوقات حالت دون استثمار تلك الإمكانات والمقومات، ويظهر ذلك في ضآلة معدلات النمو السنوية للتجارة بين دول المنطقة، لذا فان قيام منطقة التجارة الحرة العربية سيعود بفوائد عديدة على جميع الدول العربية خصوصاً إذا رافق ذلك زيادة في مرونة العرض، وقواعد إنتاجية تضمن تحقيق تيارات سلعية متدفقة للتبادل التجاري داخل منطقة التجارة الحرة وهذا بدوره سيؤدي إلى التكامل بين القطاعات الاقتصادية العربية المختلفة مما ينتج عنه زيادة القدرة التنافسية للسلع العربية وبما يضمن مواجهة التكتلات التجارية والتقدم المتواصل في ظل النظام الاقتصادي المعاصر[8].

وتعد التجارة الخارجية البينية العربية أداة أساسية، ومدخلاً هاماً من أجل تحقيق التكامل الاقتصادي العربي ولعل التنفيذ الكامل لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى سوف يؤدى إلى تخفيض أسعار الاستيراد وتسهيل تبادل السلع العربية، وبالتالي زيادة كمية الصادرات من

---

* **Great Arab Free Trade Area (GAFTA).**

الدول العربية المنتجة والمصدرة، كما يساعد أيضاً على تحويل جزء من واردات الدول العربية السلعية من الدول الأجنبية إلى واردات داخل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى نتيجة لانخفاض أسعار الاستيراد، الا ان الأمر لايزال يستلزم ضرورة البحث عن الوسائل والأساليب التي تمكن من التكامل والتعاون الاقتصادي الموحد في المجالات والقطاعات الاقتصادية العربية كافة، وإزالة العقبات التي تعوق نموها وتنميتها بالشكل المرغوب، حتى يتحقق المأمول من زيادة التجارة بين الدول العربية، حيث ان التجارة البينية العربية لا تمثل سوى نسبة ضئيلة في إجمالي التجارة العربية[3]. كما تمتلك منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى من المقومات الاقتصادية بما يمكنها من تحقيق مستويات مرتفعة من التبادل التجاري في مختلف المجالات، فهي تمتلك طاقات بشرية هائلة، ومساحات جغرافية شاسعة، وتنوع في الموارد الطبيعية، وفى واقع الأمر، فانه لا يمكن النظر إلى دول المنطقة على أنها دول الموارد الاقتصادية فقط، بل الملاحظ أن التنوع الجغرافي اعطاها مزايا نسبية في ثروات اقتصادية متنوعة، رغم أن كثيراً منها غير مستغل، فالدول في منطقة الخليج العربي تتمتع بمزايا نسبية في توافر رؤوس الأموال، وكذلك إنتاج الطاقة مثل النفط والغاز والمعادن، بينما الدول الواقعة في أفريقيا تتمتع بمزايا نسبية في الثروات الطبيعية، مثل الأراضي الخصبة والمنتجات الزراعية والحيوانية العربية، في حين يوجد بدول أخرى إمكانات تكنولوجية وصناعية وقوى عاملة، بيد أن هناك تحديات حالت دون استثمار تلك الطاقات والإمكانات، ولعل ابرزها غياب الرؤى التنموية الشاملة لتحويل هذه الإمكانات المتنوعة في خدمة التكامل الاقتصادي. (كما يعد القطاع الزراعي العربي من أهم القطاعات الاقتصادية العربية، التي إذا ما توافرت لها الظروف والمناخ الملائم أن يكون له دوراً رئيسياً في تحقيق التعاون والتكامل الاقتصادي العربي المنشود لما يمثله هذا القطاع من أهمية في الاقتصاد العربي من ناحية وتوافر مقومات التكامل والتعاون بين الدول العربية من ناحية أخرى، الأمر الذي يستلزم ضرورة الاهتمام به والبحث عن الوسائل والأساليب التي تمكن هذا القطاع الحيوي من أن يقوم بقيادة مسيرة التنمية الاقتصادية العربية نحو تحقيق التكامل والتعاون الاقتصادي الموحد في المجالات والقطاعات الاقتصادية العربية كافة[8].

ويمثل قطاع التجارة الخارجية مكانة متميزة في الاقتصاد المصري لأهميته في توفير موارد النقد الأجنبي من خلال عوائد الصادرات اللازمة لدفع التنمية الاقتصادية، واحد مرتكزات التنمية الاقتصادية فمن خلاله تحقق الدول التكامل الاقتصادي، وتسد فجوة الموارد فيما بينها، حيث تنقل عناصر الإنتاج من سلع وخدمات من الدول التي تتمتع بوفرة نسبية من هذه العناصر تصدير إلى المناطق ذات الوفرة النسبية الأقل استيراد وان قدرة الاقتصاد على الاستغناء عن التجارة والاعتماد على القدرات الذاتية، تتناسب طردياً مع وفرة الموارد المحلية والمتاحة، فالاقتصاد الذي يمتلك موارد أكثر تنوعاً تقل أهمية التجارة الخارجية في مجمل أنشطته، والعكس صحيح. ونظراً للتنافس التجاري الذي أوجدته التكتلات الاقتصادية والتسارع على الأسواق التجارية العالمية كان لزاماً على مصر أن تتجه نحو الدخول في تكتلات إقليمية

كخطوة ضرورية على طريق تنمية وتعظيم التكامل بين هذه التكتلات. ومن ذلك المنطلق انضمت مصر إلى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى. وتعتبر منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى أهم التجمعات الاقتصادية العربية، حيث تضم معظم الدول العربية، وتشكل غالبية الاقتصاد العربي[8]. ولقد أصبح التصدير في مصر قضية رئيسية بعد تراجع قيمة الصادرات وارتفاع قيمة الواردات، وما صاحب ذلك من تزايد للعجز في الميزان التجاري وانخفاض في قيمة العملة الوطنية وظهور الاختناقات في بعض السلع فارتفعت أسعارها[5]، ونظراً لما تتمتع به مصر من ميزة نسبية مرتفعة في عديد من السلع خاصة السلع الزراعية مقارنة بالدول الأخرى اتجهت مصر نحو الدول العربية بهدف زيادة الصادرات ومن ثم زيادة الدخل القومي وتحسين مستوى معيشة المواطن المصري، بالإضافة الى اعتماد مصر على سد بعض احتياجاتها من السلع اللازمة لبرامج التنمية خاصة الطاقة، ومن ثم تستفيد مصر من زيادة التجارة مع الدول العربية في ظل اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى[8].

وإدراكاً لأهمية دور التبادل التجاري بالنسبة للدول العربية في التنمية والتكامل الاقتصادي يسعى هذا الكتاب إلى إلقاء الضوء على التجارة الخارجية البينية الكلية والزراعية العربية وكفاءتها، واثار التطورات الإقليمية عليها، بالإضافة الى دراسة التجارة الخارجية البينية المصرية مع الدول العربية، ومدى كفاءتها، وتم التركيز بصفة خاصة على دراسة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، وذلك تمهيداً للوصول الى النتائج التي تبرز المشكلات والمعوقات التي تحول دون زيادتها، وبناء مقترحات تخص السياسات والإجراءات والتي من شأنها تنمية التبادل التجاري بين دول المنطقة، بما يتفق مع أهدافها والمأمول من تنفيذها.

وسوف يجيب هذا الكتاب على التساؤلات الهامة الاتية:

(1) ما هو واقع التجارة الخارجية البينية الكلية والزراعية العربية، وما هو هيكلها السلعي، وكفاءتها، وهل يتناسب هذا الواقع مع التحديات التي تفرضها المتغيرات المحلية والدولية الحالية؟ وما هي المحددات والعوامل المؤثرة في هذه التجارة؟

(2) ما هو الدور الذي يمكن ان تلعبه التجارة الخارجية البينية الكلية والزراعية العربية في تحقيق التكامل الاقتصادي العربي بصفة عامة، والامن الغذائي بصفة خاصة؟

(3) ما هي المشكلات التي تعوق تطور التجارة الخارجية البينية الكلية والزراعية العربية وكيفية التغلب عليها؟ وما هي السبل الكفيلة لتنمية التجارة الخارجية البينية الكلية والزراعية العربية بالدرجة المأمولة؟

(4) ما هو واقع التجارة الخارجية البينية الكلية بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، وما هو هيكلها السلعي، وكفاءتها، وهل يتناسب هذا الواقع مع ما رسم وخطط له من اهداف انشاء وتنفيذ الاتفاقية؟

(5) ما هو اسهام الدول العربية الأعضاء بالمنطقة في التجارة البينية للمنطقة، وهل تتناسب هذه المساهمة مع حجم اقتصاداتها وتجارتها الخارجية الكلية؟

(6) هل أسهم تنفيذ اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في زيادة التجارة بين الدول الأعضاء؟ وهل استطاعت الاتفاقية زيادة الاعتماد بين الدول الأعضاء، وقللت من درجة الانكشاف والتبعية لهذه الدول على العالم الخارجي؟

(7) ما هو أثر التطورات السياسية ببعض الدول العربية على التجارة الخارجية البينية الكلية لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، وتأثير هذه التطورات على التجارة الخارجية البينية الكلية لكل دولة عضو بالمنطقة؟

(8) ما هي المشكلات والعقبات التي تعترض التجارة الخارجية البينية الكلية بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى؟ وما هي السبل الكفيلة بتنمية التجارة الخارجية البينية الكلية بالمنطقة بالدرجة المأمولة؟

(9) ما هو الوضع الراهن لأداء التجارة البينية المصرية مع الدول العربية؟ ومدى كفاءتها؟ وما هي اهم المتغيرات المؤثرة عليها؟

(10) ما هي الرؤية المستقبلية لواقع وهيكل التجارة الخارجية البينية الكلية والزراعية العربية، وآفاق تطورها؟

ويستهدف هذا الكتاب الوقوف على الأهداف الرئيسية الآتية:

(1) توضيح ملامح التجارة الخارجية البينية الكلية والزراعية العربية، ومؤشرات الكفاءة والهيكل السلعي لكل منها واسهام الدول العربية فيها، ومدى أهميتها بالنسبة لكل دولة.

(2) الوقوف على المقومات والمؤشرات الاقتصادية لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، وعلاقتها بإمكانات التكامل بين الدول العربية، وتنمية التجارة البينية العربية.

(3) دراسة واقع التجارة الخارجية البينية الكلية بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، ومؤشرات كفاءتها، وتوجهاتها، وهيكلها السلعي، ومدى اهميتها بالنسبة للدول الأعضاء.

(4) دراسة اثار التطورات الإقليمية على التجارة الخارجية البينية الكلية بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، وكذلك على التجارة الخارجية البينية الكلية للدول الأعضاء.

(5) التعرف على الوضع الراهن للتجارة الخارجية الكلية بين مصر ومنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، ومؤشرات كفاءتها، واهم المتغيرات الاقتصادية المحلية والخارجية المؤثرة على التجارة بين مصر والمنطقة.

(6) الوقوف على مشاكل ومعوقات تنمية التجارة البينية الكلية والزراعية العربية، وخاصة أهم المشكلات التي تعترض تنمية التجارة الخارجية البينية بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

(7) الوقوف على الأساليب المقترحة والتصور المستقبلي لتنمية التجارة الخارجية البينية العربية، وإمكانات زيادة التجارة البينية لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، بما ينعكس على تحقيق المكاسب من نمو هذه التجارة للدول الأعضاء، وذلك من خلال وضع رؤية مستقبلية للتجارة الخارجية البينية الكلية والزراعية العربية.

وبصفة عامة استند موضوع الكتاب على مجموعة من الفرضيات الهامة وهي:

(1) التجارة الخارجية الزراعية البينية العربية تلعب دوراً محدداً في تحقيق التكامل الزراعي العربي.

(2) توجد علاقة بين النمو الاقتصادي وتطور حجم التجارة الخارجية البينية العربية.

(3) تتخلف الدول العربية كثيراً عن التكتلات الإقليمية نظراً لضالة التجارة الخارجية الكلية والزراعية فيما بينها.

(4) تعاني التجارة البينية الزراعية العربية من ضعف تركيبها، بسبب تشابه الهياكل الاقتصادية والإنتاجية في الدول العربية، مما يجعل الإنتاج الكلى والزراعي تنافسياً أكثر من كونه تكاملياً، ويتشابك مع الخارج أكثر من تشابكه مع الداخل.

(5) كلما كان هناك استقرار في الإنتاج الكلى والزراعي كلما كان هناك استقرار في التجارة الخارجية البينية العربية.

(6) إن الصادرات والواردات البينية الكلية بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى لم تنمُ بما يتناسب مع إلغاء الضرائب الجمركية بعد البدء بتطبيق اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، وإن إزالة هذه الضرائب والرسوم الجمركية بحد ذاته قد لا يؤدي بشكل تلقائي إلى نمو التجارة الخارجية البينية الكلية، وهناك عقبات غير جمركية تحول دون نمو التجارة البينية.

(7) تتسم الصادرات للدول العربية بعدم التنوع والتركز، مما يجعل الإنتاج تنافسياً بين الدول العربية الأعضاء بالمنطقة، ويعوق تنمية الصادرات البينية داخل المنطقة.

(8) تأثرت التجارة البينية بالمنطقة سلباً بالتطورات السياسية ببعض الدول العربية خلال السنوات الأخيرة.

وقد تم الاستناد بصفة رئيسية على البيانات الثانوية المنشورة لعديد من الجهات، أهمها كل من: الإدارة العامة للشئون الاقتصادية بجامعة الدول العربية، والمنظمة العربية للتنمية الزراعية، وصندوق النقد العربي، والأمانة العامة لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية، والنشرة الاقتصادية للبنك الأهلي المصري، ومنظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة "الفاو"، والبنك الدولي، وقطاع الشئون الاقتصادية بوزارة الزراعة المصرية، والجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء المصري، كما تم الاستعانة ببعض البيانات والإحصاءات المنشورة لبعض الجهات على شبكة المعلومات الدولية "الإنترنت"، فضلاً عن الاطلاع على العديد من المراجع والكتب والنشرات والدوريات والتقارير ذات الصلة بموضوع الكتاب.

ووقع هذا الكتاب في ثمان فصول، يسبقها فصل تمهيدي، حيث اهتم الفصل الأول منها بالإطار النظري والأساليب التحليلية المستخدمة في قياس أداء التجارة الخارجية البينية الكلية والزراعية العربية، واهتم الفصل الثاني بالتحليل الاقتصادي لكفاءة وهيكل التجارة

الخارجية البينية الكلية العربية، بينما اهتم الفصل الثالث بالتحليل الاقتصادي للتجارة الخارجية البينية الزراعية العربية، كما تناول الفصل الرابع الموارد الاقتصادية الزراعية والانتاج الزراعي والتجارة البينية لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، وتناول الفصل الخامس التجارة الخارجية البينية الكلية بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ومؤشرات كفاءتها في ظل المتغيرات الإقليمية الراهنة، في حين تناول الفصل السادس محددات التجارة البينية الكلية والزراعية بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، وتناول الفصل السابع التجارة بين مصر ومنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وكفاءتها وأهم المتغيرات الاقتصادية المؤثرة عليها، اما الفصل الثامن فاشتمل على رؤية مستقبلية للنهوض بالتجارة الخارجية البينية الكلية والزراعية العربية، ثم يأتي اخيراً الملاحق والتي تحتوى على اهم الاتفاقيات المتعلقة بالتجارة الخارجية البينية والكلية العربية.

مراجع الفصل التمهيدي

1- جامعة الدول العربية، تقرير الأمانة العامة حول منطقة التجارة العربية الكبرى، المجلس الاقتصادي والاجتماعي، الدورة العادية رقم (76)، القاهرة، 5 . 8 سبتمبر 2005.

2- زايرى بلقاسم (دكتور): اقتصاديات التجارة الدولية، ابن النديم للنشر والتوزيع، دار الروافد الثقافية، 2013.

3- سرحان احمد عبد اللطيف سليمان (دكتور): أداء التجارة بين مصر ومنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى واهم المتغيرات الاقتصادية المؤثرة عليها، جامعة المنصورة، مجلة العلوم الاقتصادية والاجتماعية الزراعية، يناير 2016.

4- سرحان احمد عبد اللطيف سليمان: "اقتصاديات التجارة الخارجية الزراعية العربية"، رسالة دكتوراه، قسم الاقتصاد الزراعي، كلية الزراعة، جامعة كفر الشيخ، 2014.

5- السيد محمد أحمد السريتى (دكتور): اقتصاديات التجارة الخارجية، مؤسسة رؤية للطباعة والنشر والتوزيع، 2009.

6- صلاح على صالح فضل الله (دكتور): السوق العربية المشتركة (الآمال والطموحات والعقبات)، الجمعية المصرية للاقتصاد الزراعي، المؤتمر الثالث والعشرون للاقتصاديين الزراعيين-"التكامل الاقتصادي الزراعي العربي"، القاهرة، جمهورية مصر العربية، 11-12 نوفمبر 2015.

7- على عبد الفتاح أبو شرار (دكتور): الاقتصاد الدولي-نظريات وسياسات، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2007.

8- محمد النسور (دكتور): منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى المعوقات والخطط المستقبلية، ورقة بحثية مقدمة إلى المنظمة العربية للتنمية الزراعية في المؤتمر القومي حول التكامل الزراعي العربي في ظل المتغيرات الإقليمية والدولية، القاهرة، 19-22 ديسمبر 2004.

9- محمد دياب (دكتور): التجارة الدولية في عصر العولمة، دار المنهل اللبناني، الطبعة الأولى، 2010.

10- محمود محمد فواز (دكتور)، سرحان احمد عبد اللطيف سليمان (دكتور): الموارد الاقتصادية الزراعية والإنتاج الزراعي والتجارة البينية لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، الجمعية المصرية للاقتصاد الزراعي، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي، المجلد (25)، العدد (2)، يونيو 2015.

الفصل الأول

الإطار النظري والأساليب التحليلية المستخدمة في قياس أداء التجارة الخارجية البينية الكلية والزراعية العربية

محتويات الفصل:

أولاً: الإطار النظري ومفاهيم الدراسة

ثانياً: الأساليب التحليلية المستخدمة في قياس أداء التجارة الخارجية البينية الكلية والزراعية العربية

الفصل الأول

الإطار النظري والأساليب التحليلية المستخدمة في قياس أداء التجارة الخارجية البينية الكلية والزراعية العربية

تمهيد: برز مصطلح التكامل الاقتصادي في العالم خلال النصف الثاني من القرن الماضي كنتيجة لرغبة الدول في الانضمام إلى تجمعات إقليمية لتحقيق عدد من الأهداف الاقتصادية والسياسية والأمنية، وقد شهدت قارة أوروبا إنشاء أول واكبر تجمع اقتصادي إقليمي في العالم، وهو الاتحاد الأوروبي، كما شهدت العقود الثلاثة الأخيرة ظهور عدد من التجمعات الاقتصادية الإقليمية في آسيا والأمريكيتين وأفريقيا، وقد سعت الدول العربية في تحقيق التكامل الاقتصادي منذ قيام جامعة الدول العربية، وعلى الرغم من ذلك تعطل مشروع التكامل العربي لأكثر من ستة عقود نتيجة الخلافات السياسية بين الدول العربية من جهة، ونتيجة انشغال الدول العربية بالأوضاع الداخلية والخارجية لكل منها من جهة أخرى، فقد صدر قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي في فبراير 1997، بالموافقة على قيام منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى "جافتا"، لتبدأ مرحلة التحرير الكامل للتجارة بين الدول العربية في ظل تحرير التجارة على المستوى العالمي[7]. ومما لا شك فيه أن هناك مبررات ودواعي لتعميق التكامل الاقتصادي العربي، وترسيخ آلياته وفاعليته، لتحقيق العديد من المكاسب الاقتصادية، خاصة أن اقتصاديات الدول العربية يتوفر لديها المقومات الرئيسية لتحقيق التكامل الاقتصادي، من اجل تشجيع التبادل التجاري بين الدول العربية، والحفاظ على مصالحها في مواجهة المتغيرات الدولية، حيث يعد العالم اليوم عالم التكتلات الاقتصادية العملاقة، واحتكار الموارد الاقتصادية والتكنولوجية ورأس المال وغيرها، في الوقت الذى لاتزال الدول العربية بعيدة عن إنجاح التكامل الاقتصادي العربي أو التعاون المشترك، بالرغم مما تمتلكه من مقومات لقيام ونجاح التكتلات الاقتصادية المشتركة القادرة على المنافسة والاستمرارية للأسواق الدولية، وحيث أن الإمكانيات القطرية بمفردها تبقى عاجزة للإيفاء بكل مستلزمات التطور والنمو، خاصة في ظل عصر الثورة العلمية والتكنولوجية الواسعة والمتسارعة، يبرز التكامل العربي كوسيلة أساسية لابد منها لتحقيق نهضة الدول العربية[13، 14]، وسوف يتناول هذا الفصل كل من اهم المفاهيم والمصطلحات المتعلقة بالتجارة الخارجية والبينية الكلية والزراعية ومؤشرات وأساليب قياس كفاءتها، وكذا الأساليب التحليلية المستخدمة في الدراسة.

أولا: الإطار النظري ومفاهيم الدراسة:

التكتلات الاقتصادية:

نشأت فكرة التكتلات الاقتصادية من مفهوم التكامل الاقتصادي، والذى يشير إلى العملية التي يتم بمقتضاها إزالة كافة العقبات التي تعترض التجارة الإقليمية والبينية بين مجموعة

الدول الأعضاء في المنطقة التكاملية، ويعرف التكتل الاقتصادي بانه درجة معينة من التكامل الاقتصادي الذى يقوم بين مجموعة من الدول المتجانسة اقتصادياً وجغرافياً وتاريخياً وثقافياً واجتماعياً التي تجمعها مجموعة من المصالح المشتركة، بهدف تعظيم تلك المصالح وزيادة التجارة الدولية لتحقيق اكبر عائد ممكن من التبادل فيما بينها، ومن ثم الوصول إلى اقصى درجة من الرفاهية الاقتصادية لشعوب تلك الدول[9]، وتتنوع أشكال ومستويات التكامل الاقتصادي الإقليمي، دلالة على التنوع والتباين بين الدرجات التي يمكن الأخذ بها أو الاتفاق عليها بين الدول الأعضاء في المنطقة التكاملية، وفيما يلى عرضاً موجزاً لهذه المستويات:

(1) اتفاقيات التفضيل الجزئي: تعتبر اتفاقيات التفضيل الجزئي اضعف مستويات التكتلات الاقتصادية الدولية، وهى عبارة عن اتفاقيات بعض الدول التي عادة ما تربطها علاقات جوار خاص أو تاريخ مشترك أو استعمار سابق، ويمنح من خلالها معاملات تفضيلية خاصة في مجال التجارة الخارجية لبعض السلع والخدمات، بينما لا تشترط المعاملة بالمثل، وقد يرجع ذلك إلى اعتبارات معينة كحسن الجوار، وتحقيق منافع أخرى غير اقتصادية، ومن بين الإجراءات التي تتخذها دولة معينة للتخفيف من القيود التي تعوق حركة التجارة، إلغاء نظام الحصص الذى تخضع له المبادلات التجارية، أو بعض الامتيازات الجمركية، ومن أمثلة هذا النوع من التكتل اتفاقية تسهيل وتنظيم تجارة الترانزيت التي عقدت في جامعة الدول العربية في عام 1953[10].

(2) مناطق التجارة الحرة: تعتبر مناطق التجارة الحرة احد أشكال التكتلات الجزئية، حيث تتحقق فيه حرية انتقال السلع، بينما لا يتضمن حرية انتقال الأفراد أو رؤوس الأموال، ويتحقق ذلك بتخفيض الرسوم الجمركية وغير الجمركية على انتقال سلع الدول الأعضاء، وبذلك تتكون سوق كبيرة تتحرك داخلها هذه الدول، وتعتبر مناطق التجارة الحرة من ابسط أشكال التكتلات الاقتصادية، ونظراً لان هذا التكتل لا يعطى للدول الأعضاء حرية عقد اتفاقيات تجارية أو اتفاقيات دفع مع دول أخرى غير أعضاء في تلك المنطقة، فقد ظهرت مشكلات تداول السلع الأجنبية على اعتبار أنها وطنية بغرض الاستفادة من الفروق في الرسوم الجمركية المفروضة وظهور ما يعرف باسم " شهادات المنشأ " وهى شهادات تمنحها الدول للسلع التي يتم إنتاجها محلياً حتى يسمح بتداولها في المنطقة[10]، ومن أمثلة مناطق التجارة الحرة، اتفاقية التجارة بين الولايات المتحدة الأمريكية وكندا والمكسيك.

(3) الاتحادات الجمركية: تعتبر الاتحادات الجمركية مستوياً اعلى من التكتل الاقتصادي، حيث يتم إلغاء الرسوم الجمركية وغير الجمركية بين الدول الأعضاء في المنطقة الحرة، والاتفاق على تعريفة موحدة يتم تطبيقها على السلع المتبادلة بين الدول الأعضاء، ولا يعطى أيضاً للدول الأعضاء الحق في عقد اتفاقيات تجارية أو اتفاقيات دفع مع دول أخرى من خارج الاتحاد بدون الحصول على موافقة الدول الأعضاء في ذلك الاتحاد الجمركي، وهو يقضى

على المشكلة الخاصة بمنشأ السلع[8]، ومن أمثلة هذه الاتحادات الجمركية اتحاد "البنيلوكس" بين هولندا وبلجيكا.

(4) الأسواق المشتركة: يعتبر هذا الشكل من أشكال التكتل الاقتصادي اقرب ما يكون للتكتلات الكلية، حيث تتفق الدول الأعضاء على إلغاء كافة القيود أمام حركة الأفراد ورؤوس الأموال، بالإضافة إلى حرية السلع والتي تحققت في الاتحاد الجمركي، ويحق لأفراد الدول الأعضاء في السوق المشتركة الإقامة والانتقال والحصول على فرص العمل في أي من الدول الأعضاء، إلا أن ذلك لا يعنى بالضرورة منحهم جنسية البلدان التي ينتقلون إليها، إذ تخضع لاختصاص السيادة الوطنية والقواعد التي تضعها كل دولة، ويتم تنسيق السياسة الاقتصادية في الأسواق المشتركة بهدف الوصول إلى التكامل النقدي، وذلك بإصدار عملة موحدة يشرف عليها بنك مركزي[18].

(5) الاتحادات الاقتصادية: تمثل الاتحادات الاقتصادية اعلى مستويات التكتلات الاقتصادية حتى الآن، لأنها تحقق التكامل والاندماج الكامل في اقتصاد واحد، حيث يتم إلغاء كافة القيود على التجارة وانتقال رؤوس الأموال والأشخاص بين الدول، إضافة إلى التنسيق في كافة السياسات الاقتصادية النقدية والمالية والائتمانية والاستثمارية بهدف الوصول إلى الوحدة الاقتصادية بين الدول الأعضاء في ظل سياسة ملزمة لكافة الأعضاء، ويعتبر الاتحاد الأوروبي من أبرز هذه الاتحادات[7].

التكتلات الاقتصادية العربية:

تعتبر تجربة التعاون ومحاولات التكامل الاقتصادي بين الدول العربية، من اقدم المحاولات في هذا المجال، فقد نص ميثاق جامعة الدول العربية على إقامة تعاون اقتصادي، بدأ بإنشاء لجنة دائمة لهذا الغرض، واكب الدور السياسي للجامعة في عام 1945، ثم تطور واتسع نطاقه، بإبرام معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي في عام 1951، وإنشاء المجلس الاقتصادي للجامعة في عام 1953، وقد بدأ هذا المجلس نشاطه بإصدار اتفاقية تسهيل التبادل التجاري، وتنظيم الترانزيت في عام 1953، ولكن الاتفاقية كانت محدودة الأثر، ومعقدة في إجراءات قوائم السلع، كما اصدر في نفس العام اتفاقية تسهيل انتقال رؤوس الأموال وإجراءات المدفوعات الجارية، واقر المجلس في عام 1957 اتفاقية الوحدة الاقتصادية، ثم اتخذ المجلس قراره بإنشاء السوق العربية المشتركة في عام 1964، ثم اقر المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع لجامعة الدول العربية في دورته الثلاثين في عام 1981 اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري، وقد حلت هذه الاتفاقية محل اتفاقية عام 1953، لتسهيل التبادل التجاري وتنظيم الترانزيت، ثم جاء قرار جامعة الدول العربية في عام 1996 بوضع البرنامج التنفيذي لإقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ابتداءً من عام 1998، على أن تبدأ بحلول عام 2005، ويوجد العديد من الاتفاقيات التي أبرمت بين الدول

العربية، بهدف خلق تعاون اقتصادي وتجارى في جميع المجالات، لتحقيق أهداف التنمية في المنطقة العربية، أهما ما يلى[7]:

(1) اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية: أنشأت في يونيو عام 1957، بقرار من المجلس الاقتصادي التابع لجامعة الدول العربية، حيث تعتبر هذه الاتفاقية الخطوة العملية الهامة في محاولة تحقيق التكامل بين الدول العربية، وتقرر بموجب هذه الاتفاقية إنشاء جهاز دائم هو " مجلس الوحدة الاقتصادية العربية "، ليتولى الإشراف علي تنفيذها، أي العمل على تحقيق الوحدة الاقتصادية بين البلاد العربية، وأن يضع فور تشكيله خطة عملية لمراحل التنفيذ، وأن يحدد الإجراءات التشريعية والإدارية والفنية لكل مرحلة، مراعياً مصالح البلدان الأطراف المتعاقدة بما لا يخل بأهداف الاتفاقية، وأن يرفع المجلس قراراته بشأنها إلي حكومات الدول العربية لإقرارها، ويتميز مجلس الوحدة الاقتصادية العربية بإلزامية تنفيذ قراراته من قبل الدول الأعضاء بالمجلس، ويتبع منذ نشأته الوسائل والأساليب والإجراءات المرحلية المتدرجة بهدف الوصول إلى الوحدة الاقتصادية العربية، وقد بدأ المجلس مهامه بعقد دورته الأولى في القاهرة في يونيو 1964[16].

(2) السوق العربية المشتركة: أنشئت في عام 1964، بمقتضى قرار مجلس الوحدة الاقتصادية العربية كخطوة أولى نحو تحقيق التكامل الاقتصادي بين الدول العربية، وبهدف حرية انتقال الأشخاص ورؤوس الأموال وحرية تبادل البضائع والمنتجات الوطنية والأجنبية، وحرية الإقامة والعمل والاستخدام وممارسة النشاط الاقتصادي، وحرية النقل والترانزيت واستعمال وسائل النقل والموانئ والمطارات المدنية، وحقوق التملك لرعايا الدول العربية الأعضاء في اتفاقية الوحدة، لكن غياب الصفة الإلزامية لقرارات مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، وعدم رغبة الدول العربية في التنازل عن جزء من سيادتها القومية مقابل إنشاء تلك السوق كان من اهم أسباب عدم قيامها[7].

(3) الاتفاقية الاقتصادية لدول مجلس التعاون الخليجي: أنشئت في عام 1981، ودخلت الاتفاقية حيز التنفيذ في عام 1983، وتضم دول كل من الإمارات، البحرين، السعودية، قطر، الكويت، وعمان، بهدف السماح بتصدير المنتجات الزراعية بين الدول الأعضاء دون فرض رسوم جمركية وتوحيد تعريفة جمركية أمام المنتجات الأجنبية، وحرية التملك والانتقال وحركة رؤوس الأموال، بالإضافة إلى تنسيق السياسات المالية والنقدية والمصرفية، ولقد حققت هذه الاتفاقية ما لم تستطيع تحقيقه الدول العربية من خلال الوحدة الاقتصادية العربية، والسوق العربية المشتركة[7].

(4) اتحاد المغرب العربي: أنشئ في عام 1989، ويضم دول الشمال الأفريقي دون مصر، حيث يضم دول كل من المغرب، تونس، الجزائر، ليبيا، وموريتانيا، ولم يسمح بانضمام دول أخرى في عضويته، حيث نص الاتفاق على عدم قبول أعضاء جدد، ويهدف الاتحاد إلى تنشيط التجارة البينية والتنسيق في المجالات الأخرى بين الدول الأعضاء.

(5) مجلس التعاون العربي: أنشئ عام 1989، في بغداد، بين أربع دول عربية هي كل من الأردن، العراق، مصر، واليمن، بهدف تحقيق التكامل بين الدول الأعضاء في معظم المجالات، وخاصة الاقتصادية، وأن يكون نواة لتكوين اتحاد أكبر من الدول العربية، في خطوة لمحاولة إنقاذ السوق العربية المشتركة في الأمد الطويل، لكن لم يمكث هذا المجلس طويلاً نتيجة غزو العراق للكويت مما أدى إلى تفككه وانهياره.

(6) اتفاقية أغادير: تم الإعلان عنها بالمغرب في مايو عام 2001، حيث أعلنت دول كل من الأردن، تونس، مصر، والمغرب، رغبتهم في إقامة منطقة تجارة حرة فيما بينهم، وذلك بتشجيع من الاتحاد الأوروبي، وقامت الدول الأربعة بالتوقيع على الاتفاقية بالرباط في فبراير عام 2004، ودخلت حيز التنفيذ في يوليو عام 2006، وبدأ التنفيذ الفعلي للاتفاقية في مارس عام 2007، وتستهدف الاتفاقية زيادة التبادل التجاري بين الدول الأعضاء من ناحية، وبينها والاتحاد الأوروبي من ناحية أخرى، وزيادة التكامل الاقتصادي بين الدول الأعضاء، وتحديداً التكامل الصناعي، من خلال تطبيق قواعد المنشأ الاورومتوسطية، وكذا جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة الأوروبية والعالمية بفضل اتساع سوق أغادير الذى يضم حالياً اكثر من نحو 120 مليون مستهلك، وتعتبر اتفاقية أغادير خطوة هامة نحو تحقيق أهداف إعلان برشلونة، والذى يقضى بخلق منطقة تجارة حرة اورومتوسطية، كما أن هذه الاتفاقية تتوافق مع مبادئ ومتطلبات منظمة التجارة العالمية، والتي تتمتع الدول الأربعة بعضويتها، كذلك تعتبر الاتفاقية متسقة مع ميثاق جامعة الدول العربية، والذى يدعو إلى تعزيز ودعم التعاون العربي المشترك، بالإضافة إلى انسجامها مع تنفيذ منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، حيث تنص الاتفاقية على إعفاء كامل من الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب الأخرى ذات الأثر المماثل للسلع الصناعية والزراعية المصنعة المتبادلة بين الدول الأعضاء، وفيما يتعلق بالخدمات فتلتزم الدول الأعضاء بتطبيق جداول التزاماتها بموجب الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات لمنظمة التجارة العالمية[15].

(7) منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى: نتيجة لتوقف مسيرة السوق العربية المشتركة عام 1980، في نطاق مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، وإحجام بعض الدول العربية عن الانضمام إلى اتفاقية السوق العربية المشتركة أو الانسحاب منها، والتي بدأت في عام 1964، تم توقيع اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية في عام 1981، ولكن نتيجة لضعف آليات التنفيذ وعدم الالتزام في تطبيقها، فان تأثيرها على التجارة البينية العربية ظل محدوداً، ونتيجة لذلك توجه كل من المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي ومجلس الوحدة الاقتصادية العربية نحو إقامة منطقة تجارة حرة عربية كبرى تضم كافة الدول العربية، ففي عام 1996 قرر مؤتمر القمة العربية في القاهرة وضع استراتيجيات وتخطيط لعمل اقتصادي واجتماعي متكامل يتيح لكل الدول العربية التعاون معاً لخدمة المصالح الاقتصادية العليا والقدرة على التعامل مع التكتلات الاقتصادية الإقليمية الأخرى، وتحقيقاً لذلك

فقد اصدر المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي قراره في عام 1997، بالموافقة على برنامج تنفيذي لإنشاء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، وتضمن البرنامج خطة عمل زمنى لإنشاء هذه المنطقة، حددت فترته بعشر سنوات تبدأ في يناير عام 1998، وتنتهى في بداية عام 2007، ويتم خلال هذه الفترة تخفيض الرسوم الجمركية والرسوم الأخرى والضرائب ذات الأثر المماثل المفروضة على السلع العربية بنسب سنوية متساوية تبلغ 10٪ من تلك الرسوم التي كانت مطبقة في 1997/12/31[3]، وبعد تجربة تطبيق هذا البرنامج لمدة أربعة سنوات، ورغبة من الدول العربية في الإسراع في استكمال إقامة هذه المنطقة، فقد ادخل المجلس الاقتصادي تعديلا على البرنامج التنفيذي للمنطقة، ليبدأ تنفيذها مع بداية عام 2005، بتطبيق نسب تخفيض على الرسوم الجمركية والرسوم الأخرى والضرائب ذات الأثر المماثل عامي 2004، و2005 تبلغ 20٪ في كل منهما، ومنذ بداية عام 2005 أصبحت السلع الصناعية والزراعية ذات المنشأ العربي المتبادل بين الدول الأعضاء بالمنطقة غير خاضعة للرسوم الجمركية والرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل، الأمر الذى يساهم في زيادة التبادل البيني بين الدول العربية. وبلغ عدد الدول العربية التي انضمت لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى حتى عام 2011 ثمانية عشر دولة هي دول كل من: الأردن، الإمارات، البحرين، تونس، الجزائر، السعودية، السودان، سوريا، العراق، عمان، قطر، الكويت، لبنان، ليبيا، مصر، المغرب، اليمن، وفلسطين، بينما وقعت كل من الصومال، وموريتانيا على البرنامج التنفيذي للمنطقة، وتقوم كل منهما باستكمال الإجراءات اللازمة للانضمام للمنطقة، في حين لم تتقدم حتى الآن لعضوية المنطقة كل من جيبوتي وجزر القمر[7].

وتقوم منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى على الأسس التالية[2]:

1- أن تكون الدولة عضواً في اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري لعام 1981.

2- الأخذ بمبدأ التحرير التدريجي للسلع العربية المتبادلة بين الدول الأطراف، وإلغاء كافة القيود غير الجمركية بشكل فورى.

3- تعامل السلع العربية التي يتم تداولها وفقاً لهذا البرنامج كمعاملة السلع الوطنية في الدول الأطراف، فيما يتعلق بقواعد المنشأ، ولكي تكون السلعة ذات منشأ عربي يجب ألا تقل القيمة المضافة الناشئة عند إنتاجها في الدولة الطرف عن 40٪ من قيمتها النهائية، بالإضافة إلى المواصفات والمقاييس الأخرى.

4- لا يجوز إصدار أي تشريع، أو وضع أي قاعدة من قبل أي عضو من شأنه أن تعرقل هذا البرنامج، وتتشاور الدول الأعضاء حول الخدمات المرتبطة بالتجارة، وتنسيق النظم والتشريعات والسياسات.

5- ضرورة مراعاة أحكام واتفاقيات منظمة التجارة العالمية، فيما يتعلق بالأسس الفنية لإجراءات الوقاية ومواجهة حالات الدعم، وإجراءات معالجة ميزان المدفوعات الناجمة عن تطبيق البرنامج.

6- لا تخضع السلع العربية التي يتم تبادلها في إطار هذا البرنامج لأية قيود غير جمركية تحت أي مسمى، وكذلك الرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل.

7- يمكن لأي دولتين الاتفاق على التحرير الفوري لأي سلعة من السلع في شكل منطقة حرة ثنائية.

وتتمثل أهداف منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى فيما يلى[2]:

1- قيام تكتل اقتصادي عربي يمكنه التعامل مع التطورات الاقتصادية على المستوى الدولي، بعد إنشاء منظمة التجارة العالمية، ودخول اتفاقيات التجارة العالمية حيز التنفيذ اعتباراً من عام 1994.

2- تحرير التجارة السلعية بين الدول العربية، وزيادة معدلات التجارة البينية العربية إلى معدلات تتناسب مع مستوى الروابط بين الدول العربية، وإمكانياتها الكبيرة، بالإضافة إلى تحرير الخدمات وتهيئة البيئة الاستثمارية العربية لجذب الاستثمارات، والعمل على حل النزاعات التجارية والاستثمارية.

3- التدرج المنهجي نحو التكامل الاقتصادي، إذ تشكل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى الخطوة الأولى لإقامة تكتل اقتصادي عربي فعال، ثم الانتقال إلى المراحل الأكبر من أشكال التكتل الاقتصادي، يتم فيها تحرير انتقال كافة عناصر الإنتاج والسلع والخدمات وراس المال وانتقال الأشخاص بين الدول العربية.

وتتمثل مبررات توجه الدول العربية نحو التكامل الاقتصادي فيما يلي[7]:

1- تأثر الدول العربية بالتيار الفكري السائد في أوروبا حول التكامل الاقتصادي خلال فترة الخمسينات، باعتبار تحرير التبادل التجاري بين الدول الأوروبية المدخل الأساسي، إن لم يكن الوحيد لتحقيق التكامل والاندماج بين اقتصاداتها.

2- ظهور الآثار السلبية الناجمة عن العلاقات التجارية غير المتكافئة التي تتصف بها التجارة الدولية، كتدهور معدلات التبادل التجاري للدول العربية في تعاملها التجاري مع الدول الصناعية المتقدمة، ونزوح الموارد الاقتصادية العربية للخارج.

3- تفاقم السياسات الوقائية والتميزية التي تمارسها الدول الصناعية تجاه صادرات الدول العربية، إضافة إلى بروز التكتلات الاقتصادية الدولية، وانضمام دول لها منافسة لبعض الدول العربية في منتجاتها وأسواقها التقليدية.

ويمكن بيان الآثار المتوقعة للتكامل الاقتصادي على التجارة البينية العربية فيما يلي[17]:

1- **المنافسة:** حيث يساهم تحرير التجارة البينية إلى الحد من الاحتكار داخل كل دولة عضو من ناحية، واكتساب المنتجين الأكفأ القدرة على التصدير إلى أسواق أعضاء آخرين،

نتيجة اتساع السوق، ويدفع هذه المنشآت الأكبر إلى إنفاق المزيد على البحث والتطوير والتوصل إلى تكنولوجيات ترفع الجودة، وتخفض التكلفة من جهة أخرى.

2- **وفورات الحجم**: إن اتساع السوق يعمل على تحسين جدوى الأنشطة التي تتميز منشاتها بكبر الحجم وتناقص تكاليفها مع زيادة مبيعاتها والتي يتعذر إنشائها قبل التكامل، بسبب محدودية الأسواق المحلية للدول الأعضاء مع صعوبة التصدير إلى العالم الخارجي لتواضع القدرة التنافسية العالمية.

3- **الوفورات الخارجية**: نتيجة تحسن البيئة الاقتصادية يؤدى التوسع الاقتصادي المترتب على التكامل إلى دعم الوفورات الخارجية، بما في ذلك تكلفة الحصول على مستلزمات إنتاج عالية الجودة، وتوسع المعروض من الأيدي المدربة.

4- **جذب الاستثمار**: تؤدى التغيرات الهيكلية في اقتصاديات الدول الأعضاء، نتيجة التكامل التجاري، واتساع السوق الإقليمية، وتحقيق وفورات الحجم الخارجية إلى جذب الاستثمار سواء الوطني أو البيني أو من خارج الإقليم وبخاصة في مجالات المنتجات المتطورة الكبيرة التي تتميز بوفورات داخلية.

5- **أثر الاستقطاب**: ويقصد به ما تتعرض له دول أو مناطق في التجمع التكاملي من تراجع في النشاط الاقتصادي، وبخاصة الأنشطة الأقل كفاءة بسبب قدرة دول أو مناطق أخرى على الاستحواذ على جانب كبير من نتائج خلق التجارة، أو تمكنها من اجتذاب المزيد من عناصر الإنتاج بما فيها العمل ورأس المال والمعرفة.

ثانياً: الأساليب التحليلية المستخدمة في قياس أداء التجارة الخارجية البينية الكلية والزراعية العربية:

تم الاعتماد بصفة أساسية على الأساليب الوصفية والكمية، وعلى وجه التحديد تم استخدام الأساليب البحثية الآتية:

(1) معادلات الاتجاه الزمنى العام: في دراسة تطور التجارة الخارجية الكلية والزراعية العربية، بشقيها الصادرات والواردات الكلية والزراعية العربية وكذلك كل من الميزان التجاري الكلى والزراعي العربي، والتجارة الخارجية البينية الكلية والزراعية العربية، بشقيها الصادرات والواردات البينية والزراعية العربية وكذلك كل من الميزان التجاري البيني الكلى والزراعي العربي، وكذلك دراسة تطور الموارد والمؤشرات الاقتصادية والتجارة الخارجية البينية الكلية والزراعية لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، بالإضافة الى دراسة تطور التجارة الخارجية الكلية المصرية مع منطقة التجارة لحرة العربية الكبرى، وتطور أهم المتغيرات الاقتصادية المحلية والخارجية المؤثرة عليها. بالإضافة الى استخدام معاملات عدم الاستقرار للوقوف على درجة الاستقرار الاقتصادي للتجارة الخارجية والتي تشير إلى درجة التقلبات التي تحدث في التجارة الخارجية، ويمكن الوقوف على درجة الاستقرار الاقتصادي لمتغير معين بتقدير معامل

عدم الاستقرار، والذى يعتمد على طريقة النسب المئوية لمتوسطات الانحرافات، والتي يتم تطبيقها وفقاً للمعادلة التالية[18]:

$$\text{معامل عدم الاستقرار} = \frac{|\text{ص} - \hat{\text{ص}}|}{\hat{\text{ص}}} \times 100$$

حيث أن: ص = القيمة الفعلية للمتغير موضع الدراسة، ص^ = القيمة المقدرة للمتغير موضع الدراسة، ويتم الحصول عليها من خلال استخدام طريقة المربعات الصغرى.

حيث انه كلما زادت قيمة معامل عدم الاستقرار كلما دل على زيادة التقلبات وعدم استقرار التجارة الخارجية، ويعبر المتوسط الهندسي لهذه النسبة عن معامل عدم الاستقرار، فاذا كانت قيمة المعامل مساوية للصفر، فان ذلك يعنى ثبات أو استقرار الظاهرة المحسوبة، وكلما زادت قيمة هذا المعامل، فان ذلك يعنى زيادة درجة عدم الثبات.

(2) مؤشرات كفاءة التجارة الخارجية[7]، [6]، [13]، [14]**:** تم الاستعانة بالعديد من مؤشرات كفاءة التجارة الخارجية مثل: درجة أهمية التجارة الخارجية، درجة الانفتاح والانكشاف الاقتصادي، درجة الاستقرار الاقتصادي، معدل النمو السنوي للتجارة الخارجية، متوسط الميل للتصدير، متوسط الميل للاستيراد، علاقة الارتباط بين الصادرات والواردات، الأهمية النسبية للتجارة الخارجية البينية الكلية، الأهمية النسبية للتجارة الخارجية البينية الزراعية، درجة المشاركة الاقتصادية والتبعية الاقتصادية، كفاءة أداء العمليات التصديرية، معدلات النمو السنوية للتجارة الخارجية البينية الكلية، نصيب الفرد من التجارة الخارجية البينية الكلية، التركز والتنوع السلعي للصادرات، معدلات النمو السنوية للتجارة البينية الزراعية، والتركز الجغرافي للتجارة الخارجية الكلية والزراعية وغيرها، وفيما عرضاً موجزاً لبعضاً منها، وطريقة تقديرها:

- **معدل التغطية:** يشير هذا المعيار إلى المركز التجاري للدولة، أو كفاءة التجارة الخارجية لها، ومقدرتها على تغطية نفقات وارداتها الكلية من حصيلة صادراتها، وتشير زيادة قيمته عن 100٪ إلى وجود فائضاً في الميزان التجاري للدولة، نظراً لان قيمة الصادرات تكفي لسد نفقات الاستيراد، وتوفر للدولة النقد الأجنبي لذلك[9]. ويتم تقديره من خلال المعادلة التالية:

معدل التغطية = (قيمة الصادرات / قيمة الواردات) × 100

وأيضا يستخدم مصطلح معدل التبادل الدولي لمعرفة العلاقة بين الصادرات والواردات، وبالتالي تطور الوضع النسبي لدولة ما في عملية التبادل الدولي، أي محاولة التعرف على تحكم الدولة في وارداتها[6].

- **معدل التبادل التجاري:** وهو عبارة عن خارج قسمة إجمالي الصادرات على إجمالي الواردات في فترة زمنية معينة، اما معدل التبادل التجاري الزراعي فهو عبارة عن خارج قسمة الصادرات الزراعية على الواردات الزراعية فترة زمنية معينة[1].

• **التركز السلعي**: يقصد به درجة تركيز الصادرات، أي ما إذا كان عدد محدود من السلع يهيمن على صادرات دولة ما ام لا، ويحسب التركز السلعي من خلال تقدير معامل التركز السلعي وفقاً للمعادلة التالية[1]:

$$\text{معامل التركز السلعي} = 100 \times \sqrt{\text{مجـــ } (\text{ص}_و / \text{ص})^2}$$

حيث تمثل: ص$_و$ = قيمة الصادرات او الواردات من سلعة معينة الى او من دولة معين.

ص = إجمالي قيمة الصادرات او الواردات الزراعية الاجمالية.

• **التركز الجغرافي**: ويقصد به درجة تركز صادرات أو واردات الدولة من أو إلى الدول التي تتعامل معها، ويستخدم معامل جيني-هيرشمان• في حساب درجة التركز الجغرافي للصادرات من سلعة معينة أو مجموعة من السلع خلال الفترات الزمنية المختلفة، ويصل هذا المعامل إلى اقصى قيمة له، وهي 100 في حالة ما إذا كانت السلعة تصدر إلى دولة واحدة فقط من دول العالم، بينما تقل قيمة هذا المعامل عن 100 كلما توزعت الصادرات من السلعة على عدد أكبر من الدول، ويرى ميشائيلى أن معامل التركز الجغرافي يعد مرتفعاً إذا كان أكبر من 40٪، وهو ما يعنى أن حدوث أي تقلبات سعرية شديدة في قيمة وكمية السلعة يترتب عليها آثار سلبية على اقتصاديات التجارة الخارجية للدولة المصدرة[20]. ويتم حساب معامل التركز الجغرافي وفقاً للمعادلة التالية:

$$\text{معامل جيني هيرشمان للتركز الجغرافي} = 100 \times \sqrt{\sum_{و=1}^{ن} \left[\frac{\text{س}_و}{\text{س}}\right]^2}$$

حيث تمثل: س$_و$ = كمية الصادرات من السلعة (س) إلى الدولة (و). و = 1، 2، 3، .....، ن.

س = إجمالي كمية الصادرات من السلعة إلى مختلف دول العالم.

• **درجة الانكشاف الاقتصادي**: يعبر هذا المؤشر عن مدى أهمية التجارة الخارجية في الناتج المحلى الإجمالي، ويسمى أيضاً درجة الانفتاح الاقتصادي؛ تعبيراً عن مدى الانفتاح الاقتصادي للدولة على العالم الخارجي، ففي حالة ارتفاع هذا المؤشر فان ذلك يدل على تأثر الاقتصاد بدرجة كبيرة بالتجارة الخارجية، ويكون في حالة تبعية للخارج، ويؤكد على ضرورة تجنب الاعتماد شبه الكلى للنشاط الاقتصادي للدولة على التصدير والاستيراد. ويتم حساب درجة الانكشاف الاقتصادي وفقاً للمعادلة الاتية[7]:

متوسط الميل للتصدير = (قيمة الصادرات + قيمة الواردات / قيمة الناتج المحلى الإجمالي) × 100

• **كفاءة أداء العمليات التصديرية**: تعتبر اهمية التجارة الخارجية في إجمالي الدخل القومي مؤشراً على كفاءة أداء العمليات التصديرية، وبالتالي كلما زادت قيمة هذا المؤشر يدل

• **Gini–Hirchman Coefficient**

على زيادة عدد ونشاط الهيئات والمؤسسات التصديرية التي تعمل داخل الدولة في مجال التجارة الخارجية مع غيرها من الدول او التكتلات او التجمعات الاقتصادية، وهو معيار تقريبي، نظراً لان كفاءة العمليات التصديرية تتفوق على عوامل كثيرة منها سرعة الإجراءات والتسهيلات التصديرية وسرعة وصول السلعة للمستهلك النهائي بالجودة المطلوبة، وهذه عوامل من الصعب التعبير عنها او اخضاعها للقياس في ظل عدم توفر تلك البيانات والمتعلقة بالدول المنافسة خاصة، ومن ثم يعبر هذا المؤشر عن وضع وإمكانية زيادة صادرات الدولة الى غيرها من الدول او التكتلات الاقتصادية. ويتم حساب درجة الانكشاف الاقتصادي وفقاً للمعادلة الاتية[14]:

كفاءة أداء العمليات التصديرية = (قيمة التجارة الخارجية / إجمالي الدخل القومي) × 100

- **درجة المشاركة الاقتصادية:** يعبر هذا المعيار عن مدى مساهمة ومشاركة التجارة الخارجية للدولة في التجارة الدولية، ويتم حسابه بالفرق بين الصادرات والواردات للدولة، أي صافى التجارة الخارجية منسوباً إلى القيمة الكلية للتجارة الخارجية (صادرات + واردات)، وتتراوح قيمة هذا المؤشر بين حد ادنى صفر، وذلك في حالة توازن الميزان التجاري للدولة، وحد اعلى 100 في حالة ما اذا كانت الدولة مستورداً صافياً[7].

- **متوسط الميل للتصدير:** تبرز أهمية هذا المؤشر في أنه يدل على مدى مساهمة الصادرات البينية في تكوين الناتج المحلي الاجمالي للدول، وبتعبير آخر فإنه يوضح مدى اعتماد النشاط الاقتصادي لأية دولة على الظروف السائدة في أسواق التصدير لهذه الدولة، وعليه فإذا كان هذا المؤشر مرتفعاً دل ذلك على انخفاض اعتماد الدول على العالم الخارجي، مما يجعل اقتصاديات الدول أقل تعرضاً للتقلبات الاقتصادية العالمية ويجعلها في حالة عدم تبعية (انكشاف) للعالم الخارجي[5]. ويتم حساب متوسط الميل للتصدير وفقاً للمعادلة الاتية:

متوسط الميل للتصدير = (قيمة الصادرات / قيمة الناتج المحلى الإجمالي) × 100

- **متوسط الميل للاستيراد:** يوضح هذا المؤشر مدى اعتماد الدولة على وارداتها، وبالتالي معرفة مدى اعتمادها على العالم الخارجي، بمعنى أنه يعكس مدى تبعية الإنتاج القومي للدولة للإنتاج العالمي الذي يزودها بسلع الانتاج، وكلما زادت قيمة متوسط الميل للاستيراد، كلما دل على زيادة اعتماد الدولة على الخارج في سد احتياجاتها[5]). ويتم حساب متوسط الميل للاستيراد وفقاً للمعادلة الاتية:

متوسط الميل للاستيراد = (قيمة الواردات / قيمة الناتج المحلى الإجمالي) × 100

كما يطلق على نسبة قيمة الواردات الى قيمة الناتج المحلى الإجمالي بمعدل التبعية الاقتصادية وتتراوح قيمته ما بين 100 في حالة اعتماد الناتج المحلى الإجمالي للدولة بالكامل على الواردات، وصفر في حالة العكس[5].

- **نصيب الفرد من التجارة الدولية:** استخدام هذا المؤشر يؤدى الى معرفة متوسط ما يحصل عليه الفرد من مجموع التجارة الدولية (الصادرات + الواردات)[8]، ويحسب وفقاً للمعادلة التالية:

نصيب الفرد من التجارة الدولية = (قيمة التجارة الخارجية / عدد السكان) × 100

ويتم حساب نصيب الفرد من كل من الصادرات والواردات بنفس الطريقة السابقة[5].

(3) استخدام أسلوب الانحدار المتعدد: في تحديد محددات التجارة البينية الكلية والزراعية بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، وتم الاعتماد على استخدام أسلوب الانحدار المتعدد الخطى وغير الخطى في تحليل العلاقات بين المتغيرات الاقتصادية ذات الصلة بموضع الدراسة، كما تم الاستعانة أيضاً بأسلوب الانحدار الانتقائي المرحلي* في تحديد وتحليل هذه المحددات والمتغيرات، وقد أجريت عدة محاولات لتقدير علاقة الانحدار المتعدد للمتغيرات، والتي تتمشى معاملات ارتباطها بالمتغير التابع مع المنطق الإحصائي، والاقتصادي، والتي تتسم بأفضل التقديرات لكل من معامل التحديد ($ر^2$)، (ف)، مع مراعاة ألا يتضمن أي محاولة تقدير لتلك العلاقة الإنحدارية متغيرين مستقلين بينهما مشكلة ازدواج خطى متعدد، استناداً إلى مصفوفة كلاين لمعاملات الارتباط، بالإضافة إلى اختبار دربن واتسن**للتأكد من وجود أو عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي بين المتغيرات المستقلة.

(4) استخدام دالة الطلب على التجارة الخارجية الكلية بين مصر ومنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى: في تحديد المتغيرات التي تؤثر في الطلب على التجارة الخارجية الكلية بين مصر والمنطقة، وبناء نموذج اقتصادي يشرح هذه العلاقات التبادلية.

قراءات ومراجع الفصل

1- ألفت على ملوك (دكتور): الاتجاهات البحثية الحديثة في مجال التجارة الخارجية الزراعية، ورقة مرجعية مقدمة الى اللجنة الدائمة لترقية الأساتذة والأساتذة المساعدين في العلوم الاقتصادية والاجتماعية الزراعية، كلية الزراعة، جامعة دمنهور، سبتمبر 2014.

2- الأمانة التنفيذية للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا " الإسكوا "، ورشة العمل الإقليمية حول " تسهيل التجارة من خلال تطبيقات النافذة الواحدة، منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى . التجربة الإقليمية نحو إزالة القيود والعوائق غير الجمركية أمام التجارة، القاهرة، 2007.

3- جامعة الدول العربية، تقرير الأمانة العامة حول منطقة التجارة العربية الكبرى، المجلس الاقتصادي والاجتماعي، الدورة العادية رقم (76)، القاهرة، 5 . 8 سبتمبر 2005.

4- سامي عفيفي حاتم (دكتور): التكتلات الاقتصادية بين التنظير والتطبيق، الطبعة الرابعة، القاهرة، 2003.

5- سرحان احمد عبد اللطيف سليمان (دكتور): أداء التجارة بين مصر ومنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى واهم المتغيرات الاقتصادية المؤثرة عليها، جامعة المنصورة، مجلة العلوم الاقتصادية والاجتماعية الزراعية، يناير 2016.

* Stepwise
** Durbin-Watson

6- سرحان احمد عبد اللطيف سليمان (دكتور): التجارة الخارجية البينية الكلية بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ومؤشرات كفاءتها في ظل المتغيرات الإقليمية الراهنة، الجمعية المصرية للاقتصاد الزراعي، المؤتمر الثالث والعشرون للاقتصاديين الزراعيين– التكامل الاقتصادي الزراعي العربي، القاهرة، 11–12 نوفمبر 2015.

7- سرحان احمد عبد اللطيف سليمان: "اقتصاديات التجارة الخارجية الزراعية العربية"، رسالة دكتوراه، قسم الاقتصاد الزراعي، كلية الزراعة، جامعة كفر الشيخ، 2014.

8- سرحان احمد عبد اللطيف سليمان: التجارة الخارجية الزراعية المصرية مع التكتل الاقتصادي لدول شرق وجنوب افريقيا "الكوميسا"، رسالة ماجستير، قسم الاقتصاد الزراعي، كلية الزراعة بكفر الشيخ، جامعة طنطا، 2004.

9- على عاصم زكى فؤاد عبد العزيز (دكتور): الاتجاهات البحثية الحديثة في مجال استخدام الأساليب التحليلية الكمية لدراسة التكتلات الاقتصادية بالإشارة إلى اتفاقية الشراكة المصرية الأوروبية، دراسة غير منشورة، قسم الاقتصاد الزراعي، كلية الزراعة، جامعة القاهرة، 2003.

10- مجدي محمد الربيعي (دكتور): التكتلات الاقتصادية الدولية وعلاقتها الزراعية مع جمهورية مصر العربية، المؤتمر الثالث للاقتصاديين الزراعيين . التسويق والتجارة الخارجية للمنتجات الزراعية في ظل المتغيرات الدولية، الجمعية المصرية للاقتصاد الزراعي، القاهرة، 3 فبراير 1994.

11- محمد النسور (دكتور): منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى المعوقات والخطط المستقبلية، ورقة بحثية مقدمة إلى المنظمة العربية للتنمية الزراعية في المؤتمر القومي حول التكامل الزراعي العربي في ظل المتغيرات الإقليمية والدولية، القاهرة، 19–22 ديسمبر 2004.

12- محمد كامل احمد: "واقع التجارة العربية البينية وآفاق تطويرها"، رسالة ماجستير في العلاقات الاقتصادية الدولية، كلية الاقتصاد، قسم الاقتصاد والتخطيط، جامعة تشرين، سوريا، 2002.

13- محمود محمد فواز (دكتور)، سرحان احمد عبد اللطيف سليمان (دكتور): الموارد الاقتصادية الزراعية والإنتاج الزراعي والتجارة البينية لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، الجمعية المصرية للاقتصاد الزراعي، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي، المجلد (25)، العدد (2)، يونيو 2015.

14- محمود محمد فواز (دكتور)، سرحان احمد عبد اللطيف سليمان (دكتور): التحليل الاقتصادي لكفاءة وهيكل التجارة الخارجية البينية الكلية العربية وآفاق تطورها، الجمعية المصرية للاقتصاد الزراعي، المؤتمر الثالث والعشرون للاقتصاديين الزراعيين–"التكامل الاقتصادي الزراعي العربي"، القاهرة، جمهورية مصر العربية، 11–12 نوفمبر 2015.

15- موقع اتفاقية اغادير الرسمي عبر الأنترنت www.agadiragreement.org

16- موقع مجلس الوحدة الاقتصادية العربية الرسمي عبر الأنترنت www.caeuweb.org

17- Bacchetta, Phillippe, and Eric Van Wincoop: Exchange – Rate Stability Increase Trade and Welfare? American Economic Review 90 (5), 1093 -1109, Sercu, Piet and Raman Uppal, Exchange Rate Volatility and International Trade, A General Equilibrium Analysis, European Economic Review 47, (2003).

18- Balassa, B., the Theory of Economic Integration, George Allen Univen LTD, London, 1962.

19- El Khateeb, T., Soliman, A. S., and Eladawy, R.: An Economic Analysis of Development and Structure of the Foreign Total Intra-Arab Trade, Agricultural Sciences, 7, 20-29. doi: 10.4236/as.2016.71003, 2016.

20- Michaely, M., Concentration in International Trade, Amsterdam, 1962.

الفصل الثاني

التحليل الاقتصادي لكفاءة وهيكل التجارة الخارجية البينية الكلية العربية

محتويات الفصل:

أولاً: ملامح التجارة الخارجية البينية الكلية العربية

ثانياً: مؤشرات كفاءة التجارة الخارجية البينية الكلية العربية

الفصل الثاني
التحليل الاقتصادي لكفاءة وهيكل التجارة الخارجية البينية الكلية العربية

تمهيد: بذلت الدول العربية العديد من الإجراءات بهدف رفع كفاءة تجارتها، الا ان جهود هذه الدول تفتقر للإرادة والرغبة في تحمل بعض الاعباء في المدى القصير من أجل تحقيق عوائد في المدى الطويل، مما يؤكد أهمية تسهيل حركة التجارة بين الدول العربية، والتنسيق بينها في اتخاذ الإجراءات اللازمة لتحقيق إنجازات غير مسبوقة في مجال التنمية المستدامة للقطاعات الاقتصادية العربية للوصول إلى أفضل مستويات التكامل الاقتصادي العربي التي تعتبر أكثر حيوية واشد إلحاحاً في هذه المرحلة مما هي عليه في أي وقت سابق لمواجهة هذه التحديات، لذا أصبح العمل الجماعي العربي ضرورة لابد منها، لقيام تنسيق عربي يحقق للدول العربية الاستفادة من اتساع السوق العربي ويحقق درجة أعلى من الاستقرار الاقتصادي العربي من خلال تحقيق التكامل الاقتصادي. حيث تعد التجارة الخارجية البينية العربية أداة أساسية، ومدخلاً هاماً من أجل تحقيق التكامل الاقتصادي العربي ولعل التنفيذ الكامل لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى سوف يؤدى إلى تخفيض أسعار الاستيراد وتسهيل تبادل السلع العربية، وبالتالي زيادة كمية الصادرات من الدول العربية المنتجة والمصدرة، كما يساعد أيضاً على تحويل جزء من واردات الدول العربية السلعية من الدول الأجنبية إلى واردات داخل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى نتيجة لانخفاض أسعار الاستيراد، الا ان الأمر لايزال يستلزم ضرورة البحث عن الوسائل والأساليب التي تمكن من التكامل والتعاون الاقتصادي الموحد في المجالات والقطاعات الاقتصادية العربية كافة، وإزالة العقبات التي تعوق نموها وتنميتها بالشكل المرغوب، حتى يتحقق المأمول من زيادة التجارة بين الدول العربية، حيث ان التجارة البينية العربية لا تمثل سوى نسبة ضئيلة في إجمالي التجارة العربية[9]. ويتناول هذا الفصل من الكتاب دراسة التجارة الخارجية البينية الكلية العربية وهيكلها السلعي، ومؤشرات كفاءتها خلال الفترة (1995- 2013)، وافاق تطور هذه التجارة.

أولاً: ملامح التجارة الخارجية البينية الكلية العربية:

يمكن استعراض اهم ملامح التجارة الخارجية البينية الكلية العربية في الآتي:

(1) تطور التجارة الخارجية البينية الكلية العربية: بتقدير متوسط قيمة التجارة الخارجية البينية الكلية العربية خلال فترة الدراسة اتضح انه يبلغ نحو 98.55 مليار دولار، وتراوحت قيمته بين حد أدنى بلغ حوالي 26.61 مليار دولار في عام 1995، وحد أقصى بلغ نحو 233.43 مليار دولار في عام 2013، برقم نسبى بلغ نحو 877.1٪ مقارنة بسنة الأساس (عام 1995 سنة الاساس)، جدول رقم (1- 2). وتشير تقديرات معادلة الاتجاه الزمنى العام لتطور قيمة التجارة الخارجية البينية الكلية العربية خلال فترة الدراسة، كما بالمعادلة رقم (1)،

بالجدول رقم (2- 2)، الى تزايدها بمقدار سنوي معنوي إحصائي عند مستوى معنوية (0.01) بلغ نحو 12.64 مليار دولار، يمثل نحو 12.62٪ من المتوسط السنوي لقيمة التجارة الخارجية البينية الكلية العربية، وتوضح قيمة معامل التحديد (ر^2) الى أن حوالي 88.5٪ من التغيرات الحادثة في قيمة التجارة الخارجية البينية الكلية العربية ترجع الى عوامل يعكس اثارها عامل الزمن.

جدول رقم (1- 2): تطور التجارة البينية الكلية العربية والميزان التجاري البيني الكلي العربي خلال الفترة (1995 -2013).

البيان / السنوات	التجارة البينية الكلية العربية		الصادرات البينية الكلية العربية		الواردات البينية الكلية العربية		الميزان التجاري البيني الكلي العربي*
	القيمة بالمليار دولار	الرقم النسبي	القيمة بالمليار دولار	الرقم النسبي	القيمة بالمليار دولار	الرقم النسبي	القيمة بالمليار دولار
1995	26.61	100.00	13.72	100.00	12.89	100.00	0.83
1996	37.78	141.94	24.20	176.31	13.58	105.35	10.62
1997	29.88	112.28	15.56	113.39	14.32	111.09	1.24
1998	27.28	102.52	14.12	102.91	13.16	102.09	0.96
1999	28.80	108.20	14.29	104.14	14.50	112.52	(0.21)
2000	33.10	124.39	16.95	123.54	16.15	125.29	0.80
2001	37.05	139.22	18.68	136.10	18.37	142.54	0.30
2002	40.80	153.32	20.67	150.64	20.13	156.18	0.54
2003	47.22	177.42	22.91	166.94	24.31	188.58	(1.4)
2004	64.07	240.75	34.76	253.32	29.31	227.36	5.46
2005	92.25	346.62	48.29	351.86	43.96	341.05	4.33
2006	111.99	420.81	58.62	427.14	53.37	414.07	5.24
2007	134.71	506.19	70.74	515.49	63.97	496.29	6.77
2008	183.46	689.38	95.40	695.17	88.07	683.21	7.33
2009	153.48	576.72	77.14	562.12	76.34	592.26	0.80
2010	158.81	596.72	77.65	565.83	81.16	629.61	(3.51)
2011	209.36	786.68	106.97	779.46	102.39	794.37	4.57
2012	222.27	835.18	112.19	817.54	110.08	853.96	2.11
2013	233.43	877.14	117.43	855.74	116.00	899.93	1.43
المتوسط	98.55		50.59		48.06		2.53

* الأرقام بين الأقواس أرقام سالبة.

المصدر: جمعت وحسبت من:

1- جامعة الدول العربية، صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أعداد مختلفة.

2- البنك الدولي، البيانات، مؤشرات التنمية العالمية، فترات متفرقة.

وبدراسة الأهمية النسبية للتجارة الخارجية البينية الكلية للدول العربية خلال فترة الدراسة يتضح أن المملكة العربية السعودية استحوذت على المرتبة الأولى، كأكبر دولة مساهمة في قيمة التجارة الخارجية البينية الكلية العربية، حيث بلغت الأهمية النسبية لقيمة تجارتها الخارجية البينية الكلية نحو 24.8٪ من متوسط قيمة التجارة الخارجية البينية الكلية العربية، يليها دولة الإمارات بأهمية نسبية بلغت نحو 14.7٪، ثم جاءت دول كل من مصر، عمان، العراق، الأردن، البحرين، قطر، سوريا، والكويت في المراكز من الثالث حتى العاشر بأهمية نسبية بلغت نحو 7.1٪، 6.9٪، 6.4٪، 4.9٪، 4.4٪، 4.2٪، 3.8٪، 3.6٪ من متوسط قيمة التجارة الخارجية البينية الكلية العربية لكل منها على الترتيب، وتمثل الاهمية النسبية للتجارة الخارجية البينية لهذه الدول العشر نحو 81٪ من متوسط قيمة التجارة الخارجية البينية الكلية العربية خلال فترة الدراسة، جدول رقم (3- 2). وتشير هذه النتائج إلى أن دولتي

السعودية، والإمارات تعتبران أهم الدول إسهاماً في التجارة الخارجية البينية الكلية العربية، حيث تستحوذ السعودية بمفردها على نحو ربع متوسط قيمة التجارة الخارجية البينية العربية، كما استحوذتا معاً على نحو 39.5٪ من متوسط قيمة هذه التجارة خلال فترة الدراسة.

وبدراسة معدلات التغير السنوية للتجارة الخارجية البينية للدول العربية خلال فترة الدراسة وذلك بتقدير معادلات الاتجاه الزمنى العام لقيمة التجارة الخارجية البينية الكلية للدول العربية تبين ان دول كل من مصر، جزر القمر، قطر، الأردن، العراق، الصومال، الجزائر، الامارات، السودان، السعودية، المغرب، عمان، الكويت، وسوريا، حققت معدلات تغير سنوية موجبة مرتفعة نسبياً (10٪ فاكثر)، بقيمة قدرت بنحو 17.18٪، 17.16٪، 16.63٪، 15.85٪، 14.96٪، 14.79٪، 14.14٪، 13.54٪، 13.29٪، 12.82٪، 12.5٪، 12٪، 10.99٪، 10.9٪، 10.72٪، 10.21٪ من المتوسطات السنوية لقيمة التجارة الخارجية البينية الكلية لكل منها على الترتيب، بينما حققت كل من البحرين، تونس، ليبيا، وجيبوتي معدلات تغير سنوية موجبة متوسطة نسبياً تراوحت بين (5٪ -اقل من 10٪)، بقيمة قدرت بنحو 9.63٪، 9.56٪، 8.63٪، 8.16٪ من المتوسطات السنوية لقيمة التجارة الخارجية البينية الكلية لكل منها على الترتيب، في حين حققت دولتين وهما موريتانيا وفلسطين معدلات تغير سنوية موجبة منخفضة نسبياً (اقل من 5٪) في قيمة تجارتها الخارجية البينية بنحو 4.88٪، 4.26٪ من المتوسط السنوي لقيمة التجارة الخارجية البينية الكلية لكل منهما على الترتيب، جدول رقم (4- 2)، وتوضح هذه النتائج أن مصر، وجزر القمر تعتبران الدولتين الأعلى في تحقيق معدلات تغير سنوية موجبة في قيمة تجارتها الخارجية البينية الكلية مع غيرهما من الدول العربية، بينما كانت فلسطين الدولة الأقل في تحقيق معدل تغير سنوي موجب في قيمة تجارتها الخارجية البينية الكلية مع الدول العربية خلال فترة الدراسة.

جدول رقم (2- 2): معادلات الاتجاه الزمنى العام لتطور قيمة التجارة الخارجية البينية الكلية العربية خلال الفترة (1995 -2013).

البيان رقم المعادلة	المتغير التابع ص^هـ	النموذج	المتوسط السنوي	معدل التغير السنوي٪	$ر^2$	ف
(1)	قيمة التجارة البينية الكلية العربية	ص^هـ = -26.257 + 12.645 س هـ (-2.081) (11.426)*	98.55	12.62	0.885	*130.6
(2)	قيمة الصادرات البينية الكلية العربية	ص^هـ = -11.631 + 6.217 س هـ (-1.743) (10.621)*	50.59	12.29	0.869	*112.8
(3)	قيمة الواردات البينية الكلية العربية	ص^هـ = -14.626 + 6.418 س هـ (-2.425)** (12.158)*	48.06	12.93	0.897	*147.7
(4)	الميزان التجاري البيني الكلى العربي	ص^هـ = -2.217 - 0.104 س هـ (2.22)** (-0.698)	2.53	11.95-	0.052	0.973 غ.م

ص^هـ: القيمة المقدرة للمتغير التابع المشار إليه بالمليار دولار في السنة هـ. س هـ: عنصر الزمن بالسنوات، هـ = 1، 2، 3، .....،19.
القيم بين الأقواس تعبر عن قيم (ت) المحسوبة، * معنوي عند (0.01). ** معنوي عند (0.05). غ.م غير معنوي.
المصدر: حسبت من جدول رقم (1- 2).

(2) تطور الصادرات البينية الكلية العربية: بتقدير متوسط قيمة الصادرات البينية الكلية العربية خلال فترة الدراسة اتضح انه بلغ نحو 50.6 مليار دولار، وتراوحت قيمة الصادرات البينية الكلية العربية بين حد أدنى بلغ حوالي 13.7 مليار دولار في عام 1995، وحد أقصى

بلغ نحو 117.4 مليار دولار في عام 2013، برقم نسبى بلغ نحو 855.7٪ مقارنة بسنة الأساس، جدول رقم (1- 2). وتشير تقديرات معادلة الاتجاه الزمنى العام لتطور قيمة الصادرات البينية الكلية العربية خلال الفترة موضع الدراسة، كما بالمعادلة رقم (2)، بالجدول رقم (2- 2)، الى تزايدها بمقدار سنوي معنوي إحصائي عند مستوى معنوية (0.01) بلغ نحو 6.22 مليار دولار، يمثل نحو 12.29٪ من المتوسط السنوي لقيمة الصادرات البينية الكلية العربية خلال فترة الدراسة، وتوضح قيمة معامل التحديد ($ر^2$) أن نحو 86.9٪ من التغيرات الحادثة في قيمة الصادرات البينية الكلية العربية ترجع الى عوامل يعكس اثارها عامل الزمن.

جدول رقم (3- 2): اسهام الدول العربية في إجمالى التجارة الخارجية البينية الكلية العربية خلال الفترة (1995 -2013).

البيان	التجارة الخارجية البينية الكلية العربية		الصادرات البينية الكلية العربية		الواردات البينية الكلية العربية		الميزان التجاري البيني الكلي العربي
الدول	متوسط القيمة بالمليار دولار	الأهمية النسبية ٪	متوسط القيمة بالمليار دولار	الأهمية النسبية٪	متوسط القيمة بالمليار دولار	الأهمية النسبية ٪	متوسط القيمة بالمليار دولار
الاردن	4.89	4.88	1.68	3.32	3.21	6.46	(1.53)
الامارات	14.70	14.67	8.28	16.37	6.42	12.92	1.854
البحرين	4.39	4.38	1.55	3.06	2.84	5.71	(1.29)
تونس	2.16	2.16	1.01	2.00	1.15	2.32	(0.14)
الجزائر	2.06	2.05	1.12	2.22	0.93	1.88	0.192
جيبوتى	0.31	0.31	0.17	0.33	0.20	0.40	0.013
السعودية	24.85	24.81	19.01	37.58	5.84	11.76	13.166
السودان	1.96	1.95	0.67	1.32	1.29	2.60	(0.624)
سوريا	3.84	3.83	2.54	5.02	1.30	2.61	1.240
الصومال	0.46	0.46	0.22	0.43	0.24	0.49	(0.029)
العراق	6.42	6.40	1.12	2.22	5.29	10.65	(4.171)
عمان	6.94	6.93	2.91	5.75	4.03	8.10	(1.119)
قطر	4.19	4.18	2.18	4.31	2.01	4.04	0.172
الكويت	3.60	3.59	1.24	2.45	2.35	4.74	(1.114)
لبنان	2.33	2.33	0.91	1.81	1.42	2.85	(0.502)
ليبيا	1.80	1.79	0.81	1.61	0.98	1.98	(0.171)
مصر	7.11	7.10	3.51	6.93	3.61	7.26	(0.1)
المغرب	3.35	3.35	0.52	1.02	2.83	5.70	(2.317)
موريتانيا	0.63	0.63	0.48	0.95	0.14	0.36	0.338
اليمن	2.45	2.44	0.52	1.03	1.92	3.87	(1.402)
فلسطين	0.09	0.09	0.11	0.22	0.02	0.03	0.071
جزر القمر	0.03	0.03	0.02	0.04	0.02	0.04	0.001
الإجمالى	98.55	100	50.59	100	48.06	100	2.538

*** الأرقام بين الأقواس أرقام سالبة.**

المصدر: جمعت وحسبت من:

1- جامعة الدول العربية، صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أعداد مختلفة.

2- البنك الدولي، البيانات، مؤشرات التنمية العالمية، فترات متفرقة.

وبدراسة الأهمية النسبية للصادرات البينية الكلية للدول العربية خلال فترة الدراسة يتضح أن المملكة العربية السعودية جاءت في المرتبة الأولى، كأكبر دولة مساهمة في الصادرات البينية الكلية العربية، حيث بلغت مساهمة قيمة صادراتها البينية الكلية نحو 37.6٪ من متوسط قيمة الصادرات البينية الكلية العربية، يليها دولة الإمارات بأهمية نسبية بلغت نحو 16.4٪ من متوسط قيمة الصادرات البينية الكلية العربية، ثم جاءت دول كل من مصر، سوريا، قطر، الأردن، البحرين، الكويت، الجزائر، والعراق في المراكز من الثالث حتى العاشر بأهمية نسبية بلغت نحو 6.9٪، 5٪، 4.3٪، 3.3٪، 3.1٪، 2.5٪، 2.2٪، 2.2٪ من متوسط قيمة الصادرات البينية الكلية العربية لكل منها على الترتيب، وتمثل مساهمة هذه الدول العشر نحو

89.2٪ من متوسط قيمة الصادرات البينية الكلية العربية خلال الفترة موضع الدراسة، جدول رقم (3- 2)، وتوضح هذه النتائج إلى أن دولتي السعودية، والإمارات تعتبران أهم الدول العربية مساهمة في قيمة الصادرات البينية الكلية العربية، حيث استحوذتا معاً على نحو 53.9٪ من متوسط قيمة الصادرات البينية الكلية العربية خلال فترة الدراسة، ويرجع ذلك إلى اعتماد صادراتهما البينية الكلية على الوقود المعدني، وفقاً للتوزيع النسبي لهيكل صادراتهما.

وبدراسة معدلات التغير السنوية للصادرات البينية الكلية للدول العربية خلال فترة الدراسة تبين ان دول كل من جزر القمر، مصر، اليمن، الكويت، سوريا، الجزائر، السودان، الإمارات، السعودية، قطر، البحرين، الأردن، عمان، وموريتانيا حققت معدلات تغير سنوية موجبة مرتفعة نسبياً (٪10 فاكثر)، بقيمة قدرت بنحو 30٪، 16.5٪، 13.7٪، 13.3٪، 12.8٪، 12.7٪، 12.5٪، 12.2٪، 12٪، 11.7٪، 10.6٪، 10.5٪، 10٪، 10٪ من المتوسطات السنوية لقيمة الصادرات البينية الكلية لكل منها على الترتيب، بينما حققت دول كل من لبنان، تونس، الصومال، ليبيا، والعراق معدلات تغير سنوية موجبة متوسطة نسبياً تراوحت بين (٪5- اقل من 10٪)، بقيمة قدرت بنحو 9.5٪، 9.2٪، 8.1٪، 6.9٪، 5.9٪ من المتوسطات السنوية لقيمة الصادرات البينية الكلية لكل منها على الترتيب، في حين حققت دولة واحدة هي المغرب معدل نمو سنوي موجب منخفض نسبياً (اقل من 5٪) في قيمة صادراتها البينية قدر بنحو 3.7٪ من المتوسط السنوي لقيمة صادراتها البينية الكلية خلال الفترة موضع الدراسة، جدول رقم (4- 2).

(3) تطور الواردات البينية الكلية العربية: بلغ متوسط قيمة الواردات البينية الكلية العربية خلال فترة الدراسة نحو 48.06 مليار دولار، وتراوحت قيمة الواردات البينية العربية بين حد أدنى بلغ حوالي 12.89 مليار دولار في عام 1995، وحد أقصى بلغ نحو 116.01مليار دولار في عام 2013، برقم نسبى بلغ نحو 899.9٪ مقارنة بسنة الأساس، جدول رقم (1- 2). وتشير تقديرات معادلة الاتجاه الزمنى العام لتطور قيمة الواردات البينية الكلية العربية خلال فترة الدراسة، كما بالمعادلة رقم (3)، بالجدول رقم (2- 2)، الى تزايدها بمقدار سنوي معنوي إحصائي عند مستوى معنوية (0.01) بلغ نحو 6.43 مليار دولار، يمثل حوالي 12.93٪ من المتوسط السنوي لقيمة الواردات البينية الكلية العربية، وتوضح قيمة معامل التحديد ($ر^2$) أن حوالي 89.7٪ من التغيرات الحادثة في قيمة الواردات البينية الكلية العربية ترجع الى عوامل يعكس اثارها عامل الزمن.

وبدراسة الأهمية النسبية للواردات البينية الكلية للدول العربية خلال فترة الدراسة تبين أن دولة الامارات جاءت في المرتبة الأولى بأكبر أهمية نسبية في الواردات البينية الكلية العربية، حيث بلغت الاهمية النسبية لقيمة وارداتها البينية الكلية نحو 12.9٪ من متوسط قيمة الواردات البينية الكلية العربية، يليها السعودية بنحو 11.8٪ من متوسط قيمة الواردات البينية الكلية العربية، ثم جاءت دول العراق، عمان، مصر، الأردن، البحرين، المغرب، الكويت،

وقطر في المراكز من الثالث حتى العاشر، بأهمية نسبية بلغت نحو 10.6٪، 8.1٪، 7.3٪، 6.5٪، 5.7٪، 5.7٪، 4.7٪، 4٪ من متوسط قيمة الواردات البينية الكلية العربية لكل منها على الترتيب، ويمثل اسهام هذه الدول العشر نحو 77.3٪ من متوسط قيمة الواردات البينية الكلية العربية. وتشير النتائج السابقة إلى أن دولتي السعودية، والامارات تعتبران أهم الدول اسهاماً في الواردات البينية الكلية العربية، حيث ساهما بنحو ربع قيمتها، وبإضافة دولة العراق لهما كأهم ثالث دولة في المساهمة، نجد ان اسهام الدول الثلاث بلغ نحو ثلث متوسط قيمة الواردات البينية الكلية العربية، جدول رقم (3– 2).

جدول رقم (4– 2) معدلات التغير السنوية لقيمة التجارة الخارجية البينية الكلية للدول العربية خلال الفترة (1995 -2013).

البيان	معدلات التغير السنوية للتجارة الخارجية البينية الكلية للدول العربية ٪			
الدول	معدلات التغير السنوية للتجارة البينية الكلية ٪	معدلات التغير السنوية للصادرات البينية الكلية ٪	معدلات التغير السنوية للواردات البينية الكلية ٪	معدلات التغير السنوية للفائض او العجز للميزان التجاري البيني الكلى ٪
الأردن	12.01	8.16	15.85	9.15
الإمارات	13.16	12.77	13.54	6.63
البحرين	10.91	12.19	9.63	1.09
تونس	9.72	9.88	9.56	(4.99)
الجزائر	14.10	14.05	14.14	13.54
جيبوتي	5.86	3.56	8.16	(15.48)
السعودية	12.69	12.55	12.82	12.05
السودان	13.78	14.26	13.29	(0.16)
سوريا	10.65	10.40	10.90	13.71
الصومال	13.19	11.60	14.79	24.34
العراق	12.92	10.87	14.96	0.38
عمان	12.08	12.17	12.00	(0.09)
قطر	17.64	18.65	16.63	25.01
الكويت	11.86	12.73	10.99	(0.36)
لبنان	10.30	10.38	10.21	4.38
ليبيا	7.58	6.52	8.63	(5.23)
مصر	17.11	17.05	17.18	(75.96)
المغرب	10.40	8.31	12.50	9.93
موريتانيا	(10.64)	(26.15)	4.88	9.62
اليمن	58.09	105.47	10.72	(17.12)
فلسطين	(4.12)	(12.49)	4.26	0.28
جزر القمر	15.90	14.63	17.16	55.61

*** الأرقام بين الأقواس أرقام سالبة.**

المصدر: جمعت وحسبت من:

1- جامعة الدول العربية، صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أعداد مختلفة.

2- البنك الدولي، البيانات، مؤشرات التنمية العالمية، فترات متفرقة.

وبدراسة معدلات التغير السنوية للواردات البينية الكلية للدول العربية خلال فترة الدراسة تبين ان دول كل من مصر، جزر القمر، قطر، الأردن، العراق، الصومال، الجزائر، الامارات، السودان، السعودية، المغرب، عمان، الكويت، وسوريا، حققت معدلات تغير سنوية موجبة مرتفعة نسبياً (10٪ فاكثر)، بقيمة بلغت نحو 17.18٪، 17.16٪، 16.63٪، 15.85٪، 14.96٪، 14.79٪، 14.14٪، 13.54٪، 13.29٪، 12.82٪، 12.5٪، 12٪، 10.99٪، 10.9٪، 10.72٪، 10.21٪ من المتوسطات السنوية لقيمة الواردات البينية الكلية لكل منها على الترتيب، بينما حققت دول كل من البحرين، تونس، ليبيا، وجيبوتي

معدلات تغير سنوية موجبة متوسطة نسبياً تراوحت بين (٪5- اقل من 10٪)، بقيمة بلغت نحو 9.63٪، 9.56٪، 8.63٪، 8.16٪ من المتوسطات السنوية لقيمة الواردات البينية الكلية لكل منها على الترتيب، في حين حققت دولتين وهما موريتانيا وفلسطين معدلات تغير سنوية موجبة منخفضة نسبياً (اقل من 5٪) في قيمة وارداتهما البينية الكلية بلغت نحو 4.88٪، 4.26٪ من المتوسط السنوي لقيمة الواردات البينية الكلية لكل منهما على الترتيب، جدول رقم (4- 2)، وتوضح هذه النتائج أن دولتي مصر، وجزر القمر تعتبران الأعلى في تحقيق معدلات تغير موجبة سنوية في قيمة وارداتها البينية الكلية مع غيرهما من الدول العربية، بينما كانت دولة فلسطين الأقل في تحقيق معدل تغير سنوي موجب في قيمة وارداتها البينية الكلية مع بقية الدول العربية خلال فترة الدراسة.

(4) تطور الميزان التجاري البيني الكلى العربي: من الناحية النظرية تعتبر قيمة الواردات البينية الكلية العربية هي نفسها قيمة الصادرات البينية الكلية العربية مضاف اليها قيمة الشحن والتأمين، لكن عملياً توجد اختلافات إحصائية ناتجة عن اختلاف الترتيب والتسجيل والتصنيف لهيكل الصادرات والواردات البينية، الامر الذى ينتج عنه فوراق بين قيمة الصادرات وقيمة الواردات البينية، وبدراسة قيمة الميزان التجاري البيني الكلى العربي خلال فترة الدراسة يتضح ان قيمته متذبذبة بين تحقيق الفائض والعجز، وتراوحت بين حد أدنى بلغ عجزاً بنحو 3.51 مليار دولار في عام 2010، وحد أقصى بلغ نحو 10.62 مليار دولار (فائض) في عام 1996، وبمتوسط سنوي بلغ حوالى 2.53 مليار دولار (فائض) لنفس فترة الدراسة، جدول رقم (1- 2)، وبتقدير معادلة الاتجاه الزمنى العام لتطور قيمة الميزان التجاري البيني الكلى العربي خلال فترة الدراسة، كما هو وارد بالمعادلة رقم (4)، بالجدول رقم (2- 2)، يتضح ان الفائض في الميزان التجاري البيني الكلى العربي اخذ اتجاهاً عاماً سنوياً متناقصاً لكن غير معنوي إحصائي عند الصور الرياضية المختلفة، وكان افضلها الصورة الخطية لكنها غير معنوية احصائياً.

وبدراسة الميزان التجاري البيني الكلى بين كل دولة عربية وغيرها من الدول العربية، تبين ان الدول العربية التي حققت فائضاً في ميزانها التجاري البيني الكلى كمتوسط خلال فترة الدراسة مع بقية الدول العربية، شملت دول كل من الإمارات، الجزائر، جيبوتي، السعودية، سوريا، قطر، موريتانيا، فلسطين، وجزر القمر، بينما الدول العربية التي تعاني عجزاً في ميزانها التجاري البيني الكلى مع بقية الدول العربية، كانت دول كل من الأردن، البحرين، تونس، السودان، الصومال، العراق، عمان، الكويت، لبنان، ليبيا، مصر، المغرب، واليمن. وبدراسة الأهمية النسبية لإسهام الدول العربية في الميزان التجاري البيني الكلى العربي خلال فترة الدراسة يتضح أن دول كل من السعودية، الإمارات، سوريا، موريتانيا، والجزائر جاءت في المراكز الخمس الأولى من حيث الأثر الإيجابي، حيث حققت متوسط فائض في الميزان التجاري البيني الكلى مع بقية الدول العربية بلغ نحو 13.17، 1.85، 1.24، 0.338،

0.19 مليار دولار لكل منها على الترتيب، في حين جاءت دول كل من العراق، المغرب، الاردن، اليمن، والبحرين في المراكز الخمس الأولى من حيث الأثر السلبى، حيث عانت من متوسط عجز في موازينها التجارية البينية الكلية قدرت بنحو 4.16، 2.32، 1.53، 1.4، 1.29 مليار دولار لكل منها على الترتيب خلال الفترة موضع الدراسة، جدول رقم (3- 2).

وبدراسة معدلات التغير السنوية للميزان التجاري البيني الكلى للدول العربية خلال فترة الدراسة تبين ان الدول التي حققت معدلات زيادة سنوية مرتفعة نسبياً (٪10 فاكثر) في قيمة الفائض في الميزان التجاري البيني الكلى شملت دول كل من جزر القمر، قطر، سوريا، الجزائر، والسعودية، بقيمة قدرت بنحو 55.61٪، 25.01٪، 13.71٪، 13.54٪، 12.05٪ من المتوسطات السنوية لقيمة الفائض في الميزان التجاري البيني الكلى لكل منها على الترتيب، بينما اتجهت قيمة الفائض في الميزان التجاري البيني الكلى إلى الزيادة بمعدل سنوي متوسط نسبياً تراوحت بين (٪5 – اقل من 10٪) في دولة واحدة هي دولة الامارات، حيث بلغ نحو 6.63٪ من المتوسط السنوي لقيمة الفائض في ميزانها التجاري الكلى، في حين اتجهت قيمة الفائض في الميزان التجاري البيني الكلى إلى الزيادة بمعدل سنوي منخفض نسبياً (اقل من 5٪) في دولة واحدة هي دولة فلسطين، حيث بلغ نحو 0.28٪ من المتوسط السنوي لقيمة الفائض في ميزانها التجاري البيني الكلى.

كذلك اتجهت قيمة العجز في الميزان التجاري البيني الكلى إلى الزيادة بمعدلات سنوية مرتفعة تقدر بنحو (٪10 فاكثر)، في دولة واحدة هي دولة الصومال، حيث بلغ نحو 24.34٪، في حين اتجهت قيمة العجز في الميزان التجاري البيني الكلى الى الزيادة بمعدل سنوي متوسط نسبياً تراوحت بين (٪5 – اقل من 10٪) في دول كل من المغرب، موريتانيا، والأردن بقيمة بلغت نحو 9.93٪، 9.62٪، 9.15٪ من المتوسطات السنوية لقيمة العجز في الميزان التجاري البيني الكلى لكل منها على الترتيب، في حين اتجهت قيمة العجز في الميزان التجاري البيني الكلى الى الزيادة بمعدل سنوي منخفض نسبياً (اقل من 5٪) في دول كل من لبنان، البحرين، والعراق، بقيمة قدرت بنحو 4.38٪، 1.09٪، 0.38٪ من المتوسطات السنوية لقيمة العجز في الميزان التجاري البيني الكلى لكل منها على الترتيب، في حين اتجهت قيمة العجز في الميزان التجاري البيني الكلي الى التناقص بمعدل سنوي مرتفع نسبياً (٪10 فاكثر) في دول كل من مصر، اليمن، وجيبوتي بقيمة بلغت نحو 75.96٪، 17.14٪، 15.48٪ من المتوسطات السنوية لقيمة العجز في الميزان التجاري البيني الكلى لكل منها على الترتيب، بينما اتجهت قيمة العجز في الميزان التجاري الى التناقص بمعدل سنوي متوسط نسبياً تراوحت بين (٪5- اقل من 10٪) في دولة واحدة هي تونس، بقيمة بلغت حوالى 4.99٪ من المتوسط السنوي لقيمة العجز في ميزانها التجاري البيني الكلى، بينما اتجهت قيمة العجز في الميزان التجاري البيني الكلى الى التناقص بمعدل سنوي منخفض نسبياً تقدر بنحو (اقل من 5٪) في دول كل من الكويت، السودان، وعمان، بقية بلغت نحو

0.36٪، 0.16٪، 0.09٪ من المتوسط السنوي لقيمة العجز في الميزان التجاري البيني الكلى لكل منها على الترتيب خلال فترة الدراسة، جدول رقم (4– 2).

وتشير النتائج السابقة إلى أن السعودية والامارات تعتبران أهم الدول إسهاماً في تحقيق الفائض في الميزان التجاري البيني الكلى العربي، بينما كانت دولتي العراق والمغرب اكثر الدول تأثيراً سلبياً على الميزان التجاري البيني الكلى العربي، وتبين أن دولتي جزر القمر وقطر حققتا اعلى معدلات الزيادة السنوية في تحقيق الفائض في الميزان التجاري البيني الكلى في الدول العربية، في حين كانت دولة فلسطين اقلها، وفى حين كانت اعلى معدلات التناقص السنوي في تحقيق العجز في الميزان التجاري البيني التجاري الكلى في الدول العربية من نصيب دولتي مصر والعراق، كانت اقل تلك المعدلات من نصيب عمان.

(5) الهيكل السلعي للتجارة الخارجية البينية الكلية العربية: باستعراض الهيكل السلعي للتجارة الخارجية البينية الكلية العربية خلال فترة الدراسة، كما هو وارد بالجدول رقم (5– 2)، تبين أن فئة المصنوعات استحوذت على اكبر أهمية نسبية في متوسط قيمة التجارة الخارجية البينية الكلية العربية، حيث بلغت أهميتها النسبية نحو 50.8٪ من متوسط قيمة التجارة الخارجية البينية الكلية العربية، يليها فئة الوقود المعدني والمعادن الأخرى بنحو 25.3٪، ثم جاءت فئات كل من السلع الزراعية، المصنوعات الأساسية، المواد الكيماوية، الآلات ومعدات النقل، ومصنوعات متنوعة أخرى في المراكز من الثالث حتى السابع بأهمية نسبية بلغت نحو 19.3٪، 17.2٪، 12.9٪، 12.2٪، 8.8٪ من متوسط قيمة التجارة الخارجية البينية الكلية العربية لكل منها على الترتيب.

وباستعراض الهيكل السلعي للصادرات البينية الكلية العربية خلال فترة الدراسة، كما هو وارد بالجدول رقم (5– 2)، تبين أن فئة المصنوعات استحوذت على المرتبة الأولى في هيكل الصادرات البينية الكلية العربية، حيث بلغ إسهامها نحو 49.2٪ من متوسط قيمة الصادرات البينية الكلية العربية، وشملت المصنوعات كل من مصنوعات أساسية والآلات ومعدات النقل والمواد الكيماوية بالإضافة إلى مصنوعات متنوعة أخرى غير مصنفة، وبلغت الأهمية النسبية لتلك المكونات نحو 17.6٪، 10.95٪، 10.7٪، 10.65٪ من متوسط قيمة الصادرات البينية الكلية العربية لكل منها على الترتيب، تليها فئة الوقود المعدني والمعادن الأخرى بأهمية نسبية بلغت نحو 26.5٪، بينما جاءت السلع الزراعية في المرتبة الثالثة بأهمية نسبية بلغت نحو 18.7٪ من متوسط قيمة الصادرات البينية الكلية العربية.

وباستعراض الهيكل السلعي للواردات البينية الكلية العربية خلال فترة الدراسة، كما هو وارد بالجدول رقم (5– 2)، تبين أن فئة المصنوعات استحوذت على المرتبة الأولى في هيكل الواردات البينية الكلية العربية، حيث بلغ إسهامها نحو 52.4٪ من متوسط قيمة الواردات البينية الكلية العربية، وشملت المصنوعات كل من مصنوعات أساسية والمواد الكيماوية، والآلات ومعدات النقل بالإضافة إلى مصنوعات متنوعة أخرى غير مصنفة، وبلغت إسهامات

تلك المكونات نحو 16.85٪، 15.05٪، 13.35٪، 6.95٪ من متوسط قيمة الواردات البينية الكلية العربية، تليها فئة الوقود المعدني والمعادن الأخرى، السلع الزراعية بأهمية نسبية بلغت 24.15٪، 19.95٪ لكل منهما على الترتيب.

جدول رقم (5- 2): تطور التوزيع النسبي لهيكل التجارة البينية الكلية العربية كمتوسط للفترة (1995 -2013).

البيان السلعة	التجارة الخارجية البينية الكلية العربية٪	الصادرات البينية الكلية العربية٪	الواردات البينية الكلية العربية٪
السلع الزراعية	19.33	18.70	19.95
الوقود المعدني والمعادن الأخرى	25.33	26.50	24.15
المصنوعات	50.80	49.20	52.40
المواد لكيماوية	12.88	10.70	15.05
مصنوعات أساسية	17.23	17.60	16.85
الآلات ومعدات النقل	12.15	10.95	13.35
مصنوعات متنوعة أخرى	8.80	10.65	6.95
سلع غير مصنفة	4.53	5.60	3.45
الإجمالي	100	100	100

يعتمد حساب الهيكل السلعي للتجارة البينية على أساس التصنيف الموحد للتجارة الدولية SITCRev3-3.

المصدر: جمعت وحسبت من: **جامعة الدول العربية، صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أعداد مختلفة.**

وتشير النتائج السابقة الى انخفاض عدد السلع التي يتم تداولها ضمن التجارة البينية الكلية العربية، وربما يرجع ذلك إلى تشابه معظم الهياكل الإنتاجية بالدول العربية، وتعتبر تلك من اهم المشكلات التي تعترض طريق زيادة التجارة البينية الكلية العربية، فتماثل إنتاج السلع، يقلل من التبادل التجاري، ويفرض على الدول العربية الاتجاه للخارج لسد احتياجاتها من السلع التي لم تتوفر عربياً، حيث تشير إلى ارتفاع نسبة الوقود المعدني والمعادن الأخرى، ويرجع ذلك إلى اعتماد دول الخليج وبعض الدول العربية النفطية الأخرى في تجارتها على النفط، والذى يشكل غالبية تجارتها الخارجية، ومن ثم يجب على تلك الدول البحث بالتعاون والتنسيق مع غيرها من الدول العربية غير النفطية في تنوع إنتاج وتجارة السلع، بينما تراجعت السلع الزراعية إلى المرتبة الثالثة ضمن هيكل هذه التجارة مما يفرض على الدول العربية ضرورة التنسيق في السياسيات الإنتاجية للسلع الزراعية، لما لها من أهمية خاصة تتعلق بالأمن الغذائي العربي، ويقلل من عبء الاستيراد من الخارج، وفى ضوء امتلاك الدول العربية لمقومات تحقيق درجات اعلى من الاكتفاء الذاتي وتحقيق مكاسب مشتركة في المجال الزراعي، ويعتبر تنفيذ اتفاقية التجارة الحرة العربية الكبرى مجالاً ذات أهمية بالغة، للتعاون بين الدول العربية لزيادة السلع التي يتم تبادلها من ناحية، والتنسيق بين اقتصاديات الدول العربية لتحقيق مزيد من الاكتفاء الذاتي، وتقليل الاعتماد على الخارج.

ثانياً: مؤشرات كفاءة التجارة الخارجية البينية الكلية العربية:

يستعرض هذا الجزء من البحث مؤشرات كفاءة التجارة الخارجية البينية الكلية العربية خلال فترة الدراسة كما يلي:

(1) معدل تغطية الصادرات للواردات البينية الكلية العربية: يعتبر معدل التغطية من المؤشرات التي تقيس كفاءة التجارة الخارجية لدولة ما (او لتكتل اقتصادي)، وذلك بتقدير نسبة تغطية الصادرات للواردات، ويوضح مدى تحكم الدولة (او التكتل الاقتصادي) في وارداتها ومدى تمتعها بقوة شرائية، وتشير زيادة هذه النسبة عن 100٪ الى ان هناك فائضاً في الميزان التجاري، لان قيمة الصادرات تكفى لمقابلة نفقات الاستيراد وتوفر النقد الأجنبي، ومن المفترض نظرياً ان معدل تغطية الصادرات البينية الكلية العربية للواردات البينية الكلية العربية يساوى 100٪، حيث ان قيمة الواردات البينية الكلية العربية هي نفسها قيمة الصادرات البينية الكلية العربية مضافاً اليها تكاليف الشحن والتأمين، لكن عملياً قد توجد بعض الاختلافات في بعض السنوات نتيجة أسباب تتعلق بتسجيل بيانات إعادة التصدير ضمن صادرات الدول وعدم نشر بعض الدول بيانات صادرات النفط الخام والغاز ضمن بيانات التجارة الخارجية، وكذلك الاختلاف في توقيت التسجيل وتصنيف الصادرات والواردات على حدة. وبتقدير معدل تغطية الصادرات للواردات البينية الكلية العربية خلال فترة الدراسة، كما هو وارد بالجدول رقم (6- 2)، يتضح ان متوسط معدل تغطية الصادرات للواردات البينية الكلية العربية خلال فترة الدراسة بلغ نحو 110.78٪، وتراوحت قيمته بين حد ادنى بلغ نحو 58.26٪ في عام 2008، وحد اقصى بلغ نحو 194.26٪ في عام 1996، وشهدت سنوات الدراسة تفوق قيمة الصادرات البينية الكلية العربية على قيمة الواردات البينية الكلية العربية ما عدا كل من عام 1998 حيث بلغ قيمة المعدل نحو 60.18٪، والفترة (2008-2005) التي شهدت سنواتها عجزاً في تغطية الصادرات البينية للواردات البينية الكلية العربية، ومن ثم تحتاج الدول العربية للتنسيق فيما بينها في جوانب الإجراءات المصاحبة لحركة التجارة البينية ونشر المعلومات الدقيقة حولها، مما له أهمية في تنمية التجارة الخارجية البينية الكلية العربية.

وبدراسة الأهمية النسبية للتجارة البينية الكلية العربية في التجارة الخارجية الكلية العربية خلال فترة الدراسة يتضح أن الأهمية النسبية للتجارة البينية الكلية العربية في التجارة الخارجية الكلية العربية تراوحت بين حد ادنى بلغ نحو 7.96٪ في عام 2000، وحد اقصى بلغ نحو 14.05٪ في عام 1996، وبمتوسط سنوي (هندسي) بلغ حوالى 10.58٪، كما تراوحت الأهمية النسبية للصادرات البينية الكلية العربية في الصادرات الكلية العربية بين حد ادنى بلغ نحو 6.4٪ في عام 2000، وحد اقصى بلغ نحو 18.42٪ في عام 1996، وبمتوسط سنوي (هندسي) بلغ حوالى 8.94٪، بينما تراوحت الأهمية النسبية للواردات البينية الكلية العربية في الواردات الكلية العربية، بين حد ادنى بلغ نحو 8.3٪ في عام 1998، وحد اقصى بلغ نحو 15.82٪ في عام 2011، وبمتوسط سنوي (هندسي) بلغ حوالى 13.05٪ لنفس فترة

الدراسة، جدول رقم (6– 2). وتشير هذه النتائج السابقة إلى انخفاض الأهمية النسبية للتجارة الخارجية البينية الكلية العربية في التجارة الخارجية الكلية العربية، وكذلك انخفاض الأهمية النسبية للصادرات والواردات البينية الكلية في الصادرات والواردات العربية الكلية خلال فترة الدراسة، مما قد يعنى وجود محددات ومعوقات لزيادة التجارة الخارجية البينية الكلية بين الدول العربية، ويؤكد على ضرورة تعاظم الجهود العربية للتغلب على المشاكل والمعوقات من اجل زيادة تلك التجارة.

وبمقارنة النتائج السابقة بمثيلاتها في التجمعات الاقتصادية العالمية، تبين أنه في حين لم تصل نسبة التجارة الخارجية البينية الكلية العربية في التجارة الخارجية الكلية العربية نحو 11٪ كمتوسط خلال فترة الدراسة، كانت مثيلتها في تجمع منطقة الآسيان (منظمة اقتصادية تضم 10 دول في جنوب شرق اسيا هي دول كل من بروناي، كمبوديا، إندونيسيا، لاوس، ماليزيا، ميانمار، الفلبين، تايلاند، سنغافورة وفيتنام) نحو 29٪، وفى تجمع المركوسور (تجمع دول المركوسور يشمل دول كل من الأرجنتين، البرازيل، الباراجواي، واليوراجواى) نحو 19٪، وفى حين لم تصل نسبة الصادرات البينية الكلية العربية في الصادرات الكلية العربية نحو 9٪، كانت مثيلتها في تجمع منطقة الآسيان نحو 30٪، وفى تجمع المركوسور نحو 15.5٪، كذلك في حين بلغت نسبة الواردات البينية الكلية العربية في الواردات الكلية العربية نحو 13.05٪، كانت مثيلتها في تجمع منطقة الآسيان نحو 28٪، وفى تجمع المركوسور نحو 22.5٪ كمتوسط لنفس الفترة الزمنية[5].

جدول رقم (6– 2): تطور اسهام التجارة الخارجية البينية الكلية العربية في التجارة الخارجية الكلية العربية للفترة (1995 -2013).

البيان / السنوات	الصادرات البينية الكلية/ الواردات البينية الكلية٪	التجارة الخارجية البينية الكلية / التجارة الخارجية الكلية٪	الصادرات البينية الكلية / الصادرات الكلية٪	الواردات البينية الكلية / الواردات الكلية٪
1995	131.65	10.00	10.85	9.23
1996	194.26	14.05	18.42	9.88
1997	127.73	8.85	8.37	9.45
1998	60.18	9.10	10.00	8.30
1999	110.23	8.99	8.12	10.07
2000	112.46	7.96	6.40	10.53
2001	105.98	9.25	7.81	11.26
2002	106.82	9.77	8.46	11.50
2003	104.97	9.32	7.35	12.25
2004	113.22	9.40	8.46	10.77
2005	84.25	10.42	8.52	13.62
2006	88.19	10.77	8.67	14.44
2007	79.55	10.65	9.01	13.17
2008	58.26	11.86	9.89	14.92
2009	124.29	11.74	10.61	13.08
2010	123.48	9.51	8.23	11.09
2011	163.16	11.33	8.86	15.82
2012	162.00	10.72	8.49	14.56
2013	152.73	10.90	8.85	14.15
متوسط هندسى	110.78	10.58	8.94	13.05

تم حساب المتوسط للنسب المئوية كمتوسط هندسي.

المصدر: جمعت وحسبت من:

1- جامعة الدول العربية، صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أعداد مختلفة.

2- البنك الدولي، البيانات، مؤشرات التنمية العالمية، فترات متفرقة.

وبدراسة معدل التغير السنوية للتجارة الخارجية البينية الكلية العربية ولشقيها الصادرات والواردات خلال فترة الدراسة، يتبين أن معدلات التغير السنوية للتجارة الخارجية البينية الكلية العربية تراوحت بين حد ادنى في معدل التغير بلغ تناقصاً بنحو 20.9٪ في عام 1997، وحد اقصى بلغ تزايداً بنحو 44.91٪ في عام 2005، وبمتوسط سنوي (هندسي) بلغ حوالى 12.6٪، بينما تراوحت معدلات التغير السنوية للصادرات البينية الكلية العربية في نفس فترة الدراسة بين حد ادنى بلغ تناقصاً بحوالي 35.31٪ في عام 1996، وحد اقصى بلغ تزايداً بنحو 76.31٪ في عام 1996، وبمتوسط سنوي (هندسي) بلغ حوالى 12.3٪، كذلك تراوحت معدلات التغير السنوية للواردات البينية الكلية العربية في الفترة موضع الدراسة بين حد ادنى بلغ تناقصاً بنحو 14.4٪ في عام 2009، وحد اقصى بلغ تزايداً بنحو 51.81٪ في عام 2005، وبمتوسط سنوي (هندسي) بلغ حوالى 12.9٪ خلال الفترة موضع الدراسة، جدول رقم (7- 2).

جدول رقم (7- 2): تطور معدلات التغير السنوية ومعاملات عدم الاستقرار للتجارة البينية الكلية العربية للفترة (1995 -2013).

البيان	معدلات التغير السنوية ٪			معاملات عدم الاستقرار ٪		
السنوات	التجارة الخارجية البينية الكلية	الصادرات البينية الكلية	الواردات البينية الكلية	التجارة الخارجية البينية الكلية	الصادرات البينية الكلية	الواردات البينية الكلية
1995	13.83	16.40	11.22	43.84	31.77	24.14
1996	41.94	76.31	5.35	20.24	16.09	8.29
1997	(20.9)	(35.69)	5.45	34.05	24.47	19.15
1998	(8.69)	(9.24)	(8.1)	22.85	17.56	29.17
1999	5.54	1.19	10.21	26.20	27.40	24.86
2000	17.74	18.63	16.87	41.96	44.33	39.42
2001	11.82	10.16	13.47	45.54	46.83	44.19
2002	10.59	10.68	10.49	49.39	50.99	47.73
2003	15.89	10.82	20.83	52.11	53.36	50.84
2004	33.88	51.74	17.95	51.51	54.67	48.29
2005	44.91	38.90	51.81	42.35	38.75	45.99
2006	21.27	21.39	21.13	24.88	23.32	26.45
2007	20.81	20.68	20.95	17.24	15.28	19.21
2008	36.35	34.86	37.91	8.40	6.19	10.62
2009	(16.8)	(19.14)	(14.4)	15.22	16.87	13.58
2010	3.52	0.66	6.30	11.02	12.18	9.87
2011	30.85	37.76	24.50	14.06	17.45	10.69
2012	5.30	4.88	5.73	5.39	6.67	4.12
2013	5.81	4.67	6.96	4.42	5.35	3.50
متوسط هندسي	12.6	12.3	12.9	22.24	21.48	19.39

الأرقام بين القوسين قيم سالبة.

المصدر: جمعت وحسبت من:

1- جامعة الدول العربية، صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أعداد مختلفة.

2- البنك الدولي، البيانات، مؤشرات التنمية العالمية، فترات متفرقة.

وتشير النتائج السابقة الى انخفاض معدلات التغير السنوية للتجارة الخارجية البينية الكلية العربية، بالمقارنة بنظيرتها بالتجمعات الاقتصادية العالمية، ففي حين بلغ متوسط معدل التغير السنوي للتجارة الخارجية البينية الكلية العربية تزايداً بلغ نحو 12.6٪ خلال فترة الدراسة، كان مثيله في تجمع منطقة الآسيان نحو 65٪، وفى تجمع المركوسور نحو 110٪، كما يتضح

كذلك انخفاض معدلات التغير السنوية للصادرات البينية الكلية العربية، بالمقارنة بنظيرتها بالتجمعات الاقتصادية العالمية، ففي حين بلغ متوسط معدل التغير السنوي للصادرات البينية الكلية العربية تزايداً بنحو 12.3٪ كان مثيله في تجمع منطقة الآسيان نحو 62٪، وفى تجمع المركوسور نحو 104٪، كذلك تبين انخفاض معدلات التغير السنوية للواردات البينية الكلية العربية، بالمقارنة بنظيرتها بالتجمعات الاقتصادية العالمية، ففي حين بلغ متوسط معدل التغير السنوي للواردات البينية الكلية العربية تزايداً بلغ نحو 12.9٪ كان مثيله في تجمع منطقة الآسيان نحو 68٪، وفى تجمع المركوسور نحو 116٪ كمتوسط لنفس الفترة الزمنية[5]، كما يتضح من النتائج السابقة أن عام 1997 كان أقل الأعوام تزايداً سنوياً بالنسبة للتجارة والواردات البينية الكلية العربية، بينما كان عام 2009 اقل الأعوام تزايداً بالنسبة للواردات البينية الكلية العربية، في حين حقق عام 2005 أعلى معدلات الزيادة السنوية بالنسبة للتجارة والواردات البينية الكلية العربية بالمقارنة بنظيرتها في الأعوام الاخرى، ويلاحظ تقارب معدلات الزيادة السنوية لكل من الصادرات والواردات البينية الكلية العربية، إلا أنها اتسمت بالانخفاض بصفة عامة، مما يعطى دلالة على وجود محددات أو معوقات لزيادة التجارة الخارجية الكلية بين الدول العربية، ولعل تشابه الهياكل الإنتاجية بالدول العربية، بالإضافة إلى الصعوبات المتعلقة بالقيود الجمركية وتسهيل حركة التجارة البينية تعتبر من الأسباب الرئيسية التي تعمل على ضعف معدلات التبادل التجاري بين الدول العربية.

وبدراسة درجة الاستقرار الاقتصادي للتجارة الخارجية البينية الكلية العربية خلال فترة الدراسة، وذلك بتقدير النسبة المئوية للفرق المطلق بين القيمة الفعلية والقيمة المقدرة للمتغير بالنسبة للقيمة المقدرة للمتغير، كما هو وارد بالجدول رقم (7– 2) يتضح أن قيم معاملات عدم الاستقرار الاقتصادي للتجارة الخارجية البينية الكلية العربية في فترة الدراسة تراوحت بين حد أدني بلغ نحو 4.42٪ في عام 2013، ويعتبر أكثر الأعوام استقراراً للتجارة الخارجية البينية الكلية العربية، وحد اقصى بلغ نحو 52.11٪ في عام 2003، ويعتبر اقل الأعوام استقراراً بالنسبة للتجارة الخارجية البينية الكلية العربية، وبلغ المؤشر العام لدرجة الاستقرار الاقتصادي للتجارة الخارجية البينية الكلية العربية (متوسط هندسي) نحو حوالي 22.24٪، بينما تراوحت قيم معاملات عدم الاستقرار الاقتصادي للصادرات البينية الكلية العربية في نفس فترة الدراسة بين حد أدني بلغ نحو 5.35٪ في عام 2013، وحد اقصى بلغ نحو 54.67٪ في عام 2004، وبلغ المؤشر العام لدرجة الاستقرار الاقتصادي للصادرات البينية الكلية العربية (متوسط هندسي) نحو حوالي 21.48٪، كذلك تراوحت معاملات عدم الاستقرار الاقتصادي للواردات البينية الكلية العربية في نفس فترة الدراسة، بين حد أدني بلغ نحو 3.5٪ في عام 2013، وحد اقصى بلغ نحو 50.84٪ في عام 2003، وبلغ المؤشر العام لدرجة الاستقرار الاقتصادي للواردات البينية الكلية العربية (متوسط هندسي) نحو 19.39٪. وتشير النتائج السابقة الى أن التجارة الخارجية البينية الكلية العربية بصفة عامة لا تتسم بالثبات او الاستقرار الاقتصادي النسبي، كما ان الواردات البينية الكلية العربية أكثر استقراراً نسبياً من

الصادرات البينية الكلية العربية، حيث انها تتأثر بالتطورات الاقتصادية وغير الاقتصادية بالدول العربية، مثل أسعار السلع المتبادلة ونظيرتها العالمية ومعدلات نمو الإنتاج في الدول العربية، والتسهيلات الممنوحة لحرية التجارة بين الدول العربية، ومن ثم يجب التنسيق بين الدول العربية في كل من السياسات الإنتاج والاقتصادية من اجل استقرار التجارة وتحقق معدلات نمو مرتفعة ومستمرة بين الدول العربية، بالإضافة الى ضرورة العمل على إزالة المعوقات ومواجهة التغيرات الطارئة التي تعترض انسياب حركة التجارة بشكل مستقر.

(2) علاقة الارتباط بين الصادرات والواردات البينية الكلية بالدول العربية: يهدف قياس مدى الارتباط والتلازم بين الصادرات والواردات البينية الكلية للدول العربية الى تحديد ما إذا كانت التجارة بين الدول العربية تتم وفقاً للمزايا النسبية والتنافسية والاحتياجات الفعلية لكل دولة، أم أنها مجرد اتفاقيات تبادلية، ويوضح مدى أهمية الاتفاقيات التجارية العربية في التجارة البينية الكلية العربية، وذلك بتقدير معامل بيرسون للارتباط بين الصادرات والواردات البينية الكلية بالدول العربية. وبدراسة وتحليل العلاقات التلازمية بين الصادرات والواردات البينية الكلية على مستوى الدول العربية خلال فترة الدراسة، كما بالجدول رقم (8- 2)، يتضح وجود ارتباط قوى أكبر من (0.7) بين الصادرات والواردات البينية في جميع الدول العربية، ما عدا دول كل من العراق، ليبيا، جزر القمر، فلسطين، وموريتانيا حيث كانت قيمة معامل الارتباط نحو 0.67، 0.4، 0.13، 0.12، 0.28 لكل منهما على الترتيب، واستحوذت دولة اليمن على اعلى قيمة لمعامل الارتباط حيث بلغت نحو 0.99، يليها دولة الاردن بنحو 0.97، ثم يأتي بعد ذلك دول كل من الامارات، عمان، والصومال بنحو 0.96 لكل منها خلال فترة الدراسة، مما يشير إلى وجود ارتباط قوى بين الصادرات والواردات البينية الكلية في الدول العربية بصفة عامة، وبهذه الدول بصفة خاصة. ويتضح من دراسة علاقة الارتباط بين الصادرات والواردات البينية الكلية بالدول العربية مدى أهمية تنوع التبادل التجاري بين الدول العربية، وعدم تمركزها في التبادل الثنائي، مما قد يحقق زيادة أكبر في التجارة البينية الكلية العربية، ويعود بالمكاسب الاقتصادية على جميع الدول العربية، وهذا يحتاج لإحداث تغييرات في الهياكل الإنتاجية وتيسير حركة التجارة وزيادة القدرات التنافسية للسلع المتبادلة لتحل محل السلع المتداولة الأخرى بين الدول العربية مع بقية دول العالم.

وبدراسة الأهمية النسبية للتجارة الخارجية البينية في إجمالي التجارة الخارجية الكلية للدول العربية خلال فترة الدراسة تبين أن دولة جيبوتي كانت أكثر الدول العربية في تركز تجارتها الخارجية مع بقية الدول العربية، حيث بلغ متوسط الأهمية النسبية لتجاراتها الخارجية البينية في إجمالي تجاراتها الخارجية الكلية نحو 52.98٪ من متوسط قيمة تجارتها الخارجية الكلية، يليها دولة الصومال في المركز الثاني بقيمة بلغت نحو 45.53٪ من متوسط قيمة تجارتها الخارجية الكلية، بينما جاءت دول كل من الأردن، موريتانيا، اليمن، البحرين، جزر القمر، سوريا، عمان، والسودان في المراكز من الثالث إلى العاشر بقيمة بلغت نحو 35٪، 31.1٪،

25٪، 24.7٪، 22.2٪، 21.9٪، 20.7٪، 19.2٪ من متوسط قيمة التجارة الخارجية الكلية لكل منها على الترتيب، بينما كانت دولتي الجزائر، وفلسطين أقل الدول العربية في تركز تجارتها الخارجية مع الدول العربية، بنحو 3.5٪، 2.7٪ من متوسط قيمة التجارة الخارجية الكلية لكل منهما على الترتيب خلال فترة الدراسة، جدول رقم (8– 2).

جدول رقم (8– 2): معاملات الارتباط، ودرجة أهمية التجارة البينة الكلية في التجارة الكلية للدول العربية للفترة (1995 -2013).

البيان / الدول	معامل الارتباط (ر)	أهمية التجارة الخارجية البينية في التجارة الكلية للدول العربية٪		
		التجارة البينية/ التجارة الكلية٪	الصادرات البينية/ الصادرات الكلية٪	الواردات البينية/ الواردات الكلية٪
الأردن	0.966	35.00	41.32	32.41
الإمارات	0.965	6.54	6.37	6.77
البحرين	0.942	24.71	15.46	36.69
تونس	0.929	8.43	9.10	7.91
الجزائر	0.914	3.45	2.97	4.30
جيبوتي	0.889	52.98	99.24	38.00
السعودية	0.912	10.60	11.38	8.65
السودان	0.854	19.24	14.15	23.64
سوريا	0.885	21.91	32.96	13.24
الصومال	0.963	45.53	77.91	33.31
العراق	0.668	12.26	3.65	24.53
عمان	0.963	20.66	13.64	32.88
قطر	0.733	8.67	6.01	16.63
الكويت	0.878	6.17	2.86	15.74
لبنان	0.914	17.38	36.03	13.03
ليبيا	0.403	4.88	3.46	7.39
مصر	0.948	14.82	21.29	11.44
المغرب	0.935	10.01	4.25	13.30
موريتانيا	(0.277)	31.82	55.97	13.02
اليمن	0.991	25.08	11.18	37.82
فلسطين	(0.116)	2.72	12.98	0.40
جزر القمر	0.133	22.22	30.47	16.93

الأرقام بين الاقواس قيم سالبة.

المصدر: جمعت وحسبت من:

1- جامعة الدول العربية، صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أعداد مختلفة.

2- البنك الدولي، البيانات، مؤشرات التنمية العالمية، فترات متفرقة.

وبتقدير الأهمية النسبية للصادرات البينية الكلية في إجمالي الصادرات الكلية للدول العربية، كما هو وارد بالجدول رقم (8– 2)، تبين أن دولة جيبوتي كانت أكثر الدول العربية في تركز صادراتها مع الدول العربية، حيث بلغ متوسط الأهمية النسبية لصادراتها البينية الكلية في إجمالي صادراتها الكلية نحو 99٪ من متوسط قيمة صادراتها الكلية، يليها دولة الصومال في المركز الثاني بقيمة بلغت نحو 77.9٪، بينما جاءت دول كل من موريتانيا، الاردن، لبنان، سوريا، جزر القمر، مصر، البحرين، والسودان في المراكز من الثالث إلى العاشر بقيمة بلغت نحو 56٪، 41.3٪، 36٪، 33٪، 30.5٪، 21.3٪، 15.5٪، 14.1٪ من متوسط قيمة صادراتها الكلية لكل منها على الترتيب، بينما كانت دولتي الجزائر، والكويت أقل الدول في تركز صادرتها الكلية مع بقية الدول العربية، حيث بلغت نحو 2.97٪، 2.86٪ من متوسط قيمة صادراتها الكلية لكل منهما على الترتيب خلال الفترة موضع الدراسة.

جدول رقم (9- 2): تطور أهمية التجارة البينية الكلية لعربية في الناتج والدخل القومي الإجمالي العربي للفترة (1995 -2013).

البيان السنوات	الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية بالمليار دولار	درجة الانفتاح الاقتصادي بين الدول العربية٪	إجمالي الدخل القومي للدول العربية بالمليار دولار	كفاءة أداء العمليات التصديرية بين الدول العربية	إجمالي عدد سكان الدول العربية بالمليون نسمة
1995	538.02	4.95	572.97	4.64	260.66
1996	587.81	6.43	598.28	6.31	266.73
1997	613.96	4.87	620.96	4.81	272.81
1998	616.85	4.42	617.7	4.42	278.83
1999	595.43	4.84	570.31	5.05	284.91
2000	682.13	4.97	624.05	5.43	277.03
2001	668.61	5.67	682.75	5.55	282.95
2002	679.81	6.17	713.78	5.87	289.12
2003	759.56	6.40	776.12	6.26	295.53
2004	897.16	7.25	921.44	7.06	302.24
2005	1095.4	8.61	1088.7	8.66	309.22
2006	1297.2	8.81	1309.1	8.73	316.51
2007	1511.1	9.14	1539.6	8.97	324.06
2008	1905.1	9.88	1844.3	10.21	331.43
2009	1707.9	9.17	1921.8	8.15	340.63
2010	1974.8	8.21	2063.7	7.86	347.95
2011	2501.9	8.48	2241.4	9.47	355.57
2012	2765.9	8.08	2570.4	8.69	363.17
2013	2813.5	8.40	2791.6	8.47	371.41
المتوسط	1274.3	7.87	1266.8	7.91	309.45

المتوسط للنسب المئوية تم احتسابه كمتوسط هندسي.

المصدر: جمعت وحسبت من:

1- جامعة الدول العربية، صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أعداد مختلفة.

2- البنك الدولي، البيانات، مؤشرات التنمية العالمية، فترات متفرقة.

وبتقدير الأهمية النسبية للواردات البينية الكلية في إجمالي الواردات الكلية للدول العربية تبين أن دولة جيبوتي كانت أكثر الدول العربية في تركز وارداتها مع دول المنطقة، حيث بلغ متوسط الأهمية النسبية لوارداتها البينية في إجمالي وارداتها الكلية نحو 38٪ من متوسط قيمة وارداتها الكلية، يليها دولة البحرين في المركز الثاني بقيمة بلغت نحو 37.8٪ من متوسط قيمة وارداتها الكلية، بينما جاءت دول كل من جزر القمر، الصومال، عمان، الاردن، العراق، لبنان، مصر، سوريا، وقطر في المراكز من الثالث إلى العاشر بقيمة بلغت نحو 36.7٪، 33.3٪، 32.9٪، 32.4٪، 24.5٪، 23.7٪، 16.9٪، 16.9٪ من متوسط قيمة وارداتها الكلية لكل منها على الترتيب، بينما كانت دولتي الجزائر، وفلسطين أقل الدول في تركز وارداتها مع غيرها من الدول العربية، حيث بلغت نحو 4.3٪، 0.4٪ من متوسط قيمة وارداتها الكلية لكل منهما على الترتيب خلال فترة الدراسة، جدول رقم (8- 2). وتشير النتائج السابقة الى ان اهم الدول اسهاماً في التجارة البينية الكلية العربية خلال فترة الدراسة وهى دولتي السعودية والامارات لم تكن نسبة التجارة البينية الكلية مع الدول العربية لكل منهما في مقدمة توجهات تجاراتها الخارجية الكلية، ويرجع ذلك لاعتماد الدولتين في صادراتهما على النفط كسلعة تصديرية رئيسية بالدرجة الأولى، وايضاً يعتمدان على العالم الخارجي على سد احتياجاتهما من السلع اللازمة، خاصة في وجود مشكلة عدم تنوع السلع البينية المتداولة والتي يمكن تداولها بين الدول العربية، بالإضافة الى عضوية كل من الامارات والسعودية في مجلس

التعاون الخليجي ووجود حرية كاملة للتجارة بين الدولتين وبقية دول المجلس وتسجل تجارتهما البينية الكلية مع دول مجلس التعاون الخليجي ضمن التجارة البينية الكلية العربية.

(3) درجة الانفتاح الاقتصادي بين الدول العربية: يوضح هذا المقياس درجة الانفتاح الاقتصادي بين الدول العربية، وبالتالي كلما زادت نسبة قيمة التجارة الخارجية البينية الكلية العربية في الناتج المحلى الإجمالي العربي كلما زادت درجة اعتماد الدول العربية على نفسها، وقلت درجة اعتمادها على العالم الخارجي، وبتقدير نسبة قيمة التجارة الخارجية البينية الكلية العربية في قيمة الناتج المحلى الإجمالي العربي خلال فترة الدراسة، كما هو وارد بالجدول رقم (9- 2)، يتضح أنها تراوحت بين حد أدني بلغ نحو 4.42٪ في عام 1998، وحد اقصى بلغ نحو 9.88٪ في عام 2008، وبمتوسط سنوي (هندسي) بلغ حوالي 7.87٪، وتشير هذه النتائج الى انخفاض نسبة التجارة الخارجية البينية الكلية العربية في الناتج المحلى الإجمالي العربي، مما يدل على انخفاض درجة الانفتاح الاقتصادي بين الدول العربية، وزيادة انكشاف الدول العربية على العالم الخارجي.

(4) كفاءة أداء العمليات التصديرية بين الدول العربية: اتفقت معظم الدراسات على استخدام نسبة التجارة الخارجية في إجمالي الدخل القومي كمؤشر على كفاءة أداء العمليات التصديرية، وبالتالي كلما زادت قيمة هذا المؤشر يدل على زيادة عدد ونشاط الهيئات والمؤسسات التصديرية التي تعمل داخل الدول العربية في مجال التجارة الخارجية البينية الكلية العربية، ويدل على كفاءة أداء العمليات التصديرية ومن ثم زيادة الصادرات البينية الكلية العربية، وبتقدير نسبة قيمة التجارة الخارجية البينية الكلية العربية في قيمة الدخل القومي الإجمالي العربي خلال فترة الدراسة، كما في جدول رقم (9- 2)، يتضح أنها تراوحت بين حد أدني بلغ نحو 4.4٪ في عام 1998، وحد اقصى بلغ نحو 10.2٪ في عام 2008، وبمتوسط سنوي (هندسي) بلغ حوالي 7.9٪، وتشير النتائج السابقة الى انخفاض نسبة التجارة الخارجية البينية الكلية العربية في قيمة الدخل القومي الإجمالي العربي، مما يدل على انخفاض عدد المؤسسات التصديرية العربية وانخفاض كفاءة أداء العمليات التصديرية بين الدول العربية، ومن ثم لابد من العمل على زيادتها حتى يتحقق زيادة ملموسة في التجارة الخارجية البينية الكلية العربية.

(5) نصيب الفرد من التجارة الخارجية البينية الكلية العربية: بلغ متوسط نصيب الفرد من التجارة الخارجية البينية العربية خلال فترة الدراسة نحو 324.1 دولار، وتراوحت قيمة نصيب الفرد من التجارة الخارجية البينية الكلية العربية بين حد أدني بلغ نحو 97.85 دولار في عام 1998، وحد اقصى بلغ نحو 636.6 دولار في عام 2013، بينما بلغ متوسط نصيب الفرد من الصادرات البينية الكلية العربية نحو 163.47 دولار، وتراوح متوسط نصيب الفرد من الصادرات البينية الكلية العربية بين حد ادنى بلغ نحو 50.16 دولار في عام 1999، وحد اقصى بلغ نحو 316.18 دولار في عام 2013 خلال نفس فترة الدراسة، في

حين تراوح متوسط نصيب الفرد من الواردات البينية الكلية العربية لنفس الفترة بين حد ادنى بلغ نحو 47.2 دولار في عام 1998، وحد اقصى بلغ نحو 320.43 دولار في عام 2013، وبمتوسط سنوي بلغ حوالى 160.64 دولار، ويشير ذلك الى انخفاض متوسط نصيب الفرد من التجارة الخارجية البينية الكلية العربية، وأنه لم يصل الى المأمول وما رسم وخطط له من قبل الدول العربية من اقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى والتي تستهدف زيادة التجارة البينية الكلية العربية ونصيب الفرد العربي منها، جدول رقم (10- 2).

جدول رقم (10- 2): تطور نصيب الفرد من التجارة الخارجية البينية الكلية العربية خلال الفترة (1995 -2013).

البيان / السنوات	نصيب الفرد من التجارة البينية الكلية بالدولار	نصيب الفرد من الصادرات البينية الكلية بالدولار	نصيب الفرد من الواردات البينية الكلية بالدولار	متوسط الميل للتصدير	متوسط الميل للاستيراد
1995	102.10	52.65	49.45	2.55	2.40
1996	141.62	90.71	50.91	4.12	2.31
1997	109.53	57.04	52.49	2.53	2.33
1998	97.85	50.65	47.20	2.29	2.13
1999	101.07	50.16	50.91	2.40	2.44
2000	122.38	61.20	61.18	2.49	2.48
2001	133.98	66.01	67.97	2.79	2.88
2002	145.00	71.50	73.50	3.04	3.13
2003	164.41	77.52	86.89	3.02	3.38
2004	215.23	115.02	100.21	3.87	3.38
2005	304.84	156.15	148.69	4.41	4.20
2006	361.16	185.20	175.96	4.52	4.29
2007	426.16	218.29	207.87	4.68	4.46
2008	568.13	287.84	280.30	5.01	4.88
2009	459.90	226.46	233.44	4.52	4.66
2010	466.09	223.16	242.93	3.93	4.28
2011	596.82	300.83	295.98	4.28	4.21
2012	615.31	308.92	306.39	4.06	4.02
2013	636.62	316.18	320.43	4.17	4.23
المتوسط	324.11	163.47	160.64	3.97	3.90

متوسط النسب المئوية تم حسابه كمتوسط هندسي.

المصدر: جمعت وحسبت من:

1- جامعة الدول العربية، صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أعداد مختلفة.

2- البنك الدولي، البيانات، مؤشرات التنمية العالمية، فترات متفرقة.

(6) متوسط الميل للتصدير العربي: تبرز أهمية هذا المؤشر في أنه يدل على مدى مساهمة الصادرات البينية الكلية العربية في تكوين الناتج المحلي الاجمالي للدول العربية، وبتعبير آخر فإنه يوضح مدى اعتماد النشاط الاقتصادي لأية دولة على الظروف السائدة في أسواق التصدير لهذه الدولة، وعليه فإذا كان هذا المؤشر مرتفعاً دل ذلك على انخفاض اعتماد الدول العربية على العالم الخارجي ويزيد من اعتمادها على بعضها البعض، مما يجعل اقتصاديات الدول العربية أقل تعرضاً للتقلبات الاقتصادية العالمية ويجعلها في حالة عدم تبعية (انكشاف) للعالم الخارجي[6]، وكما يتضح من الجدول رقم (10- 2) ان متوسط نصيب الصادرات البينية الكلية العربية في الناتج المحلي الإجمالي العربي قد بلغ نحو 3.97٪ خلال فترة الدراسة، وتراوح نصيب الصادرات البينية الكلية العربية من الناتج المحلي الإجمالي العربي بين حد ادنى بلغ نحو 2.29٪ في عام 1998، وحد اقصى بلغ نحو 5.01٪ في عام

2008 خلال الفترة موضع الدراسة.

(7) متوسط الميل للاستيراد العربي: يوضح هذا المؤشر مدى اعتماد الدول العربية على بعضها، وبالتالي معرفة مدى اعتمادها على العالم الخارجي، وذلك بتقدير متوسط نسبة الواردات البينية الكلية العربية إلى الناتج المحلي الإجمالي العربي، وكلما زادت قيمته فيما يخص الواردات البينية العربية، كلما دل على انخفاض درجة اعتماد الدول العربية على دول العالم الخارجي في استيراد احتياجاتها السلعية، بمعنى أنه يعكس مدى تبعية الإنتاج القومي العربي للإنتاج العالمي[6]، ويتضح من الجدول رقم (10- 2) ان متوسط نصيب الواردات البينية الكلية العربية في الناتج المحلي الإجمالي العربي بلغ نحو 3.9٪ خلال فترة الدراسة، وتراوح نصيب الواردات البينية الكلية العربية من الناتج المحلي الإجمالي العربي بين حد ادنى بلغ نحو 2.13٪ في عام 1998، وحد اقصى بلغ نحو 4.88٪ في عام 2008 خلال الفترة موضع الدراسة.

ملخص الفصل

على الرغم من محاولة الدول العربية تحسين وضع التجارة الخارجية البينية بينها عن طريق إبرام العديد من اتفاقيات التجارة الحرة، وتسهيل حركة الصادرات والواردات المنظورة بينها بتخفيض الرسوم الجمركية، والقيود غير الجمركية التي تمارسها الدول العربية أمام وارداتها من الدول العربية الأخرى بأشكال مختلفة، وبعد مرور سنوات على تطبيق اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى الا ان قيمة التجارة الخارجية البينية العربية لم تزد بالدرجة المأمولة من تطبيق الاتفاقية، وانخفاض إسهام التجارة الخارجية البينية الكلية العربية في التجارة الخارجية الكلية العربية، حيث بلغت نحو 10.9٪ في عام 2013، وتضاؤل معدلات الزيادة السنوية للصادرات والواردات البينية الكلية العربية، حيث بلغت للصادرات البينية الكلية العربية نحو 4.67٪، وللواردات البينية الكلية العربية نحو 6.96٪ في عام 2013، وبالتالي لايزال معدل زيادة التجارة البينية الكلية العربية في حدود ضعيفة بالمقارنة بمثيلاتها من التكتلات الاقتصادية الدولية. وقد تمثلت أهم النتائج في أن قيمة التجارة الخارجية البينية الكلية العربية تزيد سنوياً بحوالي 12.6٪، وأن السعودية، والإمارات تعتبران أهم الدول مساهمة في التجارة البينية الكلية العربية، وتزيد قيمة الصادرات البينية الكلية العربية سنوياً بنحو 12.29٪، وأن السعودية، والإمارات تعتبران أهم الدول العربية مساهمة في قيمة الصادرات البينية الكلية العربية، في حين أخذت قيمة الواردات البينية الكلية العربية اتجاهاً عاماً متزايداً سنوياً بحوالي 12.93٪، كما تبين أن فئة المصنوعات استحوذت على اكبر أهمية نسبية في متوسط قيمة التجارة البينية الكلية العربية، حيث بلغت نحو 50.8٪، يليها فئة الوقود المعدني والمعادن الأخرى بنحو 25.3٪، واتضح من دراسة مؤشرات كفاءة التجارة الخارجية البينية الكلية العربية انخفاض إسهام التجارة الخارجية البينية الكلية العربية في التجارة الخارجية الكلية العربية، حيث أنها لم تصل إلى نحو 10.58٪ من متوسط قيمة التجارة الخارجية الكلية العربية، وانخفاض درجة الاستقرار الاقتصادي للتجارة الخارجية البينية الكلية العربية، حيث بلغت نحو 35٪، وتضاؤل معدلات الزيادة السنوية للصادرات والواردات البينية العربية، حيث بلغت للصادرات البينية نحو 12.3٪، وللواردات البينية نحو 12.9٪؛ كمتوسط خلال فترة الدراسة، بالإضافة إلى انخفاض الأهمية النسبية للتجارة البينية للدول في اجمال التجارة الخارجية لهذه الدول.

قراءات ومراجع الفصل:

1- حاتم هاتف عبد الكاظم (دكتور): "منطقة التجارة الحرة العربية الشاملة موجبات الحاضر والمستقبل"، ورقة مقدمة للمؤتمر الاقتصادي السادس للتجارة الخارجية ومستقبل التنمية، جامعة اليرموك، كلية الاقتصاد والعلوم الادارية، اربد، الأردن، 16-18 تشرين أول 2001.

2- رسلان خضور (دكتور): "تطور التجارة العربية البينية في ظل منطقة التجارة العربية . حالة سورية"، مجلة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد (28)، العدد (3)، دمشق، سوريا، 2006.

3- رفيقة حسني: "اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية، الإنجازات والمعوقات"، ملخص المحاضرة المقدمة إلى منتدى السياسات الزراعية، المركز الوطني للسياسات الزراعية، ابريل، دمشق، الجمهورية العربية السورية، ابريل 2004.

4- سرحان احمد عبد اللطيف سليمان: "اقتصاديات التجارة الخارجية الزراعية العربية"، رسالة دكتوراه، قسم الاقتصاد الزراعي، كلية الزراعة، جامعة كفر الشيخ، 2014.

5- صندوق النقد العربي، "نظرة عامة على اقتصاد الدول العربية"، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2010م.

6- عادل محمود خليل: "خطط ومسارات التعاون التجاري في المنطقة العربية"، بحث مقدم إلى المؤتمر الإقليمي "سياسات تحرير الاقتصاد واتفاقيات التجارة الحرة في المنطقة العربية، الآثار والآفاق"، منظمة التنمية الإدارية، القاهرة، يناير 2009.

7- كمال رزيق: منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى: حلم أم واقع، بحث مقدم إلى الملتقى الدولي " التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة الأوربية-عربية"، جامعة سطيف، الجزائر، يونيو 2004.

8- مجدي الشوربجى (دكتور): الاقتصاد القياسي، النظرية والتطبيق، قسم التجارة الخارجية، كلية التجارة وإدارة الاعمال، جامعة حلوان، 1994.

9- محمود محمد فواز (دكتور)، سرحان احمد عبد اللطيف سليمان (دكتور): التحليل الاقتصادي لكفاءة وهيكل التجارة الخارجية البينية الكلية العربية وآفاق، الجمعية المصرية للاقتصاد الزراعي، المؤتمر الثالث والعشرون للاقتصاديين الزراعيين-"التكامل الاقتصادي الزراعي العربي"، القاهرة، جمهورية مصر العربية، 11-12 نوفمبر 2015.

10- محمود محمد فواز (دكتور)، سرحان احمد عبد اللطيف سليمان (دكتور): الموارد الاقتصادية الزراعية والإنتاج الزراعي والتجارة البينية لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، الجمعية المصرية للاقتصاد الزراعي، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي، المجلد الخامس والعشرون، العدد الثاني، يونيو 2015.

11- مراد زكى موسى (دكتور)، محمود محمد فواز (دكتور)، سرحان احمد عبد اللطيف سليمان (دكتور): التجارة الخارجية البينية الزراعية العربية-الوضع الراهن وافاق المستقبل، مجلة البحوث الزراعية، جامعة كفر الشيخ، مجلد (40)، العدد الثاني، يونيو 2014.

12- نبيل قاسم حسين على: منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وانعكاساتها على تجارة السلع الزراعية العربية البينية، قسم الاقتصاد، كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، بغداد، العراق، 2006.

13- نزيه عبد المقصور مبروك: "التكامل الاقتصادي العربي وتحريات العولمة مع رؤيا إسلامية"، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، 2006.

14- Bacchetta, Phillippe, and Eric Van Wincoop: Exchange – Rate Stability Increase Trade and Welfare? American Economic Review 90 (5), 1093 -1109, Sercu, Piet and Raman Uppal, Exchange Rate Volatility and International Trade, A General Equilibrium Analysis, European Economic Review 47, (2003).

15- Imed Liman, Adil Abdalla: Inter – Arab Trade and Potential "Success of AFTA ", The Arab Planning Institute, 1998.

الفصل الثالث

التحليل الاقتصادي للتجارة الخارجية البينية الزراعية العربية

محتويات الفصل:

أولاً: ملامح التجارة الخارجية البينية الزراعية العربية

ثانياً: مؤشرات كفاءة التجارة الخارجية البينية الزراعية العربية

ثالثاً: التركز الجغرافي للتجارة البينية الزراعية للدول العربية

الفصل الثالث

التحليل الاقتصادي للتجارة الخارجية البينية الزراعية العربية

تمهيد: تعد تنمية التجارة البينية الكلية العربية بصفة عامة، والزراعية منها بصفة خاصة من الأهداف الأساسية التي سعت إلى تحقيقها برامج وخطط التعاون الاقتصادي العربي المشترك، لذلك اقامت العديد من الاتفاقيات التجارية العربية، والتي تستهدف تسهيل التبادل التجاري البيني العربي وزيادة الاعتماد المتبادل بين الدول العربية في تغطية احتياجاتها، حيث ان هذه الدول تمتلك من الموارد الاقتصادية القادرة على تغطية تلك الاحتياجات، والمساهمة في تحقيق الأمن الغذائي للمواطن العربي، سواء بتوفير الاحتياجات التي لا يفي بها الإنتاج المحلى وذلك من خلال الواردات، أو زيادة الحصيلة من العملات الأجنبية من خلال الصادرات للسلع الزراعية والغذائية، كما تسهم في رفع معدلات التنمية الاقتصادية والاجتماعية عامة، وفى دعم قطاعات الإنتاج الزراعي والغذائي بصفة خاصة، وتعطى مؤشرات التجارة الخارجية الزراعية دلالات واضحة على واقع القطاع الزراعي، إذ غالباً ما يرتبط الإنتاج بتطورات مصاحبة لها في كل من التصدير، والاستيراد[5]. كما ان القطاع الزراعي العربي يعد من أهم القطاعات الاقتصادية العربية، التي إذا ما توافرت لها الظروف والمناخ الملائم أن يكون له دوراً بالغاً ورئيسياً في تحقيق التعاون والتكامل الاقتصادي العربي المنشود لما يمثله هذا القطاع من أهمية في الاقتصاد العربي من ناحية وتوافر مقومات التكامل والتعاون بين الدول العربية من ناحية أخرى، الأمر الذي يستلزم ضرورة الاهتمام به والبحث عن الوسائل والأساليب التي تمكن هذا القطاع الحيوي من أن يقوم بقيادة مسيرة التنمية الاقتصادية العربية نحو تحقيق التكامل والتعاون الاقتصادي الموحد في المجالات والقطاعات الاقتصادية العربية كافة[10، 15]. ويتناول هذا الفصل دراسة ملامح التجارة الخارجية البينية الزراعية العربية، واسهام الدول العربية فيها، ومعدلات تغيرها السنوي، بالإضافة الى دراسة هيكلها السلعي، ومؤشرات كفاءتها، بهدف التعرف على إمكاناتها الراهنة وآفاقها المستقبلية.

أولاً: ملامح التجارة البينية الزراعية العربية:

يمكن استعراض اهم ملامح التجارة البينية الزراعية العربية في الآتي:

(1) تطور التجارة البينية الزراعية العربية: بتقدير متوسط قيمة التجارة البينية الزراعية العربية خلال فترة الدراسة تبين انه بلغ نحو 6.3 مليار دولار، وتراوحت قيمة التجارة البينية الزراعية العربية بين حد أدنى بلغ نحو 3.16 مليار دولار في عام 1990، وحد أقصى بلغ نحو 10.43 مليار دولار في عام 2010، برقم نسبى بلغ نحو 330٪ مقارنة بسنة الأساس (عام 1990 سنة الاساس)، جدول رقم (1– 3). وتشير تقديرات معادلة الاتجاه الزمنى العام لتطور قيمة التجارة البينية الزراعية العربية خلال فترة الدراسة، كما هو وارد بالمعادلة رقم (1)، بالجدول رقم (2 –3)، الى تزايدها بمقدار سنوي معنوي إحصائي عند مستوى معنوية (0.01)

بلغ نحو 336.89 مليون دولار، يمثل نحو 5.3٪ من المتوسط السنوي لقيمة التجارة البينية الزراعية العربية، وتشير قيمة معامل التحديد ($ر^2$) الى أن حوالي 93.5٪ من التغيرات الحادثة في قيمة التجارة البينية الزراعية العربية ترجع الى عوامل يعكس اثارها عامل الزمن.

جدول رقم (1-3): تطور قيمة التجارة البينية الزراعية العربية والميزان التجاري البيني الزراعي العربي خلال الفترة (1990 -2010).

البيان	التجارة البينية الزراعية العربية		الصادرات البينية الزراعية العربية		الواردات البينية الزراعية العربية		الميزان التجاري البيني الزراعي العربي*
السنوات	القيمة بالمليار دولار	الرقم النسبي	القيمة بالمليار دولار	الرقم النسبي	القيمة بالمليار دولار	الرقم النسبي	القيمة
1990	3.160	100	1.580	100	1.580	100	0
1991	3.482	110	1.720	109	1.762	112	(0.042)
1992	3.407	108	1.792	113	1.615	102	0.177
1993	3.693	117	1.510	96	2.183	138	(0.673)
1994	4.580	145	2.040	129	2.540	161	(0.500)
1995	5.646	179	2.314	146	3.332	211	(1.018)
1996	5.457	173	2.372	150	3.085	195	(0.714)
1997	4.855	154	2.308	146	2.548	161	(0.240)
1998	5.175	164	2.465	156	2.709	171	(0.244)
1999	6.441	204	3.232	205	3.209	203	0.023
2000	5.311	168	2.626	166	2.684	170	(0.058)
2001	5.700	180	2.918	185	2.783	176	0.135
2002	6.305	200	3.187	202	3.118	197	0.069
2003	7.766	246	3.862	244	3.905	247	(0.043)
2004	7.797	247	3.922	248	3.875	245	0.047
2005	7.527	238	3.954	250	3.573	226	0.381
2006	7.896	250	4.177	264	3.719	235	0.485
2007	9.102	288	4.998	316	4.104	260	0.894
2008	8.896	282	4.859	308	4.037	256	0.822
2009	9.708	307	5.131	325	4.576	290	0.555
2010	10.428	330	5.404	342	5.024	318	0.380
المتوسط	6.301		3.160		3.141		0.019

* **الأرقام بين الأقواس أرقام سالبة.**

المصدر: جمعت وحسبت من:

1- جامعة الدول العربية، صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أعداد مختلفة.

2- البنك الدولي، البيانات، مؤشرات التنمية العالمية، فترات متفرقة.

وبدراسة الأهمية النسبية للتجارة البينية الزراعية للدول العربية خلال فترة الدراسة يتضح ان المملكة العربية السعودية استحوذت على المرتبة الأولى، كأكبر دولة مساهمة في قيمة التجارة البينية الزراعية العربية، حيث بلغت الأهمية النسبية لقيمة تجارتها البينية الزراعية نحو 16٪ من متوسط قيمة التجارة البينية الزراعية العربية خلال فترة الدراسة، يليها دولة الإمارات بأهمية نسبية بلغت نحو 14٪ من متوسط قيمة التجارة البينية الزراعية العربية، ثم جاء بعد ذلك دول كل من عمان، الأردن، سوريا، الكويت، لبنان، السودان، مصر، واليمن في المراكز من الثالث حتى العاشر بأهمية نسبية بلغت نحو 9٪، 9٪، 8٪، 7٪، 6٪، 5٪، 4٪، 4٪ من متوسط قيمة التجارة البينية الزراعية العربية لكل منها على الترتيب، ويمثل اسهام هذه الدول العشر حوالى 82٪ من متوسط قيمة التجارة البينية الزراعية العربية خلال فترة الدراسة، جدول رقم (3-3)، كما توضح هذه النتائج أن السعودية، والإمارات تعتبران أهم الدول العربية إسهاماً في

التجارة الخارجية البينية الزراعية العربية، حيث استحوذت تجارتهما البينية الزراعية على نحو 30٪ من متوسط قيمة التجارة البينية الزراعية العربية.

جدول رقم (2– 3): معادلات الاتجاه الزمنى العام لتطور قيمة التجارة البينية الزراعية العربية خلال الفترة (1990 –2010).

البيان رقم المعادلة	المتغير التابع ص^م	نوع المعادلة	النموذج	المتوسط السنوي	معدل التغير السنوي٪	$ر^2$	ف
(1)	التجارة البينية الزراعية العربية	خطية	ص^هـ = 2595.78 + 336.89 س م (10.145)* (16.533)*	6301	5.3	0.577	*273.34
(2)	الصادرات البينية الزراعية العربية	خطية	ص^هـ = 1004.74 + 195.98 س م (7.506)* (18.385)*	3160	6.2	0.475	*338
(3)	الواردات البينية الزراعية العربية	خطية	ص^هـ = 1591.13 + 140.90 س م (9.583)* (10.655)*	3141	4.5	0.603	*113.53
(4)	الميزان التجاري البيني الزراعي العربي	خطية	ص^هـ = -586.50 + 55.088 س م (-3.672)* (4.330)*	19	289.5	0.991	*18.75

ص^م: القيمة المقدرة للمتغير التابع المشار إليه بالمليون دولار في السنة هـ. س م: عنصر الزمن بالسنوات، هـ = 1، 2، 3، .....،21.
القيم بين الأقواس تعبر عن قيم (ت) المحسوبة، * معنوي عند (0.01).
المصدر: حسبت من جدول رقم (1– 3).

وبدراسة معدلات التغير السنوية للتجارة البينية للدول العربية خلال فترة الدراسة تبين ان دول كل من موريتانيا، اليمن، ومصر حققت معدلات زيادة سنوية مرتفعة (٪10 فاكثر)، بقيمة بلغت نحو 12.3٪، 10.9٪، 10.2٪ من المتوسطات السنوية لقيمة التجارة البينية الزراعية لكل منها على الترتيب، بينما حققت دول كل من قطر، سوريا، الاردن، ليبيا، البحرين، السعودية، الامارات، والمغرب معدلات زيادة سنوية متوسطة (٪5 – اقل من 10٪)، بقيمة بلغت نحو 9.4٪، 8.6٪، 8.3٪، 7.6٪، 6.3٪، 6.2٪، 5.8٪، 5.4٪ من المتوسطات السنوية لقيمة التجارة البينية الزراعية لكل منها على الترتيب، في حين حققت دولتي تونس، ولبنان معدلات زيادة سنوية منخفضة (اقل من 5٪) في قيمة تجارتها البينية الزراعية، حيث بلغت نحو 4.4٪، 2.6٪ من المتوسط السنوي لقيمة التجارة البينية الزراعية لكل منها على الترتيب، جدول رقم (4– 3)، وتوضح هذه النتائج أن دولتي موريتانيا واليمن تعتبران الدولتين الأعلى في معدلات الزيادة السنوية في قيمة تجارة الدول العربية البينية الزراعية مع غيرها من الدول العربية، بينما كانت لبنان الدولة الأقل في تحقيق معدلات الزيادة السنوية في قيمة تجارتها البينية الزراعية مع بقية الدول العربية خلال فترة الدراسة.

(2) تطور الصادرات البينية الزراعية العربية: بلغ متوسط قيمة الصادرات البينية الزراعية العربية خلال فترة الدراسة نحو 3.16 مليار دولار، وتراوحت قيمة الصادرات البينية الزراعية العربية بين حد أدنى بلغ حوالي 1.51 مليار دولار في عام 1993، برقم نسبى بلغ حوالي 96٪ مقارنة بسنة الأساس، وحد أقصى بلغ نحو 5.4 مليار دولار في عام 2010، برقم نسبى بلغ نحو 342٪ مقارنة بسنة الأساس، جدول رقم (1– 3). وتشير تقديرات معادلة الاتجاه الزمنى العام لتطور قيمة الصادرات البينية الزراعية العربية خلال فترة الدراسة، كما بالمعادلة رقم (2)، بالجدول رقم (2– 3)، الى تزايدها بمقدار سنوي معنوي إحصائي عند مستوى معنوية (0.01) بلغ نحو 195.98 مليون دولار، يمثل حوالي 6.2٪ من متوسط

قيمتها السنوية، وتوضح قيمة معامل التحديد ($ر^2$) أن نحو 94.7٪ من التغيرات الحادثة في قيمة الصادرات البينية الزراعية العربية ترجع الى عوامل يعكس اثارها عامل الزمن.

جدول رقم (3- 3): اسهام الدول العربية في إجمالي التجارة البينية الزراعية العربية كمتوسط للفترة (1990 -2010).

البيان	التجارة البينية الزراعية العربية		الصادرات البينية الزراعية العربية		الواردات البينية الزراعية العربية		الميزان التجاري البيني الزراعي العربي
الدول	القيمة بالمليون دولار	الأهمية النسبية	القيمة بالمليون دولار	الأهمية النسبية	القيمة بالمليون دولار	الأهمية النسبية	القيمة بالمليون دولار
الأردن	571	9	357	11	214	7	144
الإمارات	858	14	513	16	345	11	168
البحرين	152	2	58	2	94	3	(37)
تونس	183	3	123	4	60	2	63
الجزائر	99	2	30	1	69	2	(38)
السعودية	1018	16	469	15	549	17	(80)
السودان	286	5	113	4	174	6	(61)
سوريا	485	8	347	11	138	4	210
عمان	572	9	199	6	373	12	(174)
قطر	143	2	17	1	126	4	(109)
الكويت	472	7	99	3	373	12	(275)
لبنان	404	6	185	6	218	7	(33)
ليبيا	173	3	100	3	74	2	26
مصر	268	4	198	6	70	2	128
المغرب	139	2	86	3	52	2	34
موريتانيا	89	1	62	2	27	1	35
اليمن	237	4	51	2	186	6	(136)
فلسطين	154	2	154	5	0	0	154
الإجمالي	6301	100	3160	100	3141	100	19

الأرقام بين الاقواس تشير الى قيم سالبة.

المصدر: جمعت وحسبت من:

1- جامعة الدول العربية، صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أعداد مختلفة.

2- البنك الدولي، البيانات، مؤشرات التنمية العالمية، فترات متفرقة.

وبدراسة الأهمية النسبية للصادرات البينية الزراعية للدول العربية خلال فترة الدراسة تبين ان دولة الامارات جاءت في المرتبة الأولى، كأكبر دولة مساهمة في الصادرات البينية الزراعية العربية خلال فترة الدراسة، حيث بلغت مساهمة قيمة صادراتها البينية الزراعية نحو 16٪ من متوسط قيمة الصادرات البينية الزراعية العربية، يليها السعودية بأهمية نسبية بلغت نحو 15٪ من متوسط قيمة الصادرات البينية الزراعية العربية، ثم جاء بعد ذلك دول كل من سوريا، الأردن، مصر، لبنان، عمان، فلسطين، السودان، وتونس في المراكز من الثالث حتى العاشر بأهمية نسبية بلغت نحو 11٪، 11٪، 6٪، 6٪، 5٪، 4٪، 4٪ من متوسط قيمة الصادرات البينية الزراعية العربية لكل منها على الترتيب، وتمثل مساهمة هذه الدول العشر حوالى 84٪ من متوسط قيمة الصادرات البينية الزراعية العربية، جدول رقم (3- 3)، وتشير هذه النتائج إلى أن الإمارات، والسعودية تعتبران أهم الدول العربية اسهاماً في قيمة الصادرات البينية الزراعية العربية، حيث تستحوذا معاً على نحو 31٪ من متوسط قيمتها، وعلى الرغم من كونهما دولتان غير زراعيتين، وربما يرجع ذلك إلى إمكانية انتقال السلع الزراعية بين دول مجلس التعاون الخليجي بسهولة، حيث أبرمت اتفاقية لتسهيل حركة تبادل وانتقال السلع

الزراعية بين الدول الأعضاء بدون فرض تعريفات جمركية أو عوائق غير جمركية، بينما كانت اقل الاسهامات من نصيب دولتي الجزائر، وقطر بقيمة بلغت نحو 1٪ لكل منهما.

وبدراسة معدلات التغير السنوية للصادرات البينية الزراعية للدول العربية خلال فترة الدراسة تبين ان دول كل من موريتانيا، الكويت، ليبيا، ومصر حققت معدلات زيادة سنوية مرتفعة (10٪ فاكثر)، حيث بلغت نحو 16.7٪، 12.3٪، 11.2٪، 10.4٪ من المتوسطات السنوية لقيمة الصادرات البينية الزراعية لكل منها على الترتيب، بينما حققت دول كل من لبنان، الجزائر، عمان، سوريا، اليمن، الاردن، البحرين، والسعودية معدلات زيادة سنوية متوسطة (٪5 –اقل من 10٪)، حيث بلغت نحو 9.6٪، 8.7٪، 8٪، 7.6٪، 7.4٪، 7.1٪، 7.1٪، 6.6٪ من المتوسطات السنوية لقيمة الصادرات البينية الزراعية لكل منها على الترتيب، في حين حققت دول كل من الامارات، تونس، ولبنان معدلات زيادة سنوية منخفضة (اقل من 5٪) في قيمة صادراتها البينية الزراعية، بقيمة بلعت نحو 3.6٪، 3.2٪، 2.4٪ من المتوسط السنوي لقيمة الصادرات البينية الزراعية لكل منها على الترتيب، جدول رقم (4– 3)، وتوضح هذه النتائج أن دولتي موريتانيا والكويت تعتبران الدولتين الأعلى في تحقيق معدلات الزيادة السنوية في قيمة الصادرات البينية الزراعية مع بقية الدول العربية، بينما كانت المغرب الدولة الأقل في تحقيق معدلات الزيادة السنوية في قيمة صادراتها البينية الزراعية مع بقية الدول العربية .

(3) تطور الواردات البينية الزراعية العربية: بلغ متوسط قيمة الواردات البينية الزراعية العربية خلال فترة الدراسة نحو 3.14 مليار دولار، وتراوحت قيمة الواردات البينية الزراعية العربية بين حد أدنى بلغ نحو 1.58 مليار دولار في عام 1990، وحد أقصى بلغ نحو 5.02 مليار دولار في عام 2010، برقم نسبى بلغ نحو 318٪ مقارنة بسنة الأساس لنفس فترة الدراسة، جدول رقم (1– 3). وتشير تقديرات معادلة الاتجاه الزمنى العام لتطور قيمة الواردات البينية الزراعية العربية خلال فترة الدراسة، كما بالمعادلة رقم (3)، بالجدول رقم (2– 3)، الى تزايدها بمقدار سنوي معنوي إحصائي عند مستوى معنوية (0.01) بلغ نحو 140.9 مليون دولار، يمثل حوالي 4.5٪ من متوسط قيمتها السنوية، وتوضح قيمة معامل التحديد ($ر^2$) أن حوالي 85.7٪ من التغيرات الحادثة في قيمة الواردات البينية الزراعية العربية ترجع الى عوامل يعكس اثارها عامل الزمن.

وبدراسة الأهمية النسبية للواردات البينية الزراعية للدول العربية خلال فترة الدراسة تبين أن المملكة العربية السعودية جاءت في المرتبة الأولى، بأكبر أهمية نسبية في الواردات البينية الزراعية العربية، حيث بلغت الاهمية النسبية لقيمة وارداتها البينية الكلية نحو 17٪ من متوسط قيمة الواردات البينية الكلية العربية، يليها دولة الكويت بأهمية نسبية قدرت بنحو 12٪، ثم جاءت دول كل من عمان، الإمارات، الأردن، لبنان، السودان، اليمن، سوريا، وقطر في المراكز من الثالث حتى العاشر بأهمية نسبية بلغت نحو 12٪، 11٪، 7٪، 7٪، 6٪،

6٪. 4٪، 4٪ من متوسط قيمة الواردات البينية الزراعية العربية لكل منها على الترتيب، ويمثل اسهام هذه الدول العشر نحو 86٪ من متوسط قيمة الواردات البينية الزراعية العربية، جدول رقم (3- 3)، وتشير هذه النتائج إلى أن دولتي السعودية، والكويت تعتبران أهم الدول اسهاماً في الواردات البينية الزراعية العربية، حيث تستحوذا معاً على نحو 29٪ من متوسط قيمة الواردات البينية الزراعية العربية، وربما يرجع ذلك لكونهما دولتان غير زراعيتين، وتعتمدان على الخارج لسد احتياجاتهما من السلع الزراعية.

جدول رقم (4- 3) معدلات التغير السنوية لقيمة التجارة البينية الزراعية للدول العربية خلال الفترة (1990 -2010).

البيان / الدولة	التجارة البينية الزراعية	الصادرات البينية الزراعية	الواردات البينية الزراعية	الميزان التجاري البيني الزراعي العربي
الأردن	8.3	7.1	8.5	4
الإمارات	5.8	3.6	9.1	(7.6)
البحرين	6.3	7.1	5.9	(0.23)
تونس	4.4	3.2	6.8	(0.22)
الجزائر	3.7	8.7	1.5	0.34
السعودية	6.2	6.6	5.8	(1.2)
السودان	0.8	(2.3)	2.8	1.8
سوريا	8.6	7.6	5.7	5
عمان	2.1	8	(1.1)	13.7
قطر	9.4	5.9	9.9	(10.5)
الكويت	0.3	12.3	(2.9)	8
لبنان	2.6	9.6	(0.14)	30.4
ليبيا	7.6	11.2	2.7	25.2
مصر	10.2	10.4	9.6	8
المغرب	5.4	2.4	10.6	5.5
موريتانيا	12.3	16.7	2.3	23.9
اليمن	10.9	7.4	12.3	(0.24)
فلسطين	(4.5)	(4.5)	-	(4.5)

الأرقام بين الاقواس تشير الى قيم سالبة.

المصدر: حسبت من:

1- **جامعة الدول العربية، صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أعداد مختلفة.**

2- **البنك الدولي، البيانات، مؤشرات التنمية العالمية، فترات متفرقة.**

وبدراسة معدلات التغير السنوية للواردات البينية الزراعية للدول العربية وذلك بتقدير معادلات الاتجاه الزمنى العام لقيمة الواردات البينية الزراعية للدول العربية خلال فترة الدراسة، فقد تبين ان دولتي اليمن، والمغرب حققت معدلات زيادة سنوية مرتفعة (10٪ فاكثر)، حيث بلغت نحو 12.3٪، 10.6٪ من المتوسطات السنوية لقيمة الواردات البينية الزراعية لكل منها على الترتيب،، بينما حققت دول كل من كل من قطر، مصر، الإمارات، الأردن، تونس، البحرين، السعودية، وسوريا معدلات زيادة سنوية متوسطة (5٪ - اقل من 10٪)، حيث بلغت نحو 9.9٪، 9.6٪، 9.1٪، 8.5٪، 6.8٪، 5.9٪، 5.8٪، 5.7٪ من المتوسطات السنوية لقيمة الواردات البينية الزراعية لكل منها على الترتيب، في حين حققت دولة لبنان معدل زيادة سنوي منخفض (اقل من 5٪) بقيمة بلغت نحو 0.14٪ من المتوسط السنوي لقيمة وارداتها البينية الزراعية خلال فترة الدراسة، جدول رقم (4- 3)، وتوضح هذه النتائج أن دولتي اليمن والمغرب تعتبران الدولتين الأعلى في تحقيق معدلات الزيادة السنوية في قيمة الواردات البينية

الزراعية مع بقية الدول العربية، بينما كانت لبنان الدولة الأقل في تحقيق معدلات الزيادة السنوية في قيمة وارداتها البينية الزراعية مع بقية الدول العربية.

(4) تطور الميزان التجاري البيني الزراعي العربي: بدراسة تطور قيمة الميزان التجاري البيني الزراعي العربي خلال فترة الدراسة، يتضح أنها تراوحت بين حد أدنى بلغ نحو (– 1.018) مليار دولار (عجز) في عام 1995، وحد أقصى بلغ نحو 0.894 مليار دولار (فائض) في عام 2007، وبمتوسط سنوي بلغ نحو 0.019 مليار دولار (فائض) خلال فترة الدراسة، جدول رقم (1– 3). وبتقدير معادلة الاتجاه الزمنى العام لتطور قيمة الميزان التجاري البيني الزراعي العربي خلال فترة الدراسة، كما في المعادلة رقم (4)، بالجدول رقم (2– 3)، يتضح انه اخذ اتجاهاً عاماً متزايداً للفائض بمعدل سنوي معنوي إحصائي عند مستوى معنوية (0.01) بلغ حوالي 289.5٪ من المتوسط السنوي والذي بلغ فائضاً بنحو 0.019 مليار دولار، وتوضح قيمة معامل التحديد ($ر^2$) أن العوامل التي يفسرها عامل الزمن تعتبر مسئولة عن حوالي 49.7٪ من التغيرات الحادثة في قيمة الميزان التجاري البيني الزراعي العربي.

وبدراسة الميزان التجاري البيني الزراعي للدول العربية خلال فترة الدراسة، فانه يمكن تقسيم الدول العربية إلى مجموعتين، الأولى وتشمل الدول العربية التي حققت فائضاً في ميزانها التجاري البيني الزراعي مع بقية الدول العربية، وتتضمن دول كل من الأردن، الإمارات، تونس، سوريا، ليبيا، مصر، المغرب، موريتانيا، وفلسطين، أما الثانية فتشمل الدول العربية التي عانت عجزاً في ميزانها التجاري البيني الزراعي مع بقية الدول العربية، وتضم دول كل من البحرين، الجزائر، السعودية، السودان، عمان، قطر، الكويت، لبنان، واليمن، ويتضح أن كل من دول سوريا، الإمارات، فلسطين، الأردن، ومصر جاءت في المراكز الخمس الأولى بين الدول العربية من حيث الأثر الإيجابي، حيث بلغ متوسط قيمة الفائض في الميزان التجاري البيني الزراعي نحو 0.210، 0.168، 0.154، 0.144، 0.128 مليار دولار لكل منها على الترتيب، بينما جاءت دول كل من الكويت، عمان، اليمن، قطر، والسعودية في المراكز الخمس الأولى من حيث الأثر السلبى، فقد عانت من متوسط عجز في موازينها البينية الزراعية قدر بنحو 0.275، 0.174، 0.136، 0.109، 0.08 مليار دولار لكل منها على الترتيب خلال فترة الدراسة، جدول رقم (3– 2)، وتشير هذه النتائج الى أن دولة سوريا تعتبر أهم الدول العربية اسهاماً في تحقيق الفائض في قيمة إجمالي الفائض في الميزان التجاري البيني الزراعي العربي، بينما كانت دولة الكويت اكثر الدول تأثيراً سلبياً في قيمة إجمالي الميزان التجاري البيني الزراعي العربي من بين الدول العربية، حيث عانت من أكبر عجز في ميزانها التجاري البيني الزراعي مع بقية الدول العربية خلال فترة الدراسة.

وبدراسة معدلات التغير السنوية للميزان التجاري البيني الزراعي للدول العربية خلال فترة الدراسة يتبين أن قيمة الفائض في الميزان التجاري البيني الزراعي اتجهت إلى الزيادة بمعدل سنوي مرتفع (10٪ فاكثر) معنوي إحصائي بلغ نحو 25.2٪، 23.9٪ من المتوسط السنوي

لقيمة الفائض في دولتي ليبيا، وموريتانيا لكل منها على الترتيب، بينما اتجهت قيمة الفائض في الميزان التجاري الزراعي إلى الزيادة بمعدل سنوي متوسط تراوح بين (5٪ – اقل من 10٪) معنوي إحصائي بلغ نحو 7.6٪ من المتوسط السنوي لقيمة الفائض في دولة الإمارات، بينما اتجهت قيمة الفائض في الميزان التجاري الزراعي إلى التناقص بمعدل سنوي منخفض (اقل من 5٪) معنوي إحصائي بلغ نحو 4.5٪ من المتوسط السنوي في الميزان التجاري البيني الزراعي لدولة فلسطين. كذلك اتجهت قيمة العجز في الميزان التجاري البيني الزراعي إلى الزيادة بمعدل سنوي مرتفع (10٪ فاكثر) معنوي إحصائي بلغ نحو 13.7٪ من المتوسط السنوي لقيمة العجز في دولة عمان، واتجهت قيمة العجز في الميزان التجاري البيني الزراعي إلى الزيادة بمعدل سنوي متوسط تراوح بين(5٪ – اقل من 10٪) معنوي إحصائي بلغ نحو 30.4٪ من المتوسط السنوي لقيمة العجز في الميزان التجاري البيني الزراعي في دولة لبنان، كما تبين أن قيمة العجز في الميزان التجاري البيني الزراعي اتجهت إلى التناقص بمعدل سنوي مرتفع (10٪ فاكثر) معنوي إحصائي بلغ نحو 10.5٪ من المتوسط السنوي لقيمة العجز في الميزان التجاري البيني الزراعي في دولة قطر، كذلك اتجهت قيمة العجز في الميزان التجاري الزراعي إلى التناقص بمعدل سنوي منخفض (اقل من 5٪) معنوي إحصائي بلغ نحو 0.24٪ من المتوسط السنوي لقيمة العجز في الميزان التجاري البيني الزراعي في دولة اليمن خلال فترة الدراسة، جدول رقم (4– 3). وتوضح هذه النتائج أن ليبيا حققت اعلى معدلات الزيادة السنوية في تحقيق الفائض للميزان التجاري الزراعي مع الدول العربية، بينما حققت الإمارات اقل معدلات الزيادة السنوية في تحقيق الفائض للميزان التجاري الزراعي مع الدول العربية.

(5) الهيكل السلعي للتجارة البينية الزراعية العربية: استحوذت فئة الألبان ومنتجاتها على أكبر أهمية نسبية في متوسط قيمة التجارة البينية الزراعية العربية خلال فترة الدراسة، بقيمة بلغت نحو 15.6٪ من متوسط قيمة التجارة البينية الزراعية العربية، يليها فئة الحبوب بأهمية نسبية قدرت بنحو 12٪ من متوسط قيمة التجارة البينية الزراعية العربية، بينما جاءت فئات كل من الخضر، الفاكهة، الزيوت، الحيوانات الحية، السكر، اللحوم، البقول، الدرنات والجزور، والبذور الزيتية في المراتب من الثالث حتى الحادي عشر بأهمية نسبية بلغت نحو 11.9٪، 9.6٪، 8.7٪، 6.5٪، 4.4٪، 3.9٪، 3٪، 1.9٪، 1.6٪ من متوسط قيمة التجارة البينية الزراعية العربية لكل منها على الترتيب، كما تبين أن فئة الخضر استحوذت على المرتبة الأولى في هيكل الصادرات البينية الزراعية العربية، حيث بلغ إسهامها نحو 19.1٪ من متوسط قيمة الصادرات البينية الكلية العربية، يليها فئة كل من الألبان ومنتجاتها بأهمية نسبية قدرت بنحو 18.4٪ من متوسط قيمة الصادرات البينية الكلية العربية، ثم جاءت فئات كل من الحبوب، الزيوت، الفاكهة، الحيوانات الحية، اللحوم، البقول، الدرنات والجزور، السكر، والبذور الزيتية في المراتب من الثالث حتى الحادي عشر بأهمية بنسبة بلغت نحو

11.7٪، 10.8٪، 9.8٪، 8.6٪، 4.8٪، 4.1٪، 2.7٪، 2٪، 0.8٪ من متوسط قيمة الصادرات البينية الزراعية العربية لكل منها على الترتيب خلال فترة الدراسة. وباستعراض التوزيع النسبي للهيكل السلعي للواردات البينية الزراعية العربية خلال فترة الدراسة، يتضح أن فئة الألبان ومنتجاتها استحوذت على المرتبة الأولى في هيكل الواردات البينية الزراعية العربية، حيث بلغت مساهمتها نحو 12.7٪ من متوسط قيمة الواردات البينية الزراعية العربية، يليها فئة الحبوب بأهمية نسبية قدرت بحوالي 12.3٪ من متوسط قيمة الواردات البينية الزراعية العربية، ثم جاءت فئات كل من الفاكهة، السكر، الزيوت، الخضر، الحيوانات الحية، اللحوم، البذور الزيتية، البقول، والدرنات والجزور في المراتب من الثالث حتى الحادي عشر بأهمية بنسبة بلغت نحو 9.4٪، 6.8٪، 6.6٪، 4.7٪، 4.4٪، 3.1٪، 2.5٪، 2٪، 1.1٪ من متوسط قيمة الواردات البينية الزراعية العربية لكل منها على الترتيب خلال فترة الدراسة، جدول رقم (5– 3).

جدول رقم (5– 3): التوزيع النسبي لهيكل التجارة البينية الزراعية العربية كمتوسط للفترة (1990 -2010). (القيمة: مليون دولار).

البيان / السلعة	الصادرات البينية الزراعية العربية		الواردات البينية الزراعية العربية		التجارة البينية الزراعية العربية	
	القيمة	٪	القيمة	٪	القيمة	٪
الحبوب	370.23	11.72	386.93	12.32	757.16	12.02
السكر	63.38	2.01	213.83	6.81	277.21	4.40
الزيوت	340.19	10.77	206.32	6.57	546.51	8.67
البقول	128.84	4.08	63.56	2.02	192.40	3.05
البذور الزيتية	25.96	0.82	77.31	2.46	103.27	1.64
الدرنات والجزور	86.70	2.74	35.10	1.12	121.81	1.93
الخضر	602.21	19.06	148.07	4.71	750.27	11.91
الفاكهة	310.49	9.83	294.67	9.38	605.16	9.60
الحيوانات الحية	271.57	8.59	138.67	4.41	410.24	6.51
اللحوم	151.82	4.80	95.99	3.06	247.81	3.93
الألبان ومنتجاتها	582.31	18.43	397.91	12.67	980.23	15.56
باقي المنتجات الزراعية	226.30	7.16	1082.64	34.47	1308.93	20.77
الإجمالي	3160.00	100.00	3141.00	100.00	6301.00	100.00

المتوسط للنسب المئوية تم حسابه كمتوسط هندسي.

المصدر: جمعت وحسبت من: جامعة الدول العربية، صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أعداد مختلفة.

وتشير النتائج السابقة إلى انخفاض عدد السلع الزراعية الرئيسية في هيكل التجارة البينية الزراعية العربية، حيث أن ثلاث فئات من السلع الزراعية وهي كل من الألبان ومنتجاتها، والحبوب، والخضر تشكل نحو نصف قيمة التجارة البينية الزراعية العربية، كما توضح النتائج السابقة انخفاض عدد السلع التي يتم تداولها ضمن التجارة البينية الزراعية العربية، مما يفرض على الدول العربية ضرورة التنسيق في السياسيات الإنتاجية لهذه السلع، لأهميتها الخاصة المتعلقة بالأمن الغذائي العربي، ويقلل من عبء الاستيراد من الخارج، وفى ضوء امتلاك الدول العربية لمقومات تحقيق درجات اعلى من الاكتفاء الذاتي وتحقيق مكاسب مشتركة في

المجال الزراعي، ويعتبر تنفيذ اتفاقية التجارة الحرة العربية الكبرى مجالاً ذات أهمية خاصة، للتعاون بين الدول العربية لزيادة السلع المتبادلة، والتنسيق بين اقتصاديات الدول العربية لتحقيق مزيد من الاكتفاء الذاتي، وتقليل الاعتماد على الخارج.

ثانياً: مؤشرات كفاءة التجارة البينية الزراعية العربية

يمكن استعراض مؤشرات كفاءة التجارة البينية الزراعية العربية خلال فترة الدراسة فيما يلي:

(1) الأهمية النسبية للتجارة البينية الزراعية العربية في إجمالي التجارة الزراعية العربية:
باستعراض تطور الاهمية النسبية للتجارة البينية الزراعية العربية في إجمالي التجارة الزراعية العربية خلال فترة الدراسة، يتضح أنها تراوحت بين حد ادنى بلغ نحو 11.3٪ في عام 2010، وحد اقصى بلغ نحو 19.9٪ في عام 2003، وبمتوسط سنوي (هندسي) بلغ حوالى 14.4٪ لنفس فترة الدراسة، كما تراوحت الاهمية النسبية للصادرات البينية الزراعية العربية في إجمالي الصادرات الزراعية العربية في فترة الدراسة بين حد ادنى بلغ نحو 21.51٪ في عام 1993، وحد اقصى بلغ نحو 48.39٪ في عام 2003، وبمتوسط سنوي (هندسي) بلغ حوالى 32.95٪ لنفس فترة الدراسة، بينما تراوحت الاهمية النسبية للواردات البينية الزراعية العربية في إجمالي الواردات الزراعية العربية خلال فترة الدراسة بين حد ادنى بلغ نحو 6.69٪ في عام 2008، وحد اقصى بلغ نحو 14.19٪ في عام 1995، وبمتوسط سنوي (هندسي) بلغ حوالى 9.22٪ لنفس فترة الدراسة، جدول رقم (6– 3)، وتشير هذه النتائج إلى انخفاض الأهمية النسبية للتجارة البينية الزراعية العربية في إجمالي التجارة الزراعية العربية، مما يزيد من أهمية البحث عن إمكانات ووسائل زيادة إقامة المشروعات الزراعية العربية، والاستثمار بالقطاع الزراعي والصناعات الغذائية وزيادة السلع التي يتم تبادلها بين الدول العربية بدلاً استيرادها من الخارج.

وبدراسة معدلات التغير السنوية للتجارة البينية الزراعية العربية خلال فترة الدراسة تبين انها تراوحت بين حد ادنى بلغ تزايد بلغ نحو 1.22٪ في عام 1990، وحد اقصى بلغ تزايد بلغ نحو 2.34٪ في عام 2010، وبمتوسط سنوي (هندسي) بلغ تزايد بحوالي 1.75٪، بينما تراوحت معدلات التغير السنوية للصادرات البينية الزراعية العربية بين حد ادنى بلغ تزايد بنحو 0.43٪ في عام 1990، وحد اقصى بلغ تزايد بنحو 1.71٪ في عام 2010، وبمتوسط سنوي (هندسي) بلغ تزايد بحوالي 0.99٪ لنفس فترة الدراسة، بينما تراوحت معدلات التغير السنوية للواردات البينية الزراعية العربية بين حد ادنى بلغ تزايد بنحو 0.62٪ في عام 1990، وحد اقصى بلغ تزايد بنحو 1.58٪ في عام 2010، وبمتوسط سنوي (هندسي) بلغ تزايد بحوالي 1.06٪ لنفس فترة الدراسة، جدول رقم (7– 3). وتشير النتائج السابقة الى انخفاض معدلات الزيادة السنوية للتجارة البينية الزراعية العربية، ولشقيها الصادرات والواردات البينية الزراعية العربية كمتوسط خلال فترة الدراسة، حيث لم تصل إلى نحو 2٪ بالنسبة لقيمة التجارة

البينية الزراعة العربية، وفى حدود 1٪ بالنسبة لقيمة للصادرات والواردات البينية الزراعية العربية، مما يعنى أن اتجاهات التجارة الخارجية الزراعية العربية خارج نطاق المنطقة العربية، وأن معظم التجارة الزراعية للدول العربية مرتبطة بالعالم الخارجي أكثر منها ارتباطاً بالتجارة بين الدول العربية، وبالتالي تلك النتائج تعزز أهمية إيجاد وسائل وآليات تعمل على تحسين معدلات الزيادة السنوية للتجارة الزراعية بين الدول العربية، ومما يحقق مكاسب لجميع الدول العربية، ويحقق أمناً زراعياً، وغذائياً اكبر.

جدول رقم (6- 3): تطور إسهام التجارة البينية الزراعية العربية في إجمالي التجارة الزراعية العربية للفترة (1990 -2010). (القيمة: مليار دولار).

البيان	التجارة البينية الزراعية العربية			الصادرات البينية الزراعية العربية			الواردات البينية الزراعية العربية		
لسنوات	التجارة البينية الزراعية (1)	التجارة الزراعية (2)	٪(1)/ (2)	التجارة البينية الزراعية (1)	التجارة الزراعية (2)	٪(1)/ (2)	التجارة البينية الزراعية (1)	التجارة الزراعية (2)	٪(1)/ (2)
1990	3.16	27.76	11.4	1.58	6.19	25.51	1.58	21.57	7.33
1991	3.48	25.94	13.4	1.72	6.52	26.38	1.76	19.43	9.07
1992	3.41	26.53	12.8	1.79	5.80	30.87	1.62	20.72	7.79
1993	3.69	27.20	13.6	1.51	7.02	21.51	2.18	20.18	10.82
1994	4.58	27.73	16.5	2.04	7.47	27.31	2.54	20.26	12.54
1995	5.65	29.36	19.2	2.31	5.88	39.37	3.33	23.49	14.19
1996	5.46	29.87	18.3	2.37	6.41	37.01	3.09	23.46	13.15
1997	4.86	35.43	13.7	2.31	7.69	30.02	2.55	27.74	9.18
1998	5.17	35.61	14.5	2.47	6.51	37.87	2.71	29.10	9.31
1999	6.44	33.54	19.2	3.23	6.76	47.83	3.21	26.78	11.98
2000	5.31	36.66	14.5	2.63	6.77	38.78	2.68	29.88	8.98
2001	5.70	35.67	16.0	2.92	7.28	40.06	2.78	28.39	9.80
2002	6.30	36.00	17.5	3.19	7.29	43.70	3.12	28.71	10.86
2003	7.77	38.98	19.9	3.86	7.98	48.39	3.90	31.00	12.59
2004	7.80	45.96	17.0	3.92	10.32	38.00	3.87	35.64	10.87
2005	7.53	49.44	15.2	3.95	11.07	35.72	3.57	38.37	9.31
2006	7.90	57.50	13.7	4.18	13.26	31.49	3.72	44.24	8.41
2007	9.10	65.12	14.0	5.00	13.81	36.20	4.10	51.32	8.00
2008	8.90	76.74	11.6	4.86	16.37	29.69	4.04	60.38	6.69
2009	9.71	83.51	11.6	5.13	19.15	26.80	4.58	64.36	7.11
2010	10.43	92.40	11.3	5.40	21.88	24.70	5.02	70.52	7.12
المتوسط	6.30	43.66	14.4	3.16	9.59	32.95	3.14	34.07	9.22

المتوسط للنسب المئوية تم حسابه كمتوسط هندسي.

المصدر: جمعت وحسبت من:

1- جامعة الدول العربية، صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أعداد مختلفة.
2- F.A.O, Trade year Book, Rome, Italy, Different volume .
3- البنك الدولي، البيانات، مؤشرات التنمية العالمية، فترات متفرقة.

وبدراسة درجة الاستقرار الاقتصادي للتجارة البينية الزراعية العربية خلال فترة الدراسة، وذلك بحساب وتقدير قيم معاملات عدم الاستقرار الاقتصادي للتجارة البينية الزراعية العربية، ولشقيها الصادرات والواردات، يتضح ان قيم معاملات عدم الاستقرار السنوية لقيمة التجارة البينية الزراعية العربية تراوحت بين حد ادنى بلغ نحو 11.99٪ في عام 2006، وحد اقصى بلغ نحو 96.84٪ في عام 1990، كما بلغ المؤشر العام لمعامل استقرار التجارة البينية الزراعية العربية (متوسط هندسي) خلال فترة الدراسة نحو 76.69٪، مما يدل على عدم

الاستقرار الاقتصادي للتجارة الزراعية بين الدول العربية، في حين تراوحت قيم معاملات عدم الاستقرار الاقتصادي للصادرات البينية الزراعية العربية بين حد ادنى بلغ نحو 11.99٪ في عام 2006، وحد اقصى بلغ نحو 98.49٪ في عام 1993، كما بلغ المؤشر العام لمعامل استقرار الصادرات البينية الزراعية العربية (متوسط هندسي) خلال فترة الدراسة حوالى 78.4٪، وتوضح هذه النتائج عدم ثبات او استقرار الصادرات الزراعية بين الدول العربية، بينما تراوحت قيم معاملات عدم الاستقرار الاقتصادي للواردات البينية الزراعية العربية خلال فترة الدراسة بين حد ادنى بلغ نحو 11.99٪ في عام 2006، وحد اقصى بلغ نحو 98.42٪ في عام 1990، كما بلغ المؤشر العام لمعامل استقرار الواردات البينية الزراعية العربية (متوسط هندسي) خلال فترة الدراسة حوالى 64.12٪، ويوضح ذلك عدم الاستقرار الاقتصادي للواردات الزراعية بين الدول العربية، جدول رقم (7- 3).

جدول رقم (7- 3): تطور معدلات التغير السنوية ومعاملات درجة الاستقرار للتجارة البينية الزراعية العربية خلال الفترة (1990 -2010).

البيان	معدلات التغير السنوية ٪			معاملات عدم الاستقرار ٪		
السنوات	التجارة البينية الزراعية العربية	الصادرات البينية الزراعية العربية	الواردات البينية الزراعية العربية	التجارة البينية الزراعية العربية	الصادرات البينية الزراعية العربية	الواردات البينية الزراعية العربية
1990	1.22	0.43	0.62	96.84	98.42	98.42
1991	1.28	0.50	0.67	96.52	98.28	98.24
1992	1.34	0.56	0.72	96.59	98.21	98.39
1993	1.39	0.62	0.76	96.31	98.49	97.82
1994	1.45	0.69	0.81	95.42	97.96	97.46
1995	1.50	0.75	0.86	94.35	97.69	96.67
1996	1.56	0.82	0.91	94.54	97.63	96.91
1997	1.62	0.88	0.96	95.14	97.69	97.45
1998	1.67	0.94	1.00	94.83	97.53	97.29
1999	1.73	1.01	1.05	93.56	96.77	96.79
2000	1.78	1.07	1.10	94.69	97.37	97.32
2001	1.84	1.14	1.15	94.30	97.08	97.22
2002	1.90	1.20	1.19	93.70	96.81	96.88
2003	1.95	1.26	1.24	92.23	96.14	96.10
2004	2.01	1.33	1.29	92.20	96.08	96.13
2005	2.06	1.39	1.34	92.47	96.05	96.43
2006	2.12	1.46	1.39	11.99	11.99	11.99
2007	2.18	1.52	1.44	34.77	34.77	34.77
2008	2.23	1.58	1.48	82.30	82.30	82.30
2009	2.29	1.65	1.53	49.50	49.50	49.50
2010	2.34	1.71	1.58	54.37	54.37	54.37
متوسط هندسي	1.75	0.99	1.06	76.69	78.40	64.12

تم حساب المتوسط كمتوسط هندسي حيث ان القيم الواردة بالجدول نسب مئوية.

المصدر: حسبت من:

1- جامعة الدول العربية، صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أعداد مختلفة.
2- F.A.O, Trade year Book, Rome, Italy, Different volume .
3- البنك الدولي، البيانات، مؤشرات التنمية العالمية، فترات متفرقة.

(2) معاملات الارتباط بين الصادرات والواردات البينية الزراعية بالدول العربية:

بدراسة وتحليل العلاقات التلازمية بين الصادرات والواردات البينية الزراعية على مستوى الدول

العربية خلال فترة الدراسة، تبين وجود ارتباط قوى أكبر من (0.7) بين الصادرات والواردات البينية الزراعية في دول كل من الأردن، الإمارات، السعودية، السودان، ولبنان حيث بلغت قيمة معامل الارتباط نحو 0.83، 0.87، 0.85، 0.75، 0.77 لكل منها على الترتيب، مما يعطى أهمية كبيرة لتأثير الاتفاقيات التجارية على التجارة البينية الزراعية بتلك الدول، في حين كان الارتباط ضعيفاً في باقي الدول العربية حيث تراوحت قيمته بين نحو 0.1 في دولة عمان، ونحو 0.69 في دولة سوريا خلال فترة الدراسة. وبدراسة علاقة الارتباط بين الصادرات والواردات البينية الزراعية بالدول العربية، يتضح أهمية تنوع التبادل التجاري بين الدول العربية، وعدم تمركزها في التبادل الثنائي، مما قد يحقق زيادة أكبر في التجارة البينية الزراعية العربية، ويعود بالمكاسب الاقتصادية على جميع الدول العربية، وهذا يحتاج لإحداث تغييرات في الهياكل الإنتاجية وتيسير حركة التجارة وزيادة القدرات التنافسية للسلع المتبادلة لتحل محل السلع المتداولة الأخرى بين الدول العربية مع بقية دول العالم. وتشير هذه النتائج إلى أن التقلبات الاقتصادية في قيمة الواردات البينية الزراعية العربية أكثر استقراراً بالمقارنة بنظيرتها في الصادرات البينية الزراعية العربية، الأمر الذي يمكن إرجاعه لطبيعة هيكل الواردات والصادرات البينية الزراعية العربية خلال فترة الدراسة.

ثالثاً: التركز الجغرافي للتجارة البينية الزراعية للدول العربية

بتقدير قيم معاملات التركز الجغرافي للتجارة البينية الزراعية للدول العربية خلال فترة الدراسة اتضح ما يلي:

(1) معاملات التركز الجغرافي للتجارة البينية الزراعية للدول العربية: بدراسة التركز الجغرافي للتجارة البينية الزراعية للدول العربية، وكذلك بالنسبة لشقيها الصادرات والواردات خلال فترة الدراسة، وذلك بتقدير معامل جيني-هيرشمان لكل منها، كما بالجدول رقم (8– 3)، وعلى حسب ما يرى ميشائيلى[16] في أن معامل التركز الجغرافي يعد مرتفعاً اذا كان اكبر من 40٪، فقد تم تقسيم الدول العربية إلى مرتفعة التركز الجغرافي، وهى التي يزيد فيها قيمة معامل التركز الجغرافي عن 40٪، وأخرى متوسطة التركز الجغرافي، وهى التي ينحصر فيها قيمة معامل التركز الجغرافي بين 20٪ حتى 40٪، والأخيرة منخفضة التركز الجغرافي وهى التي يقل فيها قيمة معامل التركز الجغرافي عن 20٪ كمتوسط خلال فترة الدراسة. وبتقدير قيم معاملات التركز الجغرافي للتجارة البينية الزراعية للدول العربية خلال الفترة موضع الدراسة، يتضح أن الدول العربية قد تباينت فيما بينها من حيث تركز تجارتها البينية الزراعية، وتبين أن دولة عمان كانت أكثر الدول العربية في تركز تجارتها الخارجية الزراعية مع الدول العربية، حيث بلغ متوسط قيمة معامل تركزها الجغرافي نحو 35.2٪، يليها دولة الكويت في المركز الثاني بقيمة بلغت نحو 34٪، بينما جاءت دول كل من السودان، الأردن، موريتانيا، قطر، البحرين، لبنان، سوريا، والإمارات في المراكز من الثالث إلى العاشر بقيمة بلغت نحو 33.5٪، 31.8٪، 27.4٪، 27٪، 26.4٪، 25.3٪، 24.6٪، 22.3٪ لكل منها على

الترتيب، بينما كانت دولتي الجزائر، والمغرب أقل الدول العربية في تركز تجارتها الخارجية الزراعية مع الدول العربية، حيث بلغ متوسط معامل تركزها الجغرافي نحو 2.4٪، 2.7٪ لكل منهما على الترتيب. ووفقاً لقيم معاملات التركز الجغرافي للتجارة الخارجية البينية الزراعية للدول العربية خلال فترة الدراسة، فقد تم تقسيم الدول العربية إلى دول مرتفعة التركز الجغرافي وهى التي يزيد فيها قيمة معامل التركز الجغرافي عن 40٪، وتبين عدم وجود دول مرتفعة التركز الجغرافي، وأخرى متوسطة التركز الجغرافي وهى التي ينحصر فيها قيمة معامل التركز الجغرافي بين 20٪ حتى 40٪، وتشمل دول كل من الأردن، الإمارات، البحرين، السودان، سوريا، عمان، قطر، الكويت، لبنان، وموريتانيا، والأخيرة منخفضة التركز الجغرافي وهى التي يقل فيها قيمة معامل التركز الجغرافي عن 20٪ كمتوسط خلال فترة الدراسة، وتشمل دول كل من تونس، الجزائر، السعودية، ليبيا، مصر، المغرب، واليمن.

جدول رقم (8- 3): معاملات التركز الجغرافي للتجارة البينية الزراعية العربية خلال الفترة (1990 -2010).

البيان	معاملات التركز الجغرافي ٪		
الدولة	التجارة البينية الزراعية العربية	الصادرات البينية الزراعية العربية	الواردات البينية الزراعية العربية
الأردن	31.75	57.39	18.17
الإمارات	22.26	57.91	11.63
البحرين	26.38	47.90	20.69
تونس	6.46	8.86	4.14
الجزائر	2.41	22.50	1.73
جيبوتي	11.33	39.78	7.03
السعودية	33.48	32.89	33.88
السودان	24.58	36.78	13.38
سوريا	35.21	56.32	29.35
الصومال	27.00	25.11	27.29
العراق	33.96	84.53	29.32
عمان	25.26	91.47	15.65
قطر	11.99	18.75	5.23
الكويت	5.91	19.56	1.98
لبنان	3.72	5.14	2.56
ليبيا	27.42	30.40	22.36
مصر	18.42	35.17	16.30
المغرب	20.44	39.44	15.33
موريتانيا	31.75	57.39	18.17
اليمن	22.26	57.91	11.63
جزر القمر	26.38	47.90	20.69

الأرقام بين الاقواس قيم سالبة.

المصدر: حسبت من:

1- جامعة الدول العربية، صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أعداد مختلفة.
2- F.A.O, Trade year Book, Rome, Italy, Different volume .
3- البنك الدولي، البيانات، مؤشرات التنمية العالمية، فترات متفرقة.

(2) التركز الجغرافي للصادرات البينية الزراعية للدول العربية: بحساب قيم معاملات التركز الجغرافي للصادرات البينية الزراعية للدول العربية خلال فترة الدراسة، يتضح أن الدول

العربية قد تباينت فيما بينها من حيث تركز صادراتها البينية الزراعية، وتبين أن دولة لبنان كانت أكثر الدول العربية في تركز صادراتها الزراعية مع الدول العربية، حيث بلغ متوسط قيمة معامل جيني-هيرشمان لتركزها الجغرافي نحو 91.5٪، يليها الكويت في المركز الثاني بقيمة بلغت نحو 84.5٪، بينما جاءت دول كل من الإمارات، الأردن، عمان، البحرين، السعودية، سوريا، اليمن، والسودان في المراكز من الثالث إلى العاشر بقيمة بلغت نحو 57.9٪، 57.4٪، 56.3٪، 47.9٪، 39.8٪، 36.8٪، 35.2٪، 32.9٪ لكل منها على الترتيب خلال فترة الدراسة، بينما كانت دولتي المغرب، وتونس أقل الدول العربية في تركز صادراتها الزراعية مع الدول العربية خلال الفترة موضع الدراسة، حيث بلغ متوسط قيمة معامل جيني-هيرشمان للتركز الجغرافي بنحو 5.1٪، 8.9٪ لكل منهما على الترتيب في نفس الفترة. ووفقاً لقيم معاملات التركز الجغرافي للصادرات البينية الزراعية للدول العربية، فانه يمكن تقسيم الدول العربية إلى ثلاث مجموعات، الأولى وتشمل الدول مرتفعة التركز الجغرافي: وتتضمن دول كل من الأردن، الإمارات، البحرين، عمان، الكويت، ولبنان، أما المجموعة الثانية فتشمل الدول متوسطة التركز الجغرافي وتتضمن دول كل من الجزائر، السعودية، السودان، سوريا، قطر، موريتانيا، واليمن، بينما المجموعة الثالثة فتشمل الدول منخفضة التركز الجغرافي وتتضمن دول كل من تونس، ليبيا، مصر، والمغرب. وتشير النتائج السابقة الى أن متوسط قيمة معامل التركز الجغرافي للصادرات البينية الزراعية العربية بلغ نحو 39٪ خلال الفترة موضع الدراسة، وتشير الى ان الصادرات الزراعية للدول العربية حققت مستويات مرتفعة إلى حد ما من التركز الجغرافي فيما بينها خلال الفترة موضع الدراسة.

(3) التركز الجغرافي للواردات البينية الزراعية للدول العربية: بتقدير قيم معاملات التركز الجغرافي للواردات البينية الزراعية للدول العربية خلال فترة الدراسة، يتضح أن الدول العربية قد تباينت فيما بينها من حيث تركز وارداتها البينية الزراعية، وتبين أن دولة السودان كانت أكثر الدول العربية في تركز وارداتها الزراعية مع الدول العربية، حيث بلغ متوسط قيمة معامل جيني-هيرشمان لتركزها الجغرافي نحو 33.4٪، يليها عمان في المركز الثاني بقيمة بلغت نحو 29.4٪، بينما جاءت دول كل من الكويت، قطر، موريتانيا، البحرين، الأردن، اليمن، لبنان، وسوريا في المراكز من الثالث إلى العاشر بقيمة بلغت نحو 29.3٪، 27.3٪، 22.4٪، 20.7٪، 18.2٪، 16.3٪، 15.6٪، 13.4٪ لكل منها على الترتيب، بينما كانت دولتي الجزائر، ومصر أقل الدول العربية في تركز وارداتها الزراعية مع غيرها من الدول العربية، حيث بلغ متوسط قيمة معامل جيني-هيرشمان لتركزها الجغرافي بنحو 1.7٪، 2٪ لكل منهما على الترتيب. ووفقاً لقيم معاملات التركز الجغرافي للواردات البينية الزراعية للدول العربية خلال فترة الدراسة، فانه يمكن تقسيم الدول العربية إلى ثلاث مجموعات، الأولى وتشمل الدول مرتفعة التركز الجغرافي، وتبين أنه لا توجد دول مرتفعة التركز الجغرافي، أما المجموعة الثانية فتشمل الدول متوسطة التركز الجغرافي، وتتضمن كل من البحرين، السودان،

عمـان، قطـر، الكويـت، وموريتانيـا، بينمـا تشـمل المجموعـة الثالثـة الـدول منخفضـة التركـز الجغرافي، وتتضمن كل من الأردن، الإمارات، تونس، الجزائر، السعودية، سوريا، لبنان، ليبيا، مصـر، المغرب، واليمن، وتشير هذه النتائج إلـى أن متوسط قيمـة معامـل التركـز الجغرافـي للواردات البينية الزراعية العربية بلغ نحو 15٪ خلال فترة الدراسة، مما يعنـى انخفاض التركز الجغرافي للواردات الزراعية للدول العربية، واتجاهها نحو الخارج، وربما يرجع ذلك احتياجات الدول العربية إلى الكثير من السلع الغير زراعية المستوردة لسد العجز فيها والذى لا يتوفر بأي منها.

ملخص الفصل

تهدف منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى الى تنمية العلاقات الاقتصادية والتجارية ما بين الدول العربية، والحفاظ على مصالح هذه الدول الاقتصادية وقيام تكتل اقتصادي عربي تكون له مكانته على الساحة الاقتصادية العالمية، الا ان المتتبع لأداء التجارة البينية العربية، سيجد ان نسبتها متواضعة إلى إجمالي التجارة العربية رغم بدأ تنفيذ منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى مع بداية عام 2005، والتي ألغيت بتنفيذها تماماً كافة الضرائب والرسوم الجمركية بين الدول العربية المنضمة اليها، حيث لم تنمُ التجارة العربية البينية بما يتناسب مع هذا الإلغاء. وقد تمثلت أهم النتائج في ان متوسط الاهمية النسبية للتجارة البينية الزراعية العربية في إجمالي التجارة الزراعية العربية بلغ نحو 14.4٪، وكان متوسط الاهمية النسبية للصادرات البينية الزراعية العربية في إجمالي الصادرات الزراعية العربية حوالى 32.95٪، بينما بلغ متوسط الاهمية النسبية للواردات البينية الزراعية العربية في إجمالي الواردات الزراعية العربية حوالى 9.22٪ خلال فترة الدراسة، وبلغ متوسط معدل الزيادة السنوية للتجارة البينية الزراعية العربية نحو 1.75٪، في حين بلغ متوسط معدل الزيادة السنوية للصادرات البينية الزراعية العربية حوالى 0.99٪، بينما قدر متوسط معدل الزيادة السنوية للواردات البينية الزراعية العربية بنحو 1.06٪، كما اتضح أن المؤشر العام السنوي لقيم معاملات عدم الاستقرار الاقتصادي للتجارة البينية الزراعية العربية بلغ حوالى 76.69٪، ونحو 78.4٪ للصادرات البينية الزراعية، ونحو 64.12٪ للواردات الزراعية العربية، وتبين وجود ارتباط قوى (أكبر من 0.7) بين الصادرات والواردات البينية الزراعية في دول كل من الأردن، الإمارات، السعودية، السودان، ولبنان حيث بلغت قيمة معامل الارتباط نحو 0.83، 0.87، 0.85، 0.75، 0.77 لكل منها على الترتيب، مما يعطى أهمية كبيرة لتأثير الاتفاقيات التجارية على التجارة البينية الزراعية بتلك الدول، في حين كان الارتباط ضعيفاً في باقي الدول العربية حيث تراوحت قيمته بين نحو 0.1 في دولة عمان، ونحو 0.69 في دولة سوريا، وأن الدول العربية قد تباينت فيما بينها من حيث تركز تجارتها البينية الزراعية، وكانت دولة عمان أكثر الدول العربية في تركز تجارتها الخارجية الزراعية مع الدول العربية، حيث بلغ متوسط قيمة معامل تركزها الجغرافي نحو 35.2٪، يليها دولة الكويت في المركز الثاني بقيمة بلغت نحو 34٪، بينما جاءت دول كل من السودان، الأردن، موريتانيا، قطر، البحرين، لبنان، سوريا، والإمارات في المراكز من الثالث إلى العاشر بقيمة بلغت نحو 33.5٪، 31.8٪،

27.4٪، 27٪، 26.4٪، 25.3٪، 24.6٪، 22.3٪ لكل منها على الترتيب، بينما كانت دولتي الجزائر، والمغرب أقل الدول العربية في تركز تجارتها الخارجية الزراعية مع الدول العربية، حيث بلغ متوسط قيمة المعامل نحو 2.4٪، 2.7٪ لكل منهما على الترتيب.

قراءات ومراجع الفصل:

1- الجوزي جميلة: "التكامل الاقتصادي العربي، واقع وآفاق": مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، مخبر العولمة واقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة الشلف، العدد (5)، 2008.

2- حاتم هاتف عبد الكاظم (دكتور): "منطقة التجارة الحرة العربية الشاملة موجبات الحاضر والمستقبل"، ورقة مقدمة للمؤتمر الاقتصادي السادس للتجارة الخارجية ومستقبل التنمية، جامعة اليرموك، كلية الاقتصاد والعلوم الادارية، اربد، الأردن، 16–18 تشرين أول 2001.

3- رسلان خضور (دكتور): "تطور التجارة العربية البينية في ظل منطقة التجارة العربية . حالة سورية"، مجلة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد (28)، العدد (3)، دمشق، سوريا، 2006.

4- رفيقة حسني: "اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية، الإنجازات والمعوقات"، ملخص المحاضرة المقدمة إلى منتدى السياسات الزراعية، المركز الوطني للسياسات الزراعية، ابريل، دمشق، الجمهورية العربية السورية، ابريل 2004.

5- سرحان احمد عبد اللطيف سليمان: اقتصاديات التجارة الخارجية الزراعية العربية، رسالة دكتوراه، قسم الاقتصاد الزراعي، كلية الزراعة، جامعة كفر الشيخ، 2014.

6- سميرة محمد عبد العزيز: "عالمية تجارة القرن 21، التكتلات الاقتصادية الإقليمية في إطار العولمة"، المكتبة العربية الحديثة، الإسكندرية، 2006.

7- شعبوني محمود فوزي: "المنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى بين تحديات الواقع وطموح المستقبل–الملتقى الدولي حول التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة الاورو–عربية"، جامعة سطيف مايو2004.

8- عادل محمود خليل: "خطط ومسارات التعاون التجاري في المنطقة العربية"، بحث مقدم إلى المؤتمر الإقليمي "سياسات تحرير الاقتصاد واتفاقيات التجارة الحرة في المنطقة العربية، الآثار والآفاق"، منظمة التنمية الإدارية، القاهرة، يناير 2009.

9- محمد كامل احمد: "واقع التجارة العربية البينية وآفاق تطويرها"، رسالة ماجستير في العلاقات الاقتصادية الدولية، كلية الاقتصاد، قسم الاقتصاد والتخطيط، جامعة تشرين، سوريا، 2002.

10- مراد زكي موسى، محمود محمد فواز، سرحان احمد عبد اللطيف سليمان (دكاترة): التجارة الخارجية البينية الزراعية العربية–الوضع الراهن وآفاق المستقبل، مجلة البحوث الزراعية، جامعة كفر الشيخ، مجلد (40)، العدد الثاني، يونيو 2014.

11- معتصم رشيد سليمان (دكتور): "منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، عامان من التطبيق"، مجلة شؤون عربية، جامعة الدول العربية، القاهرة، العدد 100، كانون الأول 1999.

12- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، الإدارة العامة للشئون الاقتصادية، التجارة الزراعية العربية البيئية والأساليب المقترحة لتنميتها، ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر الأول للجمعية العربية للعلوم الاقتصادية والاجتماعية الزراعية، بيروت، لبنان، 1994.

13- Bacchetta, Phillippe, and Eric Van Wincoop: Exchange – Rate Stability Increase Trade and Welfare? American Economic Review 90 (5), 1093 -1109, Sercu, Piet and Raman Uppal, Exchange Rate Volatility and International Trade, A General Equilibrium Analysis, European Economic Review 47, (2003).

14- Balassa, B., the Theory of Economic Integration, George Allen Univen LTD, London, 1962.

15- El Khateeb, T., Soliman, A. S., and Eladawy, R.: An Economic Analysis of Development and Structure of the Foreign Total Intra-Arab Trade, Agricultural Sciences, 7, 20-29. doi: 10.4236/as.2016.71003, 2016.

16- Michaely, M., Concentration in International Trade, Amsterdam, 1962.

الفصل الرابع

الموارد الاقتصادية الزراعية والانتاج الزراعي والتجارة البينية لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

محتويات الفصل:

أولاً: المقومات الاقتصادية لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

ثانياً: ملامح التجارة البينية الكلية لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

ثالثاً: مؤشرات كفاءة التجارة البينية الكلية لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

رابعاً: الهيكل السلعي للتجارة البينية الكلية بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

الفصل الرابع

الموارد الاقتصادية الزراعية والانتاج الزراعي والتجارة البينية لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

تمهيد: تمتلك منطقة التجارة الحرة العربية من المقومات الاقتصادية ما يمكنها من تحقيق مستويات مرتفعة من التبادل التجاري بين الدول العربية الأعضاء بالمنطقة في مختلف المجالات، فهي تمتلك طاقات بشرية هائلة، ومساحات جغرافية شاسعة، وتنوع في الموارد الطبيعية، وفى واقع الأمر، فانه لا يمكن النظر إلى دول المنطقة على أنها دول الموارد الاقتصادية فقط، بل الملاحظ أن التنوع الجغرافي اعطاها مزايا نسبية في ثروات اقتصادية متنوعة، رغم أن كثيراً منها غير مستغل، فالدول في منطقة الخليج العربي تتمتع بمزايا نسبية في توافر رؤوس الأموال، وكذلك إنتاج الطاقة مثل النفط والغاز والمعادن، بينما الدول الواقعة في أفريقيا تتمتع بمزايا نسبية في الثروات الطبيعية، مثل الأراضي الخصبة والمنتجات الزراعية والحيوانية العربية، في حين يوجد بدول أخرى إمكانات تكنولوجية وصناعية وقوى عاملة، بيد أن هناك تحديات حالت دون استثمار تلك الطاقات والإمكانات، ولعل ابرزها غياب الرؤى التنموية الشاملة لتحويل هذه الإمكانات المتنوعة في خدمة التكامل الاقتصادي، وإدراكا لأهمية التجارة الدولية فقد حاولت الدول العربية الانخراط في العديد من الاتفاقيات التجارية الثنائية والمتعددة لمواكبة التطورات العالمية والاستفادة من مزاياها، وتجنب بعض المظاهر السلبية لها. ويعتبر إنشاء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى والمعروفة اختصاراً باسم "جافتا" أهم الاتفاقيات التجارية وأكثرها شمولا، بهدف تشجيع التجارة الخارجية لهذه الدول بشكل عام والبينية بشكل خاص[7]. ويتناول هذا الفصل دراسة المقومات والموارد الاقتصادية الزراعية لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى للوقوف على الإمكانات الاقتصادية للمنطقة، بالإضافة الى دراسة التجارة البينية الكلية للمنطقة ومؤشرات كفاءتها وذلك خلال الفترة (2000-2012).

أولاً: المقومات الاقتصادية لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى:

يمكن استعراض اهم ملامح المقومات والمؤشرات الاقتصادية لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، والتي تشمل الموارد الأرضية، الموارد المائية، استخدام الأراضي، الموارد البشرية، الناتج المحلى الإجمالي، الناتج المحلى الزراعي، القيمة المضافة لقطاع الزراعة، والقيمة المضافة لقطاع الصناعة، ودراسة تطور كل منها، والاهمية النسبية للدول الأعضاء بالمنطقة في كل منها، بالإضافة الى دراسة درجة الاستقرار ومعدلات التغير السنوية ونصيب الفرد لبعض هذه المقومات خلال الفترة موضع الدراسة، وذلك كما يلي:

(1) الموارد الأرضية بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى:

يستعرض هذا الجزء اهم ملامح الموارد الأرضية بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، والتي تشمل الرقعة الأرضية، رقعة الأراضي الزراعية، ورقعة الأراضي القابلة للزراعة، من خلال دراسة التطور الزمنى، ومتوسط نصيب الفرد من كل منها، كما في جدولي رقمي (1– 4)، (2– 4)، وكذا دراسة معدلات التغير السنوية لكل منها خلال فترة الدراسة، كما في جدول رقم (3– 4)، وذلك كآلاتي:

(أ) **الرقعة الأرضية بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى:** بلغ إجمالي الرقعة الأرضية لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في عام 2012 نحو 11.938 مليون كم^2، وتعتبر دول كل من الجزائر، السودان (أصبحت دولتين بعد استقلال جنوب السودان وتبلغ مساحة دولة جنوب السودان نحو 600 الف كم^2)، السعودية، ليبيا، ومصر اكبر خمس دول من حيث الرقعة الأرضية بالمنطقة، بأهمية نسبية بلغت نحو 19.95٪، 19.90٪، 18.01٪، 14.74٪، 8.34٪ من إجمالي الرقعة الأرضية للمنطقة، وتمثل الرقعة الارضية للدول الخمس نحو 76.34٪ من إجمالي الرقعة الأرضية للمنطقة، بينما كانت البحرين اقل الدول اسهاماً في الرقعة الأرضية للمنطقة، حيث بلغت نحو 0.01٪ من إجمالي الرقعة الأرضية للمنطقة في عام 2012.

(ب) **رقعة الأراضي الزراعية بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى:** بلغ متوسط رقعة الأراضي الزراعية بالمنطقة نحو 4.5 مليون كم^2 خلال فترة الدراسة، تعادل نحو 20.56٪ من إجمالي الرقعة الأرضية للمنطقة، وتطورت هذه الرقعة بين حد أدني بلغ نحو 4.33 مليون كم^2 في عام 2012، تعادل نحو 19.97٪ من إجمالي الرقعة الأرضية في ذلك العام، وبانخفاض قدره نحو 4.7٪ بالمقارنة بسنة الأساس (سنة الأساس هو عام 2000)، وحد اقصى بلغ نحو 4.62 مليون كم^2 في عام 2007، تعادل نحو 21.13٪ من إجمالي الرقعة الأرضية في ذلك العام، وبارتفاع قدره نحو 1.7٪ بالمقارنة بسنة الأساس، وتشير هذه النتائج الى ان رقعة الأراضي الزراعية بالمنطقة فقدت رقعة تقدر بنحو 289.52 الف كم^2 من عام 2000 حتى عام 2012، تعادل نحو 6.37٪ من متوسط الرقعة الزراعية للمنطقة خلال نفس الفترة، وبدراسة الاتجاه الزمنى العام لتطور رقعة الأراضي الزراعية بالمنطقة يتضح أنها أخذت اتجاهاً عاماً متناقصاً بمقدار سنوي معنوي إحصائي عند مستوى معنوية 0.01 بلغ نحو 17.172 ألف كم^2، يعادل نحو 0.38٪ من متوسط رقعة الأراضي الزراعية بالمنطقة في فترة الدراسة. وبدراسة رقعة الأراضي الزراعية بالدول الأعضاء تبين أن السعودية تحتل المركز الأول كأكبر دولة مساهمة في رقعة الأراضي الزراعية بالمنطقة، حيث بلغت نسبة رقعتها الزراعية من إجمالي الرقعة الزراعية بالمنطقة نحو 38.2٪، يليها دول كل من السودان، الجزائر، المغرب، واليمن في المراكز من الثاني حتى الخامس حيث بلغت الرقعة الزراعية نحو

28.8٪، 9٪، 6.6٪، 5.1٪ من إجمالي رقعة الأراضي الزراعية للمنطقة لكل منها على الترتيب، بينما كانت البحرين اقل الدول اسهاماً في إجمالي الرقعة الزراعية بالمنطقة، حيث بلغت نحو 0.003٪ من إجمالي رقعة الأراضي الزراعية بالمنطقة، وبالتالي يمكن اعتبار دول كل من السعودية، السودان، الجزائر، المغرب، واليمن اهم الدول العربية التي تمتلك رقعة زراعية، حيث تقدر إجمالي الرقعة الزراعية للدول الخمس مجتمعة بنحو 87.8٪ من إجمالي الرقعة الزراعية بالمنطقة.

(ج) نصيب الفرد من رقعة الأراضي الزراعية بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى: بلغ متوسط نصيب الفرد من رقعة الأراضي الزراعية بالمنطقة خلال فترة الدراسة نحو 0.0149 كم^2، وتطور بين حد أدني بلغ نحو 0.0125 كم^2 في عام 2012، بانخفاض قدره نحو 26.8٪ بالمقارنة بسنة الاساس، وحد اقصى بلغ نحو 0.017 كم^2 في عام 2000، وتشير هذه النتائج الى تراجع نصيب الفرد من رقعة الأراضي الزراعية بالمنطقة خلال الفترة موضع الدراسة. وبدراسة الاتجاه الزمنى العام لتطور نصيب الفرد من رقعة الأراضي الزراعية بالمنطقة خلال فترة الدراسة يتضح أنه أخذ اتجاهاً عاماً متناقصاً بمقدار سنوي معنوي إحصائي عند مستوى معنوية 0.01 بلغ نحو 0.015 كم^2، يعادل نحو 2.48٪ من المتوسط السنوي لنصيب الفرد من رقعة الأراضي الزراعية بالمنطقة.

وبدراسة متوسط نصيب الفرد من رقعة الأراضي الزراعية بالدول الأعضاء بالمنطقة خلال فترة الدراسة تبين أن السعودية تحتل المركز الأول حيث بلغ متوسط نصيب الفرد من رقعتها الزراعية نحو 0.07 كم^2، يليها دول كل من السودان، ليبيا، الجزائر، واليمن في المراكز من الثاني حتى الخامس حيث بلغ نصيب الفرد من رقعة الأراضي الزراعية نحو 0.04، 0.027، 012، 0.011 كم^2 لكل منها على الترتيب خلال الفترة موضع الدراسة.

(د) رقعة الأراضي القابلة للزراعة كنسبة من إجمالي الرقعة الأرضية بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى: بلغ متوسط نسبة رقعة الأراضي القابلة للزراعة من إجمالي الرقعة الأرضية بالمنطقة بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى نحو 3.1٪ كمتوسط هندسي خلال فترة الدراسة، بما يقدر بنحو 369.8 الف كم^2، تعادل نحو 8.14٪ من إجمالي رقعة الأراضي الزراعية بالمنطقة، وتطورت هذه الرقعة بين حد أدني بلغ نحو 2.86٪ في عام 2012، بانخفاض قدره نحو 11.73٪ بالمقارنة بسنة الأساس، وحد اقصى بلغ نحو 3.30٪ في عام 2001، بارتفاع قدره نحو 2.05٪ بالمقارنة بسنة الأساس، وتشير هذه النتائج الى ان الرقعة الأرضية القابلة للزراعة بالمنطقة فقدت رقعة تقدر بنحو 45.4 الف كم^2 من عام 2000 حتى عام 2012.

وبدراسة اسهام الدول الأعضاء بالمنطقة في إجمالي رقعة الأراضي القابلة للزراعة بالمنطقة في عام 2012، تبين أن السودان تحتل المركز الأول بأهمية نسبية بلغت نحو 32.27٪ من إجمالي رقعة الأراضي القابلة للزراعة بالمنطقة، يليها دول كل من المغرب،

الجزائر، سوريا، والعراق في المراكز من الثاني حتى الخامس بأهمية نسبية بلغت نحو 14.95٪، 13.68٪، 8.45٪، 7.85٪ من إجمالي رقعة الأراضي القابلة للزراعة بالمنطقة لكل منها على الترتيب، بينما كانت البحرين اقل الدول اسهاماً في إجمالي الرقعة الزراعية للمنطقة حيث بلغت الأهمية النسبية لرقعتها الزراعية نحو 0.003٪ من إجمالي رقعة الأراضي القابلة للزراعة بالمنطقة، وبالتالي تعتبر دول كل من السودان، المغرب، الجزائر، سوريا، والعراق اهم الدول العربية التي تمتلك رقعة أرضية قابلة للزراعة، حيث تقدر إجمالي الرقعة الأرضية القابلة للزراعة للدول الخمس مجتمعة بنحو 393.65 الف كم^2، تمثل نحو 77.2٪ من إجمالي الرقعة الأرضية القابلة بالزراعة بالمنطقة، وبالتالي يمكن الاعتماد على هذه الدول في انتاج السلع الزراعية، وتحقيق الامن الغذائي للدول العربية، وتقليل الاعتماد على الخارج في استيراد السلع الغذائية، اذا ما توفرت لها بقية المقومات الزراعية لتحقيق ذلك.

جدول رقم (1- 4): الموارد الأرضية المتاحة للدول الأعضاء بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى كمتوسط خلال الفترة (2000-2012).

البيان	الرقعة الأرضية*		رقعة الأراضي الزراعية			رقعة الأراضي القابلة للزراعة		
الدولة	الرقعة مليون كم^2	٪	الرقعة مليون كم^2	٪	متوسط نصيب الفرد كم^2	الرقعة كم^2	٪	متوسط نصيب الفرد كم^2
الأردن	0.089	0.74	0.0101	0.223	0.00183	1812	0.329	0.00033
الإمارات	0.084	0.70	0.0051	0.111	0.00091	577	0.105	0.00010
البحرين	0.001	0.01	0.0001	0.002	0.00009	16	0.003	0.00002
تونس	0.155	1.30	0.0982	2.161	0.00968	27904	5.065	0.00275
الجزائر	2.382	19.95	0.4089	8.995	0.01176	75193	13.648	0.00216
السعودية	2.150	18.01	1.7362	38.197	0.07009	33964	6.164	0.00137
السودان	2.376	19.90	1.3074	28.765	0.04033	177870	32.283	0.00549
سوريا	0.184	1.54	0.1384	3.045	0.00723	46488	8.438	0.00243
العراق	0.434	3.64	0.0855	1.882	0.00304	43577	7.909	0.00155
عمان	0.310	2.59	0.0155	0.342	0.00601	306	0.056	0.00012
قطر	0.012	0.10	0.0007	0.014	0.00058	130	0.024	0.00011
الكويت	0.018	0.15	0.0015	0.033	0.00060	113	0.020	0.00005
لبنان	0.010	0.09	0.0064	0.141	0.00162	1266	0.230	0.00032
ليبيا	1.760	14.74	0.1554	3.420	0.02734	17700	3.213	0.00311
مصر	0.995	8.34	0.0352	0.775	0.00048	27952	5.073	0.00038
المغرب	0.446	3.74	0.3018	6.639	0.00990	82254	14.929	0.00270
اليمن	0.528	4.42	0.2355	5.182	0.01140	13022	2.363	0.00063
فلسطين	0.006	0.05	0.0033	0.073	0.00097	822	0.149	0.00024
الإجمالي	11.938	100	4.5453	100		550964	100	

* ارقام عام 2012.

– تم حساب الأراضي الزراعية والأراضي القابلة للزراعة بالكيلو متر مربع لأنها وحدة قياس الأراضي المعمول بها في مصر.

المصدر: جمعت وحسبت من: البنك الدولي، البيانات، مؤشرات التنمية العالمية، فترات متفرقة.

(هـ) نصيب الفرد من رقعة الأراضي القابلة للزراعة بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى: بلغ متوسط نصيب الفرد من رقعة الأراضي القابلة للزراعة بالمنطقة خلال فترة الدراسة نحو 0.024 كم^2، وتطور متوسط نصيب الفرد من رقعة الأراضي القابلة للزراعة بالمنطقة بين حد أدني بلغ نحو 0.02 كم^2 في عام 2012، بانخفاض قدره نحو 26.2٪ بالمقارنة بسنة الأساس، وحد اقصى بلغ نحو 0.027 كم^2 في عام 2000، وتشير هذه النتائج الى تراجع نصيب الفرد من الرقعة الأرضية القابلة للزراعة بالمنطقة، وبدراسة الاتجاه الزمنى

العام لتطور نصيب الفرد من رقعة الأراضي القابلة للزراعة بالمنطقة خلال فترة الدراسة يتضح أنه أخذ اتجاهاً عاماً متناقصاً بمقدار سنوي معنوي إحصائي عند مستوى معنوية 0.01 بلغ نحو 0.001 كم^2، يعادل نحو 2.43٪ من متوسط نصيب الفرد من رقعة الأراضي القابلة للزراعة بالمنطقة في فترة الدراسة.

وبدراسة متوسط نصيب الفرد من رقعة الأراضي القابلة للزراعة بالدول الأعضاء بالمنطقة خلال فترة الدراسة تبين أن السودان تحتل المركز الأول، حيث بلغ متوسط نصيب الفرد من رقعتها الأرضية القابلة للزراعة بحوالي 0.00524 كم^2، أي نحو 24.5 كم^2 لكل الف نسمة، يليها دول كل من ليبيا، تونس، المغرب، وسوريا في المراكز من الثاني حتى الخامس، حيث بلغ متوسط نصيب الفرد من الرقعة الأرضية القابلة للزراعة نحو 0.00326، 0.00276، 0.00271، 0.00246 كم^2 لكل منها على الترتيب خلال الفترة موضع الدراسة.

جدول رقم (2– 4): تطور رقعة الأراضي الزراعية والقابلة للزراعة ونصيب الفرد من كل منهما بالمنطقة للفترة (2000– 2012).

البيان	رقعة الأراضي الزراعية			رقعة الأراضي القابلة للزراعة		
السنوات	الرقعة		نصيب الفرد	الرقعة		نصيب الفرد
	الرقعة مليون كم^2	٪ من الرقعة الارضية	كم^2	الرقعة مليون كم^2	٪ من الرقعة الارضية	كم^2
2000	4.539	20.35	0.01705	0.545	3.24	0.00205
2001	4.543	20.38	0.016714	0.544	3.30	0.00200
2002	4.553	20.50	0.016397	0.548	3.30	0.00197
2003	4.576	20.43	0.016126	0.566	3.23	0.00200
2004	4.590	21.07	0.01582	0.559	3.20	0.00193
2005	4.604	21.13	0.01551	0.566	3.18	0.00191
2006	4.609	21.09	0.01517	0.562	3.11	0.00185
2007	4.616	21.01	0.014842	0.568	3.05	0.00183
2008	4.607	20.84	0.014469	0.558	3.00	0.00175
2009	4.596	20.36	0.01411	0.547	3.02	0.00168
2010	4.602	20.18	0.013822	0.552	2.93	0.00166
2011	4.327	19.97	0.012726	0.533	2.90	0.00157
2012	4.327	19.97	0.012472	0.514	2.86	0.00148
المتوسط	4.545	20.56	0.014902	0.551	3.10	0.00181

المصدر: جمعت وحسبت من: البنك الدولي، البيانات، مؤشرات التنمية العالمية، فترات متفرقة.

– تم حساب الأراضي الزراعية والأراضي القابلة للزراعة بالكيلو متر مربع لأنها وحدة قياس الأراضي المعمول بها في مصر.

جدول رقم (3– 4): معادلات الاتجاه الزمني العام لتطور نصيب الفرد من الرقعة الزراعية والقابلة للزراعة بالمنطقة للفترة (2000– 2012).

البيان رقم المعادلة	المتغير التابع ص^هـ	النموذج	المتوسط السنوي	معدل التغير السنوي٪	ر^2	ف
(1)	رقعة الأراضي الزراعية كم^2	ص^هـ = 4624101.4 – 17172.7 س هـ (89.587)* (2.490-)**	4545330	0.38-	0.47	6.199**
(2)	نصيب الفرد من الرقعة الزراعية كم^2	ص^هـ = 0,18 – 0.00037 س هـ (127.23)* (21.163-)*	0.0149	2.48-	0.976	447.875*
(3)	نصيب الفرد من الرقعة القابلة للزراعة كم^2	ص^هـ = 0.002 – 0.000045 س هـ (86.913)* (14.56-)*	0.0018	2.5-	0.951	211.993*

ص^هـ: القيمة المقدرة للمتغير التابع المشار إليه في السنة هـ. س هـ: عنصر الزمن بالسنوات، هـ = 1، 2، 3، .....،13.

القيم بين الأقواس تعبر عن قيم (ت) المحسوبة. * معنوي عند (0.01)، ** معنوي عند (0.05).

المصدر: حسبت من: جداول أرقام (2– 4).

(2) الموارد المائية المتاحة بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى:

تعكس البيانات الواردة بالجدول رقم (4- 4) الموارد المائية السطحية ذات المنشأ الداخلي والخارجي بأهم الدول بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، حيث يتضح من الجدول ان دولة العراق يتمتع بأكبر كمية من المياه السطحية، تليها دولة مصر ثم دولتي السودان وسوريا، الا ان العراق تتمتع أيضا بأكبر كمية من المياه السطحية ذات المنشأ الداخلي، والمقدرة بنحو 21.5 مليار متر^3، وهذا الامر يعكس ضرورة إعطاء مزيداً من الاهتمام نحو النهوض بالقطاع الزراعي العراقي وتعظيم الاستفادة منه، كما تبين ان متوسط نصيب الفرد من المياه بالمنطقة يقل عن 1000 متر^3، حيث بلغ نحو 527.4 متر^3، ما يجعل من رفع كفاءة استخدام المياه في الزراعة بالمنطقة أهمية كبيرة، حيث لا تتعدى وفقاً للتقرير العربي الرابع حول التشغيل والبطالة بالدول العربية لعام 2014 عن نحو 60٪، وأيضا الاهتمام بزيادة مساحة الأراضي المروية بنظم ري حديثة، حيث تقل عن نحو 5٪ من إجمالي المساحة المروية وفقاً لنفس التقرير.

جدول رقم (4- 4): إجمالى الموارد المائية السطحية ونصيب الفرد منها بالدول الأعضاء بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في عام 2014.

البيان / الدولة	منشأ داخلي		منشأ خارجي		مجموع الموارد المائية السطحية	
	مليار م^3	نصيب الفرد بالمتر^3	مليار م^3	نصيب الفرد بالمتر^3	مليار م^3	نصيب الفرد بالمتر^3
الأردن	0.1	18.04	0.16	28.87	0.26	2.66
السودان	6.5	2004.94	18.5*	5706.35	25.00	2.72
سوريا	2.8	1462.91	16.00	8359.46	18.80	0.51
العراق	21.8	7760.77	39.00	13883.94	60.80	3.89
مصر	0.5	6.83	55.5 **	758.61	56.00	13.22
(المتوسط)	31.7	2250.70	129.16	5747.45	160.86	11.84
(متوسط المنطقة)	0.1	103.93	0.16	423.48	0.26	6.27

* هذا الرقم لا يشمل التبخر من بحري الزراف والجبل ومن النيل الأزرق، ويقدر بنحو 40 مليار م^3. ** هذا الرقم لا يشمل التبخر من بحيرة ناصر، والذي يقدر بنحو 10 مليار م^3.

المصدر: جمعت وحسبت من:

التقرير العربي الرابع حول التشغيل والبطالة في الدول العربية، المحور الرابع، متطلبات النهوض بالقطاع الزراعي لدعم التشغيل، القاهرة، سبتمبر 2014، ص: 294.

(3) استخدام الأراضي الزراعية بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى:

يتوقف استخدام الأراضي الزراعية على مدى كفاية واستدامة الموارد المائية اللازمة للزراعة، ووفقاً لهذا المحدد الرئيسي تزرع الأراضي اما بمحاصيل مستديمة او موسمية، وفى حالة عدم توافر المياه تترك الأرض بوراً (بدون زراعة)، ووفقاً للبيانات الواردة بالجدول رقم (5- 4) تبين ان متوسط المساحة المزروعة بالمحاصيل المستديمة بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى خلال الفترة (2008 -2012) بلغ نحو 89762 كم^2، تمثل نحو 1.4٪ من إجمالي المساحة الزراعية بالمنطقة، وتمثل نحو 16.43٪ من المساحة القابلة للزراعة بالمنطقة، وتنقسم المساحة المزروعة بالمحاصيل المستديمة الى مساحة المحاصيل المستديمة المطرية وتقدر بنحو 57.7٪ من إجمالي مساحة المحاصيل المستديمة، ومساحة المحاصيل المستديمة المروية وتقدر بنحو 42.3٪ من إجمالي المساحة بالمحاصيل المستديمة، كما بلغ متوسط المساحة المزروعة بالمحاصيل الموسمية بالمنطقة في نفس الفترة نحو 459708 كم^2، تمثل

نحو 7.2٪ من إجمالي المساحة الزراعية بالمنطقة، وتمثل نحو 83.66٪ من المساحة القابلة للزراعة بالمنطقة، وتنقسم المساحة المزروعة بالمحاصيل الموسمية الى مساحة المحاصيل الموسمية المطرية وتقدر بنحو 76.86٪ من إجمالي مساحة المحاصيل الموسمية، ومساحة المحاصيل المستديمة المروية وتقدر بنحو 23.14٪ من إجمالي المساحة بالمحاصيل المستديمة خلال الفترة موضع الدراسة.

جدول رقم (5– 4): استخدام الأراضي في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى للفترة (2008– 2012). (وحدة المساحة = كم^2)

البيان	مساحة المحاصيل المستديمة		مساحة المحاصيل الموسمية		المساحة المتروكة*	مساحة الغابات	مساحة الغابات
السنوات	مطرية	مروية	مطرية	مروية			
2008	50170	35710	343980	105060	176880	953830	4964050
2009	50720	35840	353370	100890	147100	952640	4965780
2010	51900	38060	354740	104430	135720	948870	4942590
2011	53080	40960	357030	113620	134310	485310	4942880
2012	53130	39240	357550	107870	151410	485310	4942880
المتوسط	51800	37962	353334	106374	149084	765192	4951636

* الأراضي المتروكة تشمل المساحات من الأراضي الزراعية التي لا يتم استغلالها في أحد او بعض المواسم لعدم كفاية مياه الري او لاستعادة قدرتها الإنتاجية او لأسباب أخرى.
المصدر: جمعت وحسبت من: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب الإحصائي السنوي، اعداد مختلفة.

(4) الموارد البشرية بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى:

يستعرض هذا الجزء من البحث اهم ملامح الموارد البشرية بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، والتي تشمل عدد السكان، والسكان الريفيين والحضريين، والقوى العاملة الكلية والزراعية، وذلك بالنسبة للمنطقة ولدولها الأعضاء، كما هو موضح بالجداول ارقام (6– 4)، (8– 4)، (9– 4)، بالإضافة الى دراسة معدلات التغير السنوية لكل منها، كما في جدولي رقمي (7– 4)، (10– 4) وذلك في الآتي:

(أ) **تطور عدد السكان بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى**: بدراسة تطور عدد سكان المنطقة خلال فترة الدراسة تبين انه بلغ حد أدني بلغ نحو 266.2 مليون نسمة في عام 2000، وحد اقصى بلغ نحو 346.9 مليون نسمة في عام 2012، بزيادة قدرها نحو 30.3 ٪ مقارنة بسنة الأساس (عام 2000)، وبدراسة الاتجاه الزمنى العام لتطور عدد سكان المنطقة خلال فترة الدراسة يتضح أنه اتخذ اتجاهاً عاماً متزايداً سنوياً معنوي إحصائي عند مستوى معنوية 0.01 بلغ نحو 6.828 مليون نسمة، يعادل نحو 2.2٪ من المتوسط السنوي لعدد سكان المنطقة خلال الفترة موضع الدراسة.

وباستعراض إجمالي عدد سكان الدول الأعضاء بالمنطقة في عام 2012 اتضح أن دولة مصر تحتل المرتبة الأولى في الأهمية النسبية للدول الأعضاء في إجمالي عدد سكان المنطقة، حيث يمثل عدد سكان مصر نحو 23.27٪ من إجمالي عدد سكان المنطقة، يليها دولة الجزائر بالمرتبة الثانية بنحو 11.09٪، ثم تأتى دول كل من السودان، العراق، المغرب في المراكز من الثالث إلى الخامس بأهمية نسبية بلغت نحو 10.72٪، 9.39٪، 9.37٪

من إجمالي عدد سكان المنطقة لكل منها على الترتيب، بينما كانت اقل الدول مساهمة في إجمالي عدد سكان المنطقة مملكة البحرين، حيث بلغت الأهمية النسبية لعدد سكانها نحو 0.38٪ من إجمالي عدد سكان المنطقة، وبالتالي تعتبر دول كل من مصر، الجزائر، السودان، العراق، والمغرب اهم الدول العربية التي تمتلك موارد بشرية، حيث يقدر إجمالي عدد السكان للدول الخمس مجتمعة بنحو 249.79 مليون نسمة، يمثل نحو 63.85٪ من إجمالي عدد سكان المنطقة في عام 2012، وبالتالي يمكن الاعتماد على القوة البشرية لهذه الدول في احداث عملية التنمية في المنطقة.

جدول رقم (6- 4): تطور عدد السكان وعدد سكان الريف والحضر بالمنطقة خلال الفترة (2000- 2012).

البيان السنوات	عدد السكان بالمليون نسمة	عدد سكان الريف		عدد السكان الحضريين	
		مليون نسمة	٪ من إجمالي السكان	مليون نسمة	٪ من إجمالي السكان
2000	266.22	123.322	46.32	142.895	53.68
2001	271.82	125.109	46.03	146.708	53.97
2002	277.68	126.942	45.72	150.735	54.28
2003	283.77	128.819	45.40	154.948	54.60
2004	290.17	130.763	45.06	159.405	54.94
2005	296.83	132.727	44.71	164.107	55.29
2006	303.80	134.746	44.35	169.051	55.65
2007	311.02	136.849	44.00	174.172	56.00
2008	318.40	138.991	43.65	179.411	56.35
2009	325.76	141.100	43.31	184.664	56.69
2010	332.97	143.135	42.99	189.840	57.01
2011	339.98	145.115	42.68	194.865	57.32
2012	346.90	147.055	42.39	199.843	57.61
المتوسط	305.02	134.975	44.18	170.258	55.82

المصدر: جمعت وحسبت من: البنك الدولي، البيانات، مؤشرات التنمية العالمية، فترات متفرقة.

(ب) تطور عدد السكان الريفيين بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى: بدراسة تطور إجمالي عدد السكان الريفيين بالمنطقة خلال فترة الدراسة تبين انه تراوح بين حد أدنى بلغ نحو 123.3 مليون نسمة في عام 2000، يعادل نحو 46.3٪ من عدد سكان المنطقة، وحد اقصى بلغ نحو 147.1 مليون نسمة في عام 2012، يعادل نحو 42.4٪ من عدد سكان المنطقة، وبمتوسط سنوي بلغ نحو 134.8 مليون نسمة، يعادل حوالى 44.2٪ من متوسط عدد سكان المنطقة، وبدراسة الاتجاه الزمنى العام لتطور إجمالي عدد السكان الريفيين بالمنطقة خلال فترة الدراسة يتضح تزايده بمقدار سنوي معنوي إحصائي عند مستوى معنوية 0.01 بلغ نحو 2 مليون نسمة، يعادل نحو 1.49٪ من المتوسط السنوي لإجمالي عدد السكان الريفيين، وربما يعود ذلك لهجرة السكان الريفيين للإقامة في المناطق الحضرية بحثاً عن فرص عمل ومستوى معيشة افضل.

وباستعراض عدد السكان الريفيين للدول الأعضاء بالمنطقة خلال فترة الدراسة اتضح أن مصر تحتل المرتبة الأولى في الأهمية النسبية لعدد السكان الريفيين للدول الأعضاء في إجمالي عدد السكان الريفيين للمنطقة، حيث يمثل عدد السكان الريفيين لمصر نحو 24٪ من إجمالي عدد السكان الريفيين للمنطقة، بحوالي 41.72 مليون نسمة، يليها الجزائر بالمرتبة الثانية بنحو 11.4٪، ثم تأتى كل من السودان، المغرب، والعراق في المراكز من الثالث إلى الخامس بأهمية نسبية بلغت نحو 10.6٪، 10٪، 9.2٪ من إجمالي عدد السكان الريفيين للمنطقة لكل منها على الترتيب، وبالتالي تعتبر دول كل من مصر، الجزائر، السودان، المغرب، والعراق اهم الدول العربية التي تمتلك قوى بشرية ريفية، حيث يقدر إجمالي عدد السكان الريفيين للدول الخمس مجتمعة بنحو 97.96 مليون نسمة، يمثل نحو 65.2٪ من إجمالي عدد السكان الريفيين للمنطقة.

جدول رقم (7- 4): إجمالي عدد السكان وعدد سكان الريف والحضر بالدول الأعضاء بالمنطقة كمتوسط للفترة (2000- 2012).

البيان / الدولة	عدد السكان *		عدد سكان الريف		عدد سكان الحضر	
	عدد السكان بالمليون نسمة	مليون نسمة	٪ من إجمالى السكان الريفيين للمنطقة	مليون نسمة	مليون نسمة	٪ من إجمالى السكان الحضريين للمنطقة
الأردن	6.47	1.86	1.82	1.025	4.518	2.66
الإمارات	7.53	2.16	1.82	0.939	4.624	2.72
البحرين	1.26	0.36	0.32	0.113	0.866	0.51
تونس	10.55	3.03	3.33	3.538	6.611	3.89
الجزائر	35.47	10.19	11.40	12.274	22.487	13.22
السعودية	27.45	7.89	8.12	4.637	20.132	11.84
السودان	43.55	12.52	10.63	21.767	10.655	6.27
سوريا	20.45	5.88	6.28	8.743	10.399	6.12
العراق	32.03	9.20	9.21	8.754	19.343	11.37
عمان	2.78	0.80	0.85	0.687	1.901	1.12
قطر	1.76	0.51	0.37	0.022	1.116	0.66
الكويت	2.86	0.82	0.82	0.045	2.450	1.44
لبنان	4.23	1.22	1.30	0.524	3.433	2.02
ليبيا	6.55	1.88	1.86	1.301	4.384	2.58
مصر	84.46	24.27	23.99	41.715	31.448	18.49
المغرب	32.38	9.31	9.99	13.452	17.020	10.01
اليمن	24.05	6.91	6.77	14.524	6.141	3.61
فلسطين	4.15	1.19	1.13	0.916	2.522	1.48
الإجمالي	347.98	100.00	100.00	134.975	170.258	100.00

* ارقام عام 2012.

المصدر: جمعت وحسبت من: البنك الدولي، البيانات، مؤشرات التنمية العالمية، فترات متفرقة.

(ج) تطور عدد السكان الحضريين بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى: بدراسة تطور إجمالي عدد السكان الحضريين بالمنطقة خلال فترة الدراسة تبين انها تراوح بين حد أدني بلغ 142.9 مليون نسمة في عام 2000، تعادل نحو 53.9٪ من عدد سكان المنطقة، وحد اقصى بلغ نحو 199.8 مليون نسمة في عام 2012، تعادل نحو 57.6٪ من عدد سكان المنطقة، وبمتوسط سنوي بلغ نحو 170.3 مليون نسمة، يعادل حوالى 55.8٪ من متوسط عدد سكان المنطقة، وبدراسة الاتجاه الزمنى العام لتطور إجمالي عدد السكان الحضريين

بالمنطقة خلال فترة الدراسة يتضح تزايده بمقدار سنوي معنوي إحصائي عند مستوى معنوية 0.01 بلغ نحو 4.8 مليون نسمة، يعادل نحو 2.83٪ من متوسط فترة الدراسة.

وباستعراض عدد السكان الحضريين للدول الأعضاء بالمنطقة خلال فترة الدراسة اتضح أن دولة مصر تحتل المرتبة الأولى في الأهمية النسبية لعدد السكان الحضريين للدول الأعضاء في إجمالي عدد السكان الحضريين للمنطقة، حيث يمثل عدد السكان الحضريين لمصر نحو 18.5٪ من إجمالي عدد السكان الحضريين للمنطقة، بحوالي 31.4 مليون نسمة، يليها دولة الجزائر بنحو 13.2٪، ثم تأتى دول كل من السودان، العراق، والمغرب في المراكز من الثالث إلى الخامس، بأهمية نسبية بلغت نحو 11.8٪، 11.4٪، 10٪ من إجمالي عدد السكان الحضريين للمنطقة لكل منها على الترتيب، وبالتالي تعتبر دول كل من مصر، الجزائر، السودان، العراق، والمغرب اهم الدول العربية التي تمتلك قوى بشرية حضرية، حيث بلغ إجمالي عدد السكان الريفيين للدول الخمس مجتمعة حوالى 100.4 مليون نسمة، يمثل نحو 60٪ من إجمالي عدد السكان الحضريين للمنطقة خلال الفترة موضع الدراسة.

جدول رقم (8- 4): تطور إجمالي القوى العاملة الكلية والزراعية بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى خلال الفترة (2000- 2012).

البيان / السنوات	إجمالي القوى العاملة		العاملين بالقطاع الزراعي		
	مليون نسمة	٪ من إجمالي السكان	مليون نسمة	٪ من إجمالي السكان	٪ من إجمالي القوة العاملة للمنطقة
2000	91.54	34.38	37.36	14.03	40.82
2001	93.76	34.49	37.34	13.74	39.82
2002	96.12	34.61	35.43	12.76	36.86
2003	99.33	35.00	35.62	12.55	35.86
2004	102.89	35.46	26.61	9.17	25.86
2005	107.05	36.06	29.10	9.80	27.19
2006	111.39	36.66	29.15	9.59	26.17
2007	116.46	37.44	29.88	9.61	25.66
2008	121.09	38.03	29.72	9.34	24.55
2009	125.36	38.48	38.38	11.78	30.61
2010	129.57	38.91	38.44	11.54	29.67
2011	133.57	39.29	35.35	10.40	26.47
2012	137.37	39.60	34.67	9.99	25.24
المتوسط	112.12	36.76	33.62	10.98	29.99

المتوسط للنسب المئوية تم حسابه كمتوسط هندسي.

المصدر: جمعت وحسبت من: البنك الدولي، البيانات، مؤشرات التنمية العالمية، فترات متفرقة.

جدول رقم (9- 4): معادلات الاتجاه الزمني العام لتطور الموارد البشرية بالمنطقة خلال الفترة (2000- 2012).

البيان / رقم المعادلة	المتغير التابع ص^هـ	النموذج	المتوسط السنوي	معدل التغير السنوي٪	$ر^2$	ف
(1)	عدد السكان بالمليون نسمة	ص^هـ = 257.2 + 6.828 س$_{هـ}$ (392.1)* (82.602)*	305.02	2.1	0.998	*6823.2
(2)	عدد السكان الريفيين بالمليون نسمة	ص^هـ = 120.95 + 2.003 س$_{هـ}$ (2930)* (141,045)*	134.77	1.49	0.99	*19893.6
(3)	عدد السكان الحضريين بالمليون نسمة	ص^هـ = 136.276 + 4.83 س$_{هـ}$ (249.4)* (75.077)*	170.258	2.83	0.99	*4910.7
(4)	القوى العاملة الكلية	ص^هـ = 84.587 + 4.02 س$_{هـ}$ (102.5)* (38.67)*	112.12	3.59	0.993	*1495.7

ص^$_{هـ}$: القيمة المقدرة للمتغير التابع المشار إليه في السنة هـ. س$_{هـ}$: عنصر الزمن بالسنوات، هـ = 1، 2، 3، .....،13.

القيم بين الأقواس تعبر عن قيم (ت) المحسوبة. * معنوي عند (0.01).

المصدر: حسبت من: جدولى رقمى (6- 4)، (8- 4).

(د) تطور القوى العاملة الكلية بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى: بدراسة تطور القوى العاملة الكلية بالمنطقة خلال فترة الدراسة تبين انها بلغت حد أدني بلغ نحو 91.6 مليون نسمة في عام 2000، تعادل نحو 34.4٪ من عدد سكان المنطقة، وحد اقصى بلغ نحو 137.1 مليون نسمة في عام 2012، تعادل نحو 39.6٪ من عدد سكان المنطقة، وبمتوسط سنوي بلغ نحو 112.1 مليون نسمة، يعادل حوالي 36.8٪ من متوسط عدد سكان المنطقة، وبدراسة الاتجاه الزمنى العام لتطور القوى العاملة الكلية بالمنطقة في الفترة موضع الدراسة يتضح تزايدها بمقدار سنوي معنوي إحصائي عند مستوى معنوية 0.01 بلغ نحو 4.02 مليون نسمة، يعادل نحو 3.6٪ من المتوسط السنوي للقوى العاملة الكلية بالمنطقة.

جدول رقم (10– 4): إجمالى القوى العاملة والعاملين بالقطاع الزراعى للدول الأعضاء بالمنطقة كمتوسط للفترة (2000–2012).

البيان الدولة	إجمالي القوى العاملة		العاملين بالقطاع الزراعي		القيمة المضافة لقطاع الزراعي كنسبة في الناتج المحلى الإجمالي ٪	القيمة المضافة لقطاع الصناعة كنسبة في الناتج المحلى الإجمالي ٪
	مليون نسمة	٪من إجمالى السكان الريفيين للمنطقة	مليون نسمة	٪ من إجمالى العاملين بالزراعة للمنطقة		
الأردن	2.946	2.63	0.166	0.49	2.85	29.2
الإمارات	3.175	2.83	0.177	0.53	1.263	52.8
البحرين	0.493	0.44	0.011	0.03	0.963	25.2
تونس	3.504	3.13	1.821	5.42	9.604	30.3
الجزائر	12.601	11.24	2.166	6.44	8.776	54.4
السعودية	8.27	7.38	0.956	2.84	3.229	58.3
السودان	10.803	9.64	4.594	13.66	31.47	25.7
سوريا	5.917	5.28	3.52	10.47	21.4	29.5
العراق	8.897	7.94	3.772	11.22	8.54	55.6
عمان	0.962	0.86	0.099	0.29	1.785	51.7
قطر	0.534	0.48	0.022	0.07	0.162	57.8
الكويت	1.261	1.12	0.067	0.20	0.424	54.3
لبنان	2.24	2.00	0.249	0.74	6.491	18.3
ليبيا	2.053	1.83	0.078	0.23	3.214	71.9
مصر	29.262	26.10	9.925	29.52	14.89	36.3
المغرب	10.894	9.72	3.372	10.03	15.61	28.6
اليمن	6.709	5.98	2.257	6.71	10.82	34.9
فلسطين	1.599	1.43	0.368	1.09	8.373	24.1
الإجمالي	112.12	100	33.62	100	-	-
متوسط هندسي	-	-	-	-	4.335	36.7

المصدر: جمعت وحسبت من: البنك الدولي، البيانات، مؤشرات التنمية العالمية، فترات متفرقة.

وباستعراض القوى العاملة الكلية للدول الأعضاء بالمنطقة خلال فترة الدراسة اتضح أن دولة مصر تحتل المرتبة الأولى في الأهمية النسبية لإجمالي القوى العاملة الكلية بين الدول الأعضاء بالمنطقة في إجمالي القوى العمالة الكلية المنطقة، حيث يمثل القوى العاملة الكلية في مصر نحو 26.1٪ من إجمالي القوى العاملة الكلية للمنطقة، بحوالي 29.3 مليون نسمة، يليها دولة الجزائر بنحو 11.24٪، ثم يأتي بعد ذلك دول كل من المغرب، السودان، والعراق في المراكز من الثالث إلى الخامس بأهمية نسبية بلغت نحو 10.9٪، 10.8٪، 8.9٪ من إجمالي القوى العاملة الكلية للمنطقة لكل منها على الترتيب، وبذلك تعتبر دول كل من مصر، الجزائر، المغرب، السودان، والعراق اهم الدول العربية التي تمتلك قوى عاملة كلية، حيث يقدر إجمالي عدد السكان للدول الخمس مجتمعة بنحو 72.46 مليون نسمة، يمثل نحو 64.6٪

من إجمالي القوى العاملة للمنطقة، وبالتالي يمكن الاعتماد على هذه الدول كقوة بشرية عاملة في احداث عملية التنمية في المنطقة.

(هـ) **تطور القوى العاملة الزراعية بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى**: بدراسة تطور القوى العاملة الزراعية بالمنطقة خلال فترة الدراسة تبين انها بلغت حد أدني بنحو 26.61 مليون نسمة في عام 2004، تعادل نحو 9.17٪ من عدد سكان المنطقة، وحد اقصى بلغ نحو 38.444 مليون نسمة في عام 2009، تعادل نحو 11.78٪ من عدد سكان المنطقة، وبمتوسط سنوي بلغ نحو 33.62 مليون نسمة، يعادل حوالي 10.98٪ من متوسط عدد سكان المنطقة.

وباستعراض القوى العاملة الزراعية للدول الأعضاء بالمنطقة خلال فترة الدراسة اتضح أن دولة مصر تحتل المرتبة الأولى بنحو 29.5٪ من إجمالي القوى العاملة الزراعية للمنطقة، بنحو 9.9 مليون نسمة، يليها دولة السودان بنحو 13.7٪، ثم يأتي بعد ذلك دول كل من العراق، سوريا، والمغرب في المراكز من الثالث إلى الخامس بأهمية نسبية بلغت نحو 11.2٪، 11٪، 10٪ من إجمالي القوى العاملة الزراعية للمنطقة لكل منها على الترتيب، وبالتالي تعتبر دول كل من مصر، الجزائر، المغرب، السودان، والعراق اهم الدول العربية التي تمتلك قوى عاملة زراعية، حيث يقدر إجمالي القوى العاملة الزراعية للدول الخمس مجتمعة بنحو 25.2 مليون نسمة، بما يعادل نحو 74.9٪ من إجمالي القوى العاملة الزراعية للمنطقة، وبالتالي يمكن الاعتماد على هذه الدول كقوة بشرية زراعية في احداث عملية التنمية في المنطقة.

(5) الناتج المحلى الإجمالي بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى:

يمكن استعراض اهم ملامح الناتج المحلى الإجمالي بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، من خلال دراسة تطور قيمة الناتج المحلى الإجمالي بالمنطقة، ومساهمة الدول الأعضاء فيه، واستقراره الاقتصادي، ومتوسط نصيب الفرد منه، ومعدل تغيره السنوي، كما في جداول ارقام (11- 4)، (12- 4)، (13- 4)، (14- 4)، وذلك في الآتي:

(أ) **تطور الناتج المحلى الإجمالي بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى**: تبين أن قيمة الناتج المحلى الإجمالي بالمنطقة خلال فترة الدراسة تراوحت بين حد ادنى بلغ نحو 666.5 مليار دولار في عام 2001، وحد اقصى بلغ نحو 2685 مليار دولار في عام 2012، وبمتوسط سنوي بلغ نحو 1403.4 مليار دولار، وتشير دراسة الاتجاه الزمنى العام لتطور قيمة الناتج المحلى الإجمالي للمنطقة خلال فترة الدراسة الى أنها أخذت اتجاهاً عاماً متزايداً بمقدار سنوي معنوي إحصائي عند مستوى معنوية 0.01 بلغ حوالى 171.82 مليار دولار، تمثل حوالى 12.27٪ من متوسط الفترة موضع الدراسة. وتشير الأهمية النسبية للناتج المحلى الإجمالي للدول الأعضاء بالمنطقة في الناتج المحلى الإجمالي للمنطقة أن السعودية تحتل المرتبة الأولى، حيث بلغت الأهمية النسبية للناتج المحلى الإجمالي للسعودية، حيث بلغت

نحو 25.85٪ من قيمة الناتج المحلى الإجمالي للمنطقة، يليها الإمارات بنحو 13.12٪، ثم يأتي بعد ذلك دول كل من مصر، الجزائر، والكويت في المراكز من الثالث إلى الخامس بأهمية نسبية بلغت نحو 9.99٪، 8.42٪، 6.80٪ من قيمة الناتج المحلى الإجمالي للمنطقة لكل منها على الترتيب، وتمثل مساهمة الناتج المحلى الإجمالي للدول الخمس مجتمعة نحو 64.18٪ من الناتج المحلى الإجمالي للمنطقة خلال الفترة موضع الدراسة.

وبدراسة درجة الاستقرار الاقتصادي للناتج المحلى الإجمالي بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى خلال فترة الدراسة تبين من تقدير معاملات عدم الاستقرار السنوية للناتج المحلى الإجمالي بالمنطقة انها تذبذبت بين حد أدني بلغ نحو 4.41٪ في عام 2007، وحد اقصى بلغ نحو 82.57٪ في عام 2000، كما بلغ المؤشر العام لمعامل عدم الاستقرار للناتج المحلى الإجمالي للمنطقة (متوسط هندسي) نحو 11.16٪، مما يشير الى ان قيمة الناتج المحلى الإجمالي للمنطقة في الفترة موضع الدراسة تميزت بالثبات او الاستقرار الاقتصادي النسبي، مما قد يكون له تأثير إيجابي على الإنتاج والتجارة الخارجية والبينية للدول العربية.

وبدراسة تطور معدلات التغير السنوية للناتج المحلى الإجمالي بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى خلال فترة الدراسة تبين انها تزايدت في كل سنوات الدراسة، وتراوحت بين حد أدني بلغ تزايداً بنحو 3.18٪ عام 2002، وحد اقصى بلغ تزايداً بنحو 7.22٪ عام 2004، وبلغ في عام 2012 تزايداً بنحو 5.01٪، وبلغ المتوسط السنوي (متوسط هندسي) لمعدلات الزيادة السنوية لقيمة الناتج المحلى الإجمالي للمنطقة خلال فترة الدراسة نحو 5.03٪.

جدول رقم (11– 4): تطور الناتج المحلى الإجمالي والزراعي بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى خلال الفترة (2000– 2012).

البيان / السنوات	(1) الناتج المحلى الإجمالي بالمليار دولار	(2) الناتج المحلى الزراعي بالمليار دولار	النسبة (2) / (1) ٪	معدلات التغير السنوية للناتج المحلى الإجمالي٪	معدلات التغير السنوية للناتج المحلى الزراعي٪
2000	679.93	61.31	9.02	6.16	1.577
2001	666.46	61.03	9.16	3.18	(0.45)
2002	676.52	60.52	8.95	3.18	(0.84)
2003	756.03	64.13	8.48	4.61	5.96
2004	893.34	66.26	7.42	7.22	3.327
2005	1091.2	69.89	6.41	5.75	5.477
2006	1292	80.14	6.20	6.13	14.66
2007	1505.7	89.87	5.97	5.67	12.15
2008	1898.6	100.8	5.31	5.54	12.13
2009	1701.9	113.4	6.66	4.20	12.54
2010	1968	125	6.35	4.95	10.22
2011	2428.9	136.6	5.62	4.61	9.271
2012	2685.1	148.2	5.52	5.01	8.485
المتوسط	1403.4	90.54	6.4	5.03	7.743

الأرقام بين الأقواس قيم سالبة.
المتوسط للنسب المئوية تم حسابة كمتوسط هندسي.
المصدر: جمعت وحسبت من: البنك الدولي، البيانات، مؤشرات التنمية العالمية، فترات متفرقة.

(ب) نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالي بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى:

تبين أن متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالي بالمنطقة خلال فترة الدراسة بلغ حد

ادنى بلغ نحو 3205.2 دولاراً في عام 2001، وحد اقصى بلغ نحو 8485.5 دولاراً في عام 2012، وبمتوسط سنوي بلغ نحو 5330.4 دولاراً، وتشير دراسة الاتجاه الزمنى العام لتطور متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالي بالمنطقة الى أنه أخذ اتجاهاً عاماً متزايداً بمقدار سنوي معنوي إحصائي عند مستوى معنوية 0.01 بلغ حوالى 472.8 دولاراً، تمثل حوالى 8.87٪ من متوسط الناتج المحلى الإجمالي للمنطقة في فترة الدراسة.

وتصدرت قطر الدول الأعضاء بالمنطقة في تحقيق اعلى متوسط نصيب للفرد من الناتج المحلى الإجمالي، حيث بلغ نحو 52105 دولاراً، تليها دولة الكويت بنحو 33666 دولاراً، ثم جاءت في المراكز من الثالث الى السادس دول كل من الامارات، البحرين، عمان والسعودية بنحو 30636، 16101، 14027، 13397 دولاراً لكل منها على الترتيب، وتبين ان دول مجلس التعاون الخليجي قد حققت اعلى مستويات متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالي، ويرجع ذلك الى زيادة عوائدها من تصدير البترول، ثم تلاها دول كل من تونس، المغرب، سويا، مصر، والسودان وهى الدول التي تعتمد على الزراعة بشكل كبير، بينما جاءت الدول الفقيرة في مؤخرة الترتيب كاليمن مثلا بنحو 902.6 دولاراً، ويؤكد ان هناك تفاوت كبير في متوسط نصيب الفرد بين الدول الأعضاء بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

جدول رقم (12- 4): تطور معاملات عدم الاستقرار للناتج المحلي الإجمالي والزراعي بالمنطقة خلال الفترة (2000- 2012).

البيان / السنوات	القيمة المضافة لقطاع الزراعي في الناتج المحلى الإجمالي٪	القيمة المضافة لقطاع الصناعة في الناتج المحلى الإجمالي٪	نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالي بالدولار	نصيب الفرد من الناتج المحلى الزراعي بالدولار	معاملات عدم الاستقرار ٪	
					الناتج المحلى الإجمالي	الناتج المحلى الزراعي
2000	5.055	36.8	3313.8	244.62	82.57	37.46
2001	5.787	35.3	3205.2	233.70	22.46	16.79
2002	5.571	36.2	3207	219.66	5.522	1.014
2003	5.423	37.1	3328.7	224.94	14.85	5.094
2004	4.472	37	3962.5	232.41	15.7	11.92
2005	4.184	37.4	4535.3	218.61	11.4	15.68
2006	4.017	37.7	5138	246.95	7.936	11.49
2007	3.881	36.8	5834.8	258.25	4.413	8.481
2008	3.773	38.6	7006.9	260.93	8.679	4.805
2009	3.976	32.1	6449.8	280.27	11.31	0.096
2010	3.693	34.5	7013.5	290.80	5.865	3.155
2011	3.636	39	7814.5	301.89	7.354	6.019
2012	3.679	39.7	8485.5	312.76	10.3	8.562
المتوسط	4.335	36.7	5330.4	255.83	11.16	5.522

المتوسط للنسب المئوية تم حسابة كمتوسط هندسي.

المصدر: جمعت وحسبت من: البنك الدولي، البيانات، مؤشرات التنمية العالمية، فترات متفرقة.

(6) الناتج المحلى الزراعي بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى:

فيما يلي عرضاً لتطور الناتج المحلى الزراعي بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، واسهام الدول الأعضاء فيه، ومعدل تغيره السنوي خلال الفترة موضع الدراسة، كما هو وارد بالجداول ارقام (11- 4)، (12- 4)، (13- 4)، (14- 4) وذلك فيما يأتي:

(أ) **تطور الناتج المحلى الزراعي**: باستعراض قيمة الناتج المحلى الزراعي بالمنطقة خلال فترة الدراسة تبين انها تراوحت بين حد أدني بلغ نحو 60.5 مليار دولار في عام 2002، وحد اقصى بلغ نحو 148.2 مليار دولار في عام 2012، وبمتوسط سنوي بلغ نحو 90.54 مليار دولار، وتشير دراسة الاتجاه الزمنى العام لتطور قيمة الناتج المحلى الزراعي للمنطقة أنها أخذت اتجاهاً عاماً متزايداً بمعدل سنوي معنوي إحصائي عند مستوى معنوية 0.01 بلغ حوالي 8.46٪ من متوسط قيمة الناتج المحلى الزراعي للمنطقة خلال الفترة موضع الدراسة.

وتشير الأهمية النسبية للناتج المحلى الزراعي للدول الأعضاء بالمنطقة في إجمالي الناتج المحلى الزراعي للمنطقة الى أن دولة مصر تحتل المرتبة الأولى بأهمية نسبية بلغت نحو 21.38٪ من قيمة الناتج المحلى الزراعي للمنطقة، يليها دولة السودان بالمرتبة الثانية بنحو 15.12٪، ثم يأتي بعد ذلك دول كل من المغرب، السعودية، الجزائر في المراكز من الثالث إلى الخامس بأهمية نسبية بلغت نحو 11.88٪، 11.56٪، 10.67٪ لكل منها على الترتيب خلال فترة الدراسة، وبالتالي تعتبر دول كل من مصر، السودان، المغرب، السعودية، والجزائر اهم الدول العربية التي تمتلك مقومات في الإنتاج الزراعي، حيث يمثل الناتج المحلى الزراعي للدول الخمس مجتمعة نحو 70.61٪ من إجمالي الناتج المحلى الزراعي للمنطقة.

جدول رقم (13- 4): الناتج المحلى الإجمالي والزراعي ومعدلات نموهما للدول الأعضاء بالمنطقة للفترة (2000- 2012).

البيان الدولة	الناتج المحلى الإجمالي		الناتج المحلى الزراعي			الناتج المحلى الزراعي الى الناتج المحلى الإجمالي٪	نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالي بالدولار	نصيب الفرد من الناتج المحلى الزراعى بالدولار
	القيمة بالمليار دولار	٪	القيمة بالمليار دولار	٪				
الأردن	14.92	1.25	2.746	0.52		2.746	2813.3	81.96
الإمارات	152.59	12.78	1.262	2.59		1.262	30636	524.42
البحرين	14.86	1.24	0.427	0.08		0.427	16101	75.02
تونس	31.27	2.62	9.587	3.54		9.587	3164.3	315.39
الجزائر	104.03	8.72	8.111	10.67		8.111	3089.3	272.39
السعودية	304.43	25.51	2.864	11.56		2.864	13397	424.15
السودان	37.76	3.16	32.62	15.12		32.62	1119.2	406.95
سوريا	33.86	2.84	21.56	9.37		21.56	1848.2	428.37
العراق	49.05	4.11	6.585	5.30		6.585	1723.6	171.75
عمان	34.42	2.88	1.344	0.60		1.344	14027	207.56
قطر	54.72	4.58	0.102	0.08		0.102	52105	72.69
الكويت	82.32	6.90	0.243	0.26		0.243	33666	93.41
لبنان	24.11	2.02	5.815	1.72		5.815	6458.8	393.68
ليبيا	47.79	4.00	3.639	1.99		3.639	7968.3	315.67
مصر	121.65	10.19	13.7	21.38		13.7	1766.3	259.71
المغرب	62.57	5.24	15.83	11.88		15.83	2106.6	347.76
اليمن	18.63	1.56	13.33	3.01		13.33	902.57	127.26
فلسطين	4.61	0.39	5.527	0.33		5.527	1484.4	86.81
الإجمالي	1193.60	100	6.4	100		-	-	-
المتوسط	-	-	-	-		6.4	5330.4	255.831

المتوسط للنسب المئوية تم حسابه كمتوسط هندسي.

المصدر: جمعت وحسبت من: البنك الدولي، البيانات، مؤشرات التنمية العالمية، فترات متفرقة.

وبدراسة درجة الاستقرار الاقتصادي للناتج المحلى الزراعي خلال فترة الدراسة تبين من تقدير معاملات عدم الاستقرار السنوية للناتج المحلى الزراعي بالمنطقة انها تذبذبت بين حد

أدني بلغ نحو 0.1٪ في عام 2009، وحد اقصى بلغ نحو 37.46٪ في عام 2000، كما بلغ المؤشر العام لمعامل عدم الاستقرار للناتج المحلى الإجمالي للمنطقة خلال فترة الدراسة (متوسط هندسي) نحو 5.52٪، مما يعنى ان الناتج المحلى الزراعي للمنطقة يتميز بالثبات او الاستقرار الاقتصادي النسبي خلال فترة الدراسة، مما قد يكون له تأثير إيجابي على الإنتاج الزراعي والتجارة البينية داخل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

وبدراسة تطور معدلات التغير السنوية للناتج المحلى الزراعي بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى خلال فترة الدراسة تبين أنها متذبذبة، وتراوحت بين حد أدني بلغ تناقصاً بنحو 0.84٪ في عام 2002، وحد اقصى بلغ تزايداً بنحو 14.66٪ في عام 2006، وبمتوسط سنوي (هندسي) بلغ تزايداً بنحو 7.74٪ خلال فترة الدراسة.

(ب) **تطور متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى الزراعي**: تبين أن متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى الزراعي بالمنطقة خلال فترة الدراسة تراوح بين حد أدني بلغ نحو 218.5 دولاراً في عام 2000، وحد اقصى بلغ نحو 312.8 دولاراً في عام 2012، وبمتوسط سنوي بلغ نحو 255.8 دولاراً، وتشير دراسة الاتجاه الزمنى العام لتطور متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى الزراعي بالمنطقة أنه أخذ اتجاهاً عاماً متزايداً بمقدار سنوي معنوي إحصائي عند مستوى معنوية 0.01 بلغ حوالي 7.1 دولاراً، يعادل نحو 2.79٪ من متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى الزراعي بالمنطقة في فترة الدراسة. وتصدرت الامارات الدول الأعضاء بالمنطقة في تحقيق اعلى متوسط لنصيب الفرد من الناتج المحلى الزراعي، حيث بلغ نحو 524.4 دولاراً، تليها سوريا بنحو 428.4 دولاراً، ثم جاءت في المراكز من الثالث الى السادس دول كل من السعودية، السودان، لبنان والمغرب بنحو 424.2، 407، 393.7، 347.8 دولاراً لكل منها على الترتيب خلال فترة الدراسة.

(ج) **الأهمية النسبية للناتج المحلى الزراعي في الناتج المحلى الإجمالي بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى**: تراوحت الأهمية النسبية للناتج المحلى الزراعي في الناتج المحلى الإجمالي بالمنطقة خلال الفترة موضع الدراسة بين حد ادنى بلغ نحو 5.31٪ في عام 2008، وحد اقصى بلغ نحو 9.16٪ في عام 2001، وتبين ان الأهمية النسبية للناتج المحلى الزراعي في الناتج المحلى الإجمالي للمنطقة حققت افضل المستويات في الفترة (2000 -2003)، بينما كانت اقل مستوياتها في الفترة (2012-2010)، وبلغ متوسط الأهمية النسبية للناتج المحلى الزراعي في الناتج المحلى الإجمالي (متوسط هندسي) خلال فترة الدراسة نحو 6.45٪، وتعكس هذه النتائج انخفاض الأهمية النسبية للناتج المحلى الزراعي في الناتج المحلى الإجمالي للمنطقة، وذلك يدل على زيادة الأهمية النسبية لإسهام القطاعات الأخرى في الناتج المحلى الإجمالي مقارنة بالناتج الزراعي، الامر الذى يتطلب إعطاء أهمية أكبر لجذب الاستثمار في أنشطة القطاع الزراعي وزيادة انتاجيته بالمنطقة.

وبدراسة الأهمية النسبية للناتج المحلى الزراعي بالنسبة للناتج المحلى الإجمالي للدول الأعضاء بالمنطقة تبين أن دولة السودان حققت اعلى اسهام نسبي في الناتج المحلى الإجمالي للمنطقة، حيث بلغ نحو 32.62٪، تليها دولة سوريا بنحو 21.56٪، ثم تأتى دولة المغرب ثالثاً بنحو 15.83٪، بينما جاءت دولة مصر في المركز الرابع بنحو 13.7٪، وحققت دولة اليمن المركز الخامس بنحو 13.33٪، وكانت اقل اهمية نسبية للناتج المحلى الزراعي للناتج المحلى الإجمالي في دولة قطر بنحو 0.1٪، ودولة الكويت بنحو 0.24٪، ومملكة البحرين بنحو 0.34٪، ودولة الامارات بنحو 1.26٪، وسلطنة عمان بنحو 1.34٪، وبالتالي تعتبر دول كل من السودان، سوريا، المغرب، مصر، واليمن اهم الدول العربية التي يمثل الناتج المحلى الزراعي أهمية كبيرة في الناتج المحلى الإجمالي بالمقارنة بالدول الأخرى الأعضاء بالمنطقة، لذا يكون لها دور كبير في احداث التنمية الزراعية بالمنطقة، من خلال التعاون والتركيز على إمكاناتها الزراعية للإسهام في سد احتياجات المنطقة من السلع الزراعية والغذائية.

جدول رقم (14- 4): معادلات الاتجاه الزمنى العام لتطور نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالي والزراعي بالمنطقة للفترة (2000 -2012).

البيان رقم المعادلة	المتغير التابع ص^هـ	النموذج	المتوسط السنوي	معدل التغير السنوي٪	$ر^2$	ف
(1)	الناتج المحلى الإجمالى بالمليار دولار	ص^م = 200.59 + 171.8 س هـ (1.862) (12.660)*	1403.4	12.24	0.936	*160.3
(2)	الناتج المحلى الزراعى بالمليار دولار	ص^م = 36.944 + 7.657 س هـ (6.481)* (10.663)*	90.54	8.46	0.915	*113.7
(3)	نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالي	ص^هـ = 2020.6 + 472.827 س هـ (7.633) * (14.178) *	5330.4	8.87	0.948	*201
(4)	نصيب الفرد من الناتج المحلى الزراعي	ص^هـ = 205.947 + 7.126 س هـ (21.702) * (5.96) *	255.8	2.79	0.764	*35.526

ص^م: القيمة المقدرة للمتغير التابع المشار إليه في السنة هـ. س م: عنصر الزمن بالسنوات، هـ = 1، 2، 3، .....،13.
القيم بين الأقواس تعبر عن قيم (ت) المحسوبة. * معنوي عند (0.01).
المصدر: حسبت من: جدولي رقمي (11- 4)، (12- 4).

(7) القيمة المضافة لقطاع الزراعة في الناتج المحلى الإجمالي بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى:

يمكن استعراض اهم ملامح اسهام القطاع الزراعي في الناتج المحلى الإجمالي بالمنطقة خلال فترة الدراسة، وتطورها الزمنى، ومساهمة قطاع الزراعة في الناتج المحلى الإجمالي بالدول الأعضاء، كما هو وارد بالجداول ارقام (10- 4)، (12- 4)، (13- 4)، وذلك في الآتي:

(أ) تطور مساهمة القيمة المضافة لقطاع الزراعة في الناتج المحلى الإجمالي بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى: يتضح أن مساهمة القيمة المضافة لقطاع الزراعة في الناتج المحلى الإجمالي بالمنطقة خلال فترة الدراسة، تراوحت بين حد أدني بلغ نحو 3.64٪ في عام 2011، وحد اقصى بلغ نحو 5.79٪ في عام 2001، وبلغت نحو 3.68٪ في عام 2012، وبمتوسط سنوي (هندسي) بلغ نحو 4.34٪ خلال فترة الدراسة.

(ب) مساهمة القيمة المضافة لقطاع الزراعة في الناتج المحلى الإجمالي للدول الأعضاء بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى: بدراسة مساهمة القيمة المضافة لقطاع الزراعة كنسبة من الناتج المحلى الإجمالي للدول الأعضاء بالمنطقة تبين أن دولة السودان تحتل المرتبة الأولى، حيث بلغت مساهمة القيمة المضافة لقطاع الزراعي في ناتجها المحلى الإجمالي نحو 31.47٪، بقيمة تبلغ نحو 13.21 مليار دولار تعادل حوالى 13.87٪ من إجمالي القيمة المضافة لقطاع الزراعة بالمنطقة، يليها دول كل من سوريا، المغرب، مصر، واليمن في المراكز من الثاني الى الخامس حيث بلغت مساهمة القيمة المضافة للقطاع الزراعي في الناتج المحلى الإجمالي نحو 21.4٪، 15.61٪، 14.89٪، 10.82٪، وبقيمة تبلغ نحو 8.41، 10.61، 21.04، 2.22 مليار دولار، تعادل حوالى 8.84٪، 11.14٪، 22.1٪، 2.33٪ من إجمالي القيمة المضافة لقطاع الزراعة بالمنطقة لكل منها على الترتيب خلال فترة الدراسة، وتشير النتائج السابقة الى ان دول كل من السودان، سوريا، المغرب، مصر، واليمن تعتبر اهم الدول الأعضاء بالمنطقة من حيث مساهمة قطاعها الزراعي في ناتجها المحلى الإجمالي خلال الفترة موضع الدراسة، وبالتالي تعتبر هذه الدول اهم الدول العربية التي تمتلك مقومات في الإنتاج الزراعي، حيث تساهم مجتمعة بنحو 58.28٪ من إجمالي القيمة المضافة للقطاع الزراعي بالمنطقة، كما تعتبر دولتي السعودية والجزائر أيضا من اهم الدول التي تساهم بأهمية كبيرة في القيمة المضافة للقطاع الزراعي للمنطقة، حيث ساهمت بنحو 11.8٪، 10.97٪ من اجمال القيمة المضافة للمنطقة لكل منهما على الترتيب.

(8) القيمة المضافة لقطاع الصناعة في الناتج المحلى الإجمالي بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى:

يمكن استعراض اهم ملامح مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلى الإجمالي بالمنطقة خلال فترة الدراسة، وتطورها الزمنى، ومساهمة قطاع الصناعة في الناتج المحلى الإجمالي بالدول الأعضاء، كما في جداول ارقام (10- 4)، (12- 4)، (13- 4)، وذلك في الآتي:

(أ) تطور مساهمة القيمة المضافة لقطاع الصناعة في الناتج المحلى الإجمالي بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى: يتضح أن مساهمة القيمة المضافة لقطاع الصناعة في الناتج المحلى الإجمالي بالمنطقة في الفترة موضع الدراسة تراوحت بين حد أدني بلغ نحو 32.12٪ في عام 2009، وحد اقصى بلغ نحو 39.68٪ في عام 2012، وبمتوسط سنوي (هندسي) بلغ نحو 36.7٪.

(ب) مساهمة القيمة المضافة لقطاع الصناعة في الناتج المحلى الإجمالي للدول الأعضاء بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى: بدراسة مساهمة القيمة المضافة لقطاع الصناعة كنسبة من الناتج المحلى الإجمالي للدول الأعضاء بالمنطقة، تبين أن دولة ليبيا تحتل المرتبة الأولى، حيث بلغت مساهمة القيمة المضافة لقطاع الصناعة في ناتجها المحلى

الإجمالي نحو 71.86٪، بقيمة بلغت نحو 35.5 مليار دولار، تعادل حوالى 5.07٪ من إجمالي القيمة المضافة لقطاع الصناعة بالمنطقة، يليها دول كل من عمان، السعودية، قطر، والعراق في المراكز من الثاني الى الخامس حيث بلغت مساهمة القيمة المضافة لقطاع الصناعة في الناتج المحلى الإجمالي نحو 66.77٪، 40.49٪، 57.85٪، 55.61٪، وبقيمة بلغت نحو 27.06، 213.2، 42.79، 40.49 مليار دولار، تعادل حوالى 3.87٪، 30.47٪، 6.11٪، 5.79٪ من إجمالي القيمة المضافة لقطاع الصناعة بالمنطقة لكل منها على الترتيب خلال فترة الدراسة، وتشير النتائج السابقة الى ان دول كل من ليبيا، عمان، السعودية، قطر، والعراق تعتبر اهم الدول الأعضاء بالمنطقة من حيث مساهمة قطاعها الصناعي في ناتجها المحلى الإجمالي، وبالتالي تعتبر هذه الدول اهم الدول الاعضاء التي تمتلك مقومات في الإنتاج الصناعي، حيث انها تساهم مجتمعة بنحو 51.1٪ من إجمالي القيمة المضافة للقطاع الصناعي بالمنطقة، وتعتبر السعودية الدولة الأكثر مساهمة في القيمة المضافة للقطاع الصناعي بالمنطقة، كما يعتبر كل من الجزائر والكويت والامارات من اهم الدول التي تساهم بأهمية كبيرة في القيمة المضافة للقطاع الصناعي للمنطقة، حيث ساهمت بنحو 9.3٪، 7.45٪، 14٪ من إجمالي القيمة المضافة للمنطقة لكل منها على الترتيب خلال فترة الدراسة، ويتبين من هذه النتائج ان الدول العربية النفطية والتي تعتمد في التنمية على إيرادات صادرات النفط هي التي تمتلك إمكانات التصنيع وحدوث تنمية مستمرة للقطاع الصناعي.

ثانياً: ملامح التجارة البينية الكلية لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى:

يمكن استعراض اهم ملامح التجارة البينية الكلية للمنطقة خلال فترة الدراسة كما في الجداول ارقام (15– 4)، (16– 4)، (17– 4) وذلك من خلال دراسة تطورها، واتجاهها الزمنى العام، ومساهمة الدول الأعضاء بهذه التجارة فيما يلي:

(1) تطور التجارة البينية الكلية لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى: بلغ متوسط قيمة التجارة البينية الكلية للمنطقة خلال فترة الدراسة نحو 113.2 مليار دولار، وتراوحت قيمة التجارة البينية الكلية للمنطقة بين حد أدنى بلغ حوالي 32.74 مليار دولار في عام 2000 (سنة الأساس)، وحد أقصى بلغ نحو 220.6 مليار دولار في عام 2012، برقم نسبى بلغ نحو 674٪ مقارنة بسنة الأساس، وتشير تقديرات معادلة الاتجاه الزمنى العام لتطور قيمة التجارة البينية الكلية للمنطقة في الفترة موضع الدراسة الى تزايدها بمقدار سنوي معنوي احصائي عند مستوى المعنوية 0.01 بلغ نحو 16.76 مليار دولار، يمثل نحو 14.8٪ من متوسط قيمة التجارة البينية الكلية للمنطقة .

وتشير الأهمية النسبية للتجارة البينية للدول الأعضاء في إجمالي التجارة البينية الكلية بالمنطقة الى أن السعودية تحتل المرتبة الأولى بأهمية نسبية بلغت نحو 25.37٪ من قيمة إجمالي التجارة البينية للمنطقة، يليها الامارات في المرتبة الثانية بنحو 14.87٪ من قيمة

إجمالي التجارة البينية للمنطقة، ثم تأتى دول كل من مصر، العراق، عمان في المراكز من الثالث إلى الخامس بأهمية نسبية بلغت نحو 7.43٪، 7.14٪، 6.99٪ من قيمة إجمالي التجارة البينية للمنطقة لكل منها على الترتيب خلال فترة الدراسة.

(2) الصادرات البينية الكلية لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى: بلغ متوسط قيمة الصادرات البينية الكلية للمنطقة خلال فترة الدراسة بنحو 58.31 مليار دولار، وتراوحت متوسط قيمة الصادرات البينية الكلية للمنطقة بين حد أدنى بلغ حوالي 16.77 مليار دولار في عام 2000، وحد أقصى بلغ نحو 113.3 مليار دولار في عام 2012، برقم نسبى بلغ نحو 682.8٪ بالمقارنة بسنة الأساس، وتشير تقديرات معادلة الاتجاه الزمنى العام لتطور قيمة الصادرات البينية الكلية للمنطقة في الفترة موضع الدراسة الى تزايدها بمقدار سنوي معنوي احصائي عند مستوى المعنوية 0.01 بلغ نحو 8.57 مليار دولار، يمثل حوالي 14.7٪ من متوسط قيمة الصادرات البينية الكلية للمنطقة.

وتشير الأهمية النسبية للصادرات البينية للدول الأعضاء في إجمالي الصادرات البينية الكلية بالمنطقة الى أن السعودية تحتل المرتبة الأولى بأهمية نسبية بلغت نحو 38.63٪ من قيمة إجمالي الصادرات البينية للمنطقة، يليها الامارات في المرتبة الثانية بنحو 16.43٪ من قيمة إجمالي الصادرات البينية للمنطقة، ثم يأتي بعد ذلك دول كل من مصر، عمان، سوريا في المراكز من الثالث إلى الخامس بأهمية نسبية بلغت نحو 7.15٪، 5.77٪، 5.4٪ من قيمة إجمالي الصادرات البينية للمنطقة لكل منها على الترتيب خلال فترة الدراسة.

جدول رقم (15- 4): تطور قيمة التجارة البينية الكلية لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى خلال الفترة (2000 -2012).

البيان / السنوات	التجارة البينية الكلية		الصادرات البينية الكلية		الواردات البينية الكلية		الميزان التجاري البيني الكلى*
	القيمة بالمليار دولار	الرقم النسبي	القيمة بالمليار دولار	الرقم النسبي	القيمة بالمليار دولار	الرقم النسبي	القيمة بالمليار دولار
2000	32.74	100	16.6	100	15.95	100	0.834
2001	36.63	111.9	18.34	110.5	18.14	113.7	0.347
2002	40.38	123.4	20.12	121.2	19.89	124.7	0.598
2003	46.67	142.6	22.56	135.9	24	150.5	(1.34)
2004	63.39	193.6	34.35	206.9	28.93	181.4	5.524
2005	91.7	280.1	48.04	289.4	43.53	272.9	4.632
2006	111.2	339.8	58.25	350.9	52.88	331.5	5.473
2007	133.7	408.5	70.28	423.4	63.38	397.3	6.986
2008	182.3	556.8	94.88	571.6	87.33	547.5	7.615
2009	152	464.3	76.48	460.7	75.49	473.2	1.038
2010	157.2	480.2	77.21	465.1	79.98	501.4	(2.74)
2011	208.5	636.9	107.5	647.7	101	633	6.544
2012	220.6	674	113.3	682.8	107.3	672.7	6.032
المتوسط	113.6	-	58.31	-	55.22	-	3.20

* الأرقام بين الأقواس قيم سالبة.

المصدر: جمعت وحسبت من:

1- جامعة الدول العربية، صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أعداد مختلفة.

2- البنك الدولي، البيانات، مؤشرات التنمية العالمية، فترات متفرقة.

جدول رقم (16– 4): معادلات الاتجاه الزمنى العام لتطور قيمة التجارة البينية الكلية بالمنطقة خلال الفترة (2000– 2012).

البيان رقم المعادلة	المتغير التابع ص^م	النموذج	المتوسط السنوي	معدل التغير السنوي٪	$ر^2$	ف
(1)	قيمة التجارة البينية الكلية	ص^م = – 3.679 + 16.758 س م (–0.369) (13.33)*	113.2	14.8	0.94	*177.756
(2)	قيمة الصادرات البينية الكلية	ص^م = – 1.686 + 8.570 س م (–0.3) (12.1)*	58.31	14.7	0.93	*146.447
(3)	قيمة الواردات البينية الكلية	ص^م = – 2.236 + 8.207 س م (–0.498) (14.507)*	55.22	14.86	0.95	*210.448
(4)	الميزان التجاري البيني الكلى	ص^م = 0.908 + 0.469 س م (0.639) (2.586)**	3.196	14.7	0.362	**6.686

ص^م: القيمة المقدرة للمتغير التابع المشار إليه بالمليار دولار في السنة هـ. س م: عنصر الزمن بالسنوات، هـ = 1، 2، 3، .....،13.
القيم بين الأقواس تعبر عن قيم (ت) المحسوبة، * معنوي عند (0.01)، * * معنوي عند (0.05).
المصدر: حسبت من جدول رقم (15– 4).

(3) تطور الواردات البينية الكلية لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى: بلغ متوسط قيمة الواردات البينية الكلية للمنطقة خلال فترة الدراسة نحو 55.22 مليار دولار، وتراوحت قيمته بين حد أدنى بلغ حوالي 15.95 مليار دولار في عام 2000، وحد أقصى بلغ نحو 107.3 مليار دولار في عام 2012، برقم نسبى بلغ نحو 672.7٪ بالمقارنة بسنة الأساس، وتشير تقديرات معادلة الاتجاه الزمنى العام لتطور قيمة الواردات البينية الكلية للمنطقة الى تزايدها بمقدار سنوي معنوي احصائي عند مستوى المعنوية 0.01 بلغ نحو 8.21 مليار دولار، يمثل حوالي 14.86٪ من متوسط قيمة الواردات البينية الكلية للمنطقة خلال فترة الدراسة.

وتشير الأهمية النسبية للواردات البينية للدول الأعضاء بالمنطقة في إجمالي الواردات البينية الكلية الى أن دولة الامارات تحتل المرتبة الأولى بأهمية نسبية بلغت نحو 13.26٪ من قيمة إجمالي الواردات البينية للمنطقة، يليها العراق في المرتبة الثانية بنحو 12.41٪ من قيمة إجمالي الواردات البينية للمنطقة، ثم تأتى دول كل من السعودية، عمان، مصر في المراكز من الثالث إلى الخامس بأهمية نسبية بلغت نحو 11.41٪، 8.28٪، 7.75٪ من قيمة إجمالي الواردات البينية للمنطقة لكل منها على الترتيب خلال الفترة موضع الدراسة.

(4) تطور الميزان التجاري البيني الكلى لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى: يتضح ان قيمة الميزان التجاري البيني الكلى للمنطقة خلال فترة الدراسة متذبذبة بين تحقيق الفائض والعجز، وتراوحت بين حد أدنى بلغ عجزاً قدره نحو 2.74 مليار دولار في عام 2010، وحد أقصى بلغ فائضاً قدره نحو 7.62 مليار دولار في عام 2008، وبمتوسط سنوي بلغ فائضاً قدره حوالى 3,2 مليار دولار لنفس فترة الدراسة، وبتقدير معادلة الاتجاه الزمنى العام لتطور قيمة الميزان التجاري البيني الكلى للمنطقة يتضح أنها أخذت اتجاهاً عاماً متزايداً (فائض) معنوي إحصائي عند مستوى المعنوية 0.05 بمقدار سنوي بلغ حوالى 0.47 مليار دولار، يعادل حوالى 14.7٪ من متوسط قيمة الميزان التجاري البيني الكلى للمنطقة في الفترة موضع الدراسة.

وتشير بيانات الميزان التجاري البيني الكلى للدول الأعضاء بالمنطقة خلال فترة الدراسة الى ان دول كل من الامارات، الجزائر، السعودية، سوريا، وفلسطين حققت فائضاً في ميزانها التجاري البيني الكلى مع الدول العربية الأخرى، بقيمة بلغت نحو 2.29، 0.33، 16.23، 1.49، 0.11 مليار دولار لكل منها على الترتيب، بينما كان أكبر عجز في الميزان التجاري البيني الكلى للدول الأعضاء من نصيب دول كل من العراق، المغرب، الأردن، واليمن بقيمة بلغت نحو 5.59، 2.81، 1.91، 1.69 مليار دولار لكل منها على الترتيب خلال الفترة موضع الدراسة.

جدول رقم (17- 4): التجارة البينية الكلية للدول الأعضاء بالمنطقة كمتوسط للفترة (2000-2012). (القيمة بالمليار دولار)

البيان / الدولة	التجارة البينية الكلية		الصادرات البينية الكلية		الواردات البينية الكلية		الميزان التجاري البيني الكلى
	القيمة	٪	القيمة	٪	القيمة	٪	
الأردن	5.76	5.07	1.92	3.30	3.84	6.95	(1.91)
الإمارات	16.90	14.87	9.58	16.43	7.32	13.26	2.26
البحرين	5.01	4.41	1.83	3.13	3.19	5.77	)1.36(
تونس	2.48	2.18	1.17	2.01	1.30	2.36	)0.13(
الجزائر	2.33	2.05	1.33	2.28	1.00	1.81	0.33
السعودية	28.82	25.37	22.53	38.63	6.30	11.41	16.23
السودان	2.32	2.04	0.77	1.32	1.56	2.82	(0.79)
سوريا	4.80	4.22	3.15	5.40	1.65	2.99	1.49
العراق	8.11	7.14	1.26	2.16	6.85	12.41	(5.59)
عمان	7.94	6.99	3.37	5.77	4.57	8.28	(1.21)
قطر	4.79	4.22	2.37	4.06	2.42	4.39	(0.06)
الكويت	4.33	3.81	1.70	2.91	2.63	4.76	(0.93)
لبنان	2.68	2.36	1.03	1.77	1.65	2.99	(0.62)
ليبيا	1.90	1.67	0.94	1.61	0.96	1.74	(0.03)
مصر	8.45	7.43	4.17	7.15	4.28	7.75	(0.11)
المغرب	3.92	3.45	0.56	0.95	3.36	6.09	(2.81)
اليمن	2.95	2.60	0.63	1.09	2.32	4.20	(1.69)
فلسطين	0.12	0.10	0.11	0.20	0.00	0.01	0.11
الإجمالي	113.63	100	58.31	100	55.22	100	3.20

الأرقام بين الأقواس قيم سالبة.

المصدر: جمعت وحسبت من:

1- جامعة الدول العربية، صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أعداد مختلفة.

2- البنك الدولي، البيانات، مؤشرات التنمية العالمية، فترات متفرقة.

ثالثاً: مؤشرات كفاءة التجارة البينية الكلية بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى:

يمكن استعراض اهم مؤشرات كفاءة التجارة البينية الكلية للمنطقة، كما في الجداول (18- 4)، (19- 4)، (20- 4)، وذلك كما يلي:

(1) الأهمية النسبية للتجارة البينية الكلية في التجارة الكلية بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى: بلغ متوسط الأهمية النسبية للتجارة البينية الكلية في التجارة الكلية بالمنطقة خلال فترة الدراسة (متوسط هندسي) نحو 10.23٪، وتقلبت بين الزيادة والانخفاض خلال فترة الدراسة، وبلغت حدها الأدنى في عام 2000 بنحو 7.73٪، وحدها الأقصى بنحو

11.34٪ في عام 2009، وبلغت نحو 10.37٪ في عام 2012، كما تراوحت الأهمية النسبية للصادرات البينية الكلية في الصادرات الكلية بالمنطقة خلال نفس الفترة بين حد أدني بلغ نحو 6.3٪ في عام 2000، وحد اقصى بلغ نحو 10.46٪ في عام 2006، وبمتوسط سنوي (هندسي) بلغ حوالي 8.72٪، وبلغت في عام 2012 نحو 8.66٪، بينما تراوحت الأهمية النسبية للواردات البينية الكلية في الواردات الكلية بالمنطقة خلال نفس الفترة بين حد ادنى بلغ نحو 9.9٪ في عام 2000، وحد اقصى بلغ نحو 13.8٪ عام 2006، وبمتوسط سنوي (هندسي) بلغ حوالى 12.98٪، وبلغت في عام 2012 حوالى 13.13٪، وتشير هذه النتائج إلى انخفاض الأهمية النسبية للتجارة البينية الكلية في التجارة الخارجية الكلية بالمنطقة، وكذلك انخفاض الأهمية النسبية للصادرات والواردات البينية الكلية في الصادرات والواردات الكلية للمنطقة، مما يعنى وجود محددات ومعوقات لزيادة التجارة البينية بين الدول العربية، ويؤكد على ضرورة تعاظم الجهود العربية للتغلب على المشاكل والمعوقات من اجل زيادة تلك التجارة، وان زيادة التجارة بين الدول الأعضاء بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى لا يتوقف فقط على دخول اتفاقية المنطقة حيذ التنفيذ، وانما يحتاج لإجراءات أخرى لتنشيط ونمو التجارة البينية خاصة ان الدول الأعضاء بالمنطقة تمتلك مقومات تمكنها من تحقيق ذلك.

جدول رقم (18– 4): تطور إسهام التجارة البينية الكلية في التجارة الخارجية الكلية بالمنطقة للفترة (2000– 2012). القيمة بالمليار دولار.

البيان / السنوات	نسبة التجارة البينة في التجارة الكلية			نسبة الصادرات البينية في الصادرات الكلية			نسبة الواردات البينية في الواردات الكلية		
	الكلية (1)	البينية (2)	(2)/ (1)٪	الكلية (1)	البينية (2)	(2)/ (1)٪	الكلية (1)	البينية (2)	(2)/ (1)٪
2000	423.58	32.74	7.73	263.7	16.6	6.30	159.9	15.95	9.97
2001	407.73	36.63	8.98	238.4	18.34	7.69	169.3	18.14	10.71
2002	427.05	40.38	9.46	243.6	20.12	8.26	183.4	19.89	10.85
2003	519.44	46.67	8.98	310.9	22.56	7.26	208.5	24	11.51
2004	688.84	63.39	9.20	410.2	34.35	8.37	278.7	28.93	10.38
2005	913.43	91.7	10.04	566.1	48.04	8.49	347.3	43.53	12.53
2006	1058.66	111.2	10.50	675	58.25	8.63	383.3	52.88	13.80
2007	1293.32	133.7	10.34	784.1	70.28	8.96	508.8	63.38	12.46
2008	1713.66	182.3	10.64	1046	94.88	9.07	667.6	87.33	13.08
2009	1339.94	152	11.34	731.5	76.48	10.46	608.3	75.49	12.41
2010	1570.72	157.2	10.01	908.7	77.21	8.50	661.9	79.98	12.08
2011	1962.09	208.5	10.63	1203	107.5	8.94	758.2	101	13.32
2012	2126.31	220.6	10.37	1308	113.3	8.66	817.4	107.3	13.13
المتوسط	1111.14	113.6	10.23	668.42	58.31	8.72	442.51	55.22	12.48

تم حساب المتوسط للنسب المئوية كمتوسط هندسي

المصدر: جمعت وحسبت من:

1– جامعة الدول العربية، صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أعداد مختلفة.

2– جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، الخرطوم، أعداد مختلفة.

3– البنك الدولي، البيانات، مؤشرات التنمية العالمية، فترات متفرقة.

وبدراسة معدلات التغير السنوية للتجارة البينية الكلية بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، ولشقيها الصادرات والواردات خلال فترة الدراسة يتضح أن معدلات التغير السنوية للتجارة

البينية الكلية تراوحت بين حد ادنى بلغ تزايداً بنحو 3.49٪ في عام 2000، وحد اقصى بلغ تزايداً بنحو 5.58٪ في عام 2012، وبمتوسط سنوي (هندسي) بلغ تزايداً بحوالي 4.49٪، بينما تراوحت معدلات التغير السنوية للصادرات البينية الكلية بالمنطقة بين حد ادنى بلغ تزايداً بنحو 2.81٪ في عام 2000، وحد اقصى بلغ تزايداً بنحو 4.91٪ في عام 2012، وبمتوسط سنوي (هندسي) بلغ تزايداً بحوالي 3.81٪، كذلك تراوحت معدلات التغير السنوية للواردات البينية الكلية بالمنطقة بين حد ادنى بلغ تزايداً بنحو 2.77٪ عام 2000، وحد اقصى بلغ تزايداً بنحو 4.86٪ في عام 2012، وبمتوسط سنوي (هندسي) بلغ تزايداً بحوالي 3.76٪ خلال فترة الدراسة. ويتضح من النتائج السابقة أن عام 2000 كان أقل الأعوام في الزيادة السنوية بالنسبة للتجارة البينية الكلية بالمنطقة، وأيضاً بالنسبة لشقيها الصادرات والواردات، بينما حقق عام 2012 أعلى زيادة سنوية بالمقارنة بنظيرتها في بقية السنوات، ويلاحظ تقارب مستويات معدلات الزيادة السنوية لكل من الصادرات والواردات البينية الكلية بالمنطقة في سنوات الدراسة، إلا أنها اتسمت بالانخفاض، فهي لم تصل الى نحو 4٪ كمتوسط لكل منهما خلال فترة الدراسة، وهذا يشير إلى انخفاض قيمة التجارة البينية الكلية بالمنطقة مما يعطى دلالة على وجود محددات أو معوقات لزيادة تلك التجارة البينية بين الدول الاعضاء، ولعل تشابه الهياكل الإنتاجية بالدول الأعضاء، بالإضافة إلى الصعوبات المتعلقة بالقيود الجمركية وتسهيل حركة التجارة البينية تعتبر من الأسباب الرئيسية التي تعمل على ضعف معدلات التبادل التجاري بين الدول الاعضاء.

جدول رقم (19- 4): تطور معدلات التغير السنوية ومعاملات عدم الاستقرار للتجارة البينية الكلية بالمنطقة للفترة (2000 -2012).

البيان	معدلات التغير السنوية ٪			معاملات عدم الاستقرار ٪		
السنوات	التجارة البينية الكلية	الصادرات البينية الكلية	الواردات البينية الكلية	التجارة البينية الكلية	الصادرات البينية الكلية	الواردات البينية الكلية
2000	3.49	2.81	2.77	150.3	141.14	167.16
2001	3.67	2.99	2.94	22.78	18.67	27.97
2002	3.84	3.16	3.12	13.33	16.25	11.13
2003	4.01	3.34	3.29	26.33	30.78	21.54
2004	4.19	3.51	3.47	20.87	16.55	25.43
2005	4.36	3.69	3.64	5.338	3.41	7.39
2006	4.54	3.86	3.81	2.103	0.09	4.22
2007	4.71	4.04	3.99	2.577	5.09	0.06
2008	4.88	4.21	4.16	23.88	25.76	21.92
2009	5.06	4.39	4.34	7.253	8.97	5.44
2010	5.23	4.56	4.51	12.98	16.61	9.16
2011	5.41	4.74	4.68	5.615	6.30	4.92
2012	5.58	4.91	4.86	3.023	3.30	2.73
متوسط هندسي	4.49	3.81	3.76	10.81	9.07	8.26

تم حساب المتوسط للنسب المئوية كمتوسط هندسي

المصدر: جمعت وحسبت من جدول رقم (17- 4).

وبدراسة درجة الاستقرار الاقتصادي للتجارة البينية الكلية بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى خلال فترة الدراسة، وذلك من خلال تقدير قيم معاملات عدم الاستقرار الاقتصادي للتجارة البينية الكلية بالمنطقة تبين ان قيم المعاملات تراوحت بين حد ادنى بلغ نحو 2.1٪ في عام 2006، وحد اقصى بلغ نحو 150.3٪ في عام 2000، وفى عام 2012 بلغ نحو 3٪، وبمتوسط سنوي (هندسي) بلغ حوالى 10.8٪، بينما تراوحت قيم معاملات عدم الاستقرار الاقتصادي للصادرات البينية الكلية للمنطقة بين حد ادنى بلغ نحو 0.09٪ في عام 2006، وحد اقصى بلغ نحو 141.1٪ في عام 2000، وفى عام 2012 بلغ حوالى 3.3٪، وبمتوسط سنوي (هندسي) بلغ حوالى 9.1٪، كذلك تراوحت معاملات عدم الاستقرار الاقتصادي للواردات البينية الكلية للمنطقة، بين حد ادنى بلغ نحو 0.06٪ في عام 2007، وحد اقصى بلغ نحو 157.2٪ في عام 2000، وفى عام 2012 بلغ نحو 2.7٪، وبمتوسط سنوي (هندسي) بلغ حوالى 8.3٪ لنفس فترة الدراسة، وتشير هذه النتائج الى استقرار نسبى للتجارة البينية الكلية ولشقيها الصادرات والواردات البينية، كما تظهر أن الواردات البينية الكلية أكثر استقراراً من الصادرات البينية الكلية.

(2) التركز الجغرافي للتجارة البينية الكلية للدول الأعضاء بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى:

يمكن استعراض التركز الجغرافي للتجارة البينية الكلية للدول الأعضاء بالمنطقة خلال فترة الدراسة وفقاً للبيانات الواردة بالجدول رقم (20- 4) فيما يلي:

(أ) **معاملات التركز الجغرافي للتجارة البينية الكلية للدول الأعضاء بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى**: بدراسة التركز الجغرافي للتجارة البينية الكلية للدول الأعضاء بالمنطقة، وكذلك بالنسبة لشقيها الصادرات والواردات، وذلك بتقدير معامل جيني-هيرشمان لكل منها خلال فترة الدراسة، وعلى حسب ما يرى ميشائيلى[13] في أن معامل التركز الجغرافي يعد مرتفعاً اذا كان اكبر من 40٪، فقد تبين من دراسة قيم معاملات التركز الجغرافي للتجارة البينية الكلية للدول الأعضاء بالمنطقة وجود تباين فيما بين الدول من حيث تركز تجارتها البينية الكلية، وتبين أن دولة الاردن كانت أكثر الدول في تركز تجارتها الكلية مع غيرها من الدول الأعضاء بالمنطقة، حيث بلغ متوسط قيمة معامل جيني-هيرشمان لتركز تجاراتها الجغرافي نحو 32.1٪، يليها دولة البحرين في المركز الثاني بقيمة بلغت نحو 25.4٪، بينما جاءت دول كل من فلسطين، اليمن، وسوريا في المراكز من الثالث إلى الخامس بقيمة بلغت نحو 24.9٪، 24.9٪، 22.4٪ لكل منها على الترتيب، بينما كانت دولتي الجزائر، وليبيا أقل الدول العربية في تركز تجارتها الكلية مع بقية الدول الأعضاء بالمنطقة، حيث بلغ متوسط قيمة معامل جيني-هيرشمان لتركز تجاراتها الجغرافي نحو 2.9٪، 4.5٪ لكل منهما على الترتيب خلال الفترة موضع الدراسة.

(ب) معاملات التركز الجغرافي للصادرات البينية الكلية للدول الأعضاء بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى: بحساب قيم معاملات التركز الجغرافي للصادرات البينية الكلية للدول الأعضاء بالمنطقة خلال فترة الدراسة تبين وجود تفاوت كبير فيما بين الدول من حيث تركز صادراتها البينية الكلية، وتبين أن دولة الاردن كانت أكثر الدول في تركز صادراتها الكلية مع غيرها من الدول الأعضاء بالمنطقة، حيث بلغ متوسط قيمة معامل جيني-هيرشمان لتركز صادراتها الجغرافي نحو 38.3٪، يليها دولة لبنان في المركز الثاني بقيمة بلغت نحو 35.9٪، بينما جاءت دول كل من سوريا، مصر، وعمان في المراكز من الثالث إلى الخامس بقيمة بلغت نحو 31.7٪، 17٪، 14.8٪ لكل منها على الترتيب، بينما كانت دولتي الجزائر، والكويت أقل الدول الاعضاء في تركز صادراتها الكلية مع بقية الدول الأعضاء بالمنطقة، حيث بلغ متوسط قيمة معامل جيني-هيرشمان لتركز صادراتها الجغرافي نحو 2.5٪، 3.5٪ لكل منهما على الترتيب خلال فترة الدراسة.

(ج) معاملات التركز الجغرافي للواردات البينية الكلية للدول الأعضاء بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى: بتقدير قيم معاملات التركز الجغرافي للواردات البينية الكلية للدول الأعضاء بالمنطقة خلال الفترة موضع الدراسة تبين وجود تفاوت كبير فيما بين الدول الاعضاء من حيث تركز وارداتها البينية الكلية، وتبين أن دولة البحرين كانت أكثر الدول في تركز وارداتها الكلية مع غيرها من الدول الأعضاء بالمنطقة، حيث بلغ متوسط قيمة معامل جيني-هيرشمان لتركز وارداتها الجغرافي نحو 39.1٪، يليها دولة فلسطين في المركز الثاني بقيمة بلغت نحو 38.5٪، بينما جاءت دول كل من اليمن، عمان، والاردن في المراكز من الثالث إلى الخامس بقيمة بلغت نحو 38.5٪، 33.7٪، 30.9٪ لكل منها على الترتيب، بينما كانت دولتي الجزائر، والامارات أقل الدول الاعضاء في تركز وارداتها الكلية مع بقية الدول الأعضاء بالمنطقة، حيث بلغ متوسط قيمة معامل جيني -هيرشمان لتركز وارداتها الجغرافي نحو 3.7٪، 5.9٪ لكل منهما على الترتيب خلال فترة الدراسة.

وتشير النتائج السابقة إلى أن معظم الدول العربية تتسم بانخفاض التركز الجغرافي للصادرات والواردات البينية الكلية، مما يعنى انخفاض قيمة الصادرات والواردات البينية الكلية بين الدول العربية بالمقارنة بنظيرتها العربية مع العالم الخارجي، ويدل على اتجاه الدول العربية للخارج في سد معظم احتياجاتها من السلع، واتسمت التجارة الكلية للدول التي تعتمد على تصدير البترول والغاز كالجزائر والسعودية والكويت والامارات وليبيا بضعف تركز تجاراتها مع غيرها من بقية الدول، ما عدا دولة البحرين وعمان التي اتسمت تجاراتها بالتركز المتوسط، كما اتسمت تجارة الدول التي تعتمد بدرجة كبيرة على الناتج الزراعي في ناتجها المحلى الإجمالي كتونس والأردن واليمن ومصر وسوريا وفلسطين بتركز متوسط مع بقية الدول، مما يشير إلى وجود عقبات ومشكلات تحول دون زيادة التجارة البينية الكلية بين الدول الأعضاء بالمنطقة، وانها تتركز في عدد محدود من السلع وأن مجرد الاتفاقيات التجارية ليس

كافياً لنمو التجارة البينية العربية، كما يتضح أيضاً أن الدول العربية ذات الاقتصاديات الضعيفة اكثر تركزاً جغرافياً للتبادل التجاري مع غيرها من الدول الأعضاء، في حين يتركز التبادل التجاري للدول العربية ذات الاقتصاديات الكبيرة خارج نطاق المنطقة العربية، مما يفرض أهمية زيادة التعاون والتنسيق بين اقتصاديات الدول الاعضاء ككل.

جدول رقم (20- 4): معاملات التركز الجغرافي للتجارة البينية الكلية للدول الأعضاء بالمنطقة خلال الفترة (2000- 2012).

البيان	معاملات التركز الجغرافي ٪		
الدولة	التجارة البينية الكلية	الصادرات البينية لكلية	الواردات البينية الكلية
الأردن	32.08	38.32	30.91
الإمارات	6.05	6.54	5.91
البحرين	25.37	14.46	39.12
تونس	8.03	8.77	7.71
الجزائر	2.86	2.5	3.65
السعودية	9.9	11.26	7.52
السودان	17.34	10.87	24.68
سوريا	22.42	31.69	14.73
العراق	13.73	4.38	27.34
عمان	20.95	14.79	33.68
قطر	8.43	4.83	17.46
الكويت	6.56	3.47	13.47
لبنان	16.76	35.86	12.71
ليبيا	4.47	3.61	6.43
مصر	12.06	17	10.04
المغرب	9.11	4.58	12.45
اليمن	24.85	11.36	38.53
فلسطين	24.85	11.36	38.53

المصدر:
جمعت وحسبت من جدول رقم (18- 4).

رابعاً: الهيكل السلعي للتجارة البينية الكلية بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى:

تبين أن فئة المصنوعات استحوذت على أكبر أهمية نسبية في متوسط قيمة التجارة البينية الكلية بالمنطقة خلال فترة الدراسة، حيث بلغت أهميتها النسبية نحو 48.75٪ من متوسط قيمة التجارة البينية الكلية بالمنطقة، يليها فئة الوقود المعدني والمعادن الأخرى بنحو 25.65٪ متوسط قيمة التجارة البينية الكلية بالمنطقة، ثم جاءت فئات كل من السلع الزراعية، المصنوعات الأساسية، الآلات ومعدات النقل، المواد الكيماوية، مصنوعات متنوعة أخرى، في المراكز من الثالث حتى السابع بأهمية نسبية بلغت نحو 19.6٪، 18.5٪، 12٪، 11.5٪، 7٪ من متوسط قيمة التجارة البينية الكلية بالمنطقة لكل منها على الترتيب خلال فترة الدراسة.

كما تبين أن فئة المصنوعات استحوذت على المرتبة الأولى في هيكل الصادرات البينية الكلية بالمنطقة خلال فترة الدراسة، حيث بلغ إسهامها نحو 46.9٪ من متوسط قيمة الصادرات البينية الكلية بالمنطقة، وشملت المصنوعات كل من المواد الكيماوية، مصنوعات أساسية، والآلات ومعدات النقل، بالإضافة إلى مصنوعات متنوعة أخرى غير مصنفة، وبلغت

الأهمية النسبية لتلك المكونات نحو 14.2٪، 16.85٪، 11.1٪، 4.5٪ من متوسط قيمة الصادرات البينية الكلية بالمنطقة لكل منها على الترتيب، تليها فئة الوقود المعدني والمعادن الأخرى بأهمية نسبية بلغت نحو 30.3٪ متوسط قيمة الصادرات البينية الكلية بالمنطقة، بينما جاءت السلع الزراعية في المرتبة الثالثة بأهمية نسبية بلغت نحو 18.2٪ من متوسط قيمة الصادرات البينية الكلية بالمنطقة خلال فترة الدراسة.

كذلك تبين أن فئة المصنوعات استحوذت على المرتبة الأولى في هيكل الواردات البينية الكلية بالمنطقة، حيث بلغ إسهامها نحو 47.8٪ من متوسط قيمة الواردات البينية الكلية بالمنطقة، وشملت المصنوعات كل من المواد الكيماوية، مصنوعات أساسية، والآلات ومعدات النقل، بالإضافة إلى مصنوعات متنوعة أخرى غير مصنفة، وبلغت إسهامات تلك المكونات نحو 12.8٪، 17.45٪، 11.6٪، 5.75٪ من متوسط قيمة الواردات البينية الكلية بالمنطقة، تليها فئة الوقود المعدني والمعادن الأخرى، السلع الزراعية بأهمية نسبية بلغت 27.98٪، 18.9٪ من متوسط قيمة الواردات البينية الكلية بالمنطقة لكل منهما على الترتيب خلال فترة الدراسة.

وتشير النتائج السابقة الى انخفاض عدد السلع التي يتم تداولها ضمن التجارة البينية الكلية بالمنطقة، وربما يرجع ذلك إلى تشابه معظم الهياكل الإنتاجية بالدول الاعضاء، وتعتبر تلك من اهم المشكلات التي تعترض طريق زيادة التجارة بين الدول الاعضاء، فتماثل إنتاج السلع، يقلل من التبادل التجاري، ويفرض على الدول الاعضاء الاتجاه للخارج لسد احتياجاتها من السلع التي لم تتوفر داخلياً بالمنطقة، حيث تشير إلى ارتفاع نسبة الوقود المعدني والمعادن الأخرى، ويرجع ذلك إلى اعتماد دول الخليج وبعض الدول الاعضاء النفطية الأخرى في تجارتها على النفط، والذى يشكل غالبية تجارتها الخارجية، ومن ثم يجب على تلك الدول البحث بالتعاون والتنسيق مع غيرها من الدول الأعضاء الاخرى غير النفطية في تنوع إنتاج وتجارة السلع، بينما تراجعت السلع الزراعية إلى المرتبة الثالثة ضمن هيكل هذه التجارة مما يفرض على الدول العربية ضرورة التنسيق في السياسيات الإنتاجية للسلع الزراعية، لما لها من أهمية خاصة تتعلق بالأمن الغذائي العربي، ويقلل من عبء الاستيراد من الخارج، وفى ضوء امتلاك الدول العربية لمقومات تحقيق درجات اعلى من الاكتفاء الذاتي وتحقيق مكاسب مشتركة في المجال الزراعي، ويعتبر تنفيذ اتفاقية التجارة الحرة العربية الكبرى مجالاً ذات أهمية بالغة، للتعاون بين الدول العربية لزيادة السلع التي يتم تبادلها من ناحية، والتنسيق بين اقتصاديات الدول الأعضاء بالمنطقة لتحقيق مزيد من الاكتفاء الذاتي، وتقليل الاعتماد على الخارج من ناحية اخرى.

ملخص الفصل

تمتلك منطقة التجارة الحرة العربية من المقومات الاقتصادية ما يمكنها من تحقيق مستويات مرتفعة من التبادل التجاري في مختلف المجالات، فهي تمتلك طاقات بشرية هائلة، ومساحات

جغرافية شاسعة، وتنوع في الموارد الطبيعية، وتعتبر منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى تعتبر أهم التجمعات الاقتصادية العربية، حيث تضم معظم الدول العربية، وتشكل غالبية الاقتصاد العربي، وتمتلك الإمكانات والقدرات الاقتصادية، الا انه وبعد مرور سنوات على تطبيق اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى لم تزد التجارة البينية بين دول المنطقة بالدرجة المأمولة من تطبيق الاتفاقية، وأهدافها في تحقيق معدلات مرتفعة للتجارة البينية بين الدول الأعضاء فهي لاتزال ضعيفة ودون المأمول رغم امتلاك المنطقة إمكانات اقتصادية كفيلة لتحقيق ذلك، اذ ارتفعت الى نحو 10.33٪ فقط في متوسط الفترة 2010–2012، وقد تمثلت أهم النتائج في ان إجمالي الرقعة الأرضية لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في عام 2012 بلغ نحو 11.938 مليون كم^2، بينما قدر متوسط رقعة الأراضي الزراعية بالمنطقة بنحو 4.5 مليون كم^2، تعادل 0.38٪، وقدر متوسط نسبة رقعة الأراضي القابلة للزراعة من إجمالي الرقعة الأرضية بالمنطقة بنحو 3.1٪، وتبين ان دولة العراق يتمتع بأكبر كمية من المياه السطحية، تليها مصر ثم السودان وسوريا، الا ان العراق تتمتع أيضا بأكبر كمية من المياه السطحية ذات المنشأ الداخلي، كما تبين ان معدل نصيب الفرد من المياه بلغ نحو 527.4متر^3، وبلغت المساحة المزروعة بالمحاصيل المستديمة بالمنطقة نحو 16.34٪ من المساحة القابلة للزراعة بالمنطقة، وبلغ عدد سكان المنطقة نحو 346.9 مليون نسمة في عام 2012، تزيد بمعدل سنوي بنحو 2.2٪، وبلغت القوى العاملة الكلية بالمنطقة نحو 137.1 مليون نسمة في عام 2012، تعادل نحو 39.6٪ من عدد سكان المنطقة، تزيد بمعدل سنوي بنحو 3.6٪، واتضح أن المتوسط السنوي لقيمة الناتج المحلى الإجمالي بالمنطقة بلغ نحو 1403.4 مليار دولار، ويزيد بمعدل سنوي بلغ بحوالي 12.24٪، واتضح أن المتوسط السنوي لنصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالي بالمنطقة بلغ نحو 5530.4 دولاراً، وتشير الأهمية النسبية للناتج المحلى الزراعي للدول الأعضاء بالمنطقة في إجمالي الناتج المحلى الزراعي للمنطقة الى أن مصر تحتل المرتبة الأولى بأهمية نسبية بلغت نحو 21.38٪ من قيمة الناتج المحلى الزراعي للمنطقة، يليها السودان بالمرتبة الثانية بنحو 15.12٪، وأن المتوسط السنوي لمساهمة القيمة المضافة لقطاع الزراعة في الناتج المحلى الإجمالي بالمنطقة بلغ نحو 4.34٪، وقدر متوسط قيمة التجارة البينية الكلية للمنطقة بنحو 113.2 مليار دولار، وتزيد بمعدل سنوي بلغ نحو 14.8٪، وأن السعودية تحتل المرتبة الأولى بأهمية نسبية بلغت نحو 25.37٪ من قيمة إجمالي التجارة البينية للمنطقة، يليها الامارات في المرتبة الثانية بنحو 14.87٪، في حين قدر متوسط قيمة الصادرات البينية الكلية بنحو 58.31 مليار دولار، تزداد بمعدل سنوي بلغ نحو 14.7٪، كما قدر متوسط قيمة الواردات البينية الكلية بنحو 55.22 مليار دولار، تزيد بمعدل سنوي بنحو 14.86٪، وتشير بيانات الميزان التجاري البيني الكلى للدول الأعضاء الى ان دول كل من الامارات، الجزائر، السعودية، سوريا، وفلسطين حققت فائض في ميزانها التجاري البيني الكلى مع الدول العربية الأخرى، بقيمة بلغت نحو 2.29، 0.33، 16.23، 1.49، 0.11 مليار دولار لكل منها على الترتيب، بينما كان أكبر عجز في الميزان التجاري البيني الكلى للدول الأعضاء من نصيب العراق، المغرب، الأردن، واليمن بقيمة بلغت نحو

5.59، 2.81، 1.91، 1.69 مليار دولار لكل منها على الترتيب، وقدر متوسط الأهمية النسبية للتجارة البينية الكلية في التجارة الكلية بالمنطقة بنحو 10.23٪.

قراءات ومراجع الفصل:

1- جامعة الدول العربية، مؤتمر مستقبل التجارة العربية – التحديات والفرص، تقييم التجارة العربية البينية، فبراير 2003.

2- جلال عبد الفتاح الملاح (دكتور): عدم الثبات والتركيز السلعي للصادرات الزراعية، المؤتمر الدولي السابع للإحصاء والحسابات العملية والبحوث الاجتماعية والسكانية، جامعة عين شمس، 1982.

3- رسلان خضور (دكتور): تطور التجارة العربية البينية في ظل منطقة التجارة العربية . حالة سورية، مجلة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد (28)، العدد (3)، دمشق، سوريا، 2006.

4- رياض الفرس (دكتور): التكامل الاقتصادي العربي – الواقع والطموح، نشرت بكتاب كونا حول القمة الاقتصادية العربية في شهر يناير 2009، جامعة الكويت، الكويت، 2009.

5- سرحان احمد عبد اللطيف سليمان: اقتصاديات التجارة الخارجية الزراعية العربية، رسالة دكتوراه، قسم الاقتصاد الزراعي، كلية الزراعة، جامعة كفر الشيخ، 2014.

6- صلاح محمد زين الدين (دكتور): أثر المشروعات المشتركة في تدعيم التعاون الاقتصادي العربي، المؤتمر العلمي السنوي العشرين للاقتصاديين المصريين، القاهرة 20-22 نوفمبر 1997.

7- محمود محمد فواز (دكتور)، سرحان احمد عبد اللطيف سليمان (دكتور): الموارد الاقتصادية الزراعية والإنتاج الزراعي والتجارة البينية لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، الجمعية المصرية للاقتصاد الزراعي، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي، المجلد (25)، العدد (2)، يونيو 2015.

8- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، الإدارة العامة للشئون الاقتصادية، التجارة الزراعية العربية البيئية والأساليب المقترحة لتنميتها، ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر الأول للجمعية العربية للعلوم الاقتصادية والاجتماعية الزراعية، بيروت، لبنان، 1994.

9- Ali A. Bolbol, Ayten M. Fatheldin: Intra - Arab Exports and Direct Investment an Empirical – Arab Monetary, Fund - Abu Dhabi, June 2005.

10- Bacchetta, Phillippe, and Eric Van Wincoop: Exchange – Rate Stability Increase Trade and Welfare?, American Economic Review 90 (5), 1093 -1109, Sercu, Piet and Raman Uppal, Exchange Rate Volatility and International Trade, A General Equilibrium Analysis, European Economic Review 47, (2003).

11- Balassa, B., the Theory of Economic Integration, George Allen Univen LTD, London, 1962.

12- Imed Liman, Adil Abdalla: Inter – Arab Trade and Potential "Success of AFTA", The Arab Planning Institute, 1998.

13- Michaely, M., Concentration in International Trade, Amsterdam, 1962.

الفصل الخامس

التجارة الخارجية البينية الكلية بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ومؤشرات كفاءتها في ظل المتغيرات الإقليمية الراهنة

محتويات الفصل:

أولاً: واقع التجارة الخارجية البينية الكلية بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

ثانياً: مؤشرات الكفاءة الاقتصادية للتجارة الخارجية البينية الكلية بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

ثالثا: اتجاهات التجارة الخارجية البينية الكلية بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

رابعاً: الهيكل السلعي للتجارة الخارجية البينية الكلية بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

خامساً: اثار التطورات الإقليمية على التجارة الخارجية البينية الكلية بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

الفصل الخامس

التجارة الخارجية البينية الكلية بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ومؤشرات كفاءتها في ظل المتغيرات الإقليمية الراهنة

تمهيد: تهدف اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى الى فتح الأسواق العربية، وإزالة العقبات والعراقيل الجمركية وغير الجمركية وتسهيل عبور وانتقال السلع، كخطوة عملية هامة للتحرير الكامل للتجارة بين الدول العربية، مما ينعكس على تطور التجارة البينية العربية ونموها بيد أن هناك تحديات وصعوبات ومعوقات حالت دون استثمار تلك الإمكانات والمقومات، يظهر ذلك في ضآلة معدلات النمو السنوية للتجارة بين دول المنطقة، ولعل ما شهدته المنطقة العربية منذ عام 2011 من احداث سياسية، أهمها التطورات السياسية ببعض الدول العربية، والتي تباينت تأثيراتها على اقتصاديات الدول العربية وتجارتها الخارجية وكذلك على التجارة الخارجية بين الدول العربية وبدرجات متفاوتة، تدخل ضمن هذه التحديات والتي كان لها تأثيراً على مجمل التجارة البينية للمنطقة[5]. ويتناول هذا الفصل من الكتاب دراسة التجارة البينية لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى باعتبارها أكبر تجمع اقتصادي عربي وكفاءة هذه التجارة ومدى تأثرها بالتغيرات الإقليمية الراهنة، بما فيها التطورات السياسية ببعض الدول العربية إضافة الى تنفيذ اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى منذ عام 2005 وذلك للوقوف على واقع وكفاءة التجارة البينية للمنطقة ومساهمة الدول الأعضاء فيها، ومدى تأثر التجارة البينية للدول الأعضاء بالمتغيرات الإقليمية الراهنة.

أولاً: واقع التجارة الخارجية البينية الكلية بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى:

يمكن استعراض اهم ملامح التجارة الخارجية البينية الكلية بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى خلال فترة الدراسة (2000- 2013)، وتم اعتبار عام 2005 سنة الأساس باعتباره عام تنفيذ اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، وذلك من خلال دراسة تطورها، واتجاهها الزمنى العام فيما يلي:

(1) تطور التجارة الخارجية البينية الكلية بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى: قدر متوسط قيمة التجارة الخارجية البينية الكلية بالمنطقة خلال فترة الدراسة بنحو 121.77 مليار دولار، وتراوحت قيمة التجارة الخارجية البينية الكلية بالمنطقة بين حد أدنى بلغ حوالي 32.55 مليار دولار في عام 2000، برقم نسبى بلغ نحو 35.6٪ مقارنة بسنة الاساس، وحد أقصى بلغ نحو 229.75 مليار دولار في عام 2013، برقم نسبى بلغ نحو 250.9٪ مقارنة بسنة الأساس، أي ان التجارة الخارجية البينية الكلية بالمنطقة تضاعفت بنحو مرتين ونصف منذ تنفيذ الاتفاقية، جدول رقم (1- 5). وتشير تقديرات معادلة الاتجاه الزمنى العام لتطور قيمة التجارة الخارجية البينية الكلية بالمنطقة الى تزايدها بمقدار سنوي معنوي إحصائي عند مستوى

المعنوية 0.01 بلغ نحو 16.72 مليار دولار، يمثل نحو 13.7٪ من متوسط الفترة، جدول رقم (2- 5).

جدول رقم (1- 5): تطور قيمة التجارة الخارجية البينية الكلية بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى خلال الفترة (2000 -2013).

البيان	التجارة الخارجية البينية الكلية		الصادرات البينية الكلية		الواردات البينية الكلية		الميزان التجاري البيني الكلي*
السنة	القيمة بالمليار دولار	الرقم النسبي	القيمة بالمليار دولار	الرقم النسبي	القيمة بالمليار دولار	الرقم النسبي	القيمة بالمليار دولار
2000	32.55	35.55	16.60	34.55	15.95	36.64	0.65
2001	36.48	39.84	18.34	38.18	18.14	41.67	0.2
2002	40.01	43.69	20.12	41.88	19.89	45.69	0.23
2003	46.56	50.85	22.56	46.96	24.00	55.13	(1.44)
2004	63.28	69.11	34.35	71.50	28.93	66.46	5.42
2005	91.57	100.00	48.04	100.00	43.53	100.00	4.51
2006	111.13	121.36	58.25	121.25	52.88	121.48	5.37
2007	133.66	145.96	70.28	146.29	63.38	145.60	6.9
2008	182.21	198.98	94.88	197.50	87.33	200.62	7.55
2009	151.97	165.96	76.48	159.20	75.49	173.42	0.99
2010	157.72	172.24	77.21	160.72	80.51	184.95	(3.3)
2011	207.41	226.50	106.43	221.54	100.98	231.98	5.45
2012	220.09	240.35	111.54	232.18	108.56	249.39	2.98
2013	229.75	250.90	115.83	241.11	113.93	261.73	1.9
المتوسط	121.77	-	62.23	-	59.544	-	2.76

* الأرقام بين الاقواس قيم سالبة.

المصدر: جمعت وحسبت من:

1- جامعة الدول العربية، صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أعداد مختلفة.

2- البنك الدولي، البيانات، مؤشرات التنمية العالمية، فترات متفرقة.

جدول رقم (2- 5): معادلات الاتجاه الزمني العام لتطور التجارة الخارجية البينية الكلية بالمنطقة خلال الفترة (2000- 2013).

البيان رقم المعادلة	المتغير التابع ص^هـ	النموذج	المتوسط السنوي	معدل التغير السنوي٪	$ر^2$	ف
(1)	التجارة البينية الخارجية الكلية للمنطقة	ص^هـ = -3.63 + 16.716 س هـ (-0.99) (15.662)*	121.77	13.7	0.953	*245.288
(2)	الصادرات البينية الكلية للمنطقة	ص^هـ = -1.051 + 8.435 س هـ (-0.206) (14.067)*	62.23	13.6	0.943	*197.892
(3)	الواردات البينية الكلية للمنطقة	ص^هـ = -2.581 + 8.282 س هـ (-0.626) (17.093)*	59.54	13.9	0.961	*292.17
(4)	الميزان التجاري البيني الكلى للمنطقة	ص^هـ = 1.654 + 0.181 س هـ (1.055) (0.983)	2.76	6.5	0.074	0.966غ.م

ص^هـ: القيمة المقدرة للمتغير التابع المشار إليه بالمليار دولار في السنة هـ. س هـ: عنصر الزمن بالسنوات، هـ = 1، 2، 3، .....،14.

القيم بين الأقواس تعبر عن قيم (ت) المحسوبة. * معنوي عند (0.01). غ.م غير معنوى.

المصدر: حسبت من: جدول رقم (1- 5).

(2) تطور الصادرات البينية الكلية بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى: قدر متوسط قيمة الصادرات البينية الكلية بالمنطقة خلال فترة الدراسة بنحو 62.23 مليار دولار، وتراوحت بين حد أدنى بلغ حوالي 16.16 مليار دولار في عام 2000، برقم نسبى بلغ نحو 34.6٪ مقارنة بسنة الأساس، وحد أقصى بلغ نحو 115.83 مليار دولار في عام 2013، برقم نسبى بلغ نحو 241.1٪ مقارنة بسنة الأساس، جدول رقم (1- 5). وتشير تقديرات معادلة الاتجاه الزمنى العام لتطور قيمة الصادرات البينية الكلية بالمنطقة الى تزايدها بمقدار سنوي معنوي

إحصائي عند مستوى المعنوية 0.01 بلغ نحو 8.4 مليار دولار، يمثل نحو 13.6٪ من متوسط الفترة، جدول رقم (2- 5).

(3) تطور الواردات البينية الكلية بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى: بلغ متوسط قيمة الواردات البينية الكلية بالمنطقة خلال فترة الدراسة بنحو 59.54 مليار دولار، وتراوحت بين حد أدنى بلغ حوالي 15.95 مليار دولار في عام 2000، برقم نسبى بلغ نحو 36.6٪ مقارنة بسنة الاساس، وحد أقصى بلغ نحو 113.93 مليار دولار في عام 2013، برقم نسبى بلغ نحو 261.7٪ مقارنة بسنة الأساس، جدول رقم (1). وتشير تقديرات معادلة الاتجاه الزمنى العام لتطور قيمة الواردات البينية الكلية بالمنطقة الى تزايدها بمقدار سنوي معنوي إحصائي عند مستوى المعنوية 0.01 بلغ نحو 16.72 مليار دولار، يمثل نحو 13.9٪ من متوسط الفترة، جدول رقم (2- 5). وتشير النتائج السابقة الى ان معدلات التغيرات السنوية للتجارة الخارجية البينية الكلية بالمنطقة لاتزال منخفضة، رغم تنفيذ اتفاقية منطقة الحرة العربية منذ عام 2005، ولم تصل الى المأمول والطموحات المرتقب تحقيقها. كما انها خلال السنوات الأخيرة لم تتم بمعدلات ملموسة، حيث بلغت نحو 4.4٪ للتجارة الخارجية البينية الكلية وحوالي 3.8٪ بالنسبة للصادرات البينية الكلية، ونحو 4.9٪ بالنسبة للواردات البينية الكلية بالمنطقة خلال (2012 -2013)، جدول رقم (3- 5).

جدول رقم (3- 5): مؤشرات التغير السنوية للتجارة الخارجية البينية الكلية بالمنطقة للفترة (2000- 2013).

الفترة / البيان	متوسط الفترة 2000-2013	2012	2013	معدل التغير السنوي (٪) 2013-2000	معدل التغير السنوي (٪) 2013-2012
التجارة الخارجية البينية الكلية بالمليار دولار	121.77	220.09	229.75	13.7	4.4
الصادرات البينية الكلية بالمليار دولار	62.23	111.54	115.83	13.6	3.8
الواردات البينية الكلية بالمليار دولار	59.54	108.56	113.93	13.9	4.9
الصادرات البينية/ إجمالي الصادرات (٪)	9.81	9.3	8.8	٪0.06	(5.4)
الواردات البينية/ إجمالي الواردات (٪)	13.83	14.3	13.8	٪1.8	(3.5)
التجارة البينية الكلية/ التجارة الخارجية الكلية (٪)	11.41	11.2	10.7	٪1.3	(4.5)
التجارة البينية الكلية / الناتج المحلي الإجمالي (٪)	8	8.197	8.192	٪3.35	(0.06)

الأرقام بين الاقواس قيم سالبة.

المصدر: جمعت وحسبت من:

1- جامعة الدول العربية، صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أعداد مختلفة.
2- البنك الدولي، البيانات، مؤشرات التنمية العالمية، فترات متفرقة.

(4) تطور الميزان التجاري البيني الكلى بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى: ان قيمة الواردات البينية الكلية هي نفسها او تساوى قيمة الصادرات البينية الكلية للمنطقة، مضافاً اليها قيمة الشحن والتأمين، ولهذا من الناحية النظرية، فان قيمة الواردات البينية الكلية يجب ألا تختلف عن قيمة الصادرات البينية الكلية، الا انه عملياً توجد اختلافات إحصائية ناتجة عن اختلاف الترتيب للسلع وأساليب التسجيل والتصنيف، الامر الذي ينتج عنه فوارق بين قيم الصادرات والواردات البينية[1]، وقد بلغ متوسط قيمة الميزان التجاري البيني الكلى للمنطقة خلال فترة الدراسة نحو 2.67 مليار دولار، وتراوحت قيمته بين حد أدنى بلغ عجزاً بحوالي 3.3 مليار دولار في عام 2010، وحد أقصى بلغ نحو 7.55 مليار دولار(فائض) في عام

2008، جدول رقم (1- 5). وتشير تقديرات معادلة الاتجاه الزمنى العام لتطور قيمة الميزان التجاري البيني الكلى للمنطقة خلال فترة الدراسة الى تزايد قيمة الفائض السنوي والمقدر بنحو 0.181 مليار دولار، الا انه لم تثبت المعنوية الاحصائية لذلك، جدول رقم (2- 5).

ثانياً: مؤشرات الكفاءة الاقتصادية للتجارة الخارجية البينية الكلية بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى:

يمكن استعراض مؤشرات الكفاءة الاقتصادية للتجارة الخارجية البينية الكلية بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى خلال فترة الدراسة فيما يلي:

(1) الأهمية النسبية للتجارة الخارجية البينية الكلية بالنسبة للتجارة الخارجية الكلية بالمنطقة: بلغ متوسط الأهمية النسبية للتجارة الخارجية البينية الكلية بالنسبة للتجارة الخارجية الكلية بالمنطقة خلال فترة الدراسة نحو 11.41٪، وبلغت حوالى 11.22٪ في عام 2012، ونحو 10.71٪ في عام 2013، في حين بلغ متوسط الأهمية النسبية للصادرات البينية الكلية في إجمالي الصادرات الكلية للمنطقة نحو 9.81٪، وبلغت نحو 9.26٪ في عام 2012، ونحو 8.79٪ في عام 2013، في حين بلغ متوسط الأهمية النسبية للواردات البينية الكلية في إجمالي الواردات الكلية للمنطقة نحو 13.83٪، ونحو 14.32٪ في عام 2012، ونحو 13.75٪ في عام 2013، جدول رقم (4- 5). وتشير النتائج السابقة الى انخفاض الأهمية النسبية للتجارة الخارجية البينية الكلية في التجارة الخارجية الكلية بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، مما يعنى وجود عوامل تحول دون زيادة هذه الأهمية، ولابد من سبل وأساليب للتغلب عليها.

(2) الأهمية النسبية للتجارة الخارجية البينية الكلية في التجارة الخارجية الكلية للدول الأعضاء بالمنطقة: فيما يلي دراسة الأهمية النسبية للتجارة الخارجية البينية الكلية في التجارة الخارجية الكلية، وكذلك شقيها الأهمية النسبية للصادرات البينية في إجمالي الصادرات الكلية، والاهمية النسبية للواردات البينية في إجمالي الواردات الكلية للدول الأعضاء بالمنطقة، وذلك خلال فترة الدراسة:

(أ) **الأهمية النسبية للتجارة الخارجية البينية الكلية في التجارة الخارجية الكلية للدول الأعضاء بالمنطقة:** بتقدير الأهمية النسبية للتجارة الخارجية البينية الكلية في التجارة الخارجية الكلية للدول الأعضاء بالمنطقة خلال فترة الدراسة يتضح أن الدول العربية قد تباينت فيما بينها من حيث مدى أهمية تجارتها الخارجية البينية الكلية مع بقية الدول العربية في تجارتها الخارجية الكلية، وتبين أن دولة الاردن كانت أكثر الدول الاعضاء في تركز تجارتها الخارجية مع دول المنطقة حيث بلغ متوسط الأهمية النسبية لتجارتها الخارجية البينية الكلية في إجمالي تجارتها الخارجية الكلية نحو 37.03٪، يليها دولة اليمن في المركز الثاني بقيمة بلغت نحو 25.92٪، بينما جاءت دول كل من البحرين، سوريا، عمان، السودان، لبنان، مصر، العراق،

السعودية، والمغرب في المراكز من الثالث إلى الحادي عشر (10٪ فأكثر) بقيمة بلغت نحو 24.28٪، 23.32٪، 20.36٪، 19.18٪، 18.22٪، 15.8٪، 11.49٪، 10.63٪، 10.12٪ لكل منها على الترتيب، بينما كانت دولتي الجزائر، وفلسطين أقل الدول في تركز تجارتها الخارجية مع دول المنطقة بنحو 3.48٪، 2.74٪ لكل منهما على الترتيب، جدول رقم (5- 5).

جدول رقم (4- 5): تطور الأهمية النسبية للتجارة البينية الكلية في إجمالي التجارة الكلية بالمنطقة للفترة (2000- 2013).

البيان / السنة	التجارة الخارجية البينية الكلية/ التجارة الخارجية الكلية ٪	الصادرات البينية الكلية/ الصادرات الكلية ٪	الواردات البينية الكلية/ الواردات الكلية ٪	التجارة الخارجية البينية الكلية/ الناتج المحلي الإجمالي ٪
2000	10.22	9.46	11.15	4.79
2001	8.61	6.96	11.35	5.47
2002	9.81	8.44	11.75	5.91
2003	10.90	9.26	13.09	6.16
2004	12.18	11.05	13.88	7.08
2005	13.29	11.71	15.62	8.39
2006	12.17	10.29	15.23	8.60
2007	12.63	10.41	16.53	8.88
2008	14.09	12.09	17.16	9.60
2009	8.87	7.31	11.31	8.93
2010	11.77	10.55	13.23	8.01
2011	13.20	11.71	15.26	8.54
2012	11.22	9.26	14.32	8.20
2013	10.71	8.79	13.75	8.19
متوسط هندسي	11.41	9.81	13.83	8.10

المصدر: جمعت وحسبت من:

1- جامعة الدول العربية، صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أعداد مختلفة.
2- البنك الدولي، البيانات، مؤشرات التنمية العالمية، فترات متفرقة.

(ب) الأهمية النسبية للصادرات البينية الكلية في إجمالي الصادرات الكلية للدول الأعضاء بالمنطقة: بتقدير الأهمية النسبية للصادرات البينية الكلية في إجمالي الصادرات الكلية للدول الأعضاء بالمنطقة خلال فترة الدراسة يتضح أن دولة الاردن كانت أكثر الدول الاعضاء في تركز صادراتها الكلية مع دول المنطقة حيث بلغ متوسط الأهمية النسبية لصادراتها البينية الكلية في إجمالي صادراتها الكلية نحو 49.64٪، يليها دولة لبنان في المركز الثاني بنحو 42.44٪، بينما جاءت دول كل من سوريا، مصر، البحرين، السودان، عمان، اليمن، فلسطين، والسعودية في المراكز من الثالث إلى العاشر (10٪ فأكثر) بقيمة بلغت نحو 36.14٪، 23.4٪، 16.05٪، 13.67٪، 13.52٪، 11.62٪، 11.51٪، 11.36٪ لكل منها على الترتيب، بينما كانت دولتي ليبيا، والكويت أقل الدول في تركز صادراتها الكلية مع دول المنطقة بنحو 3٪، 2.56٪ لكل منهما على الترتيب خلال فترة الدراسة، جدول رقم (5- 5).

(ج) الأهمية النسبية للواردات البينية الكلية في إجمالي الواردات الكلية للدول الأعضاء بالمنطقة: بتقدير الأهمية النسبية للواردات البينية الكلية في إجمالي الواردات الكلية للدول الأعضاء بالمنطقة خلال فترة الدراسة يتضح أن دولة اليمن كانت أكثر الدول الاعضاء

في تركز وارداتها الكلية مع دول المنطقة حيث بلغ متوسط الأهمية النسبية لوارداتها البينية الكلية في إجمالي وارداتها الكلية نحو 38.95٪، يليها دولة البحرين في المركز الثاني بقيمة بلغت نحو 34.69٪، بينما جاءت دول كل من الاردن، عمان، السودان، العراق، قطر، الكويت، سوريا، لبنان، المغرب، ومصر في المراكز من الثالث إلى الثاني عشر (10٪ فأكثر) بقيمة بلغت نحو 32.82٪، 32.21٪، 24.2٪، 22.79٪، 16.31٪، 15.74٪، 13.86٪، 13.33٪، 13.11٪، 11.96٪ لكل منها على الترتيب، بينما كانت دولتي الجزائر، وفلسطين أقل الدول في تركز وارادتها الكلية مع دول المنطقة بنحو 4.22٪، 0.42٪ لكل منهما على الترتيب، جدول رقم (5- 5).

جدول رقم (5- 5): الاهمية النسبية للتجارة البينية في التجارة الكلية للدول الأعضاء بالمنطقة كمتوسط للفترة (2000 -2013).

البيان / الدولة	الأهمية النسبية للتجارة الخارجية البينية الكلية في إجمالي التجارة الخارجية الكلية للدول الاعضاء		
	التجارة البينية/ التجارة الكلية٪	الصادرات البينية /الصادرات الكلية٪	الواردات البينية/ الواردات الكلية٪
الاردن	37.03	49.64	32.82
الامارات	6.48	6.39	6.61
البحرين	24.28	16.05	34.69
تونس	8.74	9.64	8.07
الجزائر	3.48	3.05	4.22
السعودية	10.63	11.36	8.76
السودان	19.18	13.67	24.20
سوريا	23.32	36.14	13.86
العراق	11.49	3.22	22.79
عمان	20.36	13.52	32.21
قطر	8.15	5.63	16.31
الكويت	5.66	2.56	15.74
لبنان	18.22	42.44	13.33
ليبيا	4.50	3.01	7.48
مصر	15.80	23.40	11.96
المغرب	10.12	4.22	13.11
اليمن	25.92	11.62	38.95
فلسطين	2.74	11.51	0.42

المصدر: جمعت وحسبت من:
1- جامعة الدول العربية، صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أعداد مختلفة.
2- البنك الدولي، البيانات، مؤشرات التنمية العالمية، فترات متفرقة.

(3) درجة الانفتاح الاقتصادي للتجارة الخارجية البينية الكلية بالمنطقة: من خلال تقدير الأهمية النسبية للتجارة الخارجية البينية الكلية في إجمالي الناتج المحلى الإجمالي للمنطقة، فانه يمكن معرفة مدى تأثر اقتصاديات الدول الأعضاء بالمنطقة بالتجارة الخارجية بين كل منها، وما إذا كانت هناك درجة انفتاح لهذه الاقتصاديات عربياً، وبالتالي كلما زادت درجة الانفتاح بالنسبة للتجارة الخارجية البينية الكلية بالمنطقة كلما كان مؤشراً ايجابياً حيث يقل اعتماد هذه الدول على العالم الخارجي. ويدل على درجة معينة من الاعتماد المتبادل بين دول المنطقة، وبتقدير متوسط مؤشر درجة الانفتاح الاقتصادي بالمنطقة خلال فترة الدراسة يتضح انه بلغ نحو 8٪، وتراوحت قيمته بين حد أدني بنحو 4.8٪ في عام 2000، وحد اقصى بنحو 9.6٪ في عام 2008، وبلغت حوالي 8.197٪ في عام 2012، ونحو

8.192٪ في عام 2013، وتشير هذه النتائج الى انخفاض درجة الانفتاح الاقتصادي بين الدول العربية الأعضاء بالمنطقة، جدول رقم (4- 5).

(4) الارتباط بين الصادرات والواردات البينية الكلية للدول الأعضاء بالمنطقة: بتقدير معاملات الارتباط بين الصادرات والواردات البينية للدول الأعضاء بالمنطقة، كما في جدول رقم (5- 5)، يمكن معرفة مدى أهمية اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في التجارة الخارجية البينية الكلية بالمنطقة، حيث يهدف قياس مدى الارتباط والتلازم بين الصادرات والواردات البينية لمعرفة ما اذا كانت التجارة بين الدول الاعضاء تتم وفقاً للمزايا النسبية والتنافسية والاحتياجات الفعلية لكل دولة، أم أنها مجرد اتفاقيات تبادلية، ومدى أهمية الاتفاقية في التجارة الخارجية البينية الكلية للمنطقة. وبدراسة وتحليل العلاقات التلازمية بين الصادرات والواردات البينية للدول الاعضاء خلال فترة الدراسة، تبين وجود ارتباط قوى أكبر من (0.7) بين الصادرات والواردات البينية الكلية في دول كل من الأردن، اليمن، عمان، الكويت، المغرب، مصر، الجزائر، تونس، السعودية، لبنان، سوريا، والسودان حيث بلغت قيمة معامل الارتباط نحو 0.947، 0.989، 0.948، 0.937، 0.936، 0.934، 0.898، 0.894، 0.885، 0.884، 0.842، 0.814 لكل منها على الترتيب، مما يعطى أهمية كبيرة لتأثير اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى على التجارة الخارجية البينية الكلية للدول الاعضاء، في حين كان الارتباط ضعيفاً في كل من قطر، العراق، وليبيا حيث بلغت قيمته نحو 0.764، 0.542، 0.325 لكل منها على الترتيب، بينما كان الارتباط ضعيفاً في دولة فلسطين حيث بلغت قيمته 0.116 خلال فترة الدراسة. وتبين ان متوسط معامل الارتباط بين الصادرات والواردات البينية الكلية لدول المنطقة ككل بلغ نحو 0.791 لنفس فترة الدراسة. ويعتبر مرتفعاً، مما يدلل على أهمية اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية في التجارة الخارجية البينية الكلية للمنطقة. وبدراسة علاقة الارتباط بين الصادرات والواردات البينية الكلية بالدول الأعضاء بالمنطقة، يتضح أهمية تنوع التبادل التجاري بين الدول الاعضاء، وعدم تمركزها في التبادل الثنائي، مما قد يحقق زيادة أكبر في التجارة الخارجية البينية الكلية، ويعود بالمكاسب الاقتصادية على جميع الدول، وهذا قد يحتاج للتنسيق بين الدول الأعضاء في الإنتاج والسياسيات الاقتصادية لإحداث تغييرات في الهياكل الإنتاجية وتيسير حركة التجارة وزيادة القدرات التنافسية للسلع المتبادلة لتحل محل السلع المتداولة الأخرى بين الدول العربية مع بقية دول العالم.

(5) درجة الانفتاح الاقتصادي بين الدول الأعضاء بالمنطقة: بتقدير الأهمية النسبية لقيمة التجارة الخارجية البينية الكلية للدول الأعضاء بالمنطقة في قيمة الناتج المحلى الإجمالي لكل منها خلال فترة الدراسة، يمكن معرفة مدى الانفتاح الاقتصادي بين الدول الاعضاء، ومدى اعتماد كل دولة على غيرها من الدول بالمنطقة. وبدراسة وتحليل درجة الانفتاح الاقتصادي للدول الاعضاء بالمنطقة، تبين وجود تباين واختلاف بين الدول في هذا المؤشر،

حيث تبين ان سبع دول كانت قيمة المؤشر مرتفعة نسبياً (٪10 فاكثر)، في مقدمتها دولة الأردن، حيث بلغت قيمة درجة الانفتاح الاقتصادي على غيرها من الدول الأعضاء بالمنطقة نحو 33.11٪، يليها دولة البحرين، بنحو 28.69٪، ثم تأتى عمان بنحو 19.72٪، ثم يأتي بعد ذلك دول كل من اليمن، سوريا، العراق، ولبنان، بقيمة بلغت نحو 14.25٪، 12.37٪، 10.37٪، 10٪ لكل منها على الترتيب، في حين كانت درجة الانفتاح الاقتصادي متوسطة نسبياً (٪5- اقل من 10٪) في سبع دول، هي كل من الامارات، السعودية، تونس، قطر، مصر، المغرب، والسودان، حيث بلغت قيمة درجة الانفتاح الاقتصادي نحو 9.23٪، 7.92٪، 7.56٪، 6.55٪، 6.13٪، 5.93٪، 5.68٪ لكل منها على الترتيب، بينما حققت بقية الدول وعددها أربعة دول مستويات منخفضة نسبياً (٪5 فأقل) من درجة الانفتاح الاقتصادي، هي كل من الكويت، ليبيا، فلسطين، والجزائر، بقيمة بلغت نحو 4.25٪، 4.1٪، 2.16٪، 2.03٪ لكل منها على الترتيب، وتشير النتائج السابقة الى انخفاض درجة الانفتاح الاقتصادي بين الدول داخل المنطقة، وبالتالي تنخفض درجة التكامل بين هذه الدول، ويعتبر ذلك سبباً رئيساً في انخفاض قيمة التجارة البينية بالمنطقة، ولذا لابد من إيجاد الوسائل التي تزيد من انفتاح الدول العربية على بعضها اقتصادياً، وانخفاض درجة اعتمادها على العالم الخارجي، مما يحقق امناً اقتصادياً للدول الأعضاء، ويقلل من انكشافها خارجياً.

(6) معدل تغطية الصادرات البينية الكلية للواردات البينية الكلية للدول الأعضاء بالمنطقة: يعتبر معدل التغطية عن نسبة تغطية الصادرات للواردات، ويوضح مدى تحكم الدولة في وارداتها ومدى تمتعها بقوة شرائية، وتشير زيادة هذه النسبة عن 100٪ الى ان هناك فائضاً في الميزان التجاري، لان قيمة الصادرات تكفى لمقابلة نفقات الاستيراد وتوفر النقد الأجنبي، ومن المفترض نظرياً ان معدل تغطية الصادرات البينية الكلية يساوى الواردات البينية الكلية بالمنطقة، حيث ان قيمة الواردات البينية الكلية هي نفسها قيمة الصادرات البينية الكلية مضافاً اليها تكاليف الشحن والتأمين، لكن عملياً قد توجد بعض الاختلافات نتيجة أسباب تتعلق بتسجيل بيانات إعادة التصدير ضمن صادرات الدول وعدم نشر بعض الدول بيانات صادرات النفط الخام والغاز والاختلاف في توقيت التسجيل وتصنيف الصادرات والواردات على حدة[1]. وبدراسة معدل تغطية الصادرات البينية الكلية للواردات البينية الكلية للدول الأعضاء بالمنطقة خلال فترة الدراسة تبين ان ست دول فقط حققت فائضاً في ميزانها التجاري البيني الكلى وهي فلسطين، السعودية، سوريا، الامارات، الجزائر، وقطر، حيث بلغ معدل التغطية نحو 728.48٪، 328.89٪، 192.28٪، 127.93٪، 124.7٪، 111.56٪ لكل منها على الترتيب. بينما حققت تسع دول معدلات تغطية بين نحو (50٪ فأكثر-اقل من 100٪) وهي كل من مصر، تونس، ليبيا، عمان، لبنان، البحرين، الكويت، السودان، والأردن حيث بلغ معدل التغطية نحو 98.75٪، 88.22٪، 80.46٪، 72.8٪، 64.22٪، 58.53٪، 53.05٪، 51.48٪، 50.55٪ لكل منها على الترتيب. في حين بلغ

معدل التغطية في ثلاث دول (اقل من 50٪) وهي كل من اليمن، العراق، والمغرب حيث بلغ معدل التغطية حوالي 27.17٪، 19.32٪، 16.33٪، جدول رقم (6- 5).

(7) درجة المشاركة الاقتصادية للتجارة الخارجية البينية الكلية للدول الأعضاء بالمنطقة: يشير مؤشر درجة المشاركة الاقتصادية الى الفرق المطلق بين الصادرات والواردات للدولة أي صافي التجارة الخارجية منسوباً الى القيمة الكلية للتجارة الخارجية، ويتراوح قيمته بين صفر وذلك عندما يكون هناك توازن تام في الميزان التجاري، وحد اعلى يساوى 100 وذلك عندما تكون الدولة مستورداً او مصدراً صافياً، ويمثل مدى مساهمة او مشاركة التجارة الخارجية للدولة في التجارة الدولية للدول الأخرى[7]. ويتضح من دراسة وتحليل درجة المشاركة الاقتصادية للتجارة الخارجية البينية الكلية للدول الأعضاء بالمنطقة خلال فترة الدراسة ان مصر تعتبر أكثر الدول توازناً في الميزان التجاري البيني الكلى مع بقية الدول الأعضاء بالمنطقة، حيث بلغت درجة المشاركة الاقتصادية لمصر نحو 0.63٪، يليها مجموعة الدول التي حققت توازناً نسبياً في ميزانها التجاري البيني الكلى مع بقية الدول الأعضاء، حيث بلغت درجة المشاركة الاقتصادية نحو (٪5 – اقل من 20٪) وتشمل كل من قطر، تونس، ليبيا، الجزائر، الامارات، وعمان حيث بلغت درجة المشاركة الاقتصادية حوالى 5.47٪، 6.26٪، 10.83٪، 10.99٪، 12.25٪، 15.74٪ لكل منها على الترتيب. يلى ذلك مجموعة الدول التي حققت توازناً متوسطاً في ميزانها التجاري البيني الكلى مع بقية الدول الأعضاء حيث بلغت درجة المشاركة نحو (اكثر من 20٪- اقل من 50٪) وتشمل هذه الدول كل من لبنان، البحرين، الكويت، سوريا، السودان، والأردن حيث بلغت درجة المشاركة الاقتصادية حوالى 21.79٪، 26.16٪، 30.67٪، 31.57٪، 32.03٪، 32.85٪ لكل منها على الترتيب، بينما مجموعة الدول التي حققت توازناً منخفضاً في ميزانها التجاري البيني الكلى مع بقية الدول الأخرى (أكثر من 50٪) فتشمل كل من السعودية، اليمن، العراق، المغرب وفلسطين، حيث بلغت درجة المشاركة الاقتصادية نحو 53.37٪، 57.25٪، 76.62٪، 71.93٪، 75.86٪ لكل منها على الترتيب، جدول رقم (6- 5).

(8) التبعية الاقتصادية للدول الأعضاء بالمنطقة: يوضح مؤشر التبعية الاقتصادية للدولة مدى اعتمادها على الواردات، ويتم حسابه بتقدير نسبة الواردات في الناتج المحلى الإجمالي، وتتراوح قيمته ما بين 100 في حالة اعتماد الناتج المحلى الإجمالي للدولة بالكامل على الواردات، وصفر في حالة العكس[7]. وتبين من دراسة وتحليل درجة التبعية الاقتصادية للدول الأعضاء بالمنطقة خلال فترة الدراسة، أي مدى اعتماد اقتصاد كل دولة على التجارة الخارجية مع بقية الدول الأعضاء بالمنطقة ان الأردن اكثر الدول التي تعتمد على وارداتها من الدول العربية، حيث بلغت درجة التبعية الاقتصادية نحو 21.99٪، يليها البحرين بنحو 18.09٪، ثم عمان بنحو 11.42٪، واليمن بنحو 11.2٪، يأتي بعد ذلك مجموعة الدول التي تعتمد وارداتها على الدول الأعضاء بنحو (٪5- اقل من 10٪) وتشمل كل من العراق،

ولبنان، والمغرب حيث بلغت درجة التبعية الاقتصادية نحو 8.69٪، 6.1٪، 5.1٪ لكل منها على الترتيب، بينما شملت مجموعة الدول التي تعتمد على وارداتها من الدول الأعضاء بالمنطقة بنحو (1٪- اقل من 5٪) تسع دولة وهى كل من سوريا والامارات، تونس، السودان، قطر، مصر، الكويت ليبيا، والسعودية حيث بلغت درجة التبعية الاقتصادية نحو 4.23٪، 4.05٪، 4.02٪، 3.75٪، 3.1٪، 3.08٪، 2.78٪، 2.25٪، 1.85٪ لكل منها على الترتيب. بينما اعتمدت دولتان فقط على واردتهما من الدول الأعضاء بنحو (اقل من 1٪) وهما الجزائر وفلسطين حيث بلغت درجة التبعية الاقتصادية حوالي 0.9٪، 0.26٪ لكل منهما على الترتيب. جدول رقم (6- 5).

وتشير النتائج السابقة الى انخفاض اعتماد الناتج المحلى الإجمالي للدول الأعضاء على الواردات من دول المنطقة، وبالتالي تبعية الاقتصاد لكل منها للخارج بدرجة كبيرة، ويتضح كذلك انخفاض نسبة إجمالي الواردات البينية الكلية من الناتج المحلى الإجمالي للمنطقة حيث بلغ نحو 4.06٪، مما يدل على أهمية توسيع التبادل التجاري بين الدول الأعضاء، إذ ان زيادة التبادل التجاري بين هذه الدول سيكون على حساب وارداتها من العالم الخارجي، ويسهم في علاج التبعية التجارية للخارج التي تعاني منها معظم الدول العربية.

(9) كفاءة أداء العمليات التصديرية للدول الأعضاء بالمنطقة: تعتبر نسبة التجارة الخارجية في إجمالي الدخل القومي مؤشراً على كفاءة أداء العمليات التصديرية، وبالتالي كلما زادت قيمة هذا المؤشر يدل على زيادة عدد ونشاط الهيئات والمؤسسات التصديرية التي تعمل داخل الدولة في مجال التجارة الخارجية، ومن ثم زيادة الصادرات بينها ودول المنطقة، مما ينعكس على زيادة الصادرات البينية الكلية للمنطقة. ويتضح من دراسة كفاءة العمليات التصديرية للدول الأعضاء بالمنطقة خلال فترة الدراسة ان الأردن جاءت في مقدمة الدول التي حققت معدل مرتفع نسبياً في كفاءة أداء العمليات التصديرية مع غيرها من الدول الأعضاء، حيث بلغت نسبة تجاراتها البينية مع الدول الأعضاء بالمنطقة من إجمالي دخلها القومي نحو 33.85٪ كمتوسط خلال فترة الدراسة، يليها البحرين بنحو 29.9٪، ثم يأتي بعد ذلك كل من عمان، اليمن، سوريا، ولبنان حيث بلغت نسبة التجارة البينية مع الدول الاعضاء بالمنطقة من إجمالي الدخل القومي نحو 21.82٪، 15.97٪، 13.79٪، 10.23٪ لكل منها على الترتيب، بينما شملت مجموعة الدول التي بلغت نسبة تجارتها البينية مع الدول الأعضاء من إجمالي دخلها القومي نحو (5٪ فاكثر-10٪) كل من العراق، الامارات، السعودية، تونس، قطر، السودان، مصر، والمغرب حيث بلغت هذه النسبة نحو 9.83٪، 8.42٪، 7.74٪، 7.54٪، 7.2٪، 7.17٪، 6.46٪، 6.07٪ لكل منها على الترتيب، في حين شملت مجموعة الدول التي بلغت نسبة تجارتها البينية مع الدول الأعضاء من إجمالي دخلها القومي نحو (اقل من 5٪) كل من الكويت، ليبيا، الجزائر، وفلسطين حيث بلغت هذه النسبة نحو 4.37٪، 3.78٪، 2.23٪، 1.94٪ لكل منها على الترتيب، جدول رقم (6- 5).

وتشير النتائج السابقة الى انخفاض نسبة التجارة الخارجية البينية الكلية للدول الأعضاء بالمنطقة في قيمة الدخل القومي الإجمالي لكل منها، مما يدل على انخفاض عدد المؤسسات التصديرية وانخفاض كفاءة أداء العمليات التصديرية بين الدول الاعضاء، وبالتالي انخفاضها للمنطقة ككل، حيث بلغت نسبة التجارة البينية الكلية في إجمالي الدخل القومي للمنطقة نحو 8.29٪ كمتوسط خلال فترة الدراسة.

جدول رقم (6- 5): معدل التغطية والانفتاح الاقتصادي والمشاركة الاقتصادية للدول الأعضاء بالمنطقة كمتوسط للفترة (2000 -2013).

البيان / الدولة	معدل التغطية٪	درجة الانفتاح الاقتصادي٪	درجة المشاركة الاقتصادية٪	التبعية الاقتصادية٪	التجارة البينية/ الدخل القومي٪
الاردن	50.55	33.11	32.85	21.99	33.85
الامارات	127.93	9.23	12.25	4.05	8.42
البحرين	58.53	28.69	26.16	18.09	29.90
تونس	88.22	7.56	6.26	4.02	7.54
الجزائر	124.70	2.03	10.99	0.90	2.23
السعودية	328.89	7.92	53.37	1.85	7.74
السودان	51.48	5.68	32.03	3.75	7.17
سوريا	192.28	12.37	31.57	4.23	13.79
العراق	19.32	10.37	67.62	8.69	9.83
عمان	72.80	19.73	15.74	11.42	21.82
قطر	111.56	6.55	5.47	3.10	7.20
الكويت	53.05	4.25	30.67	2.78	4.37
لبنان	64.22	10.02	21.79	6.10	10.23
ليبيا	80.46	4.07	10.83	2.25	3.78
مصر	98.75	6.13	0.63	3.08	6.36
المغرب	16.33	5.93	71.93	5.10	6.07
اليمن	27.18	14.25	57.25	11.20	15.97
فلسطين	728.48	2.16	75.86	0.26	1.94
متوسط هندسي	80.15	8.03	20.24	4.06	8.29

المصدر: جمعت وحسبت من:

1- جامعة الدول العربية، صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أعداد مختلفة.

2- البنك الدولي، البيانات، مؤشرات التنمية العالمية، فترات متفرقة.

(10) معدلات التغير السنوية للتجارة الخارجية البينية الكلية بالمنطقة: باستعراض معدلات التغير السنوية للتجارة الخارجية البينية الكلية بالمنطقة، وشقيها الصادرات والواردات البينية الكلية خلال فترة الدراسة، يتضح أن معدلات التغير السنوية للتجارة الخارجية البينية الكلية بالمنطقة تراوحت بين حد ادنى بلغ انخفاضاً قدره نحو 16.6٪ في عام 2009، وحد اقصى بلغ تزايداً بنحو 44.7٪ في عام 2005، وبمتوسط سنوي (هندسي) بلغ تزايداً بحوالي 13.7٪، بينما تراوحت معدلات التغير السنوية للصادرات البينية الكلية بالمنطقة بين حد ادنى بلغ انخفاضاً قدره نحو 19.39٪ في عام 2009، وحد اقصى بلغ تزايداً بنحو 52.26٪ في عام 2004، وبمتوسط سنوي بلغ تزايداً قدره حوالى 13.6٪، كذلك تراوحت معدلات التغير السنوية للواردات البينية الكلية بالمنطقة بين حد ادنى بلغ انخفاضاً قدره نحو 13.56٪ في عام 2009، وحد اقصى بلغ تزايداً بنحو 50.46٪ في عام 2005، وبمتوسط سنوي بلغ تزايداً قدره حوالى 13.9٪ خلال فترة الدراسة، جدول رقم (7- 5).

(11) درجة الاستقرار الاقتصادي للتجارة الخارجية البينية الكلية بالمنطقة: تشير درجة الاستقرار الاقتصادي للتجارة الخارجية الى مدى استقرارها وثباتها النسبي، والتقلبات التي تحدث فيها، وكلما زادت قيمته دل على زيادة التقلبات وعدم الاستقرار للتجارة الخارجية، ومن ثم سيؤثر على زيادتها، ويعبر المتوسط الهندسي لهذه النسبة عن معامل عدم الاستقرار، ويتم حساب درجة الاستقرار الاقتصادي للمتغير بتقدير النسبة المئوية للفرق المطلق بين القيمة الفعلية والقيمة المقدرة للمتغير بالنسبة للقيمة المقدرة للمتغير[7]. وبتقدير معاملات عدم الاستقرار الاقتصادي للتجارة الخارجية البينية الكلية بالمنطقة خلال فترة الدراسة يتضح انها تراوحت بين حد أدني بلغ نحو 0.28٪ في عام 2013، وبذلك يعتبر أكثر الأعوام استقراراً بالنسبة للتجارة الخارجية البينية الكلية بالمنطقة، وحد اقصى بلغ نحو 148.75٪ في عام 2000، وبذلك يعتبر العام الأقل استقراراً بالنسبة للتجارة الخارجية البينية الكلية بالمنطقة. كما بلغ المؤشر العام لدرجة الاستقرار الاقتصادي للتجارة الخارجية البينية الكلية بالمنطقة حوالي 8.26٪.

جدول رقم (7- 5): تطور معدلات التغير السنوية ومعاملات عدم الاستقرار للتجارة الخارجية البينية الكلية بالمنطقة للفترة (2000 -2013).

البيان	معدلات التغير السنوية٪			معاملات عدم الاستقرار٪		
السنة	التجارة الخارجية البينية الكلية	الصادرات البينية الكلية	الواردات البينية الكلية	التجارة الخارجية البينية الكلية	الصادرات البينية الكلية	الواردات البينية الكلية
2000	14.14	17.98	10.39	148.75	124.81	179.81
2001	12.08	10.48	13.73	22.42	15.94	29.75
2002	9.68	9.71	9.65	13.98	17.04	10.65
2003	16.37	12.13	20.67	26.36	30.99	21.42
2004	35.91	52.26	20.54	20.85	16.47	25.48
2005	44.70	39.85	50.46	5.27	3.07	7.59
2006	21.36	21.25	21.48	1.98	0.44	4.53
2007	20.27	20.65	19.85	2.74	5.80	0.46
2008	36.32	35.00	37.79	24.11	26.74	21.37
2009	(16.60)	(19.39)	(13.56)	7.07	8.19	5.92
2010	3.78	0.95	6.65	12.50	15.83	9.05
2011	31.51	37.84	25.43	5.30	6.25	4.31
2012	6.12	4.80	7.50	3.00	2.70	3.30
2013	4.39	3.84	4.95	0.28	1.04	0.49
متوسط هندسي	13.7	13.6	13.9	8.26	8.37	7.95

الأرقام بين الاقواس قيم سالبة.

المصدر: جمعت وحسبت من:

1- جامعة الدول العربية، صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أعداد مختلفة.

2- البنك الدولي، البيانات، مؤشرات التنمية العالمية، فترات متفرقة.

بينما تراوحت قيم معاملات عدم الاستقرار الاقتصادي للصادرات البينية الكلية بالمنطقة بين حد أدني بلغ نحو 0.44٪ في عام 2006، وحد اقصى بلغ نحو 124.81٪ في عام 2000. وبلغ المؤشر العام لدرجة الاستقرار الاقتصادي للصادرات البينية الكلية بالمنطقة نحو 8.37٪. كذلك تراوحت معاملات عدم الاستقرار الاقتصادي للواردات البينية الكلية بالمنطقة بين حد أدني بلغ نحو 0.46٪ في عام 2007، وحد اقصى بلغ نحو 179.81٪ في عام

2000. وبلغ المؤشر العام لدرجة الاستقرار الاقتصادي للواردات البينية الكلية بالمنطقة نحو 7.95٪ لنفس فترة الدراسة، جدول رقم (7- 5). وتشير هذه النتائج الى أن الواردات البينية الكلية كانت أكثر استقراراً من الصادرات البينية الكلية للمنطقة، وبصفة عامة فان التجارة البينية الكلية وشقيها الصادرات والواردات بالمنطقة تتسم بعدم الاستقرار او الثبات النسبي خلال فترة الدراسة.

(12) نصيب الفرد من التجارة الخارجية البينية الكلية بالمنطقة: قدر متوسط نصيب الفرد من التجارة الخارجية البينية الكلية بالمنطقة خلال فترة الدراسة بنحو 114.97 دولاراً، يمثل حوالي 3.96٪ من نصيب الفرد من إجمالي التجارة الخارجية الكلية للمنطقة. وتراوحت قيمة نصيب الفرد من التجارة الخارجية البينية الكلية للمنطقة بين حد أدني بلغ حوالي 86.13 دولاراً في عام 2001، يعادل نحو 5.53٪ من نصيب الفرد من إجمالي التجارة الخارجية الكلية للمنطقة، وحد اقصى بلغ نحو 140.89 دولاراً في عام 2008، يعادل نحو 3.46٪ من نصيب الفرد من إجمالي التجارة الخارجية الكلية للمنطقة. جدول رقم (8- 5)، ويتضح من ذلك انخفاض وتدنى نصيب الفرد من التجارة الخارجية البينية الكلية بالمنطقة.

جدول رقم (8- 5): تطور نصيب الفرد بالدولار من التجارة الخارجية البينية الكلية بالمنطقة خلال الفترة (2000- 2013)

البيان	نصيب الفرد بالدولار		
السنة	التجارة الخارجية الكلية (1)	التجارة الخارجية البينية الكلية (2)	(2)/ (1) ٪
2000	1196.81	102.17	8.54
2001	1558.34	86.13	5.53
2002	1468.36	98.14	6.68
2003	1504.94	109.04	7.25
2004	1790.13	121.83	6.81
2005	2320.63	132.94	5.73
2006	3006.71	121.67	4.05
2007	3403.82	126.25	3.71
2008	4066.33	140.89	3.46
2009	5237.71	88.68	1.69
2010	4008.47	117.71	2.94
2011	4597.63	132.05	2.87
2012	5622.10	112.17	2
2013	6010.96	107.07	1.78
المتوسط	3270.93	114.97	3.96

المصدر: جمعت وحسبت من:
1- جامعة الدول العربية، صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أعداد مختلفة.
2- البنك الدولي، البيانات، مؤشرات التنمية العالمية، فترات متفرقة.

(13) التركز والتنوع السلعي لصادرات الدول الأعضاء بالمنطقة: بدراسة درجات التنوع والتركز السلعي للدول الأعضاء بالمنطقة في عام 2013، تبين ان الدول العربية الأعضاء تباينت في مؤشرات التنوع والتركز الا انها لاتزال تتصف بانخفاض في درجة التنوع في صادراتها، وبعيده عن تحقيق مستويات متوسطة من التنوع (0.5)، وذلك فيما عدا دول تونس، مصر، والامارات التي سجل بها مؤشر التنوع في الصادرات حوالى 0.531،

0.536، 0.554 لكل منها على الترتيب، وبتقدير متوسط قيمة مؤشر التنوع بالنسبة للمنطقة، فقد بلغ نحو 0.686، جدول رقم (9- 5).

وفيما يتعلق بمؤشر التركز فقد تبين وجود درجة عالية من التركز في الصادرات في تسع دول، في مقدمتها العراق، حيث بلغ قيمة المؤشر نحو 0.981، يليها ليبيا بنحو 0.811، ثم يأتي بعد ذلك دول كل من السعودية، الكويت، عمان، اليمن، الجزائر، السودان، وقطر بنحو 0.761، 0.746، 0.62، 0.592، 0.54، 0.534، 0.519 لكل منها على الترتيب، في حين كانت سوريا اقل الدول في مؤشر التركز بنحو 0.137، ثم المغرب بنحو 0.157، ثم تأتى كل من لبنان، تونس، مصر، والأردن بنحو 0.159، 0.16، 0.161، 0.164 لكل منها على الترتيب، وبتقدير متوسط قيمة مؤشر التركز بالنسبة للمنطقة، فقد بلغ نحو 0.374، جدول رقم (9- 5).

جدول رقم (10- 5): مؤشرات التركز والتنوع السلعي لصادرات الدول الأعضاء بالمنطقة في عام 2013.

البيان / الدولة	عدد السلع	مؤشر التركز	مؤشر التنوع
الاردن	234	0.164	0.624
الامارات	259	0.434	0.554
البحرين	235	0.356	0.702
تونس	226	0.160	0.531
الجزائر	98	0.540	0.728
السعودية	254	0.761	0.752
السودان*	84	0.534	0.793
سوريا	221	0.137	0.603
العراق	137	0.981	0.881
عمان	234	0.620	0.672
قطر	232	0.519	0.771
الكويت	233	0.746	0.783
لبنان	223	0.159	0.642
ليبيا	141	0.811	0.786
مصر	239	0.161	0.536
المغرب	245	0.157	0.682
اليمن	190	0.592	0.737
المتوسط	196	0.374	0.686

* بيانات السودان لعام 2012 اخر بيان متوفر.

المصدر: جمعت من:

1- الاونكتاد، حسب التصنيف SITC 3 digit (تصنيف للمستوى الثالث)

2- جامعة الدول العربية، صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أعداد مختلفة.

ثالثاً: اتجاهات التجارة الخارجية البينية الكلية بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى:

فيما يلي دراسة اتجاهات التجارة الخارجية البينية الكلية، وكذلك شقيها الصادرات والواردات البينية الكلية بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، وذلك من خلال تقدير اسهام الدول الأعضاء بالمنطقة في كل منها خلال فترة الدراسة:

(1) اتجاهات التجارة الخارجية البينية الكلية بالمنطقة: انحسرت التجارة الخارجية البينية الكلية للمنطقة في عدد قليل من الدول العربية الأعضاء، كما في جدول رقم (10- 5)، اذ

تركز نحو 76.1٪ من إجمالي التجارة الخارجية البينية الكلية للمنطقة في ثمان دول هي كل من السعودية، الامارات، مصر، عمان، العراق، الاردن، قطر، والبحرين، واستحوذت المملكة العربية السعودية على المرتبة الأولى، كأكبر اسهام في قيمة التجارة الخارجية البينية الكلية للمنطقة، حيث بلغت الأهمية النسبية لقيمة تجارتها الخارجية البينية الكلية نحو 25.55٪ من متوسط قيمة التجارة الخارجية البينية الكلية للمنطقة خلال فترة الدراسة، يليها دولة الإمارات بنحو 15.23٪، ثم جاءت دول كل من مصر، عمان، العراق، الاردن، قطر، والبحرين في المراكز من الثالث حتى الثامن بأهمية نسبية بلغت نحو 7.58٪، 7.02٪، 6.95٪، 5٪، 4.47٪، 4.3٪ من متوسط قيمة التجارة الخارجية البينية الكلية للمنطقة لكل منها على الترتيب، وتوضح هذه النتائج أن السعودية، والإمارات تعتبران أهم الدول العربية إسهاماً في التجارة الخارجية البينية الكلية للمنطقة، حيث استحوذت تجارتهما الخارجية البينية الكلية معاً على نحو 40.87٪ من متوسط قيمة التجارة الخارجية البينية الكلية للمنطقة، يرجع ذلك إلى مشاركتهما الكبيرة في الصادرات والواردات البينية للمنطقة خلال فترة الدراسة، واعتمادهما على النفط كسلعة رئيسية في هذه التجارة.

(2) اتجاهات الصادرات البينية الكلية بالمنطقة: استحوذت ثمان دول وهى كل من السعودية، الامارات، مصر، عمان، سوريا، قطر، الاردن، والبحرين على نحو 84.33٪ من إجمالي الصادرات البينية الكلية بالمنطقة، في مقدمتها المملكة العربية السعودية، كأكبر دولة مساهمة في قيمة الصادرات البينية الكلية بالمنطقة، بنحو 38.34٪، يليها دولة الإمارات بنحو 16.72٪، ثم جاءت دول كل من مصر، عمان، سوريا، قطر، الاردن، والبحرين في المراكز من الثالث حتى الثامن بأهمية نسبية بلغت نحو 7.37٪، 5.79٪، 5.1٪، 4.61٪، 3.29٪، 3.11٪ لكل منها على الترتيب، وتوضح هذه النتائج أن السعودية، والإمارات تعتبران أهم الدول العربية إسهاماً في الصادرات البينية الكلية بالمنطقة، حيث استحوذت صادراتهما البينية الكلية معاً على نحو 55.06٪ من متوسط قيمة الصادرات البينية الكلية بالمنطقة، ويرجع ذلك إلى اعتمادهما على النفط كسلعة رئيسية في الصادرات البينية لكل منها، علاوة على حرية انتقال السلع بين دول مجلس التعاون الخليجي الست كأعضاء أيضا بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

(3) اتجاهات الواردات البينية الكلية بالمنطقة: استحوذت ثمان دول وهى كل من الامارات، السعودية، العراق، عمان، مصر، الأردن، المغرب، والبحرين على نحو 72.26٪ من إجمالي الواردات البينية الكلية بالمنطقة، في مقدمتها الامارات بنحو 13.66٪ من متوسط قيمة الواردات البينية الكلية للمنطقة خلال فترة الدراسة، يليها دولة السعودية بأهمية نسبية بلغت نحو 12.19٪، ثم جاءت دول كل من العراق، عمان، مصر، الاردن، المغرب، والبحرين في المراكز من الثالث حتى الثامن بأهمية نسبية بلغت نحو 11.91٪، 8.31٪، 7.8٪، 6.8٪، 6.05٪، 5.55٪ من متوسط قيمة الواردات البينية الكلية بالمنطقة لكل منها

على الترتيب، وتبين هذه النتائج أن كل من السعودية، والإمارات تعتبران أهم الدول العربية إسهاماً في الواردات البينية الكلية للمنطقة، حيث استحوذت وارداتهما البينية الكلية معاً على نحو 25.85٪ من متوسط قيمة الواردات البينية الكلية بالمنطقة.

جدول رقم (10- 5): تطور اسهام الدول الاعضاء في إجمالى التجارة البينية الكلية بالمنطقة كمتوسط للفترة (2000 -2013).

البيان	التجارة الخارجية البينية الكلية		الصادرات البينية الكلية		الواردات البينية الكلية		الميزان التجاري البيني الكلى
الدولة	القيمة بالمليار دولار	الأهمية النسبية	القيمة بالمليار دولار	الأهمية النسبية	القيمة بالمليار دولار	الأهمية النسبية	القيمة بالمليار دولار
الاردن	6.09	5.00	2.05	3.29	4.05	6.80	(2.00)
الامارات	18.54	15.23	10.41	16.72	8.14	13.66	2.28
البحرين	5.24	4.30	1.93	3.11	3.30	5.55	(1.37)
تونس	2.61	2.14	1.22	1.96	1.38	2.33	(0.16)
الجزائر	2.61	2.15	1.45	2.33	1.16	1.95	0.29
السعودية	31.12	25.55	23.86	38.34	7.26	12.19	16.61
السودان	2.47	2.03	0.84	1.35	1.63	2.74	(0.79)
سوريا	4.82	3.96	3.17	5.10	1.65	2.77	1.52
العراق	8.46	6.95	1.37	2.20	7.09	11.91	(5.72)
عمان	8.55	7.02	3.60	5.79	4.95	8.31	(1.35)
قطر	5.45	4.47	2.87	4.62	2.57	4.32	0.30
الكويت	4.33	3.56	1.50	2.41	2.83	4.75	(1.33)
لبنان	2.82	2.31	1.10	1.77	1.72	2.88	(0.61)
ليبيا	2.05	1.69	0.92	1.47	1.14	1.91	(0.22)
مصر	9.23	7.58	4.58	7.37	4.64	7.80	(0.06)
المغرب	4.19	3.44	0.59	0.95	3.60	6.05	(3.02)
اليمن	3.07	2.52	0.66	1.06	2.42	4.06	(1.76)
فلسطين	0.13	0.10	0.11	0.18	0.02	0.03	0.10
الإجمالي	121.77	100	62.23	100	59.54	100	2.76

الأرقام بين الاقواس تشير الى قيم سالبة.

المصدر: جمعت وحسبت من:

جامعة الدول العربية، صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أعداد مختلفة.

ومن دراسة اسهام الدول الأعضاء في التجارة الخارجية البينية الكلية بالمنطقة، يتضح ان اهم الدول اسهاماً وهما دولتي السعودية والامارات (حيث يشكلان معاً نحو 40.8٪ من إجمالي التجارة الخارجية البينية الكلية للمنطقة) لم تشكل التجارة الخارجية البينية الكلية لكل منهما مع دول المنطقة نسبة كبيرة من إجمالي تجارتهما الخارجية الكلية مع العالم(نحو 10.6 للسعودية، ونحو 6.5٪ للإمارات)، بينما كانت دول الأردن واليمن في مقدمة الدول التي شكلت التجارة الخارجية البينية الكلية لكل منهما مع دول المنطقة نسبة كبيرة في إجمالي تجارتهما الخارجية الكلية مع العالم (نحو 37٪ للأردن، ونحو 25.9٪ لليمن)، رغم انهما لم يشكلا سوى 8.4٪ من إجمالي التجارة الخارجية البينية للمنطقة، ويرجع ذلك للأسباب الاتية:

1- كبر حجم التجارة الخارجية الكلية لكل من السعودية والامارات حيث بلغت نحو 292.8 مليار دولار بالنسبة للسعودية، ونحو 285.9 مليار دولار للإمارات، في حين اتسمت التجارة الخارجية الكلية لكل من الأردن واليمن بانخفاض قيمتها فقد بلغت نحو 16.5 مليار دولار بالنسبة للأردن، ونحو 11.9 مليار دولار لليمن كمتوسط لنفس فترة الدراسة (2000- 2013)، وبالتالي كبر قيمة تجارة السعودية والامارات الخارجية الكلية مع العالم

الخارجي خاصة في كونها تعتمد على تصدير النفط، الذى يشكل اهم مكونات هذه التجارة، وضالة نسبة التجارة الخارجية البينية لكل منهما مع دول المنطقة، حيث لم تشكل سوى نسبة ضئيلة.

2- اعتماد كل من السعودية والامارات على سلعة النفط بشكل رئيسي في تجارتها الخارجية البينية الكلية مع دول المنطقة، حيث يشكل النفط نحو 10٪ من قيمة التجارة البينية لدول المنطقة كمتوسط خلال الفترة (2009- 2013)[1]، وتعتبر السعودية والامارات اهم الدول المصدرة للنفط لبقية دول المنطقة، حيث بلغت صادراتهما من النفط بجانب دول الكويت والعراق والجزائر نحو 92٪ من إجمالي صادرات دول المنطقة للنفط، وتعتبر الأردن (تستوفى جميع احتياجاتها من النفط من الدول المصدرة له في المنطقة) واليمن في مقدمة الدول المستوردة للنفط من هذه الدول المصدرة بجانب المغرب ومصر، بينما تشكل التجارة الخارجية البينية الكلية نسبة كبيرة من إجمالي التجارة الخارجية الكلية لكل من الأردن واليمن، حيث تصدر الأردن نحو نصف صادراتها الى دول المنطقة، (وتعتمد رئيسياً على السلع الزراعية)، وتعتمد اليمن في نحو 39٪ من وارادتها على دول المنطقة (أهمها السلع الغذائية والنفط).

3- وبذلك يمكن لدولتي الأردن واليمن كمثال زيادة حجم تجارتهما الخارجية البينية الكلية مع بقية دول المنطقة إذا استطاعت الأردن زيادة انتاجها من السلع التي تصدرها لبقية دول المنطقة، وبالنسبة لليمن يمكنها زيادة تجارتها الخارجية البينية مع المنطقة بالاعتماد أكثر وبشكل رئيسي في سد احتياجاتها المستوردة من بقية دول المنطقة.

رابعاً: الهيكل السلعي للتجارة الخارجية البينية الكلية بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى:

بدراسة وتحليل الهيكل السلعي للتجارة الخارجية البينية الكلية، وشقيها الصادرات والواردات البينية الكلية بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى خلال فترة الدراسة، كما في جدول رقم (11-5)، تبين أن فئة المصنوعات استحوذت على اكبر أهمية نسبية في متوسط قيمة التجارة الخارجية البينية الكلية بالمنطقة، بأهمية نسبية بلغت نحو 47.59٪، يليها فئة الوقود المعدني والمعادن الأخرى بنحو 27.36٪، ثم جاءت فئات السلع الزراعية، المصنوعات الأساسية، الآلات ومعدات النقل، المواد الكيماوية، ومصنوعات متنوعة أخرى في المراكز من الثالث حتى السابع بأهمية نسبية بلغت نحو 19.6٪، 16.93٪، 12.56٪، 9.98٪، 7.93٪ من متوسط قيمة التجارة الخارجية البينية الكلية بالمنطقة لكل منها على الترتيب.

كما تبين أن فئة المصنوعات استحوذت على المرتبة الأولى في هيكل الصادرات البينية الكلية بالمنطقة، بإسهام بلغ نحو 47.48٪ من متوسط قيمة الصادرات البينية الكلية بالمنطقة، وشملت المصنوعات كل من المواد الكيماوية، مصنوعات أساسية، والآلات ومعدات النقل، بالإضافة إلى مصنوعات متنوعة أخرى غير مصنفة، وبلغت الأهمية النسبية لتلك المكونات نحو 10.8٪، 17.18٪، 8.5٪، 10.95٪، من متوسط قيمة الصادرات البينية الكلية

بالمنطقة لكل منها على الترتيب، تليها فئة الوقود المعدني والمعادن الأخرى بأهمية نسبية بلغت نحو 25.93٪، بينما جاءت السلع الزراعية في المرتبة الثالثة بأهمية نسبية بلغت نحو 20.25٪ من متوسط قيمة الصادرات البينية الكلية بالمنطقة.

كذلك تبين أن فئة المصنوعات استحوذت على المرتبة الأولى في هيكل الواردات البينية الكلية بالمنطقة، حيث بلغ إسهامها نحو 47.7٪ من متوسط قيمة الواردات البينية الكلية بالمنطقة، وشملت المصنوعات كل من المواد الكيماوية، مصنوعات أساسية، والآلات ومعدات النقل، بالإضافة إلى مصنوعات متنوعة أخرى غير مصنفة، وبلغت إسهامات تلك المكونات نحو 14.33٪، 16.68٪، 11.45٪، 4.9٪ من متوسط قيمة الواردات البينية الكلية بالمنطقة، تليها فئة الوقود المعدني والمعادن الأخرى، السلع الزراعية بأهمية نسبية بلغت 28.5٪، 18.95٪ لكل منهما على الترتيب.

جدول رقم (11- 5): تطور التوزيع النسبي لهيكل التجارة الخارجية البينية الكلية بالمنطقة كمتوسط للفترة (2000 -2013).

البيان السلعة	التجارة الخارجية البينية الكلية ٪	الصادرات البينية الكلية٪	الواردات البينية الكلية٪
السلع الزراعية	19.60	20.25	18.95
الوقود المعدني والمعادن الأخرى	27.36	25.93	28.8
المصنوعات	47.59	47.48	47.7
المواد الكيماوية	12.56	10.8	14.33
مصنوعات أساسية	16.93	17.18	16.68
الآلات ومعدات النقل	9.98	8.5	11.45
مصنوعات متنوعة أخرى	7.93	10.95	4.9
سلع غير مصنفة	5.43	6.35	4.5
الإجمالي	100	100	100

يعتمد حساب الهيكل السلعي للتجارة البينية على أساس التصنيف الموحد للتجارة الدولية SITCRev3-3

المصدر: جمعت وحسبت من:

جامعة الدول العربية، صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أعداد مختلفة.

وتشير النتائج السابقة الى انخفاض عدد السلع التي يتم تداولها ضمن التجارة الخارجية البينية الكلية بالمنطقة، وتعتبر تلك من اهم المشكلات التي تعترض طريق زيادة التجارة بين الدول الاعضاء، فتماثل إنتاج السلع، يقلل من التبادل التجاري، ويفرض على الدول الاعضاء الاتجاه للخارج لسد احتياجاتها من السلع التي لم تتوفر داخلياً بالمنطقة. كما يشير الهيكل السلعي للتجارة البينية الكلية بالمنطقة إلى ارتفاع نسبة الوقود المعدني والمعادن الأخرى، ويرجع ذلك إلى اعتماد دول الخليج وبعض الدول الاعضاء النفطية الأخرى في تجارتها على النفط، والذي يشكل غالبية تجارتها الخارجية، ومن ثم يجب على تلك الدول البحث بالتعاون والتنسيق مع غيرها من الدول الأعضاء الاخرى غير النفطية في تنوع إنتاج وتجارة السلع. بينما تراجعت السلع الزراعية إلى المرتبة الثالثة ضمن هيكل هذه التجارة مما يفرض على الدول العربية ضرورة التنسيق في السياسيات الإنتاجية للسلع الزراعية، لما لها من أهمية خاصة تتعلق بالأمن الغذائي العربي، ويقلل من عبء الاستيراد من الخارج، وتحقيق مكاسب مشتركة في المجالات الإنتاجية المختلفة، ويعتبر تنفيذ اتفاقية التجارة الحرة العربية الكبرى

مجالاً ذات أهمية بالغة، للتعاون بين الدول العربية لزيادة السلع التي يتم تبادلها من ناحية، والتنسيق بين اقتصاديات الدول الأعضاء بالمنطقة لتحقيق مزيد من الاكتفاء الذاتي، وتقليل الاعتماد على الخارج.

خامساً: اثار التطورات الإقليمية على التجارة الخارجية البينية الكلية بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى:

يتناول هذا الجزء، اثار التطورات الإقليمية على التجارة الخارجية البينية الكلية وشقيها الصادرات والواردات البينية الكلية بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، وايضاً اثار هذه التطورات على التجارة الخارجية البينية الكلية وشقيها الصادرات والواردات البينية الكلية في الدول الأعضاء، وذلك من حيث دراسة معدلات التغيير التي طرأت على الأهمية النسبية للتجارة الخارجية البينية الكلية في التجارة الكلية، والاهمية النسبية للصادرات البينية في الصادرات الكلية والاهمية النسبية للواردات البينية في الواردات الكلية بالنسبة للمنطقة وللدول الأعضاء خلال الفترات المختلفة التي تعبر عن التطورات الإقليمية التي شهدتها الدول العربية خلال فترة الدراسة.

ولدراسة أثر التطورات الإقليمية فقد تم تقسيم فترة الدراسة الى أربع فترات:

(1) الفترة الأولى (2000- 2004): وهي الفترة التي سبقت تنفيذ اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

(2) الفترة الثانية (2005- 2013): وهي الفترة التي تم فيها تنفيذ اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

(3) الفترة الثالثة (2005- 2010): وهي الفترة التي تم اختيارها للمقارنة مع فترة التطورات السياسية بالمنطقة.

(4) الفترة الرابعة (2011- 2013): وهي الفترة التي شهدت التطورات السياسية في عدة دول عربية، ومن ثم اثرت على هذه الدول العربية بصفة خاصة وعلى جميع الدول العربية بصفة عامة.

ولمعرفة اثار التطورات الإقليمية تم اختيار حدثين لمعرفة تأثيرهما على التجارة الخارجية البينية الكلية للمنطقة وعلى التجارة الخارجية البينية الكلية للدول الأعضاء، هما:

- **تأثير اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى**: وذلك بمقارنة الأهمية النسبية للتجارة الخارجية البينية الكلية في التجارة الخارجية الكلية للمنطقة، وللدول الأعضاء، وكذلك شقيها الصادرات والواردات البينية الكلية، بالمقارنة بين الفترتين، الأولى (2000- 2004)، وهي الفترة السابقة لتنفيذ الاتفاقية، والثانية (2005- 2013) وهي فترة تنفيذ الاتفاقية.
- **تأثير التطورات السياسية بالدول العربية**: وذلك بمقارنة الأهمية النسبية للتجارة الخارجية البينية الكلية في التجارة الخارجية الكلية للمنطقة، وللدول الأعضاء، وكذلك شقيها

الصادرات والواردات البينية الكلية، بالمقارنة بين الفترتين، الأولى (2005- 2010) وهي الفترة السابقة للتطورات السياسية ببعض الدول العربية، والثانية (2011- 2013) والتي تخص التطورات السياسية. وفيما يلي دراسة وتحليل اثار التطورات الاقليمية على التجارة الخارجية البينية الكلية (وشقيها الصادرات والواردات البينية الكلية) بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وأيضا على التجارة الخارجية البينية الكلية (وشقيها الصادرات والواردات البينية الكلية) للدول الأعضاء بالمنطقة:

(أ) تأثير اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى:

1- أثر تنفيذ الاتفاقية على التجارة الخارجية البينية الكلية بالمنطقة: تبين ان فترة تنفيذ الاتفاقية شهدت تحسناً في الأهمية النسبية للتجارة البينية في التجارة الكلية للمنطقة، حيث بلغت نحو 11.89٪ في فترة تنفيذ الاتفاقية، بينما بلغت نحو 10.28٪ في الفترة السابقة لتنفيذ الاتفاقية، وبتحسن بلغ نحو 1.62٪، وكان تأثير الواردات البينية الكلية بالمنطقة في هذا التحسن أكبر من نظيره بالنسبة لتأثير الصادرات البينية الكلية، حيث بلغت الأهمية النسبية للواردات البينية الكلية في الواردات الكلية للمنطقة في فترة تنفيذ الاتفاقية نحو 14.61٪، في حين بلغت مثيلتها في الفترة السابقة لتنفيذ الاتفاقية نحو 12.2٪، بتحسن قدره نحو 2.41٪، بينما بلغت الأهمية النسبية للصادرات البينية الكلية في الصادرات الكلية في فترة تنفيذ الاتفاقية نحو 10.12٪، في حين بلغت نظيرتها في الفترة السابقة لتنفيذ الاتفاقية حوالى 8.93٪، بتحسن قدره نحو 1.19٪، جدول رقم (12- 5). ونخلص من ذلك الى ان تنفيذ اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى كان له أثر إيجابي على التجارة الخارجية البينية الكلية للمنطقة وبشقيها الصادرات والواردات البينية الكلية.

جدول رقم (12- 5): الأهمية النسبية للتجارة البينية الكلية في التجارة الكلية والناتج المحلى الإجمالى بالمنطقة للفترة (2000- 2013).

الفترة / البيان	الفترة (1) 2004-2000	الفترة (2) 2013-2005	الفترة (3) 2010-2005	الفترة (4) 2013-2011	التغير السنوي: التغير بين الفترتين (2)، (1)	التغير السنوي: التغير بين الفترتين (4)، (3)
الصادرات البينية/ إجمالي الصادرات (٪)	8.93	10.12	10.39	9.84	1.193	(0.55)
الواردات البينية/ إجمالي الواردات (٪)	12.2	14.61	14.85	14.43	2.414	(0.42)
التجارة البينية/ التجارة الكلية (٪)	10.28	11.89	12.14	11.66	1.615	(0.49)

الارقام بين الاقواس قيمة سالبة.

المصدر: حسبت من:

جامعة الدول العربية، صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أعداد مختلفة.

2- أثر تنفيذ الاتفاقية على التجارة الخارجية البينية الكلية للدول الأعضاء بالمنطقة: تبين ان اثر الاتفاقية تباين بين دولة وأخرى، بين الأثر الإيجابي والاخر السلبى، اما الدول التي تحسنت أهمية تجاراتها الخارجية البينية الكلية مع بقية الدول الأعضاء في فترة تنفيذ الاتفاقية عن نظيرتها في الفترة قبل تنفيذها شملت خمس دول هي كل من العراق، السعودية، مصر، قطر، والسودان بتحسن قدر بنحو 3.31٪، 2.68٪، 2.37٪، 1.09٪، 0.05٪ لكل منها على الترتيب، بينما اثرت الاتفاقية سلباً على أهمية التجارة الخارجية البينية الكلية في

التجارة الخارجية الكلية للدول الباقية، وكانت اهم الدول التي انخفضت أهمية تجاراتها الخارجية البينية الكلية في تجاراتها الكلية (1٪ فاكثر) كل من عمان، الكويت، لبنان، والأردن حيث انخفضت بنحو 1.52٪، 1.18٪، 1.1٪، 1.05٪ لكل منها على الترتيب، اما بقية الدول فكان الانخفاض اقل من 1٪، وشملت كل من الدول الامارات، البحرين، تونس، الجزائر، سوريا، ليبيا، المغرب، اليمن، وفلسطين، جدول رقم (13). اما بالنسبة لتأثير الاتفاقية على الصادرات البينية الكلية للدول الأعضاء، فقد تبين تحسن في الأهمية النسبية للصادرات البينية الكلية في الصادرات الكلية بالنسبة لأربع دول هي السعودية، مصر، قطر، والبحرين، بتحسن قدره نحو 4.72٪، 3.6٪، 1.28٪، 0.25٪ لكل منها على الترتيب، اما بقية الدول فقد عانت من انخفاض، وكانت اهم الدول التي انخفضت أهمية صادراتها البينية الكلية في صادراتها الكلية (1٪ فاكثر) كل من الأردن، العراق، وسوريا بانخفاض قدره نحو 1.75٪، 1.37٪، 1.04٪ لكل منها على الترتيب، اما بقية الدول فقد عانت من (انخفاض اقل من 1٪)، وشملت كل من الامارات، تونس، الجزائر، السودان، عمان، لبنان، الكويت، ليبيا، المغرب، اليمن، وفلسطين، جدول رقم (14- 5).

جدول رقم (14- 5): اثار التطورات الإقليمية على الصادرات البينية للدول الأعضاء بالمنطقة كمتوسط للفترة (2000 -2013).

البيان	الأهمية النسبية للصادرات البينية الكلية في إجمالي التجارة الخارجية الكلية				التغير السنوي	
الدولة	الفترة (1) 2004-2000	الفترة (2) 2013-2005	الفترة (3) 2010-2005	الفترة (4) 2013-2011	التغير بين الفترتين (2)، (1)	التغير بين الفترتين (4)، (3)
الاردن	4.81	3.06	4.36	3.18	(1.75)	(0.15)
الامارات	17.57	16.60	177.41	16.46	(0.97)	0.18
البحرين	2.89	3.14	12.70	3.34	0.25	(0.25)
تونس	2.60	1.87	14.45	2.06	(0.73)	(0.24)
الجزائر	2.50	2.30	56.73	2.15	(0.19)	0.20
السعودية	34.24	38.95	229.77	39.95	4.72	(1.27)
السودان	1.59	1.31	8.60	1.03	(0.28)	0.35
سوريا	6.01	4.97	11.24	6.68	(1.04)	(2.18)
العراق	3.39	2.02	41.54	1.54	(1.37)	0.61
عمان	6.28	5.71	27.79	5.83	(0.57)	(0.15)
قطر	3.50	4.78	46.13	2.31	1.28	3.15
الكويت	2.72	2.37	62.98	2.52	(0.35)	(0.20)
لبنان	2.15	1.71	2.96	1.82	(0.44)	(0.13)
ليبيا	2.06	1.38	43.45	1.70	(0.68)	(0.40)
مصر	4.23	7.83	23.13	7.21	3.60	0.79
المغرب	1.38	0.88	15.06	0.86	(0.50)	0.03
اليمن	1.27	1.02	6.24	1.28	(0.24)	(0.32)
فلسطين	0.82	0.09	0.86	0.11	(0.73)	(0.03)

الارقام بين الاقواس قيمة سالبة.

المصدر: جمعت وحسبت من:

جامعة الدول العربية، صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أعداد مختلفة.

اما بالنسبة لتأثير الاتفاقية على الواردات البينية الكلية للدول الأعضاء، فقد تبين تحسن هذه الأهمية بالنسبة لسبعة دول في مقدمتها العراق، بتحسن قدره نحو 8.18٪، ثم مصر بنحو 1.08٪، ثم تأتى بعد ذلك دول قطر، السعودية، الامارات، السودان، وفلسطين بتحسن قدره نحو 0.89٪، 0.69٪، 0.42٪، 0.39٪، 0.01٪ لكل منها على الترتيب، اما بقية

الدول فقد عانت من انخفاض في الأهمية النسبية لوارداتها البينية الكلية في وارداتها الكلية، في مقدمتها (انخفاض 1٪ فاكثر) كل من عمان، الكويت، لبنان، ليبيا، تونس، واليمن بانخفاض قدره نحو 2.54٪، 2.07٪، 1.81٪، 1.19٪، 1.15٪، 1.1٪ لكل منها على الترتيب، اما بقية الدول فعانت من انخفاض (اقل من 1٪) في أهمية وارداتها البينية الكلية في وارداتها الكلية في فترة تنفيذ الاتفاقية، وشملت كل من الدول الأردن، البحرين، الجزائر، سوريا، والمغرب، جدول رقم (15- 5).

جدول رقم (14- 5): اثار التطورات الإقليمية على الصادرات البينية للدول الأعضاء بالمنطقة كمتوسط للفترة (2000 -2013).

البيان	الأهمية النسبية للصادرات البينية الكلية في إجمالي التجارة الخارجية الكلية				التغير السنوي	
الدولة	الفترة (1) 2004-2000	الفترة (2) 2013-2005	الفترة (3) 2010-2005	الفترة (4) 2013-2011	التغير بين الفترتين (2)، (1)	التغير بين الفترتين (4)، (3)
الاردن	4.81	3.06	4.36	3.18	(1.75)	(0.15)
الامارات	17.57	16.60	177.41	16.46	(0.97)	0.18
البحرين	2.89	3.14	12.70	3.34	0.25	(0.25)
تونس	2.60	1.87	14.45	2.06	(0.73)	(0.24)
الجزائر	2.50	2.30	56.73	2.15	(0.19)	0.20
السعودية	34.24	38.95	229.77	39.95	4.72	(1.27)
السودان	1.59	1.31	8.60	1.03	(0.28)	0.35
سوريا	6.01	4.97	11.24	6.68	(1.04)	(2.18)
العراق	3.39	2.02	41.54	1.54	(1.37)	0.61
عمان	6.28	5.71	27.79	5.83	(0.57)	(0.15)
قطر	3.50	4.78	46.13	2.31	1.28	3.15
الكويت	2.72	2.37	62.98	2.52	(0.35)	(0.20)
لبنان	2.15	1.71	2.96	1.82	(0.44)	(0.13)
ليبيا	2.06	1.38	43.45	1.70	(0.68)	(0.40)
مصر	4.23	7.83	23.13	7.21	3.60	0.79
المغرب	1.38	0.88	15.06	0.86	(0.50)	0.03
اليمن	1.27	1.02	6.24	1.28	(0.24)	(0.32)
فلسطين	0.82	0.09	0.86	0.11	(0.73)	(0.03)

الارقام بين الاقواس قيمة سالبة.

المصدر: جمعت وحسبت من:

جامعة الدول العربية، صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أعداد مختلفة.

ومن خلال دراسة أثر تنفيذ اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى على التجارة الخارجية البينية الكلية للدول الأعضاء بالمنطقة وشقيها الصادرات والواردات البينية الكلية بالمنطقة وللدول الاعضاء يمكن استنتاج بعض النتائج كالآتي:

- تبين ان (3) دول فقط هي التي ارتفعت الأهمية النسبية للصادرات البينية الكلية في الصادرات الكلية وكذلك ارتفعت الواردات البينية الكلية في الواردات الكلية في فترة تنفيذ الاتفاقية عن مثيلتها في الفترة السابقة لها وهذه الدول هي كل من السعودية، فطر، ومصر.
- بينما انخفضت كلا الاهميتين في فترة تنفيذ الاتفاقية عن مثيلتها في الفترة السابقة في (10) دول هي كل من هي سوريا، الأردن، تونس، الجزائر، عمان، ليبيا، الكويت، لبنان، المغرب، واليمن.

- وهناك دولة واحدة هي البحرين التي ارتفعت أهمية صادراتها البينية الكلية في صادراتها الكلية بينما انخفضت وارداتها البينية الكلية في وارداتها الكلية عند المقارنة بين الفترتين.
- اما الدول الباقية وعددها (4) دول وهي كل من الامارات، السودان، العراق، وفلسطين تعتبر الدول التي ارتفعت أهمية وارداتها البينية الكلية في وارادتها الكلية في حين انخفضت أهمية صادراتها البينية الكلية في صادراتها الكلية عند المقارنة بين الفترتين.
- وفى المجمل تحسنت الأهمية النسبية للتجارة الخارجية البينية الكلية بالنسبة للتجارة الخارجية الكلية لعدد (5) دول هي كل من العراق، السعودية، مصر، قطر، والسودان، بينما انخفضت الأهمية النسبية للتجارة الخارجية البينية الكلية بالنسبة للتجارة الخارجية الكلية لعدد (13) دولة، هي كل من الجزائر، البحرين، الامارات، فلسطين، المغرب، سوريا، اليمن، ليبيا، تونس، الأردن، لبنان، الكويت، وعمان، وكان تأثير الارتفاعات اكبر من تأثير الانخفاضات مما اثر ايجابياً على الأهمية النسبية للتجارة الخارجية البينية الكلية بالنسبة للتجارة الخارجية الكلية للمنطقة ككل، وارتفعت هذه الاهمية بنحو 1.615٪ خلال الفترة (2005- 2013) بالمقارنة بالفترة (2000- 2004) يعنى ان اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى اثرت إيجابيا على التجارة الخارجية البينية الكلية للمنطقة، وان كان هذا التحسن لايزال ضعيفاً.

(ب) تأثير التطورات السياسية بالدول العربية:

1- أثر التطورات السياسية بالدول العربية على التجارة الخارجية البينية الكلية بالمنطقة: شهدت الفترة (2011- 2013) بعض التطورات السياسية في عدد من الدول العربية ومن ثم اثرت على هذه الدول بصفة خاصة، وعلى المنطقة العربية بصفة عامة، حيث تبين انها أثرت سلبياً على التجارة الخارجية البينية الكلية بالمنطقة، حيث بلغت نحو 11.66٪ في هذه الفترة، بانخفاض قدره نحو 0.49٪ عن الفترة السابقة لهذه التطورات (2005- 2010)، وكان هذا التأثير السلبى اكبر على الصادرات البينية الكلية من نظيره على الواردات البينية الكلية، حيث بلغت الأهمية النسبية للصادرات البينية الكلية في الصادرات الكلية في الفترة (2011- 2013) نحو 9.84٪، بانخفاض قدره نحو 0.55٪ عن مثيله في فترة المقارنة (2005 2010)، في حين بلغت الأهمية النسبية للواردات البينية الكلية في الواردات الكلية في الفترة (2011- 2013) نحو 14.43٪، بانخفاض قدره نحو 0.42٪ عن نظيرتها في الفترة (2005- 2010)، ويشير ذلك الى ان تأثير التطورات السياسية كان سلبياً على الصادرات البينية الكلية بدرجة اكبر من نظيره على الواردات البينية الكلية، وتشير النتائج السابقة الى ان التطورات السياسية في بعض الدول العربية كان لها اثر سلبى على التجارة الخارجية البينية الكلية للمنطقة ولشقيها الصادرات والواردات البينية الكلية، جدول رقم (12- 5).

2- أثر التطورات السياسية بالدول العربية على التجارة الخارجية البينية الكلية للدول الأعضاء بالمنطقة: تباينت اثر التطورات السياسية ببعض الدول العربية على التجارة الخارجية البينية الكلية بين دولة وأخرى، وفى حدتها، اما الدول التي لم تتأثر سلباً بهذه التطورات شملت عشر دول، في مقدمتها (تحسن 1٪ فاكثر) دولتي الامارات، وقطر، حيث حققت تحسناً في الأهمية النسبية لتجاراتها الخارجية البينية الكلية في تجاراتها الكلية بنحو 1.15٪، 1.47٪ لكل منها على الترتيب، ثم تأتى بعد ذلك دول كل من السعودية، السودان، عمان، ليبيا، والمغرب، بينما اثرت التطورات السياسية سلباً على بعض الدول الأعضاء بالمنطقة على أهمية التجارة الخارجية البينية الكلية في التجارة الكلية، في مقدمتها (انخفاض 1٪ فاكثر) دولتي سوريا، والعراق، حيث انخفضت بنحو 1.47٪، 1.04٪ لكل منها على الترتيب، بينما كانت اقل الدول تأثراً دول كل من تونس، الكويت، لبنان، وفلسطين، جدول رقم (13- 5).

اما بالنسبة لتأثير التطورات السياسية على الصادرات البينية الكلية للدول الأعضاء، فقد تبين تحسن في الأهمية النسبية للصادرات البينية الكلية في الصادرات الكلية بالنسبة لسبع دول في مقدمتها قطر (1٪ فاكثر) بتحسن قدره نحو 3.15٪، يليها في المراكز من الثاني حتى السابع (أقل من 1٪) دول كل من مصر، العراق، السودان، الجزائر، الامارات، والمغرب، بتحسن قدره نحو 0.79٪، 0.61٪، 0.35٪، 0.2٪، 0.18٪، 0.03٪ لكل منها على الترتيب، اما بقية الدول فقد عانت من انخفاض، وكانت اهم الدول التي انخفضت أهمية صادراتها البينية الكلية في صادراتها الكلية (1٪ فاكثر) كل من السعودية وسوريا بانخفاض قدره نحو 1.27٪، 2.18٪ لكل منها على الترتيب، اما بقية الدول فقد عانت من انخفاض (اقل من 1٪)، وشملت كل من فلسطين، لبنان، الأردن، عمان، الكويت، تونس، البحرين، اليمن، وليبيا جدول رقم (14- 5).

اما بالنسبة لتأثير التطورات السياسية على الواردات البينية الكلية للدول الأعضاء، فقد تبين تحسن هذه الأهمية بالنسبة لعشر دول في مقدمتها الامارات والسعودية (1٪ فاكثر) بتحسن قدره نحو 2.16٪، 1.93٪ لكل منها على الترتيب، ثم مصر بنحو 1.08٪، يليهما في المراكز من الثالث حتى العاشر(أقل من 1٪) دول كل من عمان، ليبيا، الجزائر، مصر، المغرب، الكويت، لبنان، وفلسطين، بتحسن قدره نحو 0.55٪، 0.48٪، 0.43٪، 0.39٪، 0.13٪، 0.12٪، 0.03٪ لكل منها على الترتيب، اما بقية الدول فقد عانت من انخفاض، وكانت اهم الدول التي انخفضت أهمية وارداتها البينية الكلية في وارداتها الكلية (1٪ فاكثر) كل من العراق، البحرين، واليمن بانخفاض قدره نحو 2.8٪، 1.13٪، 1.13٪ لكل منها على الترتيب، اما بقية الدول فقد عانت من انخفاض (اقل من 1٪)، وشملت كل من الأردن، قطر، تونس، السودان، وسوريا، جدول رقم (15- 5).

ومن خلال دراسة اثار التطورات السياسية بالدول العربية على التجارة الخارجية البينية الكلية وشقيها الصادرات والواردات البينية الكلية بالمنطقة وللدول الاعضاء يمكن استنتاج بعض النتائج كالآتي:

- تبين ان (4) دول فقط هي التي ارتفعت الأهمية النسبية للصادرات البينية الكلية في الصادرات الكلية وكذلك ارتفعت الواردات البينية الكلية في الواردات الكلية في فترة تنفيذ الاتفاقية عن مثيلتها في الفترة السابقة لها وهذه الدول هي الامارات، الجزائر، قطر، ومصر.
- بينما انخفضت كلا الاهميتين في فترة تنفيذ الاتفاقية عن مثيلتها في الفترة السابقة في (5) دول هي كل من الاردن، البحرين، تونس، سوريا، واليمن.
- وهناك (3) دول هي كل من السودان، قطر، والعراق ارتفعت أهمية صادراتها البينية الكلية في صادراتها الكلية، بينما انخفضت وارداتها البينية الكلية في وارداتها الكلية عند المقارنة بين الفترتين.
- اما الدول الباقية وعددها (6) دول وهي كل من السعودية، عمان، الكويت، لبنان، ليبيا، وفلسطين هي الدول التي ارتفعت أهمية وارداتها البينية الكلية في وارادتها الكلية في حين انخفضت أهمية صادراتها البينية الكلية في صادراتها الكلية عند المقارنة بين الفترتين.

وفى المجمل تحسنت الأهمية النسبية للتجارة الخارجية البينية الكلية بالنسبة للتجارة الخارجية الكلية لعدد (7) دول هي كل من قطر، مصر، العراق، السودان، الجزائر، الامارات، والمغرب، بينما انخفضت الأهمية النسبية للتجارة الخارجية البينية الكلية بالنسبة للتجارة الخارجية الكلية لعدد (11) دولة، هي كل من فلسطين، لبنان، الأردن، عمان، الكويت، تونس، البحرين، اليمن، ليبيا، السعودية، وسوريا، وكان تأثير الانخفاضات اكبر من تأثير الارتفاعات مما اثر سلبياً على الأهمية النسبية للتجارة الخارجية البينية الكلية بالنسبة للتجارة الخارجية الكلية للمنطقة ككل، وانخفضت هذه الاهمية بنحو 0.49٪، مما يعنى ان التطورات السياسية بالدول العربية خلال الفترة (2011– 2013) بالمقارنة بالفترة (2005– 2010) اثرت سلبياً على التجارة الخارجية البينية الكلية بالمنطقة.

ويمكن استخلاص مجمل تأثير التطورات الإقليمية على التجارة الخارجية البينية الكلية بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى والدول الأعضاء بالمنطقة، والتي تشمل تأثير تنفيذ اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى منذ بداية عام 2005 وتأثير التطورات السياسية التي حدثت ببعض الدول العربية خلال الفترة (2011– 2013) في الآتي:

- تبين ان (4) دول فقط هي كل من قطر، العراق، السودان، ومصر تأثرت الأهمية النسبية للتجارة الخارجية البينية الكلية في التجارة الخارجية الكلية لكل منها ايجابياً بمجمل التطورات الإقليمية بالمنطقة، فتأثرت ايجابياً بتنفيذ اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، ولم تتأثر سلبياً بالتطورات السياسية بالمنطقة، وشهدت التجارة الخارجية البينية الكلية لكل منها تحسناً مع بقية الدول العربية الاعضاء بالمنطقة.

- تبين ان (10) دول وهي كل من فلسطين، لبنان، الأردن، عمان، الكويت، تونس، البحرين، اليمن، ليبيا، وسوريا تأثرت الأهمية النسبية للتجارة الخارجية البينية الكلية في التجارة الخارجية الكلية لكل منها سلبياً بمجمل التطورات الإقليمية بالمنطقة، فتأثرت سلباً بتنفيذ اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، وكذلك تأثرت سلبياً بالتطورات السياسية بالمنطقة، وبالتالي تأثرت التجارة الخارجية البينية الكلية لكل منها مع بقية الدول العربية سلبياً بمجمل التطورات الإقليمية.
- يؤخذ في الاعتبار ان للتطورات الإقليمية تأثيرات مختلفة على الصادرات والواردات البينية الكلية لبعض الدول الأعضاء بالمنطقة، فقد تتأثر الواردات البينية الكلية لدولة عضو، كنتيجة لتأثر الصادرات البينية الكلية لدولة عضو أخرى بهذه التطورات.
-

جدول رقم (15- 5): اثار التطورات الإقليمية على الواردات البينية للدول الأعضاء بالمنطقة كمتوسط للفترة (2000- 2013).

البيان	الأهمية النسبية للواردات البينية في إجمالي التجارة الكلية				التغير السنوي	
الدولة	الفترة (1) 2004-2000	الفترة (2) 2013-2005	الفترة (3) 2010-2005	الفترة (4) 2013-2011	التغير بين الفترتين (2)، (1)	التغير بين الفترتين (4)، (3)
الاردن	7.08	6.76	13.75	6.92	(0.32)	(0.21)
الامارات	13.30	13.72	135.59	11.98	0.42	2.16
البحرين	6.24	5.45	11.07	6.35	(0.79)	(1.13)
تونس	3.33	2.18	18.97	2.44	(1.15)	(0.33)
الجزائر	2.00	1.94	30.03	1.56	(0.06)	0.48
السعودية	11.59	12.27	89.51	10.73	0.69	1.93
السودان	2.39	2.79	8.79	3.07	0.39	(0.35)
سوريا	2.83	2.76	14.06	3.35	(0.07)	(0.74)
العراق	4.78	12.96	34.77	15.21	8.18	(2.80)
عمان	10.52	7.99	15.42	7.41	(2.54)	0.71
قطر	3.54	4.44	19.95	4.65	0.89	(0.26)
الكويت	6.56	4.48	20.46	4.38	(2.07)	0.13
لبنان	4.46	2.65	13.48	2.55	(1.81)	0.12
ليبيا	2.95	1.76	19.36	1.31	(1.19)	0.55
مصر	6.86	7.94	42.22	7.59	1.08	0.43
المغرب	6.54	5.98	31.08	5.67	(0.56)	0.39
اليمن	5.02	3.92	7.89	4.82	(1.10)	(1.13)
فلسطين	0.02	0.03	3.16	0.01	0.01	0.03

الارقام بين الاقواس قيمة سالبة.

المصدر:

جمعت وحسبت من: جامعة الدول العربية، صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أعداد مختلفة.

ملخص الفصل

تهدف اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى والتي دخلت حيز التنفيذ في عام 2005، الى فتح الأسواق العربية، وإزالة العقبات والعراقيل الجمركية وغير الجمركية وتسهيل عبور وانتقال السلع، كخطوة عملية هامة للتحرير الكامل للتجارة بين الدول العربية، مما ينعكس على تطور التجارة البينية العربية ونموها، الا ان الواقع الفعلي يشير إلى تواضع الأهمية النسبية للتجارة الخارجية البينية الكلية إلى إجمالي التجارة الخارجية بالمنطقة، إذ لم تتجاوز تلك النسبة نحو 10.7٪ في عام 2013، مما

يدل على تدنى وضالة التجارة الخارجية البينية للمنطقة. لذلك كان من الاهمية دراسة وتحليل التجارة الخارجية البينية الكلية بالمنطقة ومؤشرات كفاءتها، واثار التطورات الإقليمية على التجارة الخارجية البينية الكلية بالمنطقة خلال الفترة (2000 –2013). واظهرت النتائج ان التجارة الخارجية البينية الكلية للمنطقة تتزايد بمعدل سنوي بلغ نحو 13.7٪، وبلغت درجة الانكشاف الاقتصادي للتجارة البينية بالمنطقة حوالي 8٪. فقد بلغ المؤشر العام لدرجة الاستقرار الاقتصادي لها حوالي 8.26٪، وقدر متوسط نصيب الفرد من هذه التجارة بنحو 114.1 دولار، يمثل حوالي 3.96٪ من نصيب الفرد من إجمالي التجارة الخارجية الكلية لدول المنطقة، وبلغ مؤشر التنوع للمنطقة نحو 0.686، ومتوسط قيمة مؤشر التركز نحو 0.374. وقد انحسرت التجارة الخارجية البينية الكلية للمنطقة في عدد قليل من الدول العربية الأعضاء، اذ تركزت حوالي 76.1٪ منها في ثمان دول في مقدمتها السعودية بنحو 25.6٪، يليها دولة الإمارات بنحو 15.2٪، وتبين ان كل من قطر، العراق، السودان، ومصر لم تتأثر الأهمية النسبية للتجارة البينية الكلية بمجمل التطورات الإقليمية بالمنطقة والتي تشمل تنفيذ اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، والاحداث السياسية ببعض دول المنطقة، في حين تأثرت بقية الدول سلباً بمجمل هذه التطورات

قراءات ومراجع الفصل:

1- **جامعة الدول العربية، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، الإدارة العامة للشئون الاقتصادية، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، القاهرة، أعداد مختلفة.**

2- **جامعة الدول العربية، مؤتمر مستقبل التجارة العربية . التحديات والفرص، تقييم التجارة العربية البينية، فبراير 2003.**

3- **جلال عبد الفتاح الملاح (دكتور): عدم الثبات والتركيز السلعي للصادرات الزراعية، المؤتمر الدولي السابع للإحصاء والحسابات العملية والبحوث الاجتماعية والسكانية، جامعة عين شمس، 1982.**

4- **رسلان خضور (دكتور): تطور التجارة العربية البينية في ظل منطقة التجارة العربية . حالة سورية، مجلة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد (28)، العدد (3)، دمشق، سوريا، 2006.**

5- **سرحان احمد عبد اللطيف سليمان (دكتور): التجارة الخارجية البينية الكلية بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ومؤشرات كفاءتها في ظل المتغيرات الإقليمية الراهنة، الجمعية المصرية للاقتصاد الزراعي، المؤتمر الثالث والعشرون للاقتصاديين الزراعيين– التكامل الاقتصادي الزراعي العربي، القاهرة، 11–12 نوفمبر 2015.**

6- **سرحان احمد عبد اللطيف سليمان: " اقتصاديات التجارة الخارجية الزراعية العربية"، رسالة دكتوراه، قسم الاقتصاد الزراعي، كلية الزراعة، جامعة كفر الشيخ، 2014.**

7- **صلاح محمد زين الدين (دكتور): أثر المشروعات المشتركة في تدعيم التعاون الاقتصادي العربي، المؤتمر العلمي السنوي العشرين للاقتصاديين المصريين، القاهرة 20–22 نوفمبر 1997.**

8- **محمود محمد فواز (دكتور)، سرحان احمد عبد اللطيف سليمان (دكتور): الموارد الاقتصادية الزراعية والانتاج الزراعي والتجارة البينية لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، الجمعية المصرية للاقتصاد الزراعي، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي، المجلد الخامس والعشرون، العدد الثاني، يونيو 2015.**

9- مراد زكى موسى، محمود محمد فواز، سرحان احمد عبد اللطيف سليمان (دكاترة): التجارة الخارجية البينية الزراعية العربية–الوضع الراهن وافاق المستقبل، مجلة كلية الزراعة بكفر الشيخ، مجلد (40)، العدد الثاني، يونيو 2014.

10- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، الإدارة العامة للشئون الاقتصادية، التجارة الزراعية العربية البينية والأساليب المقترحة لتنميتها، ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر الأول للجمعية العربية للعلوم الاقتصادية والاجتماعية الزراعية، بيروت، لبنان، 1994.

11- Ali A. Bolbol and Ayten M. Fatheldin: Intra - Arab Exports and Direct Investment an Empirical – Arab Monetary, Fund - Abu Dhabi, June 2005.

12- Bacchetta, Phillippe, and Eric Van Wincoop: Exchange – Rate Stability Increase Trade and Welfare?, American Economic Review 90 (5), 1093 -1109, Sercu, Piet and Raman Uppal, Exchange Rate Volatility and International Trade, A General Equilibrium Analysis, European Economic Review 47, (2003).

13- The World Bank, Development Indicators, 2006, the United States of America, 1st Printing, April 2006, PP282 -284.

الفصل السادس

محددات التجارة البينية الكلية والزراعية بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

محتويات الفصل:

أولاً: محددات التجارة الخارجية البينية الكلية بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

ثانياً: محددات التجارة الخارجية البينية الزراعية بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

الفصل السادس

محددات التجارة البينية الكلية والزراعية بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

تمهيد: تعد تنمية التجارة البينية العربية من الأهداف الأساسية التي سعت إلى تحقيقها برامج وخطط التعاون الاقتصادي العربي المشترك والتي تستهدف تسهيل التبادل التجاري البيني العربي بصفة عامة، والزراعي منه بصفة خاصة، إلا انه يلاحظ انخفاض حجم التجارة البينية العربية إلى إجمالي التجارة العربية، على الرغم من امتلاك هذه الدول الموارد الاقتصادية القادرة على تشجيع التبادل التجاري بين الدول العربية، وإزالة العقبات أمام حركة التجارة العربية المتبادلة، وعلى الرغم من تنفيذ اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى منذ عام 2005 والتي تستهدف إزالة القيود الكمية وغير الكمية امام التجارة البينية العربية، مما يؤكد ان تنفيذ الاتفاقية وحده لا يكفى لتنشيط هذه التجارة وانه لابد من سبل ووسائل إضافية، وخاصة الإنتاجية وأهمها تنسيق السياسيات الاقتصادية والتسويقية وغيرها التي تستطيع تحقيق معدلات نمو في التجارة البينية العربية، من هذا المنطلق يتضح أهمية دراسة وتحليل محددات التجارة البينية العربية الكلية والزراعية، في ظل تنفيذ منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، وذلك للتوصل لأهم محددات الصادرات والواردات البينية الكلية والزراعية بالمنطقة، باعتبارها اهم التجمعات الاقتصادية العربية، وللوقوف على اهم تلك المحددات وتأثيرها، سواء الإيجابي أو السلبى، مما سيكون له أهمية في تحديد الأساليب والآليات التي يمكن اتباعها للتغلب على اهم المعوقات والمشاكل التي تحول دون زيادة التجارة البينية الكلية والزراعية بالمنطقة[7]. ويتناول هذا الفصل دراسة محددات التجارة الخارجية البينية الكلية والزراعية بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى خلال الفترة (1990- 2010)، وذلك للوقوف على اهم العوامل المؤثرة عليها، الأمر الذي يمكن أن يساعد الدول العربية في تنسيق سياستها الاقتصادية لتعزيز ودعم تجارتها الخارجية البينية.

أولا: محددات التجارة الخارجية البينية الكلية بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى:

برزت أهمية الجهود العربية نحو التكامل الاقتصادي في تشجيع التبادل التجاري بين الدول العربية، والحفاظ على مصالحها أمام التكتلات الاقتصادية الدولية، فقد بدأ التنفيذ الفعلي لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى مع بداية عام 2005، إلا انه رغم ذلك فإن التجارة البينية العربية لم تنمو بما يتناسب مع الإلغاء للضرائب والرسوم الجمركية على التجارة بين الدول العربية، وهذا يعنى أن إزالة القيود الجمركية بحد ذاتها؛ لا يؤدى إلى نمو تلقائي في التجارة البينية العربية، وهناك جملة من المحددات، بجانب العديد من العقبات والمعوقات غير

الجمركية التي تحول دون ذلك. وفيما يلي عرضاً لتحديد وتوصيف وتحليل أهم المحددات المؤثرة في التجارة البينية الكلية بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، الأمر الذي يمكن أن يساعد الدول العربية في تنسيق سياستها الاقتصادية لتعزيز ودعم تجارتها البينية.

النموذج الاقتصادي–الرياضي: يعتقد ان التجارة الخارجية البينية الكلية بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى (الصادرات والواردات)، كمتغير تابع (ص$_{هـ}$) تتأثر بعدة محددات اقتصادية داخلية وخارجية كمتغيرات تفسيرية، وتتضمن تلك المتغيرات ما يلي:

س1$_{هـ}$: معدل النمو السنوي لعدد السكان بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في السنة هـ.

س2$_{هـ}$: عدد السكان بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى بالمليون نسمة في السنة هـ.

س3$_{هـ}$: معدل النمو السنوي للناتج المحلى الإجمالي بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في السنة هـ.

س4$_{هـ}$: نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالي بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى بالدولار في السنة هـ.

س5$_{هـ}$: الناتج المحلى الإجمالي بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى بالمليار دولار في السنة هـ.

س6$_{هـ}$: معدل التضخم المحلى "مؤشر أسعار المستهلكين" بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في السنة هـ.

س7$_{هـ}$: معدل التضخم الأجنبي "مؤشر أسعار المستهلكين الأجنبي" في السنة هـ. وقد تم استخدام معدل التضخم الأمريكي للتعبير عن معدل التضخم الأجنبي، وهو يقيس مؤشر أسعار المستهلكين بأمريكا، وتم استخدامه وفقاً لمعظم الدراسات والبحوث المتعلقة بنفس موضوع الدراسة.

س8$_{هـ}$: معدل التضخم المحلى بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى كنسبة إلى معدل التضخم الأجنبي في السنة هـ.

س9$_{هـ}$: قيمة الصادرات الكلية بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى إلى بقية دول العالم بالمليار دولار في السنة هـ.

س10$_{هـ}$: قيمة الواردات الكلية بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى من بقية دول العالم بالمليار دولار في السنة هـ.

س11$_{هـ}$: قيمة التجارة الخارجية الكلية بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى مع بقية دول العالم بالمليار دولار في السنة هـ.

س12$_{هـ}$: الإنفاق العام كنسبة من الناتج المحلى الإجمالي بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في السنة هـ.

س13$_{هـ}$: الحساب الجاري كنسبة من الناتج المحلى الإجمالي بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في السنة هـ.

س14$_{هـ}$: سعر الصرف مقابل الدولار الأمريكي بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، وتم قياسه بالانحراف المعياري لأسعار صرف العملات للدول الأعضاء مقابل الدولار الأمريكي في السنة هـ.

د: المتغير الصوري* ، والذي يعبر عن أثر تنفيذ اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى على قيمة التجارة البينية الكلية للمنطقة، ويأخذ القيمة (صفر) في الفترة (1990 – 2004) وهي الفترة السابقة لتنفيذ اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، والقيمة (واحد صحيح) في الفترة (2005 –2010) وهي فترة تنفيذ الاتفاقية.

وقد أجريت عدة محاولات لتقدير علاقة الانحدار المتعدد للمتغيرات، والتي تتمشى معاملات ارتباطها البسيطة بالمتغير التابع مع المنطق الإحصائي، واختيار افضل العلاقات الدالية ، والتي تتسم بأفضل التقديرات الإحصائية لكل من معامل التحديد (ر^2)، (ف)، مع مراعاة ألا يتضمن أي محاولة تقدير لتلك العلاقة الإنحدارية متغيرين مستقلين بينهما مشكلة ازدواج

* Dummy Variable

خطى متعدد، استناداً إلى مصفوفة كلاين لمعاملات الارتباط، بالإضافة إلى اختبار دوربن واتسون** للتأكد من وجود أو عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي بين المتغيرات المستقلة، ومن المتوقع أن تأتى النتائج كالآتي:

(أ) أن تكون كل من متغيرات: معدل النمو السنوي لعدد السكان (س1هـ)، عدد السكان (س2هـ)، معدل النمو السنوي للناتج المحلى الإجمالي (س3هـ)، نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالي (س4هـ)، الناتج المحلى الإجمالي (س5هـ)، الإنفاق العام كنسبة من الناتج المحلى الإجمالي (س12هـ)، والحساب الجاري كنسبة من الناتج المحلى الإجمالي (س13هـ)، ذات علاقة طردية (موجبة) مع المتغير التابع، حيث يفترض أن تغير أي من هذه المتغيرات يؤدى إلى تغير قيمة التجارة البينية بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى (صهـ) في نفس الاتجاه.

(ب) أن تكون كل من متغيرات: معدل التضخم المحلى (س6هـ)، معدل التضخم الأجنبي (س7هـ)، معدل التضخم المحلى كنسبة إلى معدل التضخم الأجنبي (س8هـ)، قيمة الصادرات الكلية إلى بقية دول العالم (س9هـ)، قيمة الواردات الكلية من بقية دول العالم (س10هـ)، قيمة التجارة الخارجية الكلية مع بقية دول العالم (س11هـ)، وتذبذب سعر الصرف (س14هـ)، ذات علاقة مع المتغير التابع تختلف بطبيعية النتائج وعلاقة المتغيرات المستقلة معاً، فبإمكان تلك المتغيرات أن تؤثر إيجابياً أو سلبياً على قيمة التجارة البينية بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى (صهـ) وفقاً لطبيعة النموذج.

(ج) من المفترض أن يكون أثر تنفيذ اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى على قيمة التجارة البينية الكلية للمنطقة إيجابياً، وذلك نظراً لإزالة معظم العقبات الجمركية وغير الجمركية أمام حركة التجارة البينية فيما بين الدول الأعضاء.

وللحصول على نتائج التقدير فقد تم استخدم البيانات الثانوية لفترة الدراسة، كما في جدول رقم (1– 6)، وقد شمل التحليل جميع الدول الأعضاء بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، والبالغ عددها (18) دولة، وتم الاعتماد على نموذج الانحدار المتعدد المرحلي* لتحديد أهم العوامل المؤثرة في التجارة البينية الكلية (الصادرات والواردات) بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، وتأثير كل عامل على حدة، كما انه لابد من الإشارة إلى أن النتائج المتحصل عليها مقيدة بحدود الدراسة، من حيث عدد الدول الأعضاء بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، والفترة الزمنية، ونوعية البيانات المتاحة، وبالتالي من المؤكد أن هناك عوامل أخرى يصعب تقديرها، لعدم توافر بيانات كافية عنها، وتعتبر محددات أمام التجارة البينية بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى مثل القيود والضرائب الجمركية التي ما زالت تفرضها الدول الأعضاء على وارداتها، وصعوبة وتكلفة النقل، وضعف الإجراءات الإدارية، بالإضافة إلى العوامل

** Durbin-Watson

* Step Wise

السياسية والتشريعية واختلاف أذواق المستهلكين داخل الدول وغيرها، مما قد تشكل تلك العوامل عائقاً أو محددات أمام التجارة البينية بالمنطقة.

(1) محددات الصادرات البينية الكلية بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى:

بالاستناد إلى المعايير الإحصائية والقياسية، تبين أن الصورة التي يمكن أن تكون أكثر تمثيلاً للعلاقة الرياضية بين المتغيرات المؤثرة على الصادرات البينية الكلية بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، وقيمة الصادرات البينية الكلية بالمنطقة، والتي تتفق مع المنطق الاقتصادي، والإحصائي تتخذ الصورة اللوغاريتمية المزدوجة التالية:

$$\text{لوص}^{\wedge}_{\text{هـ}} = -2.596 + 0.446\ \text{لوس}_{5\text{هـ}} + 0.206\ \text{لوس}_{7\text{هـ}} + 0.426\ \text{لوس}_{11\text{هـ}} \quad \ldots\ldots\ldots (1)$$

$$(-7.755)^{*} \quad (3.207)^{*} \quad (2.774)^{**} \quad (2.044)^{**}$$

$$\text{ر}^2 = 0.98 \qquad \text{ف} = 440.156^{*} \qquad \text{D. W= 1.349}$$

*معنوي عند مستوى معنوية 0.01، ** معنوي عند مستوى معنوية 0.05.

هـ = 1، 2، 3، .....، 21.

وحيث:

$\text{ص}^{\wedge}_{\text{هـ}}$ = القيمة المقدرة للصادرات البينية الكلية بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى بالمليار دولار في السنة هـ.

$\text{س}_{5\text{هـ}}$ = الناتج المحلى الإجمالي بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى بالمليار دولار في السنة هـ.

$\text{س}_{7\text{هـ}}$ = معدل التضخم الأجنبي "مؤشر أسعار المستهلكين الأجنبي" في السنة هـ.

$\text{س}_{11\text{هـ}}$ = قيمة التجارة الخارجية الكلية لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى مع بقية دول العالم بالمليار دولار في السنة هـ.

وتشير نتائج التحليل إلى أن المعادلة رقم (1) معنوية إحصائياً، حيث ان قيمة (ف) المحسوبة أكبر من قيمة (ف) الجدولية عند مستوى المعنوية (0.01)، كما يشير معامل التحديد ($ر^2$) إلى أن حوالي 98٪ من التغيرات في قيمة الصادرات البينية الكلية بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ترجع إلى التغير في المتغيرات المستقلة مجتمعة في المعادلة، بفرض ثبات باقي العوامل الاخرى التي لم تتضمنها المعادلة، ودلت القيمة المحسوبة لاختبار دارين واتسون (DW=1.349) على ان الارتباط الذاتي غير مؤكد* حيث تقع قيمته بين (du=1.669)، و(dL=0.927)، وبفحص المعنوية الإحصائية لمعاملات الانحدار للمتغيرات المستقلة الداخلة في المعادلة المقدرة، يتضح ثبوت المعنوية الإحصائية لكل من قيمة الناتج المحلى الإجمالي بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ($\text{س}_{5\text{هـ}}$) عند مستوى المعنوية الإحصائية (0.01)، بينما ثبتت المعنوية الإحصائية لكل من معدل التضخم الأجنبي "مؤشر أسعار المستهلكين الأجنبي"، وقيمة التجارة الخارجية الكلية بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى مع بقية دول العالم ($\text{س}_{11\text{هـ}}$) عند مستوى المعنوية الإحصائية (0.05). وبدراسة إشارات معاملات الانحدار المقدرة للمتغيرات التفسيرية، تبين أنها تتفق مع المنطق الاقتصادي. وتشير

* inconclusive

معاملات الانحدار الجزئية القياسية بالمعادلة، والتي يمكن بواسطتها ترتيب العوامل التفسيرية من حيث الأهمية في التأثير على الصادرات البينية الكلية بالمنطقة وفقاً لقيم تلك المعاملات، إلى أن الناتج المحلى الإجمالي لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى يأتي في المرتبة الأولى كأهم المتغيرات التفسيرية المؤثرة في الصادرات البينية الكلية للمنطقة، حيث بلغ المعامل نحو(0.628) ثم يأتي في المرتبة الثانية التجارة الخارجية الكلية للمنطقة مع بقية دول العالم، حيث بلغ المعامل نحو (0.396)، ثم جاء أخيراً معدل التضخم الأجنبي "مؤشر أسعار المستهلكين الأجنبي"، حيث بلغ المعامل نحو (0.084).

وفي ضوء معادلة النموذج، ومعنوية المتغيرات التفسيرية، فانه تم التوصل إلى النتائج التالية:

(1) إن تغيراً في قيمة الناتج المحلى الإجمالي بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى مقداره نحو 1٪ يؤدى إلى تغيراً مقداره نحو 0.63٪ في قيمة الصادرات البينية الكلية بالمنطقة وفى نفس الاتجاه.

(2) إن تغيراً في قيمة معدل التضخم الأجنبي "مؤشر أسعار المستهلكين الأجنبي" مقداره نحو 1٪ يؤدى إلى تغيراً مقداره نحو 0.08٪ في قيمة الصادرات البينية الكلية بالمنطقة وفى نفس الاتجاه.

(3) إن تغيراً في قيمة التجارة الخارجية الكلية لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى مع بقية دول العالم مقداره نحو 1٪ يؤدى إلى تغيراً مقداره نحو 0.4٪ في قيمة الصادرات البينية الكلية بالمنطقة وفى نفس الاتجاه، واتفقت هذه النتيجة مع دراسة "العبدلي"[6] في عام 2010، التي توصلت إلى أن زيادة التجارة الخارجية لدول تكتل ما مع بقية دول العالم، تؤدى إلى زيادة الصادرات البينية بين دول التكتل في مرحلة ما، إلا أن تركيز صادرات دول التكتل على بقية دول العالم قد يقلل من حجم الصادرات البينية اذا لم تكن هناك رغبة في زيادة التبادل التجاري بين دول التكتل، أو أن السلع التي تستطيع الدول تصديرها لا تلقى رغبة من المستهلكين في الدول الأخرى بالتكتل، ومن ثم يجب التركيز على معرفة طلبات المستهلكين وإنتاج سلع لا تقل منافسة من نظيرتها الأجنبية جودة وسعراً لزيادة التبادل التجاري بين الدول الأعضاء بالتكتل.

وعلى ضوء ما سبق فانه يمكن الاستنتاج بأن الصادرات البينية بالمنطقة تتحدد بصفة رئيسية بزيادة الناتج المحلى الإجمالي للمنطقة، كما أن زيادة معدل التضخم الأجنبي قد يعمل على زيادة الصادرات البينية بالمنطقة، في حين زيادة التبادل التجاري بين دول المنطقة مع بقية دول العالم ربما لا يعوق زيادة الصادرات البينية الكلية للمنطقة، بل يدفع في اتجاه زيادتها، بشرط أن يكون هناك أولوية للدول العربية الأعضاء بالمنطقة في الاستفادة من مميزات التجارة الحرة، والرغبة في الاستفادة من التبادل التجاري مع بقية العالم في تحسين

منتجاتها سعراً وجودة، بما يحقق لها تنافسية عالمية، ويزيد من رغبة المواطنين بالدول العربية في الأقبال عليها، مقابل التنازل عن نظيرتها الأجنبية.

(2) محددات الواردات البينية الكلية بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى:

بالاستناد إلى المعايير الإحصائية والقياسية، تبين أن الصورة التي يمكن أن تكون أكثر تمثيلاً للعلاقة الرياضية بين المتغيرات المؤثرة على الواردات البينية الكلية بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، وقيمة الواردات البينية الكلية بالمنطقة، والتي تتفق مع المنطق الاقتصادي، والإحصائي تتخذ الصورة اللوغاريتمية المزدوجة التالية:

$$\text{لوص}^{\wedge}_{\text{هـ}} = \underset{(-7.518)^{*}}{-2.615} + \underset{(3.104)^{*}}{0.807}\ \text{لوس}_{5\text{هـ}} + \underset{(2.404)^{**}}{0.457}\ \text{لوس}_{11\text{هـ}} + \underset{(2.029)^{**}}{0.166}\ \text{لوس}_{14\text{هـ}} \quad \ldots\ldots\ldots (2).$$

$$\text{ر}^2 = 0.995 \qquad \text{ف} = 544.223^{*} \qquad \text{D. W= 1.361}$$

وحيث:

ص^هـ = القيمة المقدرة للواردات البينية الكلية بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى بالمليار دولار في السنة هـ.

س5هـ = الناتج المحلى الإجمالي بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى بالمليار دولار في السنة هـ.

س11هـ = قيمة التجارة الخارجية الكلية لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى مع بقية دول العالم بالمليار دولار في السنة هـ.

س14هـ = تذبذب سعر الصرف بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى مقابل الدولار الأمريكي في السنة هـ.

وتشير نتائج التحليل إلى أن المعادلة رقم (2) معنوية إحصائياً، إذ أن قيمة (ف) المحسوبة أكبر من قيمة (ف) الجدولية عند مستوى المعنوية (0.01)، كما يشير معامل التحديد ($ر^2$) إلى أن حوالي 99.5٪ من التغيرات في قيمة الواردات البينية الكلية بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ترجع إلى التغير في المتغيرات المستقلة في المعادلة بفرض ثبات باقي العوامل الاخرى التي لم تتضمنها المعادلة، ودلت القيمة المحسوبة لاختبار دارين واتسون (DW=1.361) على ان الارتباط الذاتي غير مؤكد حيث تقع قيمته (du=0.894)، و(dL=1.676)، وبفحص المعنوية الإحصائية لمعاملات الانحدار للمتغيرات المستقلة الداخلة في المعادلة المقدرة، يتضح ثبوت المعنوية الإحصائية لقيمة الناتج المحلى الإجمالي بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى (س5هـ) عند مستوى المعنوية (0.01)، بينما اتضح ثبوت المعنوية الإحصائية لكل من قيمة التجارة الخارجية الكلية مع بقية دول العالم بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى (س11هـ)، وتذبذب سعر الصرف مقابل الدولار الأمريكي بالمنطقة(س14هـ)، عند مستوى المعنوية (0.05)، وبدراسة إشارات معاملات الانحدار المقدرة للمتغيرات التفسيرية، تبين أنها تتفق مع المنطق الاقتصادي. وتشير قيم معاملات الانحدار الجزئية القياسية بالمعادلة إلى أن الناتج المحلى الإجمالي للمنطقة يأتي في المرتبة الأولى كأهم المتغيرات التفسيرية المؤثرة في الواردات البينية الكلية للمنطقة، حيث بلغت قيمة المعامل نحو (0.539)، ثم يأتي في المرتبة الثانية التجارة الخارجية الكلية مع بقية دول العالم

بالمنطقة، حيث بلغت قيمة معامل الانحدار نحو (0.426)، ثم يأتي ثالثاً تذبذب سعر الصرف مقابل الدول الأمريكي بالمنطقة، بقيمة معامل انحدار قدرت بنحو (0.06).

وفي ضوء معادلة النموذج، ومعنوية المتغيرات التفسيرية، فانه يمكن التوصل إلى النتائج التالية:

(1) إن تغيراً في قيمة الناتج المحلى الإجمالي بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى مقداره نحو 1٪ يؤدى إلى تغيراً مقداره نحو 0.81٪ في قيمة الواردات البينية الكلية بالمنطقة وفى نفس الاتجاه.

(2) إن تغيراً في قيمة التجارة الخارجية الكلية لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى مع بقية دول العالم مقداره نحو 1٪ يؤدى إلى تغيراً مقداره نحو 0.46٪ في قيمة الواردات البينية الكلية بالمنطقة وفى نفس الاتجاه، وهذا يتفق مع المنطق الاقتصادي حيث أن زيادة نصيب الدول العربية من التجارة الدولية يعزز تنافسية السلع العربية عالمياً، مما قد يدفع الدول العربية المستوردة إلى أن تطلبها بديلاً عن الاستيراد من خارج الدول العربية، ويدفع في اتجاه تطوير الصناعة العربية جودة وسعراً، بالإضافة إلى حاجة الدول العربية إلى الخارج لسد احتياجاتها من السلع الضرورية اللازمة إلى تطوير الصناعة خاصة الرأسمالية منها، وبعض المكونات التي تدخل السلع التي يتم تبادلها فيما بينها، وحيث أن اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى تتيح ذلك، حيث تشترط فقط أن يكون المكون الوطني للسلع المتبادلة لا يقل عن 40٪ من قيمتها النهائية حتى يتم تداولها داخل المنطقة، وبذلك يؤثر زيادة حجم التجارة الكلية مع بقية دول العالم إيجابياً في زيادة الواردات البينية العربية بالمنطقة، إلا أن ذلك يجب أن يكون مرحلياً، بحيث يجب الاستغناء تدريجياً عن السلع الأجنبية وزيادة الواردات البينية الكلية بين الدول العربية.

(3) إن تغيراً في تذبذب سعر الصرف مقابل الدولار الأمريكي بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى بنحو 1٪ يؤدى إلى تغيراً بنحو 0.17٪ في قيمة الواردات البينية الكلية بالمنطقة وفى نفس الاتجاه، ولتفسير تلك العلاقة، فانه على مستوى التحليل النظري، يوجد غموض في طبيعية العلاقة بين تذبذب سعر الصرف والتجارة البينية، وان طبيعة تلك العلاقة يعتمد على مصدر هذا التذبذب[11]، ففي دراسة موسعة لكل من "Kelin, Shambaugh"[14] في هذا الصدد في عام 2004، توصلت إلى أن هناك علاقة عكسية ومعنوية إحصائية بين مدى تذبذب سعر الصرف وحجم التجارة البينية (ومنها الواردات البينية)، في حين اثر سعر الصرف الثابت إيجابياً على التبادل التجاري بين الدول، غير أن المتمعن في سياسات سعر الصرف التي تتبناه الدول العربية الأعضاء بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، يجد مبرراً منطقياً لهذا التذبذب في معدلات أسعار صرف عملاتها، حيث أنها إما تتحدد وفقاً لظروف العرض والطلب، أو اتباع بعض الدول نظام التعويم المدار، بحيث تتدخل عندما يصل سعر الصرف إلى مستويات غير مرغوبة[15]، وبالتالي يمكن قبول تلك العلاقة الطردية بين تذبذب

سعر الصرف مقابل الدولار الأمريكي بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وقيمة الواردات البينية بالمنطقة وفقاً للمنطق الاقتصادي.

وعلى ضوء ما سبق، يمكن الاستنتاج بان الواردات البينية الكلية بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى تتحدد إيجابياً بزيادة الناتج المحلى الإجمالي للمنطقة، وزيادة التجارة الكلية مع بقية دول العالم بالمنطقة، كما أن تذبذب متوسط سعر الصرف لعملات الدول الأعضاء مقابل الدولار الأمريكي بالمنطقة لم يتضح أن له تأثيراً سلبياً على زيادة الواردات البينية الكلية للمنطقة، كما أن تنفيذ اتفاقية التجارة الحرة العربية الكبرى كان له تأثيراً إيجابياً على تلك الواردات البينية الكلية للمنطقة.

ثانياً: محددات التجارة الخارجية البينية الزراعية بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى:

على الرغم من المحاولات الكثيرة في الآونة الأخيرة لتعزيز العلاقات الاقتصادية العربية . العربية بهدف تحقيق التكامل الاقتصادي، وكان آخرها اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ، فان العلاقات الاقتصادية العربية في مجال التجارة البينية تشير إلى ضعف تلك العلاقات وتضاؤلها، خاصة الزراعية منها، ومن هنا كانت أهمية البحث عن محددات التجارة البينية الزراعية بين الدول العربية بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، بهدف الوصول إلى اهم تلك المحددات، الأمر الذى يمكن أن يساعد الدول العربية في تنسيق سياستها الاقتصادية لتعزيز ودعم تجارتها البينية الزراعية.

النموذج الاقتصادي–الرياضي: تتأثر التجارة الخارجية البينية الزراعية بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى (الصادرات والواردات البينية الزراعية) كمتغير تابع (صهـ)، بعدة محددات اقتصادية داخلية وخارجية، وتتضمن تلك المتغيرات التفسيرية ما يلي:

س1هـ = معدل النمو السنوي لعدد السكان بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في السنة هـ.

س2هـ = عدد السكان بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى بالمليون نسمة في السنة هـ.

س3هـ = معدل النمو السنوي للناتج المحلى الزراعي بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في السنة هـ.

س4هـ = نصيب الفرد من الناتج المحلى الزراعي بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى بالدولار في السنة هـ.

س5هـ = الناتج المحلى الزراعي بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى بالمليار دولار في السنة هـ.

س6هـ = معدل التضخم المحلى "مؤشر أسعار المستهلكين" بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في السنة هـ.

س7هـ = معدل التضخم الأجنبي "مؤشر أسعار المستهلكين الأجنبي" في السنة هـ.

س8هـ = معدل التضخم المحلى بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى كنسبة إلى معدل التضخم الأجنبي في السنة هـ.

س9هـ = قيمة الصادرات الزراعية بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى إلى بقية دول العالم بالمليار دولار في السنة هـ.

س10هـ = قيمة الواردات الزراعية بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى من بقية دول العالم بالمليار دولار في السنة هـ.

س11هـ = قيمة التجارة الخارجية الزراعية بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى مع بقية دول العالم بالمليار دولار في السنة هـ.

س12هـ = سعر الصرف مقابل الدولار الأمريكي بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، وتم قياسه بالانحراف المعياري لأسعار صرف العملات للدول الأعضاء مقابل الدولار الأمريكي في السنة هـ.

س13هـ = مساحة الأراضي الزراعية كنسبة من إجمالي مساحة الأراضي بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في السنة هـ.

د = والذي يعبر عن أثر تنفيذ اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى على قيمة التجارة البينية الزراعية للمنطقة، ويأخذ القيمة (صفر) في الفترة (1990 –2004) وهي الفترة السابقة لتنفيذ اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، والقيمة (واحد صحيح) في الفترة (2005 –2010) وهي فترة تنفيذ الاتفاقية.

وقد أجريت عدة محاولات لتقدير علاقة الانحدار المتعدد للمتغيرات، والتي تتمشى معاملات ارتباطها البسيطة بالمتغير التابع مع المنطق الإحصائي، واختيار افضل العلاقات الدالية ، والتي تتسم بأفضل التقديرات الإحصائية لكل من معامل التحديد ($ر^2$)، (ف)، مع مراعاة ألا يتضمن أي محاولة تقدير لتلك العلاقة الإنحدارية متغيرين مستقلين بينهما مشكلة ازدواج خطى متعدد، استناداً إلى مصفوفة كلاين لمعاملات الارتباط، بالإضافة إلى اختبار دوربن واتسون "**Durbin-Watson**" للتأكد من وجود أو عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي بين المتغيرات المستقلة، ومن المتوقع أن تأتى النتائج كالآتي:

(أ) أن تكون كل من متغيرات: معدل النمو السنوي لعدد السكان، عدد السكان، معدل النمو السنوي للناتج المحلى الزراعي، نصيب الفرد من الناتج المحلى الزراعي، معدل النمو السنوي للناتج المحلى الزراعي، الناتج المحلى الزراعي، مساحة الأراضي الزراعية كنسبة من إجمالي مساحة الأراضي ذات علاقة طردية أو موجبة مع المتغير التابع، حيث يفترض أن تغير أي من هذه المتغيرات يؤدى إلى تغير قيمة التجارة البينية الزراعية بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في نفس الاتجاه.

(ب) أن تكون كل من متغيرات: معدل التضخم الأجنبي، معدل التضخم المحلى، معدل التضخم المحلى كنسبة إلى معدل التضخم الأجنبي، قيمة الصادرات الزراعية إلى بقية دول العالم، قيمة الواردات الزراعية من بقية دول العالم، قيمة التجارة الخارجية الزراعية مع بقية دول العالم، وتذبذب سعر الصرف، ذات علاقة مع المتغير التابع تختلف بطبيعية النتائج وعلاقة المتغيرات المستقلة معاً، فبإمكان تلك المتغيرات أن تؤثر إيجابياً أو سلبياً على قيمة التجارة البينية الزراعية بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وفقاً لطبيعة نموذج الدراسة، وطبيعة النتائج.

(ج) من المفترض أن يكون أثر تنفيذ اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى على قيمة التجارة البينية الزراعية للمنطقة إيجابياً، وذلك نظراً لإزالة معظم العقبات الجمركية وغير الجمركية أمام حركة التجارة البينية بين الدول الأعضاء.

وللحصول على نتائج التقدير تم استخدام البيانات الثانوية لفترة الدراسة، كما هو وارد بالجدول رقم (1– 6)، وقد شملت الدراسة (17) دولة، وهى الدول الأعضاء بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، ما عدا دولة العراق التي لم يتوفر بيانات عن تجارتها البينية الزراعية مع

الدول العربية، وتم الاعتماد على نموذج الانحدار المتعدد المرحلي لتحديد أهم العوامل المؤثرة في التجارة البينية الزراعية (الصادرات والواردات البينية الزراعية) بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، وتأثير كل عامل على حدة، كما انه لابد من الإشارة إلى أن النتائج المتحصل عليها مقيدة بحدود الدراسة، من حيث عدد الدول الأعضاء بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، والفترة الزمنية، ونوعية البيانات المتاحة، وبالتالي من المؤكد أن هناك عوامل أخرى يصعب تقديرها، لعدم توفر بيانات كافية عنها، وتعتبر محددات أمام التجارة البينية الزراعية بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

(1) محددات الصادرات البينية الزراعية بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى:

بالاستناد إلى المعايير الإحصائية والقياسية، تبين أن الصورة التي يمكن أن تكون أكثر تمثيلاً للعلاقة الرياضية بين المتغيرات المؤثرة على الصادرات البينية الزراعية بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، وقيمة الصادرات البينية الزراعية بالمنطقة، والتي تتفق مع المنطق الاقتصادي، والإحصائي تتخذ الصورة اللوغاريتمية المزدوجة التالية:

$$\text{لوص}^{\wedge}_{\text{هـ}} = 2.324 + 0.6257 \text{ لوس}_{4\text{هـ}} - 0.239 \text{ لوس}_{8\text{هـ}} + 0.387 \text{ لوس}_{11\text{هـ}} \quad \ldots\ldots (3)$$

$$(12.947)^{*} \quad (4.287)^{*} \quad (-2.319)^{**} \quad (3.850)^{*}$$

$$R^2 = 0.962 \qquad F = 143.113^{*} \qquad D.W = 2.671$$

وحيث:

ص^هـ = القيمة المقدرة للصادرات البينية الزراعية بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى بالمليار دولار في السنة هـ.

س4هـ = نصيب الفرد من الناتج المحلى الزراعي بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى بالدولار في السنة هـ.

س8هـ = معدل التضخم المحلى بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى كنسبة إلى معدل التضخم الأجنبي في السنة هـ.

س11هـ = قيمة التجارة الخارجية بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى مع بقية دول العالم بالمليار دولار في السنة هـ.

وتشير نتائج التحليل إلى أن المعادلة رقم (3) معنوية إحصائياً، إذ أن قيمة (ف) المحسوبة أكبر من قيمة (ف) الجدولية عند مستوى المعنوية (0.01)، كما يشير معامل التحديد ($ر^2$) إلى أن حوالي 96.2٪ من التغيرات في قيمة الصادرات البينية الزراعية بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ترجع إلى التغير في المتغيرات المستقلة في المعادلة بفرض ثبات باقي العوامل الاخرى التي لم تتضمنها المعادلة، ودلت القيمة المحسوبة لاختبار دورين واتسون (DW=2.671) على ان الارتباط الذاتي غير مؤكد حيث تقع قيمته بين (4−dL=2.324)، و(4−du=3.106)، وبفحص المعنوية الإحصائية لمعاملات الانحدار للمتغيرات المستقلة الداخلة في المعادلة المقدرة، يتضح ثبوت المعنوية الإحصائية لكل من نصيب الفرد من الناتج المحلى الزراعي (س4هـ)، وقيمة التجارة الخارجية مع بقية دول العالم (س11هـ)، عند مستوى المعنوية (0.01)، بينما ثبتت المعنوية الإحصائية لمعدل التضخم المحلى بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى كنسبة إلى معدل التضخم الأجنبي (س8هـ)، عند مستوى المعنوية

(0.05)، وبدراسة إشارات معاملات الانحدار المقدرة للمتغيرات التفسيرية، تبين أنها تتفق مع المنطق الاقتصادي، ويمكن تفسيرها. وتشير معاملات الانحدار الجزئية القياسية بالمعادلة الى أن معدل التضخم المحلى بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى كنسبة إلى معدل التضخم الأجنبي (س8هـ) يأتي في المرتبة الأولى كأهم المتغيرات التفسيرية المؤثرة في الصادرات البينية الزراعية للمنطقة، حيث بلغت قيمة معامل الانحدار نحو (3.85)، ثم يأتي في المرتبة الثانية نصيب الفرد من الناتج المحلى الزراعي (س4هـ)، حيث بلغت قيمة معامل الانحدار نحو (0.8)، ثم يأتي أخيراً وقيمة التجارة الخارجية مع بقية دول العالم (س11هـ) بقيمة معامل الانحدار بلغت نحو (-0.28).

وفي ضوء معادلة النموذج، ومعنوية المتغيرات التفسيرية، فانه أمكن التوصل إلى النتائج التالية:

(1) إن تغيراً في نصيب الفرد من الناتج المحلى الزراعي بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى مقداره نحو 1٪ يؤدى إلى تغيراً مقداره نحو 0.63٪ في قيمة الصادرات البينية الزراعية بالمنطقة وفى نفس الاتجاه.

(2) إن تغيراً في معدل التضخم المحلى بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى كنسبة إلى معدل التضخم الأجنبي مقداره نحو 1٪ يؤدى إلى تغيراً مقداره نحو 0.24٪ في قيمة الصادرات البينية الزراعية بالمنطقة وفى عكس الاتجاه.

(3) إن تغيراً في قيمة التجارة الخارجية بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى مع بقية دول العالم مقداره نحو 1٪ يؤدى إلى تغيراً مقداره نحو 0.39٪ في قيمة الصادرات البينية الزراعية بالمنطقة وفى نفس الاتجاه.

وعلى ضوء ما سبق فانه يمكن الاستنتاج بأن قيمة الصادرات البينية الزراعية بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى تتحدد بزيادة كل من الناتج المحلى الزراعي للمنطقة، وقيمة التجارة الخارجية بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى مع بقية دول العالم وانخفاض معدل التضخم المحلى " مؤشر أسعار المستهلكين" بالمنطقة.

(2) محددات الواردات البينية الزراعية بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى:

بالاستناد إلى المعايير الإحصائية والقياسية، تبين أن الصورة التي يمكن أن تكون أكثر تمثيلاً للعلاقة الرياضية بين المتغيرات المؤثرة على الواردات البينية الزراعية بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، وقيمة الواردات البينية الزراعية بالمنطقة، والتي تتفق مع المنطق الاقتصادي، والإحصائي تتخذ الصورة اللوغاريتمية المزدوجة التالية:

$$\text{لوص}^{\wedge}_{\text{هـ}} = -2.21 + 2.527\ \text{لوس}_{2\text{هـ}} + 1.098\ \text{لوس}_{4\text{هـ}} - 0.941\ \text{لوس}_{10\text{هـ}} + 0.742\ \text{لوس}_{13\text{هـ}} - 0.068\ \text{د} \quad \ldots\ldots (4)$$

$$(-1.256)\quad (3.695)^{*}\quad (2.169)^{**}\quad (-2.144)^{**}\quad (10.726)^{*}\quad (-0.951)$$

$$R^2 = 0.952 \qquad F = 29.316^{*} \qquad D.W = 1.735$$

وحيث:

ص^هـ = القيمة المقدرة للواردات البينية الزراعية بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى بالمليار دولار في السنة هـ.

س2هـ = عدد السكان بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى بالمليون نسمة في السنة هـ.

س4هـ = نصيب الفرد من الناتج المحلى الزراعي بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى بالدولار في السنة هـ.

س9هـ = قيمة الصادرات الزراعية إلى بقية دول العالم لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى بالمليار دولار في السنة هـ.

س13هـ = مساحة الأراضي الزراعية كنسبة من إجمالي مساحة الأراضي بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في السنة هـ.

د = المتغير الصوري، والذي يعبر عن أثر تنفيذ اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى على الصادرات البينية الزراعية بالمنطقة.

وتشير نتائج التحليل إلى أن معادلة النموذج رقم (4) معنوية إحصائياً، إذ أن قيمة (ف) المحسوبة أكبر من قيمة (ف) الجدولية عند مستوى المعنوية (0.01)، كما يشير معامل التحديد ($ر^2$) إلى أن حوالي 95.2٪ من التغيرات في قيمة الواردات البينية الزراعية بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ترجع إلى التغير في المتغيرات المستقلة في المعادلة، ودلت القيمة المحسوبة لاختبار دوربن واتسون (DW=1.735) على ان الارتباط الذاتي غير مؤكد حيث تقع قيمته بين (dL=1.828)، و(du=0.792)، وبفحص المعنوية الإحصائية لمعاملات الانحدار للمتغيرات المستقلة الداخلة في المعادلة المقدرة، يتضح ثبوت المعنوية الإحصائية لعدد السكان (س2هـ) عند مستوى المعنوية (0.01)، بينما ثبتت المعنوية الإحصائية لكل من نصيب الفرد من الناتج المحلى الزراعي (س4هـ)، وقيمة الصادرات الزراعية إلى بقية دول العالم (س9هـ)، عند مستوى المعنوية (0.05)، في حين لم تثبت المعنوية الإحصائية لمعاملات الانحدار لكل من مساحة الأراضي الزراعية كنسبة من إجمالي مساحة الأراضي (س13هـ) والمتغير الصوري(د)، وبدراسة إشارات معاملات الانحدار المقدرة للمتغيرات التفسيرية، تبين أنها تتفق مع المنطق الاقتصادي، ويمكن تفسيرها. وتشير معاملات الانحدار الجزئية القياسية بالمعادلة الى أن نصيب الفرد من الناتج المحلى الزراعي (س4هـ) يأتي في المرتبة الأولى كأهم المتغيرات التفسيرية المؤثرة في الواردات البينية الزراعية للمنطقة، حيث بلغت قيمة معامل الانحدار نحو (-1.696)، ثم يأتي في المرتبة الثانية قيمة الصادرات الزراعية إلى بقية دول العالم (س9هـ)، حيث بلغت قيمة المعامل نحو (1.192)، ثم يأتي أخيراً عدد السكان (س2هـ) بقيمة معامل الانحدار بلغت نحو(1.048)، مما يؤكد أولوية الاهتمام بزيادة الناتج المحلى الزراعي بالمنطقة لكى تنمو الواردات البينية الزراعية بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

في ضوء معادلة النموذج، ومعنوية المتغيرات التفسيرية، فانه أمكن التوصل إلى النتائج التالية:

(1) إن تغيراً في عدد السكان بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى مقداره نحو 1٪ يؤدى إلى تغيراً مقداره نحو 2.527٪ في قيمة الواردات البينية الزراعية بالمنطقة وفى نفس الاتجاه.

(2) إن تغيراً في نصيب الفرد من الناتج المحلى الزراعي بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى مقداره نحو 1٪ يؤدى إلى تغيراً مقداره نحو 0.11٪ في قيمة الواردات البينية الزراعية بالمنطقة وفى نفس الاتجاه.

(3) إن تغيراً في قيمة الواردات الزراعية لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى إلى بقية دول العالم مقداره نحو 1٪ يؤدى إلى تغيراً مقداره نحو 0.94٪ في قيمة الصادرات البينية الزراعية بالمنطقة وفى نفس الاتجاه.

وعلى ضوء ما سبق فانه يمكن الاستنتاج بأن قيمة الواردات البينية الزراعية بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى تتحدد بزيادة الناتج المحلى الزراعي للمنطقة، وانخفاض قيمة الصادرات الزراعية للمنطقة إلى بقية دول العالم.

جدول رقم (1- 6): تطور أهم المؤشرات الاقتصادية لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى خلال الفترة (1990- 2010).

البيان / السنوات	الرقعة الزراعية / إجمالي الرقعة الأرضية٪	عدد السكان بالمليون نسمة	معدل النمو السكاني ٪	الناتج المحلى الإجمالي بالمليار دولار	الناتج المحلى الزراعي بالمليار دولار	معدل النمو للناتج المحلى الإجمالي٪	معدل النمو للناتج المحلى الزراعي٪	معدل التضخم ٪	الإنفاق العام/ الناتج المحلى الإجمالي٪	سعر الصرف	الحساب الجاري/ الناتج المحلى الإجمالي٪
1990	4.85	222.6	3.03	477.9	45.61	(2.48)	5.04	29.	110.0	1.75	(1.78)
1991	4.90	227.7	3.43	442.2	47.18	(7.47)	3.43	27.	114.9	1.94	20.65)
1992	4.96	233.5	2.91	433.5	42.71	(1.97)	(9.47)	24.	112.1	2.32	(8.89)
1993	5.13	239.4	2.85	438.7	42.66	1.20	(0.12)	25.	111.6	2.46	(8.49)
1994	5.14	245.4	2.73	463.2	49.53	5.59	16.10	39.	107.8	2.63	(5.96)
1995	5.26	251.3	2.68	534.9	68.51	15.49	38.32	34.	106.9	2.98	(2.72)
1996	5.29	257.2	2.61	585.6	72.51	9.48	5.85	13.	104.6	3.30	3.95
1997	5.33	263.0	2.50	610.9	73.82	4.31	1.79	6.4	102.7	3.48	(5.71)
1998	5.33	268.7	2.30	613.8	81.79	0.48	10.80	4.2	107.8	3.56	(5.84)
1999	5.32	274.5	2.29	593.5	60.36	(3.32)	(26.19)	3.2	100.3	3.69	(5.56)
2000	5.23	280.4	2.32	679.9	61.31	14.57	1.57	1.7	93.49	3.80	5.08
2001	5.22	286.2	2.32	666.5	61.03	(1.98)	(0.45)	2.8	96.91	3.92	(0.42)
2002	5.28	292.1	2.27	676.5	60.52	1.51	(0.84)	2.9	97.41	4.14	2.35
2003	5.45	298.1	2.22	756.0	64.13	11.75	5.96	4.7	96.00	6.76	3.80
2004	5.39	304.3	2.28	893.3	66.26	18.16	3.33	5.2	95.89	6.56	5.38
2005	5.51	310.8	2.33	1091.2	69.89	22.14	5.48	5.9	92.19	6.55	9.09
2006	5.46	317.2	2.28	1292.0	80.14	18.41	14.66	8.2	89.56	6.52	10.93
2007	5.49	323.8	2.23	1505.7	89.87	16.54	12.15	4.9	92.81	6.32	9.53
2008	5.62	330.4	2.14	1898.6	100.77	26.10	12.13	11.	91.10	6.18	8.04
2009	5.62	337.2	2.10	1701.9	113.41	(10.36)	12.54	3.7	95.92	6.37	(0.29)
2010	5.62	347.9	2.10	1968.0	119.45	15.64	5.33	4.4	95.08	6.43	3.70
المتوسط	5.30	281.5	2.45	872.6	70.07	7.32	5.59	12.	100.4	3.99	(0.07)

الأرقام بين القوسين قيم سالبة.

المتوسط للنسب المئوية تم حسابه كمتوسط هندسي.

المصدر: جمعت وحسبت من: البنك الدولي، البيانات، مؤشرات التنمية العالمية، فترات متفرقة.

ملخص الفصل

حاولت الدول العربية إدراكاً منها لأهمية التجارة الدولية الانخراط في العديد من الاتفاقيات التجارية الثنائية والمتعددة لمواكبة التطورات العالمية والاستفادة من مزاياها، وتجنب بعض المظاهر السلبية لها، ويعتبر اتفاق الدول العربية على إنشاء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى أهم الاتفاقيات التجارية وأكثرها شمولا، بهدف تشجيع التجارة الخارجية لهذه الدول بشكل عام، والبينية بشكل خاص،

وتبين من دراسة وتحليل محددات التجارة البينية العربية الكلية والزراعية، في ظل تنفيذ منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى خلال الفترة (1990- 2010)، باستخدام أسلوب الانحدار المتعدد الخطى وغير الخطى، وكذلك اسلوب الانحدار الانتقائي المرحلي لتحديد وتحليل محددات التجارة البينية الكلية والزراعية بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، فانه تم التوصل الى ان الصادرات البينية بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى تتحدد بصفة رئيسية بزيادة الناتج المحلى الإجمالي للمنطقة، كما أن زيادة معدل التضخم الأجنبي قد يعمل على زيادة الصادرات البينية بالمنطقة، في حين نجد أن زيادة التبادل التجاري بين دول المنطقة مع بقية دول العالم ربما لا يعوق زيادة الصادرات البينية الكلية للمنطقة، بل يدفع في اتجاه زيادتها، بشرط أن يكون هناك أولوية للدول العربية الأعضاء بالمنطقة في الاستفادة من مميزات التجارة الحرة العربية الكبرى، والرغبة في الاستفادة من التبادل التجاري مع بقية العالم في تحسين منتجاتها سعراً وجودة، بما يحقق لها تنافسية عالمية، ويزيد من رغبة المواطنين بالدول العربية الأخرى في الأقبال عليها، مقابل التنازل عن نظيرتها الأجنبية. كما انه تم يمكن الاستنتاج بأن قيمة الصادرات البينية الزراعية بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى تتحدد بزيادة كل من الناتج المحلى الزراعي للمنطقة، وقيمة التجارة الخارجية بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى مع بقية دول العالم وانخفاض معدل التضخم المحلى " مؤشر أسعار المستهلكين" بالمنطقة، كما ان قيمة الواردات البينية الزراعية بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى تتحدد بزيادة الناتج المحلى الزراعي للمنطقة، وانخفاض قيمة الصادرات الزراعية للمنطقة إلى بقية دول العالم.

قراءات ومراجع الفصل:

1- دريد موفق شاكر السعدي: حرية التجارة الدولية للمنتجات الزراعية وانعكاساتها على مستقبل الزراعة العربية، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، العراق، يونيو 2001.

2- رسلان خضور (دكتور): تطور التجارة العربية البينية في ظل منطقة التجارة العربية . حالة سورية، مجلة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد (28)، العدد (3)، دمشق، سوريا، 2006.

3- رياض الفرس (دكتور): التكامل الاقتصادي العربي . الواقع والطموح، نشرت بكتاب كونا حول القمة الاقتصادية العربية في شهر يناير 2009م، جامعة الكويت، الكويت، 2009.

4- سرحان احمد عبد اللطيف سليمان: التجارة الخارجية الزراعية المصرية مع التكتل الاقتصادي لدول شرق وجنوب افريقيا "الكوميسا"، رسالة ماجستير، قسم الاقتصاد الزراعي، كلية الزراعة بكفر الشيخ، جامعة طنطا، 2004.

5- عابد بن عابد العبدلي (دكتور): محددات التجارة البينية للدول الإسلامية، مجلة دراسات اقتصادية إسلامية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، البنك الإسلامي للتنمية، جدة، السعودية، مجلد (16)، عدد (1)، 2010.

6- عبد الحكيم إسماعيل السيد: دراسة تحليلية للتجارة الخارجية الزراعية المصرية، رسالة دكتوراه، قسم الاقتصاد الزراعي، كلية الزراعة، جامعة الزقازيق، 1995.

7- فوزي محمد الدناصورى (دكتور)، مراد زكى موسى (دكتور)، محمود محمد فواز (دكتور)، سرحان احمد عبد اللطيف سليمان: محددات التجارة البينية الكلية والزراعية بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، مجلة البحوث الزراعية، جامعة كفر الشيخ، مجلد (39)، العدد (4)، ديسمبر 2013.

8- مؤتمر مستقبل التجارة العربية، التحديات والفرص، تقييم التجارة العربية البينية، جامعة الدول العربية، فبراير 2003.

9- Ali A. Bolbol and Ayten M. Fatheldin: Intra - Arab Exports and Direct Investment an Empirical – Arab Monetary Fund, Abu Dhabi. June, 2005.

10- Bacchetta, Phillippe, and Eric Van Wincoop: Exchange – Rate Stability Increase Trade and Welfare? American Economic Review 90 (5), 1093 -1109, Sercu, Piet and Raman Uppal, Exchange Rate Volatility and International Trade, A General Equilibrium Analysis, European Economic Review 47, (2003).

11- Imed Liman. Adil Abdalla: Inter – Arab Trade and Potential " Success of AFTA ", The Arab Planning Institute, 1998.

12- Gairuzazmi. M. Ghani, Does OTC Membership Reduce Trade, Journal of Cooperation, 28, 4 (2007), 39 - 62.

13- Giles, J.A and Williams, C.L., Export – Led Growth: A Survey of the Empirical Literature and Some Non Causality Results, Part1, Journal of International Trade and Economic Development, 9, 261-337, 2000.

14- The World Bank, Development Indicators, 2006, The United States of America, 1st Printing, April 2006, PP282 -284.

الفصل السابع

التجارة بين مصر ومنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وكفاءتها وأهم المتغيرات الاقتصادية المؤثرة عليها

محتويات الفصل:

أولاً: الوضع الراهن للتجارة الخارجية الكلية المصرية مع منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

ثانياً: مؤشرات كفاءة التجارة الخارجية الكلية المصرية مع منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

ثالثاً: تأثير اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى على التجارة الخارجية الكلية المصرية مع المنطقة

رابعاً: تأثير التطورات الإقليمية الراهنة على التجارة الخارجية الكلية المصرية مع المنطقة

خامساً: أهم المتغيرات الاقتصادية المحلية والخارجية المؤثرة على التجارة الخارجية الكلية المصرية مع المنطقة

سادساً: دالة الطلب على التجارة بين مصر ومنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

الفصل السابع

التجارة بين مصر ومنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وكفاءتها وأهم المتغيرات الاقتصادية المؤثرة عليها

تمهيد: نظراً للتنافس التجاري الذي أوجدته التكتلات الاقتصادية والتسارع على الأسواق التجارية العالمية كان لزاماً على مصر أن تتجه نحو الدخول في تكتلات إقليمية كخطوة ضرورية على طريق تنمية وتعظيم التكامل بين هذه التكتلات. ومن ذلك المنطلق انضمت مصر إلى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى والتي تضم في عضويتها 18 دولة عربية وافقت على تشجيع التكامل بينها من خلال تنمية التجارة والموارد الطبيعية والبشرية لتحقيق المصالح ولقد أصبح التصدير في مصر قضية رئيسية بعد تراجع قيمة الصادرات وارتفاع قيمة الواردات، وما صاحب ذلك من تزايد للعجز في الميزان التجاري وانخفاض في قيمة العملة الوطنية وظهور الاختناقات في بعض السلع فارتفعت أسعارها، ونظراً لما تتمتع به مصر من ميزة نسبية مرتفعة في عديد من السلع خاصة السلع الزراعية مقارنة بالدول الأخرى كان لزاماً على مصر أن تتجه نحو الدول العربية بهدف زيادة الصادرات ومن ثم زيادة الدخل القومي وتحسين مستوى معيشة المواطن المصري، بالإضافة الى اعتماد مصر على سد بعض احتياجاتها من السلع اللازمة لبرامج التنمية خاصة الطاقة، ومن ثم تستفيد مصر من زيادة التجارة مع الدول العربية في ظل اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، وكانت مصر من أولى الدول العربية التي انضمت ووقعت على اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في عام 1998، والتي دخلت التنفيذ في بداية عام 2005، بهدف تنشيط وتنمية التجارة بين الدول الأعضاء، وبعد مرور سنوات عديدة على دخول الاتفاقية حيز التنفيذ لم تنمو التجارة بين مصر والدول العربية بالشكل الذى كان مرجواً ومتوقعاً[3]. ويتناول هذا الفصل من الكتاب دراسة التجارة الخارجية بين مصر والمنطقة وكفاءة هذه التجارة واهم المتغيرات الاقتصادية المؤثرة عليها للوصول الى المعوقات التي تعترض التجارة المصرية العربية وكيفية التغلب عليها.

أولاً: الوضع الراهن للتجارة الخارجية الكلية المصرية مع منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى:

يمكن استعراض اهم ملامح التجارة الخارجية الكلية المصرية مع منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى خلال الفترة (2000- 2013)، وتم اعتبار عام 2000 سنة الأساس، وذلك من خلال دراسة تطورها، واتجاهها الزمنى العام فيما يلي:

(1) تطور التجارة الخارجية الكلية المصرية مع المنطقة: بلغ متوسط قيمة التجارة بين مصر والمنطقة خلال فترة الدراسة نحو 9.22 مليار دولار. وتراوحت قيمتها بين حد أدنى بلغ

حوالي 1.74 مليار دولار في عام 2001، برقم نسبى بلغ نحو 84.9٪ مقارنة بسنة الاساس، وحد أقصى بلغ نحو 19.34 مليار دولار في عام 2013، برقم نسبى بلغ نحو 943.4٪ مقارنة بسنة الأساس، أي ان التجارة بين مصر والمنطقة تضاعفت أكثر من تسع مرات خلال 14 عاماً، جدول رقم (1- 7). وتشير تقديرات معادلة الاتجاه الزمنى العام لتطورها، كما بالمعادلة رقم (1)، بالجدول رقم (2- 7)، الى تزايدها بمقدار سنوي معنوي إحصائي عند مستوى المعنوية 0.01 بلغ نحو 1.57 مليار دولار، يمثل نحو 17٪ من متوسط الفترة.

(2) تطور الصادرات البينية الكلية المصرية الى المنطقة: قدر متوسط قيمة الصادرات الكلية المصرية الى المنطقة خلال فترة الدراسة بنحو 4.58 مليار دولار. وتراوحت قيمتها بين حد أدنى بلغ نحو 0.62 مليار دولار في عام 2001، برقم نسبى بلغ نحو 81.6٪ مقارنة بسنة الأساس، وحد أقصى بلغ نحو 9.99 مليار دولار في عام 2013، برقم نسبى بلغ نحو 1314٪ مقارنة بسنة الأساس، جدول رقم (1- 7). وتشير تقديرات معادلة الاتجاه الزمنى العام لتطورها، كما بالمعادلة رقم (2)، بالجدول رقم (2- 7)، الى تزايدها بمقدار سنوي معنوي إحصائي عند مستوى المعنوية 0.01 بلغ نحو 0.868 مليار دولار، يمثل نحو 18.95٪ من متوسط الفترة.

(3) تطور الواردات البينية الكلية المصرية من المنطقة: بلغ متوسط قيمة الواردات البينية الكلية المصرية من المنطقة خلال فترة الدراسة حوالي 4.64 مليار دولار. وتراوحت قيمتها بين حد أدنى بلغ حوالي 1.12 مليار دولار في عام 2001، برقم نسبى بلغ نحو 81.6٪ مقارنة بسنة الاساس، وحد أقصى بلغ نحو 9.46 مليار دولار في عام 2013، برقم نسبى بلغ نحو 733.4٪ مقارنة بسنة الأساس، جدول رقم (1- 7). وتشير تقديرات معادلة الاتجاه الزمنى العام لتطورها، كما بالمعادلة رقم (3)، بالجدول رقم (2- 7)، الى تزايدها بمقدار سنوي معنوي إحصائي عند مستوى المعنوية 0.01 بلغ نحو 0.701 مليار دولار، يمثل نحو 15.1٪ من متوسط الفترة.

(4) تطور الميزان التجاري البيني الكلى المصري مع المنطقة: بلغ متوسط قيمة الميزان التجاري بين مصر والمنطقة خلال فترة الدراسة عجزاً قدره نحو 0.06 مليار دولار. وتراوحت قيمته بين حد أدنى بلغ عجزاً قدر بنحو 2.36 مليار دولار في عام 2007، وحد أقصى بلغ فائضاً قدر بنحو 3.11 مليار دولار في عام 2009. وشهدت الفترة (2009-2011) بالإضافة الى عام 2013 فائضاً في الميزان التجاري المصري مع المنطقة بينما عان الميزان التجاري المصري عجزاً مع المنطقة في بقية سنوات الدراسة، جدول رقم (1- 7). وتشير تقديرات معادلة الاتجاه الزمنى العام لتطور قيمة الميزان التجاري بين مصر والمنطقة، كما بالمعادلة رقم (4)، بالجدول رقم (2- 7)، الى تناقص العجز بمقدار سنوي معنوي إحصائي عند مستوى المعنوية 0.05 بلغ نحو 0.167 مليار دولار، يمثل نحو 278.3٪ من متوسط الفترة، وذلك بسبب التحسن في الميزان التجاري لمصر مع المنطقة خلال الفترة (2009-

2013). كما اتضح انه على الرغم من ارتفاع متوسط قيمة الواردات المصرية من المنطقة عن متوسط قيمة الصادرات المصرية اليها الا ان معدل الزيادة السنوية للصادرات المصرية الى المنطقة فاق معدل الزيادة السنوية للواردات المصرية منها، مما ادى الى تحسن في الميزان التجاري الكلى بين مصر والمنطقة. والنتائج السابقة تبين ان معدلات التغير السنوية للتجارة بين مصر والمنطقة لاتزال منخفضة رغم تنفيذ اتفاقية منطقة الحرة العربية منذ عام 2005، ولم تصل الى المأمول والطموحات المرتقب تحقيقها، باعتبار ان التجارة مع الدول العربية في مقدمة توجهات التجارة المصرية وتسعى الى تنميتها وزيادتها خلال السنوات الأخيرة.

جدول رقم (1- 7): تطور التجارة الخارجية الكلية بين مصر والمنطقة خلال الفترة (2000 -2013). القيمة: مليار دولار أمريكي.

البيان / السنوات	التجارة الخارجية البينية الكلية		الصادرات البينية الكلية		الواردات البينية الكلية		الميزان التجاري البيني الكلى
	القيمة	الرقم النسبي	القيمة	الرقم النسبي	القيمة	الرقم النسبي	القيمة
2000	2.05	100.00	0.76	100.00	1.29	100.00	(0.53)
2001	1.74	84.88	0.62	81.58	1.12	86.82	(0.50)
2002	2.51	122.44	0.85	111.84	1.66	128.68	(0.81)
2003	2.85	139.02	1.12	147.37	1.73	134.11	(0.61)
2004	2.96	144.39	1.43	188.16	1.53	118.60	(0.10)
2005	5.16	251.71	2.09	275.00	3.07	237.98	(0.98)
2006	6.16	300.49	2.21	290.79	3.95	306.20	(1.74)
2007	7.32	357.07	2.48	326.32	4.84	375.19	(2.36)
2008	14.41	702.93	7.00	921.05	7.41	574.42	(0.41)
2009	13.21	644.39	8.16	1073.68	5.05	391.47	3.11
2010	14.95	729.27	8.68	1142.11	6.27	486.05	2.41
2011	17.60	858.68	9.35	1230.26	8.25	639.77	1.10
2012	18.90	922.00	9.44	1242.11	9.46	733.41	(0.02)
2013	19.34	943.37	9.99	1313.95	9.35	725.04	0.63
المتوسط	9.22		4.58		4.64		(0.06)

القيم بين الاقواس قيم سالبة.

المصدر: جمعت وحسبت من: جامعة الدول العربية، صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أعداد مختلفة.

جدول رقم (2- 7): معادلات الاتجاه الزمني العام لتطور التجارة الخارجية المصرية الكلية مع المنطقة خلال الفترة (2000-2013).

البيان رقم المعادلة	المتغير التابع ص^هـ	النموذج	المتوسط السنوي	معدل التغير السنوي٪	$ر^2$	ف
(1)	التجارة الخارجية الكلية المصرية مع منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى	ص^هـ = -2.55 + 1.57 سهـ (-2.380)** (12.492)*	9.22	17	0.929	*156.043
(2)	الصادرات البينية الكلية المصرية الى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى	ص^هـ = -1.928 + 0.968 سهـ (-2.528)** (9.693)*	4.58	18.95	0.887	*93.962
(3)	الواردات البينية الكلية المصرية من منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى	ص^هـ = -0.619 + 0.701 سهـ (-1.163) (11.228)*	4.64	15.11	0.913	*126.077
(4)	الميزان التجاري الكلى المصري مع منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى	ص^هـ = -1.308 - 0.167 سهـ (-0.710) (-1.996)**	0.06-	278.3-	0.365	**50.493

ص^هـ: القيمة المقدرة للمتغير التابع المشار إليه بالمليار دولار في السنة هـ. سهـ: عنصر الزمن بالسنوات، هـ = 1، 2، 3، .....،14.

القيم بين الأقواس تعبر عن قيم (ت) المحسوبة. * معنوي عند (0.01)، ** معنوي عند (0.05).

المصدر: حسبت من: جداول أرقام (1- 7).

ثانياً: مؤشرات كفاءة التجارة الخارجية الكلية المصرية مع المنطقة:

يمكن استعراض مؤشرات كفاءة التجارة الخارجية الكلية المصرية مع المنطقة خلال فترة الدراسة على النحو التالي:

(1) الأهمية النسبية للتجارة الخارجية الكلية المصرية مع المنطقة في إجمالي التجارة الخارجية الكلية المصرية: باستعراض بيانات جدول رقم (3- 7)، يتضح ان نسبة قيمة التجارة الخارجية الكلية المصرية مع المنطقة في إجمالي قيمة التجارة الخارجية الكلية المصرية خلال فترة الدراسة تراوحت بين حد أدني بلغ نحو 7.97٪ في عام 2001، وحد اقصى بلغ نحو 22.91٪ في عام 2013، بارتفاع قدره نحو 0.67٪ عن عام 2012، وبمتوسط سنوي بلغ حوالي 15.42٪. كما تراوحت الأهمية النسبية قيمة الصادرات الكلية المصرية الى المنطقة بالنسبة لإجمالي قيمة الصادرات المصرية لنفس فترة الدراسة بين حد أدني بلغ نحو 8.55٪ في عام 2001، وحد اقصى بلغ نحو 33.52٪ في عام 2009، وبمتوسط سنوي بلغ حوالي 19.6٪، وبلغت في عام 2013 نحو 32.62٪ بارتفاع قدره نحو 0.85٪ عن عام 2012. بينما تراوحت الأهمية النسبية لقيمة الواردات الكلية المصرية من المنطقة بالنسبة لإجمالي قيمة الواردات المصرية بين حد أدني بلغ نحو 7.36٪ في عام 2001، وحد اقصى بلغ نحو 14.2٪ في عام 2008، وبمتوسط سنوي بلغ حوالي 11.24٪ خلال فترة الدراسة، وبلغت نحو 13.19٪ في عام 2013، بارتفاع قدره 0.49٪ عن عام 2012. وتشير النتائج السابقة الى ان ارتفاع الأهمية النسبية للتجارة المصرية مع المنطقة في عام 2013 كان نتيجة أثر ارتفاع كل من قيمة الواردات والصادرات المصرية مع المنطقة. كما تشير إلى انخفاض الأهمية النسبية للتجارة الكلية بين مصر والمنطقة بالنسبة لإجمالي التجارة الخارجية المصرية، مما يعنى وجود محددات ومعوقات لزيادة التجارة البينية المصرية مع المنطقة، وضرورة التغلب على المشاكل والمعوقات التي تعوق نموها، وان تنفيذ الاتفاقية بإزالة المعوقات الجمركية وغير الجمركية ليس كفيلاً بمفرده لزيادتها.

(2) درجة الانفتاح الاقتصادي المصري على المنطقة: بتقدير نسبة قيمة التجارة الخارجية البينية الكلية المصرية مع المنطقة في قيمة الناتج المحلى الإجمالي المصري خلال فترة الدراسة، كما في جدول رقم (3- 7)، يتضح أنها تراوحت بين حد أدني بلغ نحو 1.79٪ في عام 2001، وحد اقصى بلغ نحو 8.86٪ في عام 2008، وبمتوسط سنوي (هندسي) بلغ حوالي 4.88٪. وتشير النتائج السابقة الى انخفاض درجة الانفتاح والاعتماد الاقتصادي المصري على المنطقة، واعتماده أكثر على العالم الخارجي، ولذلك لابد من اتاحة السبل واتخاذ الوسائل الازمة لتنشيط التجارة المصرية مع المنطقة وكذلك التغلب على معوقات هذه التجارة.

(3) متوسط الميل للتصدير المصري مع المنطقة: يتضح من بيانات الجدول رقم (3- 7) ان قيمة متوسط نصيب الصادرات الكلية المصرية الى المنطقة في قيمة الناتج المحلي

الإجمالي المصري قد بلغت نحو 2.14٪ خلال فترة الدراسة، وتراوحت قيمته بين حد أدني بلغ نحو 0.64٪ في عام 2001، وحد اقصى بلغ نحو 4.35٪ في عام 2009. وبالتالي يتضح تدنى وانخفاض مساهمة الصادرات الكلية المصرية الى المنطقة في تكوين الناتج المحلى الإجمالي المصري.

جدول رقم (3- 7): تطور الأهمية النسبية للتجارة المصرية مع المنطقة في إجمالي التجارة المصرية والناتج المحلي الإجمالي المصري خلال الفترة (2000-2013).

البيان السنوات	التجارة البينية/ التجارة الكلية ٪	الصادرات البينية/ الصادرات الكلية ٪	الواردات البينية/ الواردات الكلية ٪	التجارة البينية/ الناتج المحلى الإجمالي ٪	الصادرات البينية/ الناتج المحلى الإجمالي ٪	الواردات البينية/ الناتج المحلى الإجمالي ٪
2000	9.39	10.76	8.01	2.06	0.76	1.30
2001	7.97	8.55	7.38	1.79	0.64	1.15
2002	11.75	11.72	11.77	2.95	1.00	1.95
2003	12.13	12.46	11.81	3.51	1.38	2.13
2004	9.51	11.65	7.36	3.76	1.82	1.95
2005	12.33	13.00	11.65	5.76	2.33	3.43
2006	11.57	10.76	12.39	5.74	2.06	3.68
2007	10.66	10.14	11.18	5.61	1.90	3.71
2008	20.90	27.60	14.20	8.86	4.30	4.56
2009	22.35	33.52	11.17	7.05	4.35	2.69
2010	21.25	30.97	11.53	6.83	3.97	2.86
2011	20.92	28.91	12.94	7.46	3.96	3.50
2012	22.24	31.78	12.71	7.19	3.59	3.60
2013	22.91	32.62	13.19	7.12	3.68	3.45
متوسط هندسي	15.42	19.60	11.24	4.88	2.14	2.65

المصدر: جمعت وحسبت من: جامعة الدول العربية، صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أعداد مختلفة.

(4) متوسط الميل للاستيراد المصري من المنطقة: يتضح ان قيمة متوسط نصيب الواردات الكلية المصرية من المنطقة في قيمة الناتج المحلي الإجمالي المصري قد بلغت نحو 2.65٪ خلال فترة الدراسة، وتراوحت قيمته بين حد أدني بلغ نحو 1.15٪ في عام 2001، وحد اقصى بلغ نحو 4.56٪ في عام 2008، جدول رقم (3- 7). ويشير ذلك بوضوح الى انخفاض مساهمة الواردات الكلية المصرية من المنطقة في مكونات الناتج المحلى الإجمالي المصري.

وبدراسة معدلات التغير السنوية للتجارة المصرية مع المنطقة ولشقيها الصادرات والواردات الكلية خلال فترة الدراسة، كما في جدول رقم (4- 7)، يتضح أن معدلات التغير السنوية للتجارة الكلية المصرية مع المنطقة تراوحت بين حد أدني بلغ انخفاضاً قدره نحو 15.1٪ في عام 2001، وحد اقصى بلغ تزايداً بنحو 96.86٪ في عام 2008، وبمتوسط سنوي (هندسي) بلغ تزايداً بنحو 17٪. بينما تراوحت معدلات التغير السنوية للصادرات الكلية المصرية الى المنطقة بين حد أدني بلغ انخفاضاً قدره نحو 18.42٪ في عام 2001، وحد اقصى بلغ تزايداً بنحو 182٪ في عام 2008، وبمتوسط سنوي (هندسي) بلغ تزايداً بحوالي 18.95٪. كما تراوحت معدلات التغير السنوية للواردات الكلية المصرية من المنطقة بين حد أدني بلغ انخفاضاً قدره نحو 13.85٪ في عام 2001، وحد اقصى بلغ تزايداً بنحو 100٪ في عام 2005، وبمتوسط سنوي (هندسي) بلغ تزايداً بحوالي 15.11٪. ويتضح من النتائج

السابقة أن عام 2001 كان أقل الأعوام في الزيادة السنوية للتجارة الكلية المصرية مع المنطقة، بسبب تراجع معدلات التغير السنوي لكل من الصادرات والواردات الكلية مع المنطقة في هذا العام، بينما حقق عام 2008 أعلى معدلات الزيادة السنوية للتجارة الكلية المصرية مع المنطقة بسبب ارتفاع معدل التغير السنوي للصادرات الكلية المصرية الى المنطقة، بينما حقق عام 2005 اعلى زيادة سنوية للواردات الكلية المصرية من المنطقة. ويلاحظ ارتفاع معدلات الزيادة السنوية للواردات الكلية المصرية من المنطقة عن نظيرتها للصادرات الكلية المصرية للمنطقة. وبصفة عامة لاتزال معدلات الزيادة السنوية التجارة البينية الكلية المصرية مع المنطقة تتسم بالانخفاض ولا تصل الى الطموحات المرجوة من تنفيذ الاتفاقية.

جدول رقم (4- 7): تطور معدلات التغير السنوية ومعاملات عدم الاستقرار للتجارة البينية المصرية مع المنطقة للفترة (2000 -2013).

البيان / السنوات	معدلات التغير السنوية٪			معاملات عدم الاستقرار٪		
	التجارة البينية	الصادرات البينية	الواردات البينية	التجارة البينية	الصادرات البينية	الواردات البينية
2000	40.41	29	65.22	50.98	54.78	47.17
2001	(15.12)	(18.42)	(13.18)	44.48	45.92	43.04
2002	44.25	37.10	48.21	16.04	25.74	11.86
2003	13.55	31.76	4.22	23.65	27.46	20.82
2004	3.86	27.68	(11.56)	44.18	40.71	46.99
2005	74.32	46.15	100.65	24.92	36.28	14.41
2006	19.38	5.74	28.66	27.04	46.72	7.88
2007	18.83	12.22	22.53	26.90	50.56	2.99
2008	96.86	182.26	53.10	24.41	18.97	30.23
2009	(8.33)	16.57	(31.85)	0.43	20.85	20.98
2010	13.17	6.37	24.16	1.54	13.91	11.59
2011	17.75	7.72	31.63	8.04	10.16	5.90
2012	7.37	0.96	14.64	5.81	0.90	11.38
2013	2.32	5.78	(1.14)	0.48	2.33	1.72
متوسط هندسي	17	18.95	15.11	13.50	23.99	17.28

الأرقام بين القوسين قيم سالبة.

المصدر: جمعت وحسبت من: جامعة الدول العربية، صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أعداد مختلفة.

وبدراسة درجة الاستقرار الاقتصادي للتجارة البينية المصرية مع المنطقة خلال فترة الدراسة، من خلال تقدير قيم معاملات عدم الاستقرار، يتضح أن قيم معاملات عدم الاستقرار الاقتصادي للتجارة البينية الكلية المصرية مع المنطقة تراوحت بين حد أدني بلغ نحو 0.43٪ في عام 2009، وبذلك يعتبر أكثر الأعوام استقراراً، وحد اقصى بلغ نحو 50.98٪ في عام 2000، وبذلك يعتبر أقل الاعوام استقراراً، كما بلغ المؤشر العام لدرجة الاستقرار الاقتصادي للتجارة البينية الكلية المصرية مع المنطقة حوالي 13.5٪. بينما تراوحت قيم معاملات عدم الاستقرار الاقتصادي للصادرات البينية الكلية المصرية الى المنطقة بين حد أدني بلغ نحو 0.9٪ في عام 2012، وحد اقصى بلغ نحو 54.78٪ في عام 2000، كما بلغ المؤشر العام لدرجة الاستقرار الاقتصادي للصادرات البينية الكلية المصرية الى المنطقة حوالي 23.99٪. كما تراوحت معاملات عدم الاستقرار الاقتصادي للواردات البينية الكلية المصرية الى المنطقة، بين حد أدني بلغ نحو 1.72٪ في عام 2013، وحد اقصى بلغ نحو 47.17٪

في عام 2000، كما بلغ المؤشر العام لدرجة الاستقرار الاقتصادي للواردات البينية الكلية المصرية الى المنطقة نحو 17.28٪، جدول رقم (4- 7). وتشير النتائج السابقة الى أن الواردات بين مصر ومنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى أكثر استقراراً من الصادرات البينية المصرية الى المنطقة، وانه بصفة عامة فان التجارة البينية وشقيها الصادرات والواردات الكلية بين مصر والمنطقة تتسم بانخفاض الثبات النسبي خلال فترة الدراسة.

وبتقدير علاقة الارتباط بين الصادرات والواردات البينية الكلية المصرية مع المنطقة خلال فترة الدراسة، يتضح وجود ارتباط قوى أكبر من (0.7) بين الصادرات والواردات الكلية بين مصر والمنطقة، حيث بلغ قيمة معامل الارتباط نحو 0.93. مما يشير إلى وجود ارتباط قوى بين الصادرات والواردات البينية الكلية المصرية مع المنطقة. مما يوضح أهمية تنوع التبادل التجاري بين مصر ودول المنطقة، وعدم تمركزها في التبادل الثنائي، مما قد يحقق زيادة أكبر في التجارة البينية، ويعود بالمكاسب الاقتصادية على جميع الدول ومن بينها مصر، وهذا يحتاج لإحداث تغييرات في الهياكل الإنتاجية وتيسير حركة التجارة وزيادة القدرات التنافسية للسلع المتبادلة لتحل محل السلع المتداولة الأخرى بين الدول العربية مع بقية دول العالم.

ثالثاً: تأثير اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى على التجارة الخارجية الكلية المصرية مع المنطقة:

يتناول هذا الجزء تأثير اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى على التجارة الكلية المصرية وشقيها الصادرات والواردات الكلية المصرية مع المنطقة، وبالتالي اثرها على كفاءة هذه التجارة، وقد تم تقسيم فترة الدراسة الى فترتين: الأولى وهى (2000-2004): وهى الفترة التي سبقت تنفيذ اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، والثانية وهى (2005-2013): وهى الفترة التي تم فيها تنفيذ الاتفاقية خلال فترة الدراسة، وفيما يلى عرضاً لدراسة تأثير تنفيذ الاتفاقية على التجارة الخارجية الكلية بين مصر والمنطقة كما يلى:

(1) تأثير تنفيذ اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى على قيمة التجارة بين مصر والمنطقة: تبين ان فترة تنفيذ الاتفاقية شهدت تحسناً في قيمة التجارة الكلية المصرية مع المنطقة بالمقارنة بنظيرتها في الفترة السابقة لتنفيذ الاتفاقية بنحو 437.6٪، حيث بلغ متوسط قيمة التجارة الكلية المصرية مع المنطقة في فترة تنفيذ الاتفاقية نحو 13.01 مليار دولار، بينما بلغت نحو 2.42 مليار دولار في الفترة السابقة لتنفيذ الاتفاقية. وكان تأثير تنفيذ الاتفاقية على الصادرات الكلية المصرية الى المنطقة اكبر من تأثيرها على الواردات الكلية المصرية من المنطقة، حيث شهدت قيمة الصادرات الكلية المصرية الى المنطقة تحسناً بنحو 587.5٪ في فترة تنفيذ الاتفاقية بالمقارنة بمثيلتها في الفترة السابقة لتنفيذ الاتفاقية، حيث بلغ متوسط قيمة الصادرات الكلية المصرية الى المنطقة في فترة تنفيذ الاتفاقية نحو 6.6 مليار دولار، بينما بلغ المتوسط في الفترة السابقة لتنفيذ الاتفاقية حوالى 0.96 مليار دولار، في حين شهدت قيمة الواردات الكلية المصرية من المنطقة تحسناً بنحو 336.05٪ بالمقارنة بنظيرتها في

الفترة السابقة لتنفيذ الاتفاقية، حيث بلغ متوسط قيمة الواردات الكلية المصرية من المنطقة في فترة تنفيذ الاتفاقية نحو 6.41 مليار دولار، بينما بلغ المتوسط في الفترة السابقة لتنفيذ الاتفاقية حوالى 1.47 مليار دولار، جدول رقم (5- 7). وتشير النتائج السابقة الى ان تنفيذ اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى كان له أثر إيجابي على التجارة الكلية وشقيها الصادرات والواردات الكلية المصرية مع المنطقة خلال فترة الدراسة، كما يتضح ان تأثير الاتفاقية كان ايجابياً على الصادرات الكلية المصرية الى المنطقة بدرجة أكبر من نظيره على الواردات الكلية المصرية من المنطقة.

جدول رقم (5- 7): تأثير تنفيذ اتفاقية التجارة الحرة العربية الكبرى على قيمة التجارة الكلية بين مصر والمنطقة للفترة (2005-2013).

الفترات ونسبة التغير٪ البيان	(1) 2004-2000	(2) 2013-2005	التغير بين (2)، (1)٪	
متوسط قيمة التجارة البينية المصرية مع المنطقة	2.42	13.01	437.6	(تحسن)
متوسط قيمة الصادرات البينية المصرية مع المنطقة	0.96	6.6	587.5	(تحسن)
متوسط قيمة الواردات البينية المصرية مع المنطقة	1.47	6.41	336.05	(تحسن)

المصدر: جمعت وحسبت من: جامعة الدول العربية، صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أعداد مختلفة.

(2) تأثير تنفيذ اتفاقية التجارة الحرة العربية الكبرى على مؤشرات كفاءة التجارة بين مصر والمنطقة: بدراسة تأثير تنفيذ اتفاقية التجارة الحرة العربية الكبرى على مؤشرات كفاءة التجارة بين مصر والمنطقة، كما هو موضح بالبيانات الواردة بالجدول رقم (6- 7)، تبين ان فترة تنفيذ الاتفاقية شهدت تحسناً في المؤشرات الاقتصادية لكفاءة التجارة الخارجية الكلية المصرية مع المنطقة، وذلك بمقارنة قيم هذه المؤشرات في فترة تنفيذ الاتفاقية بنظيرتها في الفترة السابقة لتنفيذها، فقد تبين تحسن الأهمية النسبية للتجارة الكلية المصرية مع المنطقة بالنسبة لإجمالي التجارة الكلية المصرية بنحو 8.2٪، حيث ارتفعت الأهمية النسبية للصادرات الكلية المصرية الى المنطقة في الصادرات الكلية المصرية بنحو 6.73٪، وارتفعت الأهمية النسبية للواردات الكلية المصرية من المنطقة في الواردات الكلية المصرية بنحو 4.06٪. كما تبين تحسن في متوسط معدل الزيادة السنوية للتجارة الكلية المصرية مع المنطقة بنحو 24.08٪، حيث ارتفع متوسط معدل الزيادة السنوية للصادرات الكلية المصرية الى المنطقة بنحو 25.36٪، وارتفع متوسط الزيادة السنوية للواردات الكلية المصرية من المنطقة بنحو 26.26٪. كما تحسن المؤشر العام لدرجة الاستقرار الاقتصادي للتجارة الكلية المصرية مع المنطقة بنحو 99.9٪، حيث تحسن المؤشر العام لدرجة الاستقرار الاقتصادي للصادرات الكلية المصرية الى المنطقة بنحو 106.5٪، وتحسن نظيره للواردات الكلية المصرية من المنطقة بنحو 82.5٪. واتضح تحسن الأهمية النسبية للتجارة الكلية المصرية مع المنطقة في الناتج المحلى الإجمالي المصري بنحو 4.04٪، حيث ارتفعت الأهمية النسبية للصادرات الكلية المصرية الى الناتج المحلى الإجمالي المصري بحوالي 2.14٪، وارتفعت الأهمية النسبية للواردات الكلية المصرية من المنطقة في الناتج المحلى الإجمالي المصري بنحو 1.81٪. كما ارتفعت درجة الارتباط بين الصادرات والواردات البينية الكلية المصرية مع المنطقة في فترة تنفيذ الاتفاقية عن نظيره في الفترة السابقة لتنفيذها، حيث بلغ قيمة معامل

الارتباط في الفترة السابقة لتنفيذ الاتفاقية نحو 0.62، ارتفع الى نحو 0.86 في فترة تنفيذ الاتفاقية وزاد من أهمية الاتفاقية في زيادة التجارة البينية الكلية المصرية مع دول المنطقة.

جدول رقم (6- 7): تأثير اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى على مؤشرات كفاءة التجارة الكلية بين مصر والمنطقة للفترة (2005-2013).

الفترات ونسبة التغير٪ البيان	(1) 2004- 2000	(2) 2013- 2005	التغير بين (2)، (1)٪	
متوسط أهمية التجارة البينية المصرية مع المنطقة لإجمالي التجارة المصرية٪	10.15	18.35	8.2	(تحسن)
متوسط أهمية الصادرات البينية المصرية مع المنطقة لإجمالي الصادرات المصرية٪	11.03	24.37	6.73	(تحسن)
متوسط أهمية الواردات البينية المصرية مع المنطقة لإجمالي الواردات المصرية٪	9.27	12.33	4.06	(تحسن)
متوسط معدل التغير السنوي للتجارة البينية المصرية مع المنطقة٪	11.63	35.711	24.08	(تحسن)
متوسط معدل التغير السنوي للصادرات البينية المصرية مع المنطقة٪	19.53	44.89	25.36	(تحسن)
متوسط معدل التغير السنوي للواردات البينية المصرية مع المنطقة٪	6.92	32.88	26.26	(تحسن)
متوسط معامل الاستقرار الاقتصادي للتجارة المصرية مع المنطقة٪	117.43	17.54	(99.9)	(تحسن)
متوسط معامل الاستقرار الاقتصادي للصادرات المصرية مع المنطقة٪	137.71	31.22	(106.5)	(تحسن)
متوسط معامل الاستقرار الاقتصادي للواردات المصرية مع المنطقة٪	97.15	14.68	(82.5)	(تحسن)
معامل الارتباط بين الصادرات والواردات البينية المصرية مع المنطقة (ر)	0.62	0.86	38.7	(تحسن)
متوسط أهمية التجارة البينية المصرية مع المنطقة للناتج المحلى الإجمالي المصري٪	2.81	6.85	4.04	(تحسن)
متوسط أهمية الصادرات البينية المصرية مع المنطقة للناتج المحلى الإجمالي المصري٪	1.21	3.35	2.14	(تحسن)
متوسط أهمية الواردات البينية المصرية مع المنطقة للناتج المحلى الإجمالي المصري٪	1.69	3.5	1.81	(تحسن)

الأرقام بين الاقواس قيم سالبة.

المصدر: جمعت وحسبت من: جامعة الدول العربية، صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أعداد مختلفة.

رابعاً: تأثير التطورات الاقليمية الراهنة على التجارة الخارجية الكلية المصرية مع المنطقة:

يتناول هذا الجزء تأثير التطورات الاقليمية على التجارة وشقيها الصادرات والواردات الكلية المصرية مع المنطقة، وبالتالي أثرها على كفاءة هذه التجارة. وقد تم تقسيم فترة الدراسة الى فترتين: الأولى (2011- 2013) وهي فترة التطورات الإقليمية، والثانية (2008- 2010) وهي الفترة السابقة للتطورات الاقليمية مع مراعاة تساوى مدة فترتي المقارنة، وذلك فيما يلي:

(1) تأثير التطورات الإقليمية الراهنة على قيمة التجارة بين مصر والمنطقة: شهدت المنطقة العربية منذ عام 2011 تطورات إقليمية متعددة، وتباينت الدول العربية في مدى تأثرها بهذه التطورات، مما أثر على تجارتها الخارجية الكلية وتجارتها الخارجية مع بقية الدول العربية، وكانت مصر احدى الدول العربية التي نالها بعض التطورات السياسية. ومن خلال دراسة تأثير التطورات الإقليمية الراهنة على قيمة التجارة بين مصر والمنطقة اتضح ان قيمة التجارة الخارجية الكلية المصرية مع المنطقة شهدت تحسناً بنحو 31.15٪ خلال الفترة (2011- 2013) بالمقارنة بنظيرتها في الفترة (2008-2010)، حيث ارتفعت قيمة الصادرات الكلية المصرية بنحو 20.63٪، وارتفعت قيمة الواردات الكلية المصرية من المنطقة بنحو 44.55٪. وتشير النتائج السابقة الى ان التجارة الكلية المصرية مع المنطقة لم تتأثر سلباً بالتطورات الإقليمية بالمنطقة العربية، حيث بلغت قيمة الصادرات الكلية المصرية مع المنطقة نحو 9.59 مليار دولار خلال الفترة (2011- 2013) بزيادة قدرها نحو 1.64 مليار دولار عن نظيرتها في الفترة (2008- 2010) والتي بلغت نحو 7.95 مليار دولار،

كما بلغت قيمة الواردات الكلية المصرية من المنطقة نحو 9.02 مليار دولار خلال الفترة (2011-2013) بزيادة قدرها نحو2.784 مليار دولار عن نظيرتها في الفترة (2008-2010) والتي بلغت نحو 6.24 مليار دولار، جدول رقم (7- 7).

جدول رقم (7- 7): تأثير التطورات الإقليمية الراهنة على قيمة التجارة الكلية بين مصر والمنطقة خلال الفترة (2011- 2013).

الفترات ونسبة التغير٪ / البيان	(1) 2008 -2010	(2) 2011 -2013	التغير بين (2)، (1)٪	
متوسط قيمة التجارة البينية المصرية مع المنطقة	14.19	18.61	31.15	(تحسن)
متوسط قيمة الصادرات البينية المصرية مع المنطقة	7.95	9.59	20.63	(تحسن)
متوسط قيمة الواردات البينية المصرية مع المنطقة	6.24	9.02	44.55	(تحسن)

المصدر: جمعت وحسبت من: جامعة الدول العربية، صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أعداد مختلفة.

(2) تأثير التطورات الاقليمية الراهنة على مؤشرات كفاءة التجارة الكلية بين مصر والمنطقة: كما في بيانات الجدول رقم (8- 7)، فقد تبين تحسن الأهمية النسبية للتجارة الكلية المصرية مع المنطقة في التجارة الكلية المصرية بنحو 0.52٪، حيث ارتفعت الأهمية النسبية للصادرات الكلية المصرية الى المنطقة بالنسبة للصادرات الكلية المصرية بنحو 0.4٪، وارتفعت الأهمية النسبية للواردات الكلية المصرية من المنطقة بالنسبة للواردات الكلية المصرية بحوالي 0.65٪. الا انه تبين انخفاض في متوسط معدل الزيادة السنوية للتجارة الكلية المصرية مع المنطقة بنحو 26.57٪، حيث انخفض متوسط معدل الزيادة السنوية للصادرات الكلية المصرية الى المنطقة بنحو 29.26٪، وانخفض متوسط الزيادة السنوية للواردات الكلية المصرية من المنطقة بنحو 20.78٪.

جدول رقم (8- 7): تأثير التطورات الاقليمية الراهنة على مؤشرات كفاءة التجارة الكلية بين مصر والمنطقة خلال الفترة (2011- 2013).

الفترات ونسبة التغير٪ / البيان	(1) 2008- 2010	(2) 2011- 2013	التغير بين (2)، (1)٪	
معامل الارتباط بين الصادرات والواردات البينية المصرية مع المنطقة (ر)	(0.66)	0.54	-	(تحسن)
متوسط معدل التغير السنوي للتجارة البينية المصرية مع المنطقة٪	35.72	9.15	(26.57)	(انخفاض)
متوسط معدل التغير السنوي للصادرات البينية المصرية مع المنطقة٪	34.08	4.82	(29.26)	(انخفاض)
متوسط معدل التغير السنوي للواردات البينية المصرية مع المنطقة٪	35.82	15.04	(20.78)	(انخفاض)
متوسط معامل الاستقرار الاقتصادي للتجارة المصرية مع المنطقة٪	13.54	4.78	(64.69)	(تحسن)
متوسط معامل الاستقرار الاقتصادي للصادرات المصرية مع المنطقة٪	17.65	4.46	(74.73)	(تحسن)
متوسط معامل الاستقرار الاقتصادي للواردات المصرية مع المنطقة٪	19.44	6.34	(67.39)	(تحسن)
متوسط أهمية التجارة البينية المصرية مع المنطقة لإجمالي التجارة المصرية٪	21.5	22.02	0.52	(تحسن)
متوسط أهمية الصادرات البينية المصرية مع المنطقة لإجمالي الصادرات المصرية٪	30.7	31.1	0.4	(تحسن)
متوسط أهمية الواردات البينية المصرية مع المنطقة لإجمالي الواردات المصرية٪	12.3	12.95	0.65	(تحسن)
متوسط أهمية التجارة البينية المصرية مع المنطقة للناتج المحلى الإجمالي المصري٪	7.58	7.26	(0.32)	(انخفاض)
متوسط أهمية الصادرات البينية المصرية مع المنطقة للناتج المحلى الإجمالي المصري٪	4.21	3.74	(0.74)	(انخفاض)
متوسط أهمية الواردات البينية المصرية مع المنطقة للناتج المحلى الإجمالي المصري٪	2.55	3.37	(0.82)	(تحسن)

الأرقام بين الاقواس قيم سالبة.

المصدر: جمعت وحسبت من: جامعة الدول العربية، صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أعداد مختلفة.

بينما تحسن المؤشر العام لدرجة الاستقرار الاقتصادي للتجارة الكلية المصرية مع المنطقة بنحو 64.69٪ حيث تحسن المؤشر العام لدرجة الاستقرار الاقتصادي للصادرات الكلية المصرية الى المنطقة بنحو 74.73٪، وتحسن نظيره للواردات الكلية المصرية من المنطقة

بنحو 67.39٪. في حين تبين انخفاض الأهمية النسبية للتجارة الكلية المصرية مع المنطقة في الناتج المحلى الإجمالي المصري بنحو 0.32٪، وبالتالي انخفض اعتماد الاقتصاد المصري على التجارة الكلية مع المنطقة بشكل عام خلال الفترة (2011- 2013) عن نظيره خلال الفترة (2008- 2010)، متأثراً بانخفاض الأهمية النسبية للصادرات الكلية المصرية الى الناتج المحلى الإجمالي المصري بنحو 0.74٪، رغم ارتفاع الأهمية النسبية للواردات الكلية المصرية من المنطقة في الناتج المحلى الإجمالي المصري بنحو 0.65٪. كما اتضح ان ارتفاع قيمة معامل الارتباط بين الصادرات والواردات البينية المصرية مع المنطقة خلال الفترة (2008- 2010) لكنه في الاتجاه العكسي، وتحسن قيمة المعامل في الفترة (2011- 2013) ويشير ذلك الا ان التطورات الإقليمية كان لها أثرها في الصادرات والواردات الكلية المصرية مع المنطقة بشكل أكبر عن الفترة السابقة لها.

خامساً: أهم المتغيرات الاقتصادية المؤثرة على التجارة الخارجية الكلية المصرية مع المنطقة:

يتناول هذا الجزء دراسة أهم المتغيرات الاقتصادية المحلية والخارجية المؤثرة على التجارة الخارجية الكلية المصرية مع المنطقة، للوقوف على اهمها وتأثيرها، سواء الإيجابي أو السلبي، مما سيكون له أهمية في تحديد الأساليب والآليات التي يمكن اتباعها للتغلب على اهم المعوقات والمشاكل التي تحول دون زيادة التجارة البينية المصرية مع المنطقة، وذلك فيما يلي.

(أ): أهم المتغيرات الاقتصادية المحلية المؤثرة على التجارة الخارجية الكلية المصرية مع المنطقة: يمكن عرض اهم المتغيرات الاقتصادية الداخلية والتي يعتقد انها تؤثر على التجارة الخارجية، وبالتالي تؤثر على التجارة الكلية المصرية مع المنطقة كالآتي:

1- الناتج المحلى الإجمالي المصري: يعتبر الناتج المحلى الإجمالي احدى مؤشرات الأداء الاقتصادي، إذ أن الاقتصاد المحلى الكبير من شأنه تعزيز تقسيم العمل، ومن ثم تنوع السلع والخدمات، مما يؤدى إلى توفير أفضل للتبادل التجاري بين الدول [15]. كما يعبر الناتج المحلى الإجمالي بصفة أساسية عن مدى مساهمة القطاعات المختلفة في اقتصاد الدولة، من خلال دوره في التجارة الخارجية، وقدرته على سد احتياجاته الدولة من السلع، وتحقيق امنها الغذائي وتقليل اعتمادها على العالم الخارجي، بالإضافة إلى دوره في تحقيق التنمية الشاملة بتوفير النقد الأجنبي من خلال الصادرات، ومن خلال مد القطاعات الأخرى بالمواد الخام اللازمة لعمليات التصنيع وغيرها. وبتقدير متوسط قيمة الناتج المحلى الإجمالي المصري خلال فترة الدراسة فقد بلغ حوالي 150.6 مليار دولار، وبلغت قيمته في عام 2013 نحو 271.44 مليار دولار بزيادة تقدر بنحو 3.28٪ عن عام 2012 حيث بلغ نحو 262.83 مليار دولار، جدول رقم (9- 7). وتشير تقديرات معادلة الاتجاه الزمنى العام لتطور قيمة الناتج المحلى الإجمالي المصري خلال فترة الدراسة، كما بالمعادلة رقم (1)، بالجدول رقم

(10- 7) الى تزايدها بمقدار سنوي معنوي إحصائي عند مستوى المعنوية 0.01 بلغ نحو 15.741 مليار دولار، يمثل نحو 10.45٪ من متوسط الفترة.

2- سعر الصرف للجنيه المصري مقابل الدولار الأمريكي: تأتى أهمية سعر الصرف لأى اقتصاد لكون يؤثر على المتغيرات الاقتصادية الكلية، خاصة تأثيره على نظام الأسعار في الاقتصاد القومي، وعلى حجم التجارة الخارجية، وبالتالي على ميزان المدفوعات، ويؤثر كل ذلك على الاقتصاد المحلى من خلال التأثير على التنمية المحلية، وتنشيط الصناعات التصديرية والتي بدورها تؤثر على الدخل القومي، وهذا ينعكس مباشرة على التوازن الاقتصادي للدولة من خلال التحكم في نسبة التضخم وامتصاص البطالة أي توازن العرض والطلب في كل من سوق النقد وسوق السلع والخدمات وسوق العمل، ومحصلة هذه التوازنات الجزئية يشكل التوازن الاقتصادي ككل[5]. وعن علاقة التجارة الخارجية بسعر الصرف فان هناك علاقة بين تذبذب سعر الصرف والتجارة البينية، وان طبيعة تلك العلاقة يعتمد على مصدر هذا التذبذب وفى دراسة[15] لكل من "**Kelin, Shambaugh**" في عام 2004، توصلت إلى أن هناك علاقة بين سعر الصرف وحجم التجارة البينية (ومنها الواردات البينية)، وان سعر الصرف الثابت يؤثر إيجابياً على التبادل التجاري بين الدول. وبتقدير متوسط سعر الصرف للجنيه المصري مقابل الدولار الأمريكي خلال فترة الدراسة فقد بلغ نحو 5.35 جنيه للدولار، وبلغت قيمته في عام 2013 نحو 6.46 جنيه للدولار بانخفاض في قيمة الجنيه المصري بنحو 6.65٪ عن قيمته في عام 2012 والذي بلغ فيه نحو 6.06 جنيه للدولار، جدول رقم (9- 7). وتشير تقديرات معادلة الاتجاه الزمنى العام لتطور متوسط سعر الصرف الجنيه المصري امام الدولار الأمريكي خلال فترة الدراسة، كما بالمعادلة رقم (2)، بالجدول رقم (10- 7) الى زيادة متوسط سعر الصرف (جنيه/دولار) بمقدار سنوي معنوي إحصائي عند مستوى المعنوية 0.01 بلغ نحو 0.144 جنيه، مما يمثل انخفاضاً في قيمة الجنية امام الدولار بنحو 2.69٪ من متوسط الفترة. وقد تم استخدام سعر الصرف المصري المرجح بالناتج المحلى الإجمالي المصري لسنوات الدراسة عند اجراء تحليل الانحدار المتعدد المرحلي لدراسة أهم المتغيرات الاقتصادية المحلية والخارجية المؤثرة على قيمة التجارة الكلية بين مصر والمنطقة، وذلك للتغلب على مشاكل القياس الإحصائي وتحسين معنوية النموذج.

3- الصادرات الكلية المصرية الى العالم-بدون المنطقة-: قدر متوسط قيمة الصادرات الكلية المصرية الى العالم-بدون المنطقة- خلال فترة الدراسة بنحو 5.01 مليار دولار، وبلغت قيمتها في عام 2013 نحو 20.63 مليار دولار بزيادة تقدر بنحو 1.77٪ عن عام 2012 حيث بلغت نحو 20.27 مليار دولار، جدول رقم (9- 7). وتشير تقديرات معادلة الاتجاه الزمنى العام لتطور قيمة الصادرات الكلية المصرية الى العالم-بدون المنطقة-خلال فترة الدراسة، كما بالمعادلة رقم (3)، بالجدول رقم (10- 7) الى تزايدها بمقدار سنوي معنوي

إحصائي عند مستوى المعنوية 0.01 بلغ نحو 1.34 مليار دولار، يمثل نحو 8.93٪ من متوسط الفترة.

4- الواردات الكلية المصرية من العالم–بدون المنطقة–: قدر متوسط قيمة الواردات الكلية المصرية من العالم–بدون المنطقة– خلال فترة الدراسة بنحو 34.16 مليار دولار، وبلغت قيمتها في عام 2013 نحو 61.51 مليار دولار بزيادة تقدر بنحو 1.77٪ عن عام 2012 حيث بلغت نحو 64.99 مليار دولار، جدول رقم (9- 7). وتشير تقديرات معادلة الاتجاه الزمنى العام لتطور قيمة الواردات الكلية المصرية من العالم–بدون المنطقة–خلال فترة الدراسة، كما بالمعادلة رقم (4)، بالجدول رقم (10- 7)، الى تزايدها بمقدار سنوي معنوي إحصائي عند مستوى المعنوية 0.01 بلغ نحو 4.353 مليار دولار، يمثل نحو 12.75٪ من متوسط الفترة.

جدول رقم (9- 7): تطور اهم المتغيرات الاقتصادية المحلية المؤثرة على التجارة الخارجية الكلية المصرية مع المنطقة للفترة (2000-2013).

البيان السنوات	الناتج المحلى الإجمالي المصري بالمليار دولار	متوسط سعر الصرف المصري جنية–دولار أمريكي	الصادرات الكلية المصرية الى العالم –بدون المنطقة بالمليار دولار	الواردات الكلية المصرية من العالم–بدون المنطقة بالمليار دولار	(التضخم) متوسط أسعار المستهلكين المصري	عدد سكان مصر بالمليون نسمة
2000	99.59	3.47	6.30	14.81	2.68	66.14
2001	97.37	3.97	6.63	14.05	2.27	67.20
2002	85.18	4.50	6.40	12.44	2.74	68.30
2003	81.14	5.85	7.87	12.92	4.51	69.43
2004	78.62	6.20	10.84	19.26	11.27	70.59
2005	89.53	5.78	13.98	23.28	4.87	71.78
2006	107.38	5.73	18.34	27.93	7.64	72.99
2007	130.37	5.64	21.98	38.45	9.32	74.23
2008	162.64	5.43	18.36	44.79	18.32	75.49
2009	187.48	5.54	16.18	40.16	11.76	76.93
2010	218.89	5.62	19.35	48.09	11.27	78.69
2011	236.00	5.59	23.00	55.54	10.05	80.53
2012	262.83	6.06	20.27	64.99	7.12	82.55
2013	271.44	6.46	20.63	61.53	9.50	84.63
المتوسط	150.60	5.35	15.01	34.16	6.83	74.25

المصدر: جمعت وحسبت من: جامعة الدول العربية، صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أعداد مختلفة.

جدول رقم (10- 7): معادلات الاتجاه الزمنى العام لتطور اهم المتغيرات الاقتصادية المحلية المؤثرة على التجارة المصرية مع المنطقة للفترة (2000-2013).

رقم المعادلة البيان	المتغير التابع ص^هـ	النموذج	المتوسط السنوي	معدل التغير السنوي٪	$ر^2$	ف
(1)	الناتج المحلي الاجمال المصري بالمليار دولار	ص^هـ = 32.543 + 15.741 سهـ (1.996) (8.219)*	150.6	10.45	0.849	*67.55
(2)	متوسط سعر الصرف المصري جنية–دولار أمريكي	ص^هـ = 4.335 + 0.144 سهـ (12.322)* (3.49)*	5.35	2.69	0.504	*12.181
(3)	الصادرات الكلية المصرية الى العالم – بدون المنطقة–بالمليار دولار	ص^هـ = 4.961 + 1.34 سهـ (3.115)* (7.162)*	15.01	8.93	0.81	*51.3*
(4)	الواردات الكلية المصرية من العالم – بدون المنطقة–بالمليار دولار	ص^هـ = 1.501 + 4.355 سهـ (0.545) (13.475)*	34.16	12.75	0.958	*151.515*
(5)	(التضخم) متوسط أسعار المستهلكين المصري	ص^هـ = 3.156 + 6.658 سهـ (1.156) (2.694)**	6.83	97.48	0.377	**7.255
(6)	عدد سكان مصر بالمليون نسمة	ص^هـ = 63.894 + 1.381 سهـ (159.233)* (29.296)*	74.25	1.86	0.986	*858.79

ص^هـ: القيمة المقدرة للمتغير التابع المشار إليه في السنة هـ. س هـ: عنصر الزمن بالسنوات، هـ = 1، 2، 3، .....،14.
القيم بين الأقواس تعبر عن قيم (ت) المحسوبة. * معنوي عند (0.01)، ** معنوي عند (0.05).
المصدر: حسبت من: جداول أرقام (9- 7).

5- متوسط أسعار المستهلكين (التضخم) في مصر: يعكس التضخم، كما يقيسه مؤشر أسعار المستهلكين، التغير السنوي للنسبة المئوية للتكلفة التي يتحملها المستهلك للحصول على سلة من السلع والخدمات التي يمكنها أن تثبت أو تتغير على فترات زمنية محددة، سنة مثلاً. ومن آثار التضخم، أثره على التجارة الخارجية، المتمثل في ارتفاع أسعار السلع، الذي يؤدى إلى انخفاض تنافسيتها في الأسواق الخارجية، مما يعنى تراجع حجم صادراتها في البلد المعنى، كما يؤدى إلى انخفاض أسعار السلع المستوردة مما يزيد من الاعتماد على الخارج واختلال الميزان التجاري، وتصبح المحصلة النزوع نحو الاستيراد والأحجام عن السلع المحلية وتراجع حجم الإنتاج المحلى، وتعطل جزء كبير من الطاقة الإنتاجية وقوة العمل وظهور البطالة بشكل كبير. وقدر المؤشر العام لأسعار المستهلكين (التضخم) في مصر خلال فترة الدراسة بنحو 6.85٪ (كمتوسط هندسي لمتوسط أسعار المستهلكين لسنوات الدراسة)، وبلغت قيمته في عام 2013 نحو 9.5٪ بزيادة تقدر بنحو 33.46٪ عن عام 2012 حيث بلغ نحو 7.12٪، جدول رقم (9- 7). وتشير تقديرات معادلة الاتجاه الزمنى العام لتطور متوسط أسعار المستهلكين (التضخم) في مصر خلال فترة الدراسة، كما بالمعادلة رقم (5)، بالجدول رقم (10- 7) الى تزايده بمقدار سنوي معنوي إحصائي عند مستوى المعنوية 0.01 بلغ نحو 6.66٪، يمثل نحو 97.48٪ من متوسط الفترة.

6- عدد سكان مصر: بلغ عدد سكان مصر في عام 2013 نحو 84.63 مليون نسمة، بزيادة قدرها نحو 2.52٪ عن عام 2012 حيث بلغ نحو 82.55 مليون نسمة، وقدر متوسط عدد سكان مصر خلال فترة الدراسة بنحو 74.25 مليون نسمة، جدول رقم (9- 7). وتشير تقديرات معادلة الاتجاه الزمنى العام لتطور عدد سكان مصر خلال فترة الدراسة، كما بالمعادلة رقم (6)، بالجدول رقم (10- 7) الى تزايده بمقدار سنوي معنوي إحصائي عند مستوى المعنوية 0.01 بلغ نحو 1.38 مليون نسمة، يمثل نحو 1.86٪ من متوسط الفترة.

(ب): أهم المتغيرات الاقتصادية الخارجية المؤثرة على التجارة الخارجية الكلية المصرية مع المنطقة: يمكن عرض اهم المتغيرات الاقتصادية الخارجية والتي يعتقد انها تؤثر على التجارة الخارجية، وبالتالي تؤثر على التجارة الكلية المصرية مع المنطقة كالآتي:

1- عدد سكان المنطقة –بدون مصر–: تعد دراسة عدد السكان، ومعدل نموه، خطوة أساسية ومهمة لمعرفة الطلب الخارجي على السلع المنتجة محلياً، وتعتبر مؤشراً أساسياً لمعرفة احتياجات المجتمعات المادية، التي لا يمكن الاستغناء عنها في حياة السكان اليومية وبالتالي تؤثر في التجارة الخارجية وخاصة في قيمة صادرات الدولة الى بقية دول العالم [9]. من هذا المنطلق يعتبر عدد السكان بالمنطقة ومعدلات نموه مؤثرا في الصادرات المصرة لدول المنطقة. وقد بلغ عدد سكان المنطقة –بدون مصر– في عام 2013 نحو 272.35 مليون نسمة، بزيادة قدرها نحو 2,32٪ عن عام 2012 حيث بلغ نحو 266.18 مليون نسمة، وقدر متوسط عدد سكان المنطقة –بدون مصر– خلال فترة الدراسة بنحو 234.75 مليون

نسمة، جدول رقم (11- 7). وتشير تقديرات معادلة الاتجاه الزمنى العام لتطور عدد سكان المنطقة –بدون مصر- خلال فترة الدراسة، كما بالمعادلة رقم (1)، بالجدول رقم (12- 7) الى تزايده بمقدار سنوي معنوي إحصائي عند مستوى المعنوية 0.01 بلغ نحو 5.65 مليون نسمة، يمثل نحو 2.4٪ من متوسط الفترة.

2- متوسط أسعار صرف عملات المنطقة–بدون مصر- مقابل الدولار الأمريكي: قدر متوسط أسعار صرف عملات المنطقة–بدون مصر- مقابل الدولار الأمريكي خلال فترة الدراسة (كمتوسط هندسي لقيم صرف عملات الدول مقابل الدولار) بنحو 7.26، وبلغت قيمته في عام 2013 نحو 8.13 بانخفاض قدره نحو 14.58٪ عن عام 2012 والذى بلغ فيه نحو 7.26، جدول رقم (1- 7). وتشير تقديرات معادلة الاتجاه الزمنى العام لتطور متوسط أسعار صرف عملات المنطقة–بدون مصر- مقابل الدولار الأمريكي خلال فترة الدراسة، كما بالمعادلة رقم (2)، بالجدول رقم (12- 7)، الى زيادة قيمة متوسط أسعار صرف عملات المنطقة–بدون مصر- مقابل الدولار الأمريكي خلال فترة الدراسة بمقدار سنوي معنوي إحصائي عند مستوى المعنوية 0.01 بلغ نحو 0.23، مما يمثل انخفاضاً في قيمة متوسط أسعار صرف عملات المنطقة–بدون مصر- مقابل الدولار الأمريكي خلال فترة الدراسة بنحو 3.54٪ من متوسط الفترة. وللتغلب على مشاكل القياس الخاصة بمتوسط أسعار صرف عملات المنطقة وحتى تكون أكثر منطقية تم استخدام الانحراف المعياري لمتوسط أسعار العملات للدول الأعضاء بالمنطقة خلال فترة الدراسة، وذلك عند اجراء تحليل الانحدار المتعدد للعوامل المؤثرة على قيمة التجارة الكلية بين مصر والمنطقة.

3- الصادرات الكلية للمنطقة الى العالم–بدون مصر-: قدر متوسط قيمة الصادرات الكلية للمنطقة الى العالم–بدون مصر- خلال فترة الدراسة بنحو 695.66 مليار دولار، وبلغت قيمتها في عام 2013 نحو 1293.42 مليار دولار بزيادة تقدر بنحو 1.16٪ عن عام 2012 حيث بلغت قيمتها حوالى 1278.53 مليار دولار، جدول رقم (11- 7). وتشير تقديرات معادلة الاتجاه الزمنى العام لتطور قيمة الصادرات الكلية للمنطقة الى العالم–بدون مصر- خلال فترة الدراسة، كما بالمعادلة رقم (3)، بالجدول رقم (12- 7)، الى تزايدها بمقدار سنوي معنوي إحصائي عند مستوى المعنوية 0.01 بلغ نحو 89.06 مليار دولار، يمثل نحو 12.8٪ من متوسط الفترة.

4 - الواردات الكلية للمنطقة من العالم–بدون مصر-: قدر متوسط قيمة الواردات الكلية للمنطقة من العالم–بدون مصر- خلال فترة الدراسة بنحو 435.91 مليار دولار، وبلغت قيمتها في عام 2013 نحو 822.4 مليار دولار بزيادة تقدر بنحو 10.7٪ عن عام 2012 حيث بلغت قيمتها حوالى 741.91 مليار دولار، جدول رقم (11- 7). وتشير تقديرات معادلة الاتجاه الزمنى العام لتطور قيمة الواردات الكلية للمنطقة من العالم–بدون مصر خلال فترة الدراسة، كما بالمعادلة رقم

(4)، بالجدول رقم (12- 7) الى تزايدها بمقدار سنوي معنوي إحصائي عند مستوى المعنوية 0.01 بلغ نحو 55.92 مليار دولار، يمثل نحو 12.83٪ من متوسط الفترة.

5- متوسط أسعار المستهلكين (التضخم) في المنطقة –بدون مصر-: قدر المؤشر العام لأسعار المستهلكين (التضخم) في المنطقة-بدون مصر- خلال فترة الدراسة بنحو 3.47٪ (كمتوسط هندسي لمتوسط أسعار المستهلكين بالدول الأعضاء في سنوات الدراسة) ، وبلغت قيمته في عام 2013 نحو 3.16٪ بانخفاض قدره نحو 33.72٪ عن عام 2012 حيث بلغ نحو 4.77٪، جدول رقم (11- 7). وتشير تقديرات معادلة الاتجاه الزمنى العام لتطور متوسط أسعار المستهلكين (التضخم) في المنطقة-بدون مصر- خلال فترة الدراسة، كما هو وارد بالمعادلة رقم (5)، بالجدول رقم (12- 7)، الى تزايده بمقدار سنوي غير معنوي احصائياً.

جدول رقم (11- 7): تطور اهم المتغيرات الاقتصادية الخارجية المؤثرة على التجارة الخارجية المصرية مع المنطقة خلال الفترة (2000-2013).

البيان السنوات	عدد سكان المنطقة -بدون مصر- مليون نسمة	متوسط اسعار صرف عملات المنطقة -بدون مصر- امام الدولار الأمريكي	الصادرات الكلية للمنطقة -بدون مصر- بالمليار دولار	الواردات الكلية للمنطقة -بدون مصر- بالمليار دولار	(التضخم) متوسط أسعار المستهلكين بالمنطقة -بدون مصر-	سعر النفط العالمي بالدولار
2000	200.08	4.17	256.62	143.80	1.85	27.60
2001	204.61	4.27	231.17	154.14	1.77	23.10
2002	209.37	4.50	236.37	169.33	1.83	24.30
2003	214.33	7.46	301.96	193.84	2.71	28.20
2004	219.58	7.20	397.88	257.90	3.63	36.00
2005	225.06	7.24	550.01	320.99	3.47	50.60
2006	230.81	7.19	654.47	351.45	3.88	61.00
2007	236.79	6.95	759.62	465.54	4.97	69.10
2008	242.91	6.77	1020.60	615.42	11.27	94.40
2009	248.99	6.98	707.13	563.12	2.92	61.00
2010	254.90	7.05	880.63	607.49	3.97	77.40
2011	260.59	7.07	1170.85	694.37	4.75	107.50
2012	266.18	7.26	1278.53	742.91	4.77	109.50
2013	272.35	8.31	1293.42	822.40	3.16	105.90
المتوسط	234.75	6.46	695.66	435.91	3.47	62.54

المصدر: جمعت وحسبت من: جامعة الدول العربية، صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أعداد مختلفة.

جدول رقم (12- 7): معادلات الاتجاه الزمنى العام لتطور اهم المتغيرات الاقتصادية الخارجية المؤثرة على التجارة المصرية مع المنطقة للفترة (2000-2013).

البيان رقم المعادلة	المتغير التابع ص^هـ	النموذج	المتوسط السنوي	معدل التغير السنوي٪	$ر^2$	ف
(1)	عدد سكان المنطقة مليون نسمة	ص^م = 192.418 + 5.645سهـ (551.98)* (87.918)*	234.75	2.4	0.998	*729.657
(2)	متوسط اسعار صرف عملات المنطقة	ص^م = 4.884 + 0.229 سهـ (9.6)* (3.834)*	6.46	3.54	0.551	*14.7
(3)	الصادرات الكلية للمنطقة الى العالم –بدون مصر-بالمليار دولار	ص^م = 27.691 + 89.063 سهـ (0.441) (12.082)*	695.66	12.8	0.924	*145.97
(4)	الواردات الكلية للمنطقة من العالم -بدون مصر-بالمليار دولار	ص^هـ = 16.523 + 55.918 سهـ (0.627) (18.777)*	435.91	12.83	0.967	*352.569
(5)	(التضخم) متوسط أسعار المستهلكين بالمنطقة	ص^م = 2.177 + 0.233 سهـ (1.713) (0.562) **	3.47	6.71	0.169	غ.م 2.441
(6)	سعر النفط العالمي بالدولار	ص^هـ = 7.719 + 7.13 سهـ (1.223) (9.865)*	62.54	11.69	0.89	*97.327

ص^م: القيمة المقدرة للمتغير التابع المشار إليه في السنة هـ. سهـ: عنصر الزمن بالسنوات، هـ = 1، 2، 3، .....،14.
القيم بين الأقواس تعبر عن قيم (ت) المحسوبة. * معنوي عند (0.01)، ** معنوي عند (0.05). غ.م غير معنوي.
المصدر: حسبت من: جداول أرقام (10- 7).

6- سعر النفط العالمي: بلغ متوسط سعر النفط العالمي في عام 2013 نحو 105.9 دولار، بانخفاض قدره نحو 3.29٪ عن عام 2012 حيث بلغ نحو 109.5 دولار، وقدر متوسط سعر النفط العالمي خلال فترة الدراسة بنحو 62.54 دولار، جدول رقم (11- 7). وتشير تقديرات معادلة الاتجاه الزمنى العام لتطور قيمة متوسط سعر النفط العالمي خلال فترة الدراسة، كما بالمعادلة رقم (6)، بالجدول رقم (12- 7)، الى تزايده بمقدار سنوي معنوي إحصائي عند مستوى المعنوية 0.01 بلغ نحو 7.31 دولار، يمثل نحو 11.69٪ من متوسط الفترة. وقد بلغت قيمة التجارة بين مصر والدول العربية من النفط كمتوسط خلال الفترة (2010- 2013) نحو 2618.8 مليون دولار، تعادل نحو 24.45 من جملة التجارة البينية العربية للنفط، جدول رقم (13- 7)، وبالتالي يعتبر النفط من اهم السلع التي يتم تبادلها بين مصر والدول العربية، وتشكل معظمها واردات مصرية من النفط، وبالتالي فارتفاع سعر النفط سيؤثر في قيمة التجارة البينية المصرية مع الدول العربية.

جدول رقم (13- 7): تطور التجارة البينية المصرية العربية من النفط خلال الفترة (2010-2013). القيمة: مليون دولار.

البيان / السنوات	التجارة البينية العربية للنفط	التجارة البينية للنفط بين مصر والدول العربية	التجارة البينية المصرية العربية لإجمالي التجارة البينية العربية للنفط ٪
2010	10876.18	2512.78	23.1
2011	10563	3859.5	36.5
2012	10437	2074.9	19.9
2013	9359	2028	21.3
المتوسط	10308.80	2618.80	24.45

المتوسط للنسب المئوية تم حسابه كمتوسط هندسي.

المصدر: جمعت وحسبت من:

1- جامعة الدول العربية، صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أعداد مختلفة.

2- قاعدة بيانات pc-TAS لمركز التجارة الدولي (ITC).

3- قاعدة بيانات COMTRADE لمنظمة الأمم المتحدة.

سادساً: دالة الطلب على التجارة بين مصر ومنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى:

يعتمد الإطار النظري لنموذج للطلب على التجارة البينية، في دراسات التجارة الدولية على عدة فرضيات، لا تختلف كثيراً عنه في نموذج طلب المستهلك، المعروف في النظرية الاقتصادية، فالكمية المطلوبة من الواردات، أو الصادرات، ترتبط عكسياً بالسعر وطرديا بالدخل، وذلك بافتراض ثبات العوامل الأخرى المؤثرة في الطلب.

فرضيات النموذج: إن هذا النموذج يقوم على عدة فرضيات تتلخص في الآتي:

- أن دالة الطلب على التجارة البينية، متصلة أي يمكن إيجاد مشتقاتها الجزئية وكذلك افتراض أن هذه المشتقات هي أيضاً متصلة.
- بالنسبة للتجارة البينية، والعوامل المؤثرة عليها نتوقع التالي: هناك علاقة طردية بين قيمة التجارة بين مصر والمنطقة مع كل من الناتج المحلى الإجمالي لمصر، ومتوسط سعر النفط العالمي، وعدد السكان للمنطقة، ومؤشر أسعار المستهلكين الأجنبي، وان هناك

علاقة عكسية بين قيمة التجارة البينية وكل من قيمة صادرات المنطقة الى دول العالم الخارجي، وقيمة الصادرات المصرية إلى الدول الأخرى، ومؤشر أسعار المستهلكين المصري، ومتوسط سعر الصرف المصري.

- بالنسبة لأثر تنفيذ اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى على قيمة التجارة الكلية بين مصر والمنطقة فمن المتوقع ان يكون تأثيرها إيجابي.
- وسوف يتم استخدام في تقدير دالة الطلب على التجارة البينية للمنطقة، الصيغ المختلفة كالخطية واللوغاريتمية للوصول الى أفضل صورة والتي تتفق مع الاختبارات الاحصائية والمنطق الاقتصادي.

صياغة النموذج: يعبر عن الصيغة العامة لنموذج الطلب على التجارة بين مصر والمنطقة، كدالة لقيمة إجمالي الناتج المحلى الإجمالي المصري، ومتوسط أسعار المستهلكين الأجنبي، وقيمة الصادرات الكلية المصرية إلى العالم –بدون المنطقة، ومتوسط سعر النفط العالمي، ومتوسط أسعار المستهلكين المرجح بالناتج المحلى الإجمالي المصري، وقيمة الصادرات الكلية للمنطقة للعالم –بدون مصر، وسعر الصرف المرجح بالناتج المحلى الإجمالي للجنية المصري مقابل الدولار الأمريكي، وعدد السكان للمنطقة–بدون مصر، المتغير الصوري الذى يعبر عن اثر تنفيذ الاتفاقية، ويمكن صياغتها على النحو التالي:

ص = د (س1، س2، س3، س4، س5، س6، س7، س8، م)

حيث:

ص = قيمة التجارة بين مصر والمنطقة بالمليار دولار.

س1 = إجمالي الناتج المحلى الإجمالي المصري بالمليار دولار.

س2 = متوسط أسعار المستهلكين الأجنبي.

س3 = قيمة الصادرات الكلية لمصر إلى العالم (بدون المنطقة) بالمليار دولار.

س4 = متوسط سعر النفط العالمي بالدولار.

س5 = متوسط أسعار المستهلكين المرجح بالناتج المحلى الإجمالي في مصر.

س6 = قيمة الصادرات الكلية للمنطقة (بدون مصر) الى العالم بالمليار دولار.

س7 = متوسط سعر الصرف المرجح بالناتج المحلى الإجمالي للجنية المصري مقابل الدولار الأمريكي.

س8 = عدد سكان المنطقة بالمليون نسمة.

م = المتغير الصوري والذي يعبر عن أثر اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى على التجارة بين مصر والمنطقة، حيث يأخذ القيمة صفر في الفترة السابقة لتنفيذ الاتفاقية، والقيمة واحد صحيح في فترة تنفيذ الاتفاقية خلال فترة الدراسة.

ولكي يكون النموذج في شكل احتمالي، لابد من إضافة المتغير العشوائي (خ) وتكون معادلة الطلب على التجارة البينية على الشكل التالي:

ص = أ+ب1 س1 + ب2س2 + ب3 س3+ ب4س4 + ب5 س5 + ب6 س6 + ب7س+ ب8 س8 + ب9 م + خ).

وبافتراض أن الأخطاء العشوائية في قيمة التجارة البينية تساوي (صفر) وبتباين ثابت.

وبالاستناد إلى المعايير الإحصائية والقياسية، في المفاضلة بين الدلات المقدرة، وبعد اجراء عدداً من المحاولات لتقدير العوامل المؤثرة على قيمة التجارة الكلية بين مصر والمنطقة، مع مراعاة ألا يتضمن أي محاولة تقدير لتلك العلاقة الإنحدارية متغيرين مستقلين بينهما مشكلة ازدواج خطى متعدد، استناداً إلى مصفوفة كلاين لمعاملات الارتباط، بالإضافة إلى اختبار **Durbin-Watson** للتأكد من وجود أو عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي بين المتغيرات المستقلة. وتبين أن الصورة التي يمكن أن تكون أكثر تمثيلاً للعلاقة الرياضية بين قيمة المتغيرات المؤثرة على قيمة التجارة الكلية بين مصر والمنطقة، وقيمة هذه التجارة، والتي تتفق مع المنطق الاقتصادي والإحصائي؛ ووفقاً للبيانات في جدولي رقمي (9– 7)، (11– 7) تتخذ الصورة الخطية التالية:

$$\hat{ص}_{هـ} = -55.057 + \underset{(-1.072)}{0.84}\ لوس1_{هـ} \underset{(6.241)^*}{-} \underset{(-3.979)^*}{0.699}\ لوس3_{هـ} + \underset{(4.245)^*}{0.479}\ لوس4_{هـ}$$

$$- \underset{(-3.423)^*}{0.298}\ لوس5_{هـ} \underset{(-3.779)^*}{-} \underset{(3.535)^*}{0.039}\ لوس6_{هـ} + \underset{(3.423)^*}{0.249}\ لوس8_{هـ} + 0.915\ م \quad \ldots (1)$$

وتشير نتائج التحليل إلى أن المعادلة رقم (1) معنوية إحصائياً، إذ أن قيمة (ف) المحسوبة أكبر من قيمة (ف) الجدولية عند مستوى المعنوية (0.01)، كما يشير معامل التحديد المعدل ($\bar{ر}^2$) إلى أن حوالي 82.9٪ من التغيرات في قيمة التجارة الكلية بين مصر والمنطقة ترجع إلى التغير في المتغيرات المستقلة مجتمعة في المعادلة، بفرض ثبات باقي العوامل الاخرى التي لم تتضمنها المعادلة. وقد ودلت القيمة المحسوبة لاختبار داربن واتسون **(DW=2.445)** على ان الارتباط الذاتي غير مؤكد حيث تقع قيمته بين **(4-du=0.713)**، و**(4-dL=3.922)**. ولا يوجد ارتباط خطى بين المتغيرات وفقاً لمصفوفات كلاين. وبفحص المعنوية الإحصائية لمعاملات الانحدار للمتغيرات المستقلة الداخلة في المعادلة المقدرة، يتضح ثبوت المعنوية الإحصائية لكل من قيمة الناتج المحلى الإجمالي المصري (س1هـ)، قيمة الصادرات الكلية لمصر مع العالم الخارجي –بدون دول المنطقة– (س3هـ)، متوسط سعر النفط العالمي (س4هـ)، متوسط أسعار المستهلكين المصري المرجح بالناتج المحلى الإجمالي (س5هـ)، قيمة الصادرات الكلية للمنطقة الى العالم الخارجي –بدون مصر– (س6هـ)، وعدد سكان المنطقة (س8هـ)، عند مستوى المعنوية الإحصائية (0.01)، وبدراسة إشارات معاملات الانحدار المقدرة للمتغيرات التفسيرية التي ثبت معنوياتها .إحصائيتبين أنها تتفق مع المنطق الاقتصادي. وتشير معاملات الانحدار الجزئية القياسية بالمعادلة، والتي يمكن بواسطتها ترتيب العوامل التفسيرية من حيث الأهمية في التأثير على التجارة الكلية بين مصر والمنطقة خلال فترة الدراسة، وفقاً لقيم تلك

المعاملات، إلى أن متوسط سعر النفط العالمي يأتي في المرتبة الأولى كأهم المتغيرات التفسيرية المؤثرة في قيمة هذه التجارة، حيث بلغ المعامل نحو (2.28)، ثم يأتي في المرتبة الثانية قيمة الصادرات الكلية للمنطقة الى العالم الخارجي –بدون مصر– حيث بلغ المعامل نحو (2.236)، ثم يأتي ثالثاً قيمة الصادرات الكلية المصرية الى العالم الخارجي –بدون المنطقة– حيث بلغ المعامل نحو (0.977)، ثم جاء رابعاً الناتج المحلى الإجمالي المصري حيث بلغ المعامل نحو (0.881)، ثم جاء في المرتبة الخامسة من حيث الأهمية عدد سكان المنطقة حيث بلغ المعامل نحو (0.864)، ثم سادساً اثر تنفيذ اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية، وأخيراً جاء متوسط أسعار المستهلكين المصري حيث بلغ المعامل نحو (0.15).

وفي ضوء معادلة النموذج، ومعنوية المتغيرات التفسيرية، فانه تم التوصل إلى النتائج التالية:

- إن تغيراً في قيمة الناتج المحلى الإجمالي المصري مقداره نحو 1٪ يؤدى إلى تغيراً مقداره نحو 0.48٪ في قيمة التجارة الكلية بين مصر والمنطقة وفى نفس الاتجاه. واتفقت تلك النتيجة مع دراسة **"Gairuzazmi"** [14] في عام 2007، حيث أوضحت الدراسة أثر الأداء الاقتصادي، ممثلاً في الناتج المحلى الإجمالي على الصادرات البينية، أن العلاقة الإيجابية بين الصادرات البينية والناتج المحلى الإجمالي تتفق كلية مع المنطق الاقتصادي، إذ أن الاقتصاد المحلى الكبير من شأنه تعزيز تقسيم العمل، ومن ثم تنوع السلع والخدمات، مما يؤدى إلى توفير فرص أفضل للتبادل التجاري بين الدول. كما اتفقت النتيجة أيضاً مع دراسة **"Giles, Williams"** [15] في عام 2000، التي توصلت إلى أن أهم العوامل المؤثرة على زيادة الصادرات البينية بين الدول، يكمن في حجم النشاط الاقتصادي ممثلاً بالناتج المحلى الإجمالي. كما اتفقت تلك النتيجة السابقة مع نتائج دراسة "**الشايب**" [8] في عام 2007، ودراسة "**سليمان**" [5] في عام 2014 والتي توصلت إلى أن الناتج المحلى الكلى يعتبر أهم العوامل المؤثرة في زيادة الصادرات البينية الكلية.
- إن تغيراً في قيمة الصادرات الكلية لمصر مع العالم الخارجي –بدون دول المنطقة– مقداره نحو 1٪ يؤدى إلى تغيراً مقداره نحو 0.79٪ في قيمة التجارة الكلية بين مصر والمنطقة وفى عكس الاتجاه. وهذه العلاقة تتفق كلية مع المنطق الاقتصادي، إذ أن زيادة التجارة المصرية مع دول العالم غير العربية سيكون له تأثيراً سلبياً على التجارة البينية المصرية العربية، خاصة في ضوء إمكانات وقدرات التجارة الخارجية المصرية.
- إن تغيراً في سعر النفط العالمي مقداره نحو 1٪ يؤدى إلى تغيراً مقداره نحو 0.48٪ في قيمة التجارة الكلية بين مصر والمنطقة وفى نفس الاتجاه، وهذه النتيجة تتفق تماماً مع المنطق الاقتصادي والواقع الفعلي حيث يشكل النفط أهمية كبيرة في الواردات المصرية من الدول العربية خاصة دول الخليج العربي، كما في بيانات جدول رقم (13) وبالتالي فان ارتفاع سعر النفط العالمي سيؤدى الى ارتفاع قيمة الواردات المصرية من الدول العربية.

- إن تغيراً في قيمة الصادرات الكلية للمنطقة الى العالم الخارجي –بدون مصر– مقداره نحو 1٪ يؤدى إلى تغيراً مقداره نحو 0.04٪ في قيمة التجارة الكلية بين مصر والمنطقة وفى عكس الاتجاه. وتتفق تلك النتيجة مع المنطق الاقتصادي.
- إن تغيراً في قيمة متوسط أسعار المستهلكين المصري مقداره نحو 1٪ يؤدى إلى تغيراً مقداره نحو 0.3٪ في قيمة التجارة الكلية بين مصر والمنطقة وفى عكس الاتجاه، وتتفق تلك النتيجة مع المنطق الاقتصادي.
- إن تغيراً في عدد السكان بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى مقداره نحو 1٪ يؤدى إلى تغيراً مقداره نحو 0.25٪ في قيمة التجارة الكلية بين مصر والمنطقة وفى نفس الاتجاه، وتتفق تلك النتيجة مع المنطق الاقتصادي.

وعلى ضوء ما سبق فانه يمكن الاستنتاج بأن التجارة الكلية بين مصر ومنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى تتحدد بصفة رئيسية بالناتج المحلى الإجمالي المصري، وسعر النفط العالمي، وعدد سكان المنطقة، ومتوسط أسعار المستهلكين في مصر (التضخم)، والصادرات الكلية المصرية الى العالم (بدون المنطقة)، والصادرات الكلية للمنطقة الى العالم (بدون مصر). كما انه لابد من الإشارة إلى أن النتائج المتحصل عليها مقيدة بحدود الدراسة، من حيث عدد الدول الأعضاء بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، والفترة الزمنية، ونوعية البيانات المتاحة، وبالتالي من المؤكد أن هناك عوامل أخرى يصعب تقديرها، لعدم توافر بيانات كافية عنها، وتعتبر محددات أمام التجارة الكلية بين مصر ومنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى مثل القيود والضرائب الجمركية التي ما زالت تفرضها الدول الأعضاء على وارداتها، والقوائم السلبية للعديد من السلع التي تحتفظ بعض الدول بحمايتها وتصر على عدم إدراجها بالمنطقة، وصعوبة وتكلفة النقل، وضعف الإجراءات الإدارية، بالإضافة إلى العوامل السياسية والتشريعية واختلاف أذواق المستهلكين داخل الدول وغيرها، مما قد تشكل تلك العوامل عائقاً أو محددات أمام التجارة البينية المصرية العربية.

ملخص الفصل

إدراكا لأهمية التجارة الدولية فقد انضمت مصر الى العديد من الاتفاقيات التجارية الثنائية والمتعددة لمواكبة التطورات العالمية والاستفادة من مزاياها، وتجنب بعض المظاهر السلبية لها، وتعتبر منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى والمعروفة اختصاراً باسم "جافتا" أهم الاتفاقيات التجارية التي تهدف الى تشجيع التجارة الخارجية بين الدول العربية وكانت مصر من أولى الدول انضماماً للمنطقة والتوقيع على الاتفاقية الخاصة بها، غير أن المتتبع لتطور التجارة بين مصر والمنطقة يلمس تضاؤلها وأنها لم تتم بالقدر المأمول. فقد تبين من النتائج تزايد قيمة التجارة بين مصر والمنطقة سنوياً بنحو 17٪، حيث زادت الصادرات المصرية الى المنطقة سنوياً بنحو 18.95٪، وزادت قيمة الواردات المصرية من المنطقة بنحو 15.1٪. وقد بلغت نسبة قيمة التجارة المصرية مع المنطقة في إجمالي قيمة التجارة المصرية نحو 22.91٪ في عام 2013، وقدرت نسبة قيمة التجارة

المصرية مع المنطقة في قيمة الناتج المحلى الإجمالي المصري بحوالي 4.88٪. وأن معدل الزيادة السنوي للتجارة الكلية المصرية مع المنطقة بلغ نحو 17٪. وقد بلغ المؤشر العام لدرجة الاستقرار الاقتصادي للتجارة المصرية مع المنطقة حوالي 13.5٪. واثرت الاتفاقية ايجابياً على التجارة بين مصر والمنطقة حيث ارتفع معدل الزيادة السنوي للتجارة المصرية مع المنطقة بنحو 24.08٪، وزادت درجة الاستقرار الاقتصادي للتجارة المصرية مع المنطقة بنحو 99.9٪، وارتفعت درجة الارتباط بين الصادرات والواردات المصرية مع المنطقة بنحو حيث بلغ قيمة معامل الارتباط في الفترة السابقة لتنفيذ الاتفاقية نحو 0.62، ارتفع الى نحو 0.86 في فترة تنفيذ الاتفاقية. ولم تتأثر قيمة التجارة المصرية مع المنطقة سلباً بالتطورات الإقليمية الراهنة وتبين أن التجارة الكلية بين مصر المنطقة تتحدد بصفة رئيسية بالناتج المحلى الإجمالي المصري، وسعر النفط العالمي، وعدد سكان المنطقة، ومتوسط أسعار المستهلكين في مصر، والصادرات الكلية المصرية الى العالم، والصادرات الكلية للمنطقة الى العالم، ومن هنا تكمن أهمية هذا النتائج في الوقوف على اهم تلك العوامل وتأثيرها، مما سيكون له أهمية في تحديد الأساليب والآليات التي يمكن اتباعها للتغلب على اهم المعوقات والمشاكل التي تحول دون زيادة التجارة البينية المصرية العربية.

قراءات ومراجع الفصل:

1- **حاتم هاتف عبد الكاظم (دكتور): "منطقة التجارة الحرة العربية الشاملة موجبات الحاضر والمستقبل"، ورقة مقدمة للمؤتمر الاقتصادي السادس للتجارة الخارجية ومستقبل التنمية، جامعة اليرموك، كلية الاقتصاد والعلوم الادارية، اربد، الأردن، 16-18 تشرين أول 2001.**

2- **رسلان خضور (دكتور): "تطور التجارة العربية البينية في ظل منطقة التجارة العربية . حالة سورية"، مجلة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد (28)، العدد (3)، دمشق، سوريا، 2006.**

3- **سرحان احمد عبد اللطيف سليمان (دكتور): أداء التجارة بين مصر ومنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى واهم المتغيرات الاقتصادية المؤثرة عليها، جامعة المنصورة، مجلة العلوم الاقتصادية والاجتماعية الزراعية، يناير 2016.**

4- **سرحان احمد عبد اللطيف سليمان (دكتور): التجارة الخارجية البينية الكلية بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ومؤشرات كفاءتها في ظل المتغيرات الإقليمية الراهنة، الجمعية المصرية للاقتصاد الزراعي، المؤتمر الثالث والعشرون للاقتصاديين الزراعيين- التكامل الاقتصادي الزراعي العربي، القاهرة، 11-12 نوفمبر 2015.**

5- **سرحان احمد عبد اللطيف سليمان: "اقتصاديات التجارة الخارجية الزراعية العربية"، رسالة دكتوراه، قسم الاقتصاد الزراعي، كلية الزراعة، جامعة كفر الشيخ، 2014.**

6- **صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، "نظرة عامة على اقتصاد الدول العربية"، 2010.**

7- **عادل محمود خليل: "خطط ومسارات التعاون التجاري في المنطقة العربية"، بحث مقدم إلى المؤتمر الإقليمي "سياسات تحرير الاقتصاد واتفاقيات التجارة الحرة في المنطقة العربية، الآثار والآفاق"، منظمة التنمية الإدارية، القاهرة، يناير 2009.**

8- **عبد الباقي موسى عبد الباقي موسى الشايب: دراسة تحليلية للتجارة الدولية الزراعية العربية في ظل المتغيرات الدولية والإقليمية المعاصرة، رسالة دكتوراه، قسم الاقتصاد الزراعي، كلية الزراعة، جامعة طنطا، 2007.**

9- عبد القادر اسحق إسماعيل: التنمية الاقتصادية في دول مجلس التعاون الخليجي ومنافسة الموارد البشرية الوافدة لمثيلاتها الخليجية، الأكاديمية العربية بالدنمارك، كلية الإدارة ولاقتصاد، الدنمارك، 2009.

10-محمد احمد احمد السيد (دكتور): الاتجاهات الحديثة في التجارة الخارجية الزراعية، ورقة بحثية مقدمة للترقية لدرجة أستاذ مساعد، كلية العلوم الزراعية البيئية، جامعة قناة السويس، 2015.

11-محمود محمد فواز (دكتور)، سرحان احمد عبد اللطيف سليمان (دكتور): الموارد الاقتصادية الزراعية والإنتاج الزراعي والتجارة البينية لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، الجمعية المصرية للاقتصاد الزراعي، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي، المجلد الخامس والعشرون، العدد الثاني، يونيو 2015.

12-محمود محمد فواز (دكتور)، سرحان احمد عبد اللطيف سليمان (دكتور): التحليل الاقتصادي لكفاءة وهيكل التجارة الخارجية البينية العربية، وافاق تطورها، الجمعية المصرية للاقتصاد الزراعي، المؤتمر الثالث والعشرون للاقتصاديين الزراعيين- التكامل الاقتصادي الزراعي العربي، القاهرة، 11-12 نوفمبر 2015.

13-نبيل قاسم حسين على: منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وانعكاساتها على تجارة السلع الزراعية العربية البينية، قسم الاقتصاد، كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، بغداد، العراق، 2006.

14- El Khateeb, T., Soliman, A. S., and Eladawy, R.: An Economic Analysis of Development and Structure of the Foreign Total Intra-Arab Trade, Agricultural Sciences, 7, 20-29. doi: 10.4236/as.2016.71003, 2016.

15- Gairuzazmi. M. Ghani, Does OTC Membership Reduce Trade: Journal of Cooperation, 28, 4 (2007).

16- Giles, J.A. and Williams, C.L., Export – Led Growth: A Survey of the Empirical Literature and Some Non causality Results, Part (1), Journal of International Trade and Economic Development, 9, 261-337,2000.

الفصل الثامن

رؤية مستقبلية للنهوض بالتجارة الخارجية البينية الكلية والزراعية العربية

محتويات الفصل:

أولاً: اهم النتائج المتعلقة بدراسة التجارة الخارجية البينية الكلية والزراعية العربية

ثانياً: معوقات ومشاكل تنمية التجارة الخارجية البينية الكلية والزراعية العربية

ثالثاً: الحلول ووسائل النهوض بالتجارة الخارجية البينية الكلية والزراعية العربية

رابعاً: الرؤية المستقبلية لنمو وتنمية التجارة الخارجية البينية الكلية والزراعية العربية

الفصل الثامن

رؤية مستقبلية للنهوض بالتجارة الخارجية البينية الكلية والزراعية العربية

تمهيد: تهدف اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى الى فتح الأسواق العربية، وإزالة العقبات والعراقيل الجمركية وغير الجمركية وتسهيل عبور وانتقال السلع، كخطوة عملية هامة للتحرير الكامل للتجارة بين الدول العربية، مما ينعكس على تطور التجارة البينية العربية ونموها، بيد أن هناك تحديات وصعوبات ومعوقات ومشكلات حالت دون تحقيق ذلك، وان إزالة العقبات الجمركية وغير الجمركية لم تكن كافية بمفردها لتنشيط التجارة البينية العربية، وان إزالة كافة القيود الجمركية وغير الجمركية لا يعتبر كافياً لتحسين التبادل التجاري العربي، وان ما تحقق في ذلك المجال لم يصل الى المرجو وما رسم وخطط من تنفيذ اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، مما يدل على ان هناك مشكلات وعقبات أخرى كثيرة ومؤثرة، يظهر ذلك في ضآلة معدلات النمو السنوية للتجارة بين دول المنطقة، ولعل ما شهدته المنطقة العربية منذ عام 2011 من احداث اقليمية، أهمها التطورات السياسية ببعض الدول العربية، والتي تباينت تأثيراتها على اقتصاديات الدول العربية وتجارتها الخارجية وبدرجات متفاوتة وكذلك على مجمل التجارة البينية العربية كان لها تأثير معوق إضافي تجاه زيادة التجارة البينية العربية. ويتناول هذا الفصل كل من اهم النتائج التي تم التوصل اليها من خلال دراسة التجارة الخارجية البينية الكلية والزراعية العربية، بالإضافة الى معوقات ومشكلات تنمية هذه التجارة، ووسائل التغلب عليها، وكذلك الرؤية المستقبلية للنهوض بها، وذلك بالاعتماد بصفة رئيسية على نتائج الفصول السابقة والتي تناولت الجوانب المتعددة والمختلفة للتجارة البينية العربية، الكلية منها والزراعية، وكذلك التجارة بين مصر والدول العربية.

أولاً: اهم النتائج المتعلقة بدراسة التجارة الخارجية البينية الكلية والزراعية العربية:

يمكن استخلاص اهم النتائج التي تم التوصل اليها من خلال دراسة التجارة البينية العربية ومؤشرات كفاءتها، وتجارة مصر مع الدول العربية وتقييم أدائها، وتأثير التطورات والتغيرات الاقليمية على كل منها، واهم المتغيرات الاقتصادية الأكثر تأثيراً عليها، وذلك فيما يلي:

(1) تبين ان قيمة التجارة البينية الكلية العربية تزيد سنوياً بنحو 12.6٪، حيث تزيد قيمة الصادرات البينية الكلية العربية سنوياً بنحو 12.29٪، وتزيد قيمة الواردات البينية الكلية العربية سنوياً بنحو 12.93٪، وتعتبر كل من السعودية والامارات اهم دولتين مساهمتين في التجارة البينية الكلية العربية، حيث تستحوذ السعودية بمفردها على نحو ربع التجارة البينية الكلية العربية، كما يستحوذا معاً على نحو 39.5٪ من جملة قيمة التجارة البينية الكلية العربية، وتزيد التجارة البينية الزراعية العربية سنوياً بنحو 5.3٪، حيث تزيد قيمة الصادرات البينية الزراعية العربية سنويا بنحو 6.2٪، وتزيد قيمة الواردات البينية الزراعية العربية سنويا

بنحو 4.5٪، وتعتبر أيضا السعودية والامارات اهم دولتين مساهمتين في التجارة البينية الزراعية العربية، حيث تساهم السعودية بمفردها بنحو 16٪ من جملة قيمة التجارة البينية الزراعية العربية، وتساهما معاً بنحو 30٪ من قيمة جملة التجارة البينية الزراعية العربية.

(2) حققت دول كل من مصر، قطر، الأردن والعراق اعلى معدلات التغير السنوية في تجارتها البينية مع غيرها من الدول العربية، حيث حققت معدلات سنوية متزايدة قدرت بنحو 17.2٪، 16.3٪، 15.9٪، 15٪ من متوسط قيمة تجارتها الكلية مع الدول العربية لكل منها على الترتيب، في حين حققت دول كل من موريتانيا، اليمن، ومصر اعلى معدلات التغير السنوية في تجارتها البينية الزراعية مع غيرها من الدول العربية، حيث حققت معدلات سنوية متزايدة قدرت بنحو 12.3٪، 10.9٪، 10.2٪ من متوسط قيمة تجارتها الزراعية مع الدول العربية لكل منها على الترتيب، بينما كانت اقل معدلات التغير السنوية للتجارة البينية الكلية لدولة موريتانيا، والزراعية لدولة فلسطين حيث عانتا من تراجع في معدل التغير السنوي بلغ نحو 10.64٪، 4.3٪ من متوسط قيمة تجارتها الكلية والزراعية مع الدول العربية لكل منها على الترتيب.

(3) استحوذت المصنوعات على أكبر أهمية نسبية في الهيكل السلعي للتجارة البينية الكلية العربية بنحو 50.8٪ من جملة قيمة التجارة البينية الكلية العربية، ثم الوقود المعدني والمعادن الأخرى بنحو 25.3٪، وجاءت السلع الزراعية ثالثاً بنحو 19.3٪، وجاءت الالبان في مقدمة الهيكل السلعي للتجارة البينية الزراعية العربية بنحو 15.6٪ من جملة التجارة البينية الزراعية العربية، يليها الحبوب بنحو 12٪، وثالثاً يأتي الخضر بنحو 11.9٪[11، 12]، مما يعنى انخفاض عدد السلع المتبادلة بين الدول العربية وربما يعود ذلك لتشابه الهياكل الإنتاجية وعدم التنسيق في الإنتاج والتسويق بين الدول العربية.

(4) بلغت نسبة قيمة التجارة البينية الكلية العربية نحو 10.6٪ من جملة قيمة التجارة الخارجية الكلية العربية، بينما بلغت نسبة قيمة التجارة البينية الزراعية العربية نحو 14.4٪ من جملة قيمة التجارة الخارجية الزراعية العربية، وبلغت درجة الاستقرار الاقتصادي للتجارة البينية الكلية العربية نحو 35٪، بينما بلغت نحو 76.69٪ بالنسبة للتجارة البينية الزراعية العربية، وبلغت كفاءة العمليات التصديرية بين الدول العربية حوالى 7.9٪، وتبين وجود ارتباط قوى بين الصادرات والواردات بين الدول العربية، خاصة في اليمن حيث بلغ معامل الارتباط بينهما نحو 0.99، ثم الأردن بنحو 0.97، وارتفعت ايضاً درجة الارتباط بين الصادرات والواردات البينية الزراعية بين الدول العربية، خاصة في دول كل من الأردن، الامارات، والسعودية، حيث بلغ معامل الارتباط نحو 0.83، 0.87، 0.85 لكل منها على الترتيب. وكانت دول كل من جيبوتي، الصومال، الأردن، موريتانيا واليمن أكثر الدول التي تتركز تجاراتها الخارجية في التجارة مع الدول العربية، حيث بلغت نسبة التركز الجغرافي نحو 53٪، 45.5٪، 35٪، 31٪، 25٪ لكل منها على الترتيب. وكانت عمان والكويت أكثر الدول في تركز تجاراتها

الخارجية الزراعية مع الدول العربية، حيث بلغت نسبة التركز الجغرافي نحو 35.2٪، 34٪ لكل منها على الترتيب. واعتمد الناتج المحلى الإجمالي العربي على التجارة البينية الكلية العربية بنحو 7.87٪، حيث اعتمد الناتج المحلى الإجمالي العربي على الصادرات البينية الكلية العربية بنحو 3.97٪، واعتمد على الواردات البينية الكلية العربية بنحو 3.9٪، وبلغ نصيب الفرد العربي من التجارة البينية الكلية العربية نحو 324.1 دولار، موزعة بين نحو 163.6 دولار من الصادرات البينية الكلية العربية، ونحو 160.64 دولار من الواردات البينية الكلية العربية.

(5) تضم منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى معظم الدول العربية، وتشكل غالبية الاقتصاد العربي، وتمتلك من الإمكانات والمقومات الاقتصادية ما يمكنها من تحقيق مستويات مرتفعة من التبادل التجاري في مختلف المجالات، فهي تمتلك طاقات بشرية هائلة، ومساحات جغرافية شاسعة، وتنوع في الموارد الطبيعية، حيث تبلغ إجمالي رقعتها الأرضية نحو 11.938 مليون كم^2، وتبلغ رقعة الأراضي الزراعية بالمنطقة نحو 4.5 مليون كم^2، وبلغت المساحة المزروعة بالمحاصيل المستديمة بالمنطقة نحو 16.34٪ من المساحة القابلة للزراعة بالمنطقة، وبلغ عدد سكان المنطقة نحو 346.9 مليون نسمة في عام 2012، ويزيد بمعدل سنوي بلغ نحو 2.2٪، وبلغت القوى العاملة الكلية بالمنطقة نحو 137.1 مليون نسمة، بما يعادل نحو 39.6٪ من عدد سكان المنطقة، وتزيد بمعدل سنوي بنحو 3.6٪، الا انه على الرغم من هذه الإمكانات لم تتجاوز نسبة قيمة التجارة البينية الكلية للمنطقة نحو 10.7٪ من جملة قيمة التجارة الخارجية الكلية للمنطقة في عام 2013.

(6) حققت دول كل من العراق، السعودية، مصر، قطر، والسودان مكاسب اقتصادية نتيجة تنفيذ اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، وانعكست الاتفاقية بتحسن في مجمل قيمة التجارة بين الدول الأعضاء بالمنطقة بنحو 1.6٪، كما اثرت الاحداث السياسية ببعض الدول العربية منذ عام 2011 سلباً على جملة التجارة بين الدول العربية وتمثل هذا التأثير السلبى في انخفاض قيمة التجارة البينية للدول العربية، ما عدا دول كل من قطر، مصر، السودان، الجزائر، الامارات، والمغرب، واثرت سلباً على مجمل التجارة بين الدول الأعضاء بنحو 0.5٪.

(7) يعتبر الناتج المحلى الإجمالي لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى اهم محددات زيادة التجارة البينية الكلية للمنطقة، حيث تبين ان زيادة هذا الناتج بنحو 1٪، قد يؤدى الى زيادة الصادرات البينية الكلية للمنطقة بحوالي 0.6٪، وزيادة الواردات البينية الكلية للمنطقة بنحو 0.8٪، بينما يعتبر الناتج المحلى الزراعي بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى اهم محددات زيادتها، حيث تبين ان زيادة هذا الناتج بنحو 1٪ قد يؤدى الى زيادة الصادرات البينية الزراعية للمنطقة بنحو 6.3٪، كما تبين ان زيادة نصيب الفرد من الناتج المحلى الزراعي بالمنطقة بنحو 1٪ قد يؤدى الى زيادة الواردات البينية الزراعية بالمنطقة بنحو 2.5٪.

(8) تبين ان قيمة التجارة الكلية بين مصر ومنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى تزيد سنوياً بنحو 17٪، حيث تزيد الصادرات الكلية المصرية الى المنطقة سنوياً بنحو 18.95٪، وتزيد قيمة الواردات الكلية المصرية من المنطقة بنحو 15.1٪. وقد بلغت نسبة قيمة التجارة الكلية المصرية مع المنطقة نحو 22.91٪ من إجمالي قيمة التجارة الخارجية الكلية المصرية في عام 2013، وبلغت نسبة قيمة التجارة الكلية المصرية مع المنطقة نحو 4.88٪ من قيمة الناتج المحلى الإجمالي المصري، وقد بلغ المؤشر العام لدرجة الاستقرار الاقتصادي للتجارة الكلية المصرية مع المنطقة حوالي 13.5٪.

(9) أثر تنفيذ اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ايجابياً على قيمة التجارة الكلية بين مصر ودول منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، حيث ارتفع معدل زيادة قيمة التجارة الكلية المصرية مع المنطقة بنحو 24.08٪، مما أدى الى تحسن درجة الاستقرار الاقتصادي لهذه التجارة بنحو 99.9٪، كما أدى تنفيذ الاتفاقية ايضاً الى زيادة درجة الارتباط بين الصادرات والواردات الكلية المصرية مع المنطقة، حيث بلغ قيمة معامل الارتباط في الفترة السابقة لتنفيذ الاتفاقية نحو 0.62، ارتفع الى نحو 0.86 في فترة تنفيذ الاتفاقية.

(10) لم تتأثر سلباً قيمة التجارة الكلية المصرية مع منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى بالتطورات الإقليمية الراهنة بالمنطقة العربية، وتبين أن التجارة الكلية بين مصر والمنطقة تتحدد بصفة رئيسية بقيمة الناتج المحلى الإجمالي المصري، فزيادة هذا الناتج بنحو 1٪ قد يؤدى الى زيادة تجارة مصر الكلية مع المنطقة بنحو 0.48٪، وتبين ان سعر النفط العالمي مؤثر في قيمة التجارة بين مصر والمنطقة، حيث ارتفاع سعر النفط عالمياً يودى الى زيادة قيمة التجارة الكلية المصرية مع الدول العربية، وتبين ان أهم العوامل المؤثرة في التجارة بين مصر ومنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى بجانب قيمة الناتج المحلى الإجمالي المصري وقيمة سعر النفط العالم تتمثل في كل من عدد سكان المنطقة، ومتوسط أسعار المستهلكين في مصر، والصادرات الكلية المصرية الى العالم، والصادرات الكلية للمنطقة الى العالم.

ثانياً: معوقات ومشاكل تنمية التجارة الخارجية البينية الكلية والزراعية العربية:

تأتي أهمية اتفاقية منطقة التجارة العربية الكبرى في أنها يمكن ان توفر نوعا من التوازن بين التكامل الاقتصادي العربي من خلال فتح الأسواق العربية، والانفتاح على الاقتصاد العالمي بثقة ومع مختلف التكتلات التجارية الدولية العملاقة وخاصة الاتحاد الأوروبي، كما ان توحيد الأسواق العربية سيؤدي إلى إقامة مشاريع للتنمية الصناعية والزراعية والقطاعات الأخرى المرشحة لمواجهة تحديات اتفاقيات منظمة التجارة العالمية، وسوف تعزز المنطقة عوامل الثقة بين المستثمرين المحليين والأجانب وتدفق الاستثمار بين الدول الأعضاء وتجذب الاستثمارات المباشرة من الخارج، والاستفادة من كبر حجم الأسواق العربية وقيام استثمارات

عربية مشتركة، وتستقطب مشاريع نقل التكنولوجيا مما يساهم في عملية النمو والتنمية العربية التي ستؤدي في النهاية إلى تحقيق السوق العربية المشتركة، الا انه على الرغم من الظروف والمقومات التي تزيد من فرص زيادة معدلات التبادل التجاري بين الدول العربية، ورغم سعى العديد من الدول العربية لبذل العديد من الإجراءات بهدف تحسين أداء التجارة البينية الزراعية فيما بينها، إلا أن هناك العديد من المشاكل التي تواجه ذلك، وتتنوع هذه المشاكل بين الإجراءات الإدارية والجمركية بين الدول العربية، وتنفيذ بنود اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، علاوة على ما يتعلق بالتنسيق والتخطيط المشترك بين الدول العربية بما يساهم في تسهيل حركة التجارة بين الدول العربية، ويحقق مكاسب مشتركة لكافة الدول، ويعود بالنفع على كافة الشعوب العربية.

ويمكن سرد اهم المعوقات والمشاكل امام تطوير وتنمية التبادل التجاري العربي فيما يلي:

(1) **القيود الكمية وغير الجمركية:** على الرغم من تخفيض التعريفة الجمركية إلى الصفر بين الدول الأعضاء بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى بعد تنفيذ دخول الاتفاقية حيذ التنفيذ الا انه لم تتحقق زيادة في التدفقات التجارية بين الدول العربية بصفة عامة والدول الأعضاء بالمنطقة بصفة خاصة، حيث بلغت نسبة التجارة البينية الكلية العربية نحو 10.9٪ من إجمالي التجارة الخارجية الكلية العربية، وتضاؤل معدل الزيادة السنوية في الصادرات والواردات البينية الكلية العربية والتي بلغت نحو 4.67٪ للصادرات البينية الكلية العربية، ونحو 6.96٪ للواردات البينية الكلية العربية في عام 2013، وذلك نظرا لعدم التزام الدول الأعضاء بالمنطقة بإزالة كافة القيود الإدارية والنقدية والكمية بجانب تحرير السلع العربية من الرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل، يؤدى ذلك إلى تعطيل أثر التخفيض الجمركي، وتعد الضرائب والرسوم الإضافية من المعوقات الرئيسية التي تحول دون التنفيذ الأمثل لبرنامج منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، بالإضافة الى التمييز في المعاملة الضريبية والمتمثلة في فرض الضريبة على السلع المستوردة والتي تختلف نسبتها عن النسبة المفروضة على المنتج المحلي مثل ضرائب المبيعات، ضريبة الاستهلاك، وضريبة الإنتاج أو ضريبة القيمة المضافة، كما أنه هناك حالات يتم فيها فرض رسوم مختلفة مثلما هو الشأن في حالة فرض رسوم مطابقة للمواصفات، مما يقلل من فرص المنافسة العادلة مع المنتج المحلي، كما أن فرض رسوم الخدمات على شكل نسب مئوية من قيمة السلعة المستوردة ينتج عنه تأثير مماثل للرسوم الجمركية، و بالتالي يؤدي إلى معاملة تمييزية للمنتج المحلي.

(2) **الخلل والضعف والتشابه في الهياكل الاقتصادية والإنتاجية العربية:** إن زيادة هذا الخلل يبينه الهيكل القطاعي للناتج المحلى الإجمالي للدول العربية، حيث انخفاض الأهمية النسبية لقطاعات الإنتاج السلعي، وارتفاعها لقطاع الخدمات، إضافة الى ضعف وتشابه الهياكل الإنتاجية مما أدى إلى تخوف الدول العربية من فتح الأسواق على بعضها، وأدى ذلك

الى انخفاض نسبة قيمة التجارة البينية الكلية العربية في الناتج المحلى الإجمالي العربي حيث بلغت هذه النسبة نحو 7.87٪، وبالتالي يؤدى ذلك الى استمرار بقاء الدول العربية على هامش النظام التجاري الدولي بنسبة متواضعة من حجم التجارة العالمية، كما أثر ذلك ايضاً سلباً على نمو وزيادة التجارة بين الدول العربية، إضافة الى ما سبق يعد تباين واختلاف النظم الاقتصادية، والمالية بالدول العربية من اهم معوقات تنمية التجارة البينية العربية، وخاصة على المستوى التشريعي، والتنظيمي، والإداري، والمؤسسي، وضعف الأنشطة المصرفية، والخدمية، والأنشطة المساندة للتجارة من تأمين ونقل واتصالات، وكذا ضعف القدرة التنافسية للسلع العربية مقارنة مع الواردات المماثلة من الدول الأخرى من حيث السعر والجودة، حيث أن العديد من الدول العربية داخلة في اتفاقيات دولية، وخاصة اتفاقية منظمة التجارة العالمية، مما يؤدى الى تدفق السلع الأجنبية إلى الأسواق العربية إلى جانب المنتجات العربية في الحد من التجارة بين الدول العربية، فيما يشكل عدم الاهتمام بإقامة المشاريع العربية التكاملية، وضعف المناخ الاستثماري البيني العربي عائقاً آخر أمام تنفيذ اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

(3) **غياب الشفافية والمعلومات**: من المعوقات التي تعترض زيادة التجارة بين الدول العربية غياب الشفافية والمعلومات حول التعامل أو التبادل التجاري، خاصة فيما يخص بالإفصاح عن كافة الإجراءات الإدارية والسياسات الاقتصادية المختلفة التي تشكل عنصر أساسي في عملية تنفيذ منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، ويتضح ذلك من عدم تساوى تسجيل قيم الصادرات والواردات البينية الكلية للدول العربية، حيث بلغ معدل تغطية الصادرات للواردات البينية الكلية العربية نحو 110.8٪، وهذا يعكس عدم دقة البيانات والتنسيق بين الدول العربية.

(4) **فرض الحظر على استيراد بعض المنتجات**: لجوء بعض الدول العربية إلى فرض الحظر على استيراد بعض المنتجات من الدول الأعضاء، مما يعرقل تطبيق التحرير الشامل لتجارة السلع، بالإضافة الى الاستثناءات التي طلبتها الدول الخاص بعدم تطبيق التخفيض التدريجي على الواردات السلعية من الدول العربية، وهذه الاستثناءات أدت إلى ما يسمى بالعدوى السلبية، حيث قامت بعض الدول (والتي كانت في الأصل قد حررت السلع المستوردة من الاستثناء) باتباع مبدأ المعاملة بالمثل. كما يعتبر عدم الاتفاق على تحديد قواعد المنشأ بوضوح بين الدول العربية له انعكاسات سلبية على تحرير التجارة بينها، ويزيد من الاستثناءات، وأيضا يعرقل القطاع الخاص من الإسهام في التجارة البينية العربية، حيث أن الاتفاق على قواعد منشأ تفصيلية يعتبر من السياسات التي تمارسها الدولة في إطار تشجيع الاستثمارات البينية والعمل على توظيفها توظيفا في خدمة التكامل الاقتصادي العربي.

(5) **انخفاض عدد وتنوع السلع المتبادلة**: حيث لاتزال تنوع سلع الصادرات العربية بعيده عن تحقيق مستويات متوسطة من التنوع (0.5)، فيما عدا دول كل من تونس، مصر،

والامارات التي سجل بها مؤشر التنوع في الصادرات حوالي 0.53، 0.54، 0.55 لكل منها على الترتيب، في حين بلغ مؤشر التنوع لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى نحو 0.69 في عام 2013، مما يؤكد على مشكلة ضعف وتشابه الهياكل الاقتصادية والخلل في الهياكل الإنتاجية العربية، ومما يؤثر سلباً على نمو وزيادة التجارة البينية العربية. بالإضافة الى وجود درجة عالية من التركز الجغرافي في الصادرات وقد ظهر ذلك معظم الدول العربية، في مقدمتها العراق، حيث بلغ قيمة المؤشر نحو 0.98، يليها ليبيا بنحو 0.81، وبلغ متوسط قيمة مؤشر التركز لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى بنحو 0.37، وكذا انحسار التجارة البينية للمنطقة في عدد قليل من الدول العربية، اذ تركزت حوالي 76.1٪ منها في 8 دول، في مقدمتها المملكة العربية السعودية بنحو 25.6٪ والإمارات بنحو 15.2٪ في عام 2013. ويبين التوزيع النسبي للسلع في هيكل التجارة بين دول منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى تركز معظم التجارة البينية بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في عدد محدود من السلع، حيث يمثل الوقود المعدني والمعادن الأخرى نحو 27.36٪ من إجمالي التجارة البينية الكلية للمنطقة.

(7) **اعتماد أغلب الدول العربية في عملياتها التجارية على الخارج**: حيث قدر متوسط مؤشر درجة الانكشاف الاقتصادي للدول الأعضاء بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى بنحو 8.4٪ في عام 2013، أي ان درجة اعتماد الدول العربية على بعضها ضعيفة، وبالتالي اغلب اعتمادها في سد احتياجاتها على الخارج، ويعتبر ضعف كفاءة العمليات التصديرية بالدول العربية اهم أسباب ذلك، فقد بلغت هذه الكفاءة نحو 8.5٪ في عام 2013، وانخفاض عدد المؤسسات التصديرية بين الدول العربية، بالإضافة الى ضعف التنسيق بين الدول العربية في الجوانب الإنتاجية والتسويقية والتصنيعية وعدم الالمام بالميزات الجمركية والتجارية وذلك لتفادي حدوث التشابه في القواعد الإنتاجية العربية. كما ان ضعف مقومات تسهيل حركة التجارة بين الدول العربية وفي مقدمتها وسائل النقل البري والبحري، والاتصالات خاصة وسائل النقل بين المشرق والمغرب يجعل التجارة بينهما ضعيفة ومتدنية، وهذا ما يعتبر أيضا ارتكاز التبادل التجاري العربي على الدول المتقاربة جغرافيا، كما في دول الأردن، واليمن.

(8) **غياب قطاع الخدمات في المنطقة**: ما زال تحرير التجارة في قطاع الخدمات مقتصراً على خمسة دول هي المغرب، تونس، مصر، الأردن وموريتانيا بقيمة إجمالية قدرت بنحو 6.69 مليار دولار، ولتجارة الخدمات أهمية بالغة في النشاط الاقتصادي والاستثماري ويؤدي تحريرها إلى زيادة التجارة في السلع والخدمات وزيادة النمو الاقتصادي وفرص العمل.

(9) **تأثر التجارة البينية العربية بالتطورات الإقليمية**: حيث اثرت التطورات السياسية ببعض الدول العربية سلباً على التجارة البينية الكلية لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، فقد انخفضت بنحو 0.49٪ في الفترة (2011– 2013) عن نظيرتها في الفترة (2005– 2010)، واختلف تأثير هذه التطورات من دولة لأخرى، ودولتين فقط هما قطر ومصر لم

تتأثر أهمية التجارة البينية لكل منهما مع بقية الدول العربية. ويظهر تأثر التجارة بين الدول العربية بالمتغيرات الإقليمية بوضوح في انخفاض درجة الاستقرار الاقتصادي للتجارة بين الدول العربية حيث بلغت نحو 22.2٪ كمتوسط للفترة (1995- 2013)، الأمر الذي من شأنه يعرقل التبادل التجاري العربي، ويعيق ايضاً تطوير المنتجات العربية وزيادة صادراتها.

(10) اختلاف الدول في المكاسب والخسائر من تنفيذ اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى: اختلفت الدول العربية في تحقيق المكاسب من تنفيذ اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، فقد تبين ان دول كل من العراق، السعودية، مصر، قطر، والسودان حققت مكاسب بزيادة أهمية تجارتها البينية مع غيرها من الدول بالمنطقة بنحو 3.31٪، 2.68٪، 2.36٪، 1.09٪، 0.05٪ في فترة تنفيذ الاتفاقية بالمقارنة بمثيلتها قبل تنفيذ الاتفاقية لكل منها على الترتيب، بينما انخفضت أهمية التجارة البينية بالنسبة للدول الأخرى الأعضاء بالمنطقة مع غيرها من الدول العربية وتمثلت في دول كل من عمان، الكويت، لبنان، والأردن بنحو 1.52٪، 1.18٪، 1.1٪، 1.05٪ في فترة تنفيذ الاتفاقية بالمقارنة بمثيلتها قبل تنفيذ الاتفاقية لكل منها على الترتيب، مما يؤدى الى لجوء بعض الدول العربية إلى فرض الحظر على استيراد بعض المنتجات من الدول الأعضاء، ويعرقل تطبيق التحرير الشامل لتجارة السلع.

ثالثاً: الحلول ووسائل النهوض بالتجارة الخارجية البينية الكلية والزراعية العربية:

ان ازالة المعوقات والمشاكل التي تواجه التبادل التجاري بين الدول العربية، هي أولى الخطوات من أجل تسهيل التبادل التجاري بينها، ولما كانت إقامة منطقة تجارة حرة عربية أمراً يستلزم تحقيقه مدة طويلة نسبياً، فقد يكون من الملائم البدء بعض الخطوات التي تمهد لهذا الهدف، منها تبني سياسات تنمية وتطوير التبادل التجاري بين الدول العربية وهي خطوة مطلوبة في حد ذاتها في مواجهة المتغيرات الدولية والإقليمية، إذ تستهدف رفع المكاسب وتقليل الأضرار فيما يتعلق بالتجارة العربية والآثار المترتبة عن اتفاقيات تحرير التجارة العالمية والتجمعات الدولية والإقليمية عليها، كما إن تنمية التجارة العربية البينية في ضوء منطقة التجارة العربية الكبرى يستلزم بالطبع إزالة المعوقات سالفة الذكر، وذلك لن يتأتى دفعة واحدة وإنما بصورة تدريجية، وحينما تلمس الدول الأعضاء في المنطقة مدى الفائدة المتحققة لكل منها من زيادة حجم التبادل البيني وهو ما يجب توعيتها به ولفت النظر إليه باستمرار.

وفيما يلي عرضاً ببعض الحلول والوسائل والرؤى للتغلب على معوقات ومشاكل التجارة البينية الكلية والزراعية العربية:

(1) اهتمام الدول العربية بدراسات الميزة النسبية والتخصص، ان اهتمام الدول العربية بدراسات الميزة النسبية والتخصص، وخاصة للحاصلات والمنتجات الزراعية، وإعادة

النظر في شكل توزيع مواردها ومنها الزراعية، بما يسمح بالتخصص الذي يُعّد أساس التجارة الحرة والتكامل الاقتصادي، وقاعدة هامة ورئيسة لازمة وضرورية من أجل تفعيل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى. يعمل ذلك على نمو زيادة التجارة بين الدول العربية، حيث ان التخصص في إنتاج منتجات معينة في بلد أو عدة بلدان عربية يكون لها ميزة نسبية في إنتاجها، وتوجيه السياسات الزراعية في هذا الاتجاه، وعن طريق هذا التخصص وتقسيم العمل بين البلدان العربية يمكن تخفيف حدة التنافس في الأسواق العربية، والارتقاء بمستويات الكفاءة الإنتاجية والتسويقية وتحقيق فوائض عربية صافية يمكن تصديرها للسوق العالمية. بالإضافة الى استمرار الدول العربية بمتابعة اعتماد المواصفة الدولية في حالة عدم وجود مواصفة عربية موحدة، وتنفيذ برامج الدعم الفني وبناء قدرات الدول العربية الأقل نمواً في المنطقة، واستكمال البرامج الخاصة بها. وكذلك تضمين الاتفاقيات التجارية العربية بنوداً ومواداً تهدف إلى تحقيق التكامل في الجوانب الإنتاجية والتسويقية والتصنيعية إلى جانب تضمينها بالميزات الجمركية والتجارية وذلك لتفادي حدوث التشابه في القواعد الإنتاجية العربية. إضافة الى ذلك العمل على تطوير قواعد المنشأ وفقاً لمعيار المكون العربي المشترك لتنمية التجارة العربية البينية، حيث يمكن على سبيل المثال تحرير السلعة طالما بلغت نسبة المكون العربي المشترك حوالي 50٪ في حالة مشاركة دولتين عربيتين في إنتاجها، بحيث ترتفع النسبة إلى 75٪ إذا ما أزداد عدد الشركاء في الإنتاج إلى ثلاثة دول عربية أو أكثر بدلاً من 50٪ لدولتين. وقد يؤدي هذا الاقتراح إلى تركيز صناعات المكونات الوسيطة وفقاً للقدرة التنافسية لكل دولة عربية على حدة، وبما يساعد على تحرير التجارة العربية في ظل التنوع والاحتياج المتبادل، وفي ضوء خريطة جديدة لتقسيم الإنتاج والعمل العربي وفقاً للمزايا النسبية للدول العربية.

(2) **الإسراع في إدماج تجارة الخدمات في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى**، وحث الجهات المعنية في الدول العربية على تقديم البيانات والمعلومات حول الوضع الحالي لتحرير تجارة الخدمات والالتزامات الدولية والتسهيلات التي يقدمها كل بلد في الإطار العربي تمهيداً لوضع تصور متكامل لتحرير تجارة الخدمات بين الدول العربية، وتطوير المفاوضات في تحرير تجارة الخدمات والتي بدأت في عام 2003، وتسريع الوصول الى إنجازات ملموسة في تحريرها من خلال وضع جدول زمني لاستكمال المفاوضات.

(3) **الاهتمام بالبحث العلمي والتكنولوجي**، إذ أن ضعفه وتخلفه يعد من أهم أسباب فشل استراتيجيات التنمية في معظم الدول العربية، وتخلفها عن مواكبة التطورات الخاصة بالعلم والتكنولوجيا، وعدم قدرتها على تنمية القدرات القومية لإنتاج واستغلال المعرفة والتكنولوجيا والعلمية في نمو وتطوير الإنتاج الوطني بأبعاده الكمية والكيفية، مع التأكيد على الأهمية الحيوية للتكامل في مختلف مجالات البحث العلمي عربياً.

(4) **الاهتمام بتطوير المؤسسات العاملة في ميادين التسويق** والترويج والتغليف ومعاملات ما بعد الحصاد، وخدمات ما بعد البيع، بحيث يعول على هذه المؤسسات كثيراً في

التعريف بالمنتج المحلي، واكتساب ثقة المستهلك فيه، وكذلك الارتفاع بجودة المنتج المحلي وتنوعه، حتى يستطيع منافسة مثيله الأجنبي داخلياً وخارجياً.

(5) **تنمية وتطوير الهياكل التحتية الضرورية** لقيام وتوسيع نطاق التبادل التجاري البيني العربي، ويشمل ذلك الاتصالات والنقل والموانئ وشبكة الطرق البرية – الدولية العابرة للمنطقة العربية وغيرها في أطار توفير عناصر تحسين التجارة الخارجية العربية في المنتجات الزراعية وغير الزراعية، ويُعّد تطوير أساليب النقل البري والبحري والجوي من أهم حلقات تنمية التجارة الزراعية العربية البينية، خاصة وسائل النقل بين المشرق والمغرب مما يجعل التجارة بينهما ضعيفة ومتدنية، بالإضافة الى تسهيل حركة الترانزيت بين الدول العربية، مما يمكنه خل مشكلة ارتكاز التبادل التجاري العربي على الدول المتقاربة جغرافيا، وفي نفس الوقت يُعّد هذا المجال من أبرز مجالات الاستثمار الخاص على المستوى القطري أو الثنائي أو متعدد الأطراف من قبل المستثمرين في اطار شركات متخصصة. كما انه يمكن الاستفادة من قناة السويس الجديدة في تسهيل حركة التجارة بين الدول العربية، وخاصة تجارة الترانزيت.

(6) **زيادة فاعلية المؤسسات التمويلية العربية** في مجال تمويل التجارة البينية الزراعية ومنها برنامج تمويل التجارة للدول العربية وصندوق النقد العربي والبنك الإسلامي للتنمية والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي مع توجيه ومساعدة هذه الصناديق والمؤسسات التمويلية العربية القطرية والاقليمية، على تخصيص تمويل أكبر لدفع التبادل التجاري الزراعي بين الدول العربية، ودعوة القطاع الخاص الى المشاركة في الكشف عن الإجراءات المقيدة للتجارة التي قد تتخذها أي من الدول العربية، بالإضافة الى تفعيل وزيادة مساهمة القطاع الخاص في تنمية التجارة البينية العربية، ودعم الحكومات للقطاع الخاص والمؤسسات التصديرية للشركات الخاصة في القيام بدور بناء في تنمية التجارة بين الدول العربية.

(7) **ضرورة توافر قاعدة معلومات متكاملة عن فروع الإنتاج المختلفة في الدول العربية** وطاقاتها الإنتاجية وقدراتها على التوسع في المدى القصير والمتوسط لتكون في متناول رجال الأعمال العرب وصانعي القرار في هذه الدول، على أن ترجمة ذلك إلى واقع ملموس لن يتحقق إلا بتفعيل ودعم اتجاهات جديدة للتجارة العربية البينية تتسم بالثبات والاستمرارية تستهدف استحواذ المنتجات الوطنية للدول الأعضاء على مساحات متزايدة في الأسواق العربية بصورة تدريجية. يضاف الى ذلك ضرورة دعم وتحفيز الأنشطة والمشروعات الخدمية الإنتاجية والتسويقية القطرية والمشتركة وخاصة التي تهدف تعزيز التكامل الزراعي العربي، بما فيها مشاريع الخدمات الزراعية والتسويقية ومشاريع انتاج مستلزمات الإنتاج الزراعي، وذلك بهدف تلبية الطلب على هذه الخدمات والمستلزمات في الدول العربية بأسعار مناسبة.

(8) توحيد نظم الإجراءات الجمركية والمعلومات والتعاون بين الإدارات الجمركية، وخاصة في الدول الأقل نمواً لتطويرها، والإسراع بخطوات إقامة الاتحاد الجمركي بين الدول العربية، بحيث يكون هناك تعريفة موحدة لكل الدول الاعضاء بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى مع العالم الخارجي، وجعل القيود غير الجمركية أكثر وضوحا وشفافية من أجل العمل، وتنسيق أفضل للسياسات الاقتصادية بين الدول الأعضاء، وضمان حرية حركة البضائع والأفراد ورؤوس الأموال مترافقا بالبيئة السليمة في المنطقة، وربط أفضل بين الأسواق المالية المحلية مع الأسواق المالية العالمية، واستمرار التفاوض لاستكمال عضوية اليمن، وكذلك التفاوض مع الجزائر للتخلي عن القوائم السلعية المراد استثنائها من الإعفاءات. وانشاء لجنة طوارئ للتعامل مع التطورات الإقليمية، وذلك للتغلب على المشكلات الطارئة التي تعترض اقتصاداتها الدول الأعضاء بالمنطقة، والتنسيق بين هذه الدول في وضع خطط لمواجهة التحديات الاقتصادية التي تنشأ نتيجة التطورات او الكوارث وغيرها، وانعكاساتها على حركة التجارة البينية العربية، وذلك للحد من اثارها السلبية.

(9) التنسيق بين مصر والدول العربية في التجارة الخارجية، بحيث تنسق مصر مع الدول العربية في إمكانات سد احتياجات هذه الدول من السلع والمنتجات التي يمكن لمصر ان تتمتع بقدرات تنافسية ونسبية في انتاجها بديلا عن توجه الدول العربية للخارج، حيث تبين ان توجه الدول العربية لسد احتياجاتها من الخارج يؤثر سلباً على التجارة المصرية مع هذه الدول. كذلك التنسيق بين مصر والدول العربية في سد احتياجات مصر من السلع والمنتجات التي تحتاجها مصر والتي يمكن للدول العربية المقدرة في سد هذه الاحتياجات، حيث تبين ان توجه مصر الى الخارج لسد احتياجاتها من السلع ينعكس سلباً على التجارة بين مصر والدول العربية.

(10) اتباع خطة مصرية للإنتاج وفقا لاحتياجات الدول العربية في بعض السلع والمنتجات المصرية التي يمكنها ان تمد بها هذه الدول وتكون قادرة على المنافسة مع نظيرتها الأجنبية التي تدخل الدول العربية، وبالتالي يصبح لدينا انتاج مخصص للتصدير للدول العربية، وهذا سينعكس ايجابياً على الإنتاج المصري وكفاءته. وكذا الاهتمام بدراسات الطلب الخارجي واحتياجات السكان في الدول العربية والعوامل المؤثرة على زيادة الصادرات المصرية، ونشر هذه المعلومات لتكون دليلاً للمصدرين وأيضاً للمنتجين مما سيكون له دور في زيادة الإنتاج والتصدير، وانشاء إدارة متخصصة مصرية تهتم بمتابعة الاتفاقات الاقتصادية وتنشيطها مع الدول العربية والعمل على إزالة كافة المعوقات وتسهيل سبل التبادل التجاري بين مصر والدول العربية.

ونخلص مما تقدم إن الدول العربية يمكنها تذليل المشكلات والعقبات التي تعترض زيادة ونمو التبادل التجاري البيني العربي، وذلك عن طريق الالتزام ببنود اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وتنفيذها بما يحقق الأهداف والرغبات من الاتفاقية، كما ان قيام العديد من

الدول العربية بتوقيع اتفاقيات مع بعضها البعض يمكن ان يساهم في زيادة حجم المبادلات التجارية عن طريق تسهيلات تجارية ومشروعات مشتركة، وادماج القطاع الخاص العربي مع نظرائه في الدول الأخرى العربية، وتذليل المعوقات الإدارية التي تحد من إعطاء القطاع الخاص دور أكبر في برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتسهيل حركة رؤوس الأموال المباشرة وغير المباشرة، وان كل ما سبق من إمكانية تذليل العقبات امام التجارة البينية العربية متوقف بالدرجة الأولى على رغبة الدول العربية في ذلك، والخطوات التي تتبعها لتحقيق ذلك.

رابعاً: الرؤية المستقبلية لنمو وتنمية التجارة البينية الكلية والزراعية العربية:

واجهت الدول العربية في تكوين التجمعات الاقتصادية الإقليمية العربية صعاباً كبيرة أدت الى عدم فاعليتها وعدم تحقيق أهدافها، ولعل أهم هذه الصعاب ارتبط بالدول العربية نفسها وبالاتفاقيات وبمجمل العمل العربي المشترك. وربما ساهمت أوضاع الانقسام والاختلافات السائدة في العلاقات العربية، ومن ثم غياب الإرادة السياسية في عدم تحقيق أهداف التكامل، كذلك لم تتوفر الأدوات والوسائل المؤسسية اللازمة لوضع مبادئ الاتفاق موضع التطبيق من حيث تهيئة الدراسات المطلوبة وإعداد ما ينتهي إليه في صورة صيغ تنفيذية من ناحية، وإقامة نظام قانوني لحسم الالتزامات والخلافات التي تنشأ من تضارب المصالح من ناحية أخرى، إضافة الى طبيعة الهياكل الاقتصادية في الدول العربية التي تقرب من كونها تنافسية أكثر منها تكاملية، وغياب القوى الدافعة الديناميكية لحركة النمو الاقتصادي في تلك الدول والمرتبطة بغياب التقنيات الحديثة التي تساهم في زيادة درجات التكامل، إضافة الى الفجوات الكثيرة في مستويات الدخول بين الدول والخوف من تغيير التركيبة السكانية في تلك الدول مما يهدد بمشاكل اجتماعية بالغة الخطورة وعدم الاستقرار الاجتماعي. الا ان امكانية التكامل بين الدول العربية لاتزال موجودة، لكن يلزم على القائمين على وضع السياسات الاقتصادية التكاملية في الدول العربية ان يتخذون من يمكنه تحقيق هذا التكامل وبما يتفق مع الواقع وطموحات الشعوب العربية.

من هذا المنطلق نطرح بعض النقاط التي يمكن ان تساعد في تكوين الرؤية المستقبلية لنمو وتنمية التجارة البينية الكلية والزراعية العربية، وذلك فيما يلي:

(1) **ضرورة وضع استراتيجية عربية ذات أبعاد سياسية واقتصادية واجتماعية قصيرة ومتوسطة وبعيدة المدى** من قبل الدول العربية تأخذ في الاعتبار المصلحة القومية والخصوصيات للدول الأعضاء، وتجعل هدفها وغايتها ووعائها ووسيلتها المواطن العربي، بحيث تكون استراتيجية تأخذ الأوضاع السياسية والاقتصادية القائمة في اعتبارها وتتفاعل معها، وينبغي التأكيد في هذه الاستراتيجية أيضا على أن قيام التكامل الاقتصادي العربي أصبح الخيار الاستراتيجي للدول العربية لكي يمكنها التصدي لتحديات المستقبل وصياغة

علاقاتها الاقتصادية مع التكتلات الاقتصادية الكبيرة الأخرى على أساس التكافؤ والندية بدلا من التبعية والضعف وما يمثله ذلك من مخاطر اقتصادية وسياسية على مستقبلها.

(2) **الاستمرار في تخفيض قوائم السلع المستثناة من الدخول في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى**، والتفاوض مع الدول التي تصر على هذه القوائم واعطائها مميزات نسبية مرحلية للتخلي عنها، في سبيل تعميم إزالة الحواجز التجارية، وبالتالي يمكن اتخاذ خطوات ذو فاعلية أكبر في التنفيذ الكامل لاتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى بما يحقق الأهداف المرجوة منها. بالإضافة الى توفير المعلومات والبيانات عن الأسواق داخل الدول العربية، من خلال إدارة خاصة بذلك ضمن جهاز إدارة وتنفيذ اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

(3) **يتم قياس مدى نجاح أي تكتل اقتصادي بحجم التجارة البينية بين أعضاءه**، ولتحقيق ذلك بين الدول العربية، هناك متطلبات لنجاحه تتمثل في:

- **إزالة الحواجز التجارية، سواء جمركية وغير جمركية:** حيث تتأثر التجارة البينية بين الدول الأعضاء إلى حد كبير بمدى وجود الحواجز التجارية التي تعيق تدفق السلع بينها، وهذه الحواجز كانت في السابق في معظمها عبارة عن تعريفات جمركية، لكن في السنوات الأخيرة برزت حواجز جديدة غير جمركية تتمثل في نظام حصص الاستيراد، وقيود على الصادرات، وإعانات التصدير، والمواصفات الفنية، والمتطلبات البيئية، والمعايير الصحي، وغيرها.
- **التنسيق في السياسات الإنتاجية:** حيث كلما كانت هياكل الإنتاج مختلفة بين الدول الأعضاء كلما كان لذلك أثرا إيجابياً على التجارة البينية كونها تعكس تنوع المنتجات التي من الممكن تبادلها والتي تشبع حاجات مختلفة لمواطني هذه الدول .
- **إقامة اتفاقيات تجارية ومعاملة تفضيلية:** حيث تعزز اتفاقيات التجارة الحرة سهولة انسياب التجارة البينية بين الدول الأعضاء من خلال احتواءها على عدد من المكونات والآليات مثل: معاملة تفضيلية للسلع والخدمات المنتجة في الدول الأعضاء، تحديد حقوق وواجبات الأعضاء، ووضع آليات لحل النزاعات التجارية، وتوحيد المعايير والمقاييس الفنية للصادرات.
- **الاهتمام بالميزة النسبية في الإنتاج والتصدير**: ويقصد بالميزة النسبية مدى كفاءة دولة معينة في إنتاج السلع والخدمات أكثر من غيرها، وتعتمد الميزة النسبية كذلك على مدى تمتع الدولة بموارد اقتصادية سواء بشرية أو طبيعية مما يؤهلها للتخصص في إنتاجها وبالتالي تصديرها.
- **تطوير البنية التحتية:** حيث تحتاج عملية نقل السلع بين الدول الأعضاء إلى بنية تحتية متطورة يمكن الاعتماد عليها في عمليات التصدير والاستيراد والنقل والتخزين، وهذا يشمل شبكات النقل البري والمطارات والموانئ وشبكات الكهرباء والماء وغيرها.
- **تطوير شبكات النقل والتوزيع والتسويق:** حيث من الأمور التي تعيق التبادل التجاري الدولي عدم كفاءة نظم النقل والتوزيع والتسويق الداخلي في الدول المستوردة، فمجرد

إدخال السلع داخل الحدود الجغرافية للدولة المستوردة لا يضمن بالضرورة وصولها إلى المستهلكين بالسرعة والكميات والأسعار المناسبة، وفى الوقت المناسب، فهناك دور كبير للموزعين المحليين من تجار جملة وتجزئة ووكالات إعلان ووسائل إعلام، وشبكات توزيع. ويجب الاهتمام خاصة بتوفير وسائل نقل بين المشرق والمغرب العربي، ودعم هذه الخدمات بما يسهل حركة التبادل التجاري بين الدول العربية، ويقلل من تكلفته، فيعطى للسلع المتبادلة ميزة تنافسية امام غيرها من السلع الأجنبية المستوردة من دول خارج الدول العربية.

(4) **تغليب المصالح الاقتصادية على الخلافات السياسية:** والاستفادة من تجارب الدول التي حققت مراحل متقدمة من التكامل الاقتصادي، والاخذ في الاعتبار دروس تجارب الدول التي فشلت في تحقيق أي تكامل فيما بينها، والتي أصبحت عرضة للأزمات المالية الاقتصادية والسياسية، بالإضافة الى تقوية البناء القانوني والمؤسسي الضروري للتكامل الاقتصادي، واهم التجارب الاقتصادية الناجحة في تحقيق التكامل الاقتصادي والتي يمكن الاستفادة منها هو الاتحاد الأوروبي، وكذلك بعض النماذج من التكتلات الاقتصادية الإقليمية والدولية التي استطاعت زيادة حجم التجارة بين أعضائها، وبالتالي يمكن التعرف على كيفية معالجة الأخطاء التي أدت الى عدم تحقيق الأهداف المرجوة من التجارب العربية في التكامل الاقتصادي منذ انشاء جامعة الدول العربية.

(5) **إعطاء دور أكبر للقطاع الخاص في تحقيق التكامل الاقتصادي:** وذلك من خلال إشراكه في المفاوضات التجارية، وتشجيعه على الاستثمار في الدول العربية، وتسهيل حركة العاملين في الشركات التي تعمل في العمليات التصديرية بين الدول العربية، وتوفير الخدمات المساعدة للعمل الخاص، بالإضافة الى توحيد القوانيين التي تعمل بها الشركات العربية المشتركة، وكذا تيسير حصول القطاع الخاص على الدعم المالي المناسب كالقروض الميسرة طبقاً لنوعية وطبيعية المشروع وخاصة في الحالات الاستراتيجية، وتوفير القرارات الازمة لحماية المنتجات لهذه الشركات وغيرها من متطلبات القطاع الخاص والعمل المشترك للشركات بين الدول العربية.

قراءات ومراجع الفصل:

1- حاتم هاتف عبد الكاظم (دكتور): "منطقة التجارة الحرة العربية الشاملة موجبات الحاضر والمستقبل"، ورقة مقدمة للمؤتمر الاقتصادي السادس للتجارة الخارجية ومستقبل التنمية، جامعة اليرموك، كلية الاقتصاد والعلوم الادارية، اربد، الأردن، 16-18 تشرين أول 2001.

2- سليمان المنذرى (دكتور): السوق العربية المشتركة والعولمة، دار المعارف، القاهرة، 2001.

3- عبد المطلب عبد الحميد (دكتور): السوق العربية المشتركة في مواجهة السوق الشرق أوسطية، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، 2001.

4- عزت صبره احمد: السوق العربية المشتركة وتأثيرها المتوقع على الاقتصاد الزراعي المصري، رسالة دكتوراه، قسم الاقتصاد الزراعي، كلية الزراعة، جامعة اسيوط، 2003.

5- على لطفي (دكتور): التعاون الاقتصادي العربي في ظل المتغيرات العالمية والاقليمية، مؤتمر الإدارة وسرعة التمييز، مركز وايدسيرفيس للاستثمارات والتطوير الإداري، القاهرة، 1996.

6- محمد صلاح الدين الجندي (دكتور)، حمدي الصوالحي (دكتور): التكامل الاقتصادي العربي (المزايا- التحديات- المواجهة)، الجمعية المصرية للاقتصاد الزراعي، المؤتمر الثالث والعشرون للاقتصاديين الزراعيين- التكامل الاقتصادي الزراعي العربي، القاهرة، 11-12 نوفمبر 2015.

7- مغاورى شلبي على (دكتور)، شيماء سراج الدين (دكتور)، محمد سيد أحمد: دور السياسات التجارية في تحقيق الامن الغذائي العربي، دراسة حالة كل من: مصر-تونس-السعودية، الجمعية المصرية للاقتصاد الزراعي، المؤتمر الثالث والعشرون للاقتصاديين الزراعيين- التكامل الاقتصادي الزراعي العربي، القاهرة، 11-12 نوفمبر 2015.

ملاحق

أهم الاتفاقيات المتعلقة بالتجارة الخارجية البينية الكلية والزراعية العربية

(1) اتفاقية إقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

"اتفاقية جافتا"

(أ) إعلان منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى:

قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم 1317 د. ع 59 بتاريخ 1997/2/19[9،19]

اتخذ المجلس الاقتصادي والاجتماعي فى دورته التاسعة والخمسين المنعقدة بمقر الأمانة العامة للجامعة بالقاهرة قراره رقم 1317 بشن الإعلان عن منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى والموافقة على برنامجها التنفيذي ونص القرار كما يلي :

محور أعمال الدورة:

"البرنامج التنفيذي لاتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية بهدف الوصول إلى إقامة منطقة تجارة حرة عربية كبرى "

اطلع المجلس على تقرير اللجنة الوزارية السداسية المكلفة بدراسة البرنامج التنفيذي لإقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وإذ يثمن ما بذلته من جهود من أجل إنجاز مهمتها بصياغة برنامج تنفيذي لتفعيل اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية وصولاً إلى إقامة منطقة تجارة حرة عربية كبرى تتماشى مع أوضاع واحتياجات الدول العربية جميعها، كما تماشى وأحكام منظمة التجارة العالمية، وتحافظ على المصالح الاقتصادية للدول العربية، وبعضها البعض وتنمية علاقاتها الاقتصادية والتجارية مع العالم الخارجي وتكون خطوة عملية أولى نحو بناء تكتل اقتصادي عربي تكون له مكانته على الساحة الاقتصادية العالمية . واستمع المجلس إلى العرض القيم الذي تقدم به معالي المهندس على أبو الراغب وزير الصناعة والتجارة فى المملكة الأردنية الهامشية رئيس اللجنة الوزارية السداسية . وإلى بيان معالي الأمين العام لجامعة الدول العربية حول أبعاد إقامة منطقة تجارة حرة عربية ودقة المرحلة التاريخية التي تجتازها الأمة العربية، وإلى الإيضاحات التى قدمها سيادة الأستاذ عبد الرحمن السحيباني الأمين العام المساعد للشئون الاقتصادية فى هذا الشأن .

وبعد المناقشة، يقرر:

1- الإعلان عن قيام منطقة تجارة حرة عربية كبرى خلال عشر سنوات ابتداء من 1998/1/1
2- الموافقة على البرنامج التنفيذي لإقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى فى صيغته المرفقة .
3- تكليف الأمانة العامة باتخاذ الإجراءات الملائمة وتطوير عمل ومهام الإدارة العامة للشئون الاقتصادية بما يتواءم وتحقيق منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى .
4- تدعى اللجان المكلفة والمنصوص عليها فى البرنامج إلى مباشرة مهامها وتضع برامجها التنفيذية والزمنية من أجل تحقيق هدف إقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى فى موعدها المقرر، وتعرض تقاريرها أولاً بأول على المجلس الاقتصادي والاجتماعي .
5- تكليف المنظمات العربية المتخصصة والمؤسسات المالية العربية المشتركة والاتحادات العربية كل فى مجال اختصاصه فى متابعة تنفيذ هذا القرار والعمل على تطوير نظمها ومهامها بما يتواءم وتحقيق إقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى .
6- تكليف الأمانة العامة بترتيب إعداد دراسة وافية عن المناطق الحرة القائمة فى الدول العربية وعرضها على المجلس الاقتصادي الاجتماعي قبل نهاية عام 1988 لاتخاذ قرار بشأن معاملة منتجاتها فى إطار البرنامج التنفيذي .
7- دعوة اللجنة السداسية الوزارية لمواصلة أعمالها خلال المراحل الأولى من تطبيق البرنامج التنفيذي لمعالجة أية عقبات تعترض تطبيقه مع انضمام الجمهورية التونسية لعضوية اللجنة .
8- يكون موضوع تنفيذ التجارة الحرة العربية الكبرى محوراً لأعمال المجلس فى دوراته القادمة إلى أن يتم استكمال بنائها .

"ق 1317 – د.ع 59–ج2 – 9/2/1997 –

(ب) البرنامج التنفيذي لاتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية لإقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى:

انطلاقا من أهداف اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية لتحرير التبادل التجاري بينها والتي تمت الموافقة عليها بموجب قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم 848 - د - 30 بتاريخ 1982/2/27 . وحرصا من الدول العربية على الإسراع بتفعيل أحكام اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية بما يعزز مسيرة العمل الاقتصادي العربي المشترك لإقامة منطقة تجارة حرة عربية كبرى .

وإشارة لقراري المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم 1248 د56 بتاريخ 13/9/1995 ورقم 1271 - د57 بتاريخ 6 مارس 1996 بالدعوة إلى تفعيل اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية بهدف تحقيق إقامة منطقة تجارة حرة عربية كبرى تضم كافة الدول العربية وتتماشى هذه المنطقة مع أوضاع واحتياجات الدول العربية جميعاً ومع أحكام التجارة العالمية . وتحقيقاً لرغبة الدول العربية فى إقامة منطقة تجارة حرة عربية كبرى تعزز المكاسب الاقتصادية المشتركة للدول العربية وتستفيد من التغيرات فى التجارة العالمية وإقامة التكتلات الاقتصادية الدولية والإقليمية . وتنفيذا لقرار القمة العربية المنعقدة فى القاهرة خلال الفترة 21-23 يونيو 1996 بتكليف المجلس الاقتصادي والاجتماعي باتخاذ ما يلزم نحو الإسراع في إقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وفقا لبرنامج عمل وجدول زمني يتم الاتفاق عليهما .

أقر المجلس الاقتصادي والاجتماعي بموجب قراره رقم 1317 د.59 بتاريخ19/2/1997 م هذا البرنامج التنفيذي وجدوله الزمنى لإقامة منطقة تجارة حرة عربية كبرى وفقا لأحكام اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية وتتماشى هذه المنطقة مع أحكام منظمة التجارة العالمية وقواعدها العامة المنظمة للتجارة الدولية .

أولاً - القواعد والأسس :

1- يعتبر هذا البرنامج إطاراً لتفعيل اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية لإقامة منطقة تجارة حرة عربية كبرى .

2- تلتزم الدول العربية الأطراف فى اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية باستكمال إنشاء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى خلال عشر سنوات اعتباراً من 1998/1/1 .

3- تتم مراجعة نصف سنوية لتطبيق هذا البرنامج من قبل المجلس الاقتصادي والاجتماعي .

4- تعامل السلع العربية التي تدخل التبادل وفقاً لهذا البرنامج، معاملة السلع الوطنية فى الدول الأطراف فيما يتعلق بقواعد المنشأ والمواصفات والمقاييس واشتراطات الوقاية الصحية والأمنية، والرسوم والضرائب المحلية .

5- مراعاة الأحكام والقواعد الدولية فيما يتعلق بالأسس الفنية لإجراءات الوقاية ومواجهة حالات الدعم وإجراءات ومعالجة خلل ميزان المدفوعات الناجم عن تطبيق هذا البرنامج .

6- تتبع فى تعريف ومعالجة حالات الإغراق الأسس الفنية دولياً فيما يخص مكافحة الإغراق .

7- الرسوم الجمركية والضرائب ذات الأثر المماثل التى سوف يطبق عليها الإعفاء التدريجي هي الرسوم الجمركية والضرائب ذات الأثر المماثل السارية فى كل دولة طرف بتاريخ 1998/1/1 (اليوم الأول من شهر يناير سنة ألف وتسعمائة وثمانية وتسعين ميلادية)، وتكون هذه الرسوم قاعدة الاحتساب للتخفيضات الجمركية لأغراض تطبيق هذا البرنامج .

8- إذا تم تخفيض الرسوم الجمركية أو الرسوم والضرائب الأخرى ذات الأثر المماثل بعد تاريخ 1/1/1998فإن الرسوم المخفضة سوف تحل محل الرسوم المنصوص عليها فى الفقرة (7) أعلاه .

9- بموجب أحكام المادتين الثالثة والسابعة من اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري فيما بين الدول العربية يجوز لأي بلدين عربيين أو أكثر من أطراف الاتفاقية الاتفاق فيما بينها على تبادل الإعفاءات بما يسبق الجدول الزمنى للبرنامج.

ثانياً – تحرير التبادل التجاري بين الدول الأطراف :

1– يتم تحرير كافة السلع العربية المتبادلة بين الدول الأطراف وفقاً لمبدأ التحرير التدريجي الذي يطبق بدءاً من تاريخ 1998/1/1 (اليوم الأول من شهر يناير سنة ألف وتسعمائة وثمانية وتسعين ميلادية) وذلك بتخفيض الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل بنسب سنوية متساوية على أن يتم إنجاز التحرير الكامل لكافة السلع العربية مع نهاية الفترة المحددة لإقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى بتاريخ 2007/12/31، ويمكن باتفاق الدول الأطراف أثناء تنفيذ البرنامج وضع أي سلع تحت التحرير الفوري.

كما ينطبق التحرير المتدرج على قوائم السلع العربية التالية :

أ–السلع العربية الزراعية والحيوانية والمواد الخام المعدنية وغير المعدنية وفقاً لأحكام الفقرتين 1، 2 من المادة السادسة من أحكام اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية .

ب–السلع العربية التى أقر إعفاءها المجلس الاقتصادي والاجتماعي قبل تاريخ نفاذ البرنامج .

2– تحدد مواسم الإنتاج "الرزنامة الزراعية" لعدد من السلع الزراعية التي لا تتمتع فيها هذه السلع بالإعفاءات والتخفيضات من الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل. وينتهي العمل بهذا التحديد فى موعد أقصاه تاريخ الانتهاء من تنفيذ البرنامج .

3– تحدد الدول العربية السلع الزراعية التى ترغب فى إدراجها ضمن الرزنامة الزراعية المشار إليها فى الفقرة (2) أعلاه. وترفع إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي للاطلاع عليها .

4– لا تسري أحكام هذا البرنامج على المنتجات والمواد المحظور استيرادها أو تداولها أو استخدامها فى أى من الدول لأسباب دينية أو صحية أو أمنية أو بيئية أو لقواعد الحجر الزراعي البيطري، وتلتزم الدول الأطراف بتقديم بيان بهذه المنتجات وكذلك أية تعديلات تطرأ عليه .

5– تتبع الدول الأطراف النظام المنسق (HS) فى تصنيف السلع الواردة فى البرنامج .

ثالثاً – القيود غير الجمركية :

تعرف القيود غير الجمركية على النحو الذي عرفته المادة الأولى "فقرة 6" من اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية وهي :

"التدابير والإجراءات التي قد تتخذها الدولة الطرف للتحكم فى الواردات لغير الأغراض التنظيمية أو الإحصائية، وتشمل هذه القيود على وجه الخصوص القيود الكمية والنقدية والإدارية التى تفرض على الاستيراد وتعامل على النحو التالي :

لا تخضع السلع العربية التى يتم تبادلها فى إطار هذا البرنامج التنفيذي إلى أية قيود غير جمركية تحت أى مسمى كان، وتتولى لجنة المفاوضات التجارية التى أنشأها المجلس الاقتصادي والاجتماعي بموجب قراره رقم 1037 – د43 بتاريخ 1987/3 متابعة تطبيق ذلك فى الدول الأطراف .

رابعاً – قواعد المنشأ :

يشترط لاعتبار السلعة عربية لأغراض تطبيق هذا البرنامج أن تتوفر فيها قواعد المنشأ التى يقرها المجلس الاقتصادي والاجتماعي وتنفيذاً لذلك فإن كافة السلع التى تدخل التبادل الحر أو التحرير المتدرج، والتي منشؤها إحدى الدول العربية الأطراف، تخضع لقواعد منشأ تضعها لجنة قواعد المنشأ التى أنشأها المجلس الاقتصادي والاجتماعي بموجب قراره رقم – 1249 د 56 بتاريخ 1996/9/13 ولحين إقرار ما تتوصل إليه اللجنة يتم العمل بقواعد المنشأ التى أقرها المجلس الاقتصادي والاجتماعي بموجب قراراه رقم 1269 المتخذ فى دورته السابعة والخمسين .

خامساً – تبادل المعلومات والبيانات :

تتعهد الدول الأطراف بتطبيق مبدأ الشفافية وإخطار المجلس الاقتصادي والاجتماعي بالمعلومات والبيانات والاجراءات واللوائح الخاصة بالتبادل التجاري بما يكفل حسن تنفيذ اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية والبرنامج التنفيذي لها .

سادساً – تسوية المنازعات :

تمشياً مع المادة الثالثة عشرة من اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجارة بين الدول العربية، يتم تشكيل لجنة لتسوية المنازعات فى كافة القضايا المرتبطة بتطبيق اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية. وكذلك أى خلاف حول تطبيق هذا البرنامج .

سابعاً – المعاملة الخاصة للدول العربية الأقل نمواً :

تطبيقاً لمبدأ المعاملة الخاصة للدول العربية الأقل نمواً الوارد فى أحكام اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية يتم منح معاملة تفضيلية لهذه الدول فى إطار هذا البرنامج، على أن تتقدم هذه الدول بطلب يتضمن طبيعة المعاملة التفضيلية المطلوبة والفترة الزمنية وموافقة المجلس عليها .

والدول العربية الأقل نمواً هى الدول المحددة وفق تصنيف الأمم المتحدة وتعامل دولة فلسطين معاملتها .

ثامناً – نظراً لارتباط تحرير التجارة وتأثره بعدد من النشاطات الاقتصادية الأخرى يتم التشاور بين الأطراف حول :

-الخدمات وبالذات المرتبطة بالتجارة .

–التعاون التكنولوجي والبحث العلمي .

–تنسيق النظم والتشريعات والسياسات التجارية .

–حماية حقوق الملكية الفكرية .

تاسعاً – آلية المتابعة والتنفيذ وفض المنازعات :

المجلس الاقتصادي والاجتماعي هو جهة الإشراف على تطبيق البرنامج وللمجلس :

1– إجراء مراجعة نصف سنوية لمدى التقدم فى تطبيق البرنامج التنفيذي .

2– اتخاذ القرارات الملائمة لمواجهة أى عقبات تعترض تطبيق البرنامج التنفيذي .

3– فض المنازعات الناشئة عن تطبيق البرنامج التنفيذي .

4– تشكيل اللجان الفنية والتنفيذية التى يفوضها المجلس بعض اختصاصاته وصلاحياته فى المتابعة والتنفيذ وفض المنازعات الناشئة عن تطبيق البرنامج .

ويساعد المجلس فى أداء مهامه الأجهزة واللجان التنفيذية التالية :

1- لجنة التنفيذ والمتابعة :

تتكون لجنة التنفيذ والمتابعة من ممثلي الدول العربية، كما يمكن للجنة دعوة جهات غير حكومية ذات العلاقة بصفة مراقب إذا ارتأت ذلك .

وتكون بمثابة اللجنة التنفيذية للبرنامج ولها صلاحيات المجلس فيما تتخذه من قرارات متعلقة بتطبيقه، كما تتولى دراسة القوانين والإجراءات الجمركية اللازمة لتطبيق التخفيضات الجمركية داخل كل دولة عربية مشاركة فى البرنامج.

وتولى اللجنة مهمة تنفيذ البرنامج التنفيذي على النحو التالي :

(1) دراسة التقارير التى تقدمها الدول الأعضاء كل ثلاثة أشهر والمتضمنة :

–مدى التقدم فى تطبيق البرنامج.

–العقبات والمشاكل التى تواجهها فى التطبيق.

–الحلول المقترحة لمواجهة تلك المشاكل والعقبات.

–الأساليب التى تقترحها لتطوير العمل بالبرنامج.

(2) تعقد اللجان أربعة اجتماعات سنوية لدراسة التقارير المشار إليها آنفاً وذلك على النحو التالى :

الاجتماع الأول: الأسبوع الأخير من يناير
الاجتماع الثاني: الأسبوع الأخير من ابريل
الاجتماع الثالث: الأسبوع الأخير من يوليو
الاجتماع الرابع: الأسبوع الأخير من أكتوبر
كما يمكنها عقد اجتماعات أخرى حسبما يتطلب الوضع بين مجموعات من الشركاء الرئيسيين فى التجارة

(3) تقوم اللجنة بتقديم تقارير دورية حول مدى التقدم المحرز فى تطبيق البرنامج إلى كل دورة من دورات المجلس الاقتصادي والاجتماعي .

(4) تتولى اللجنة مهمة فض المنازعات الناشئة عن تطبيق البرنامج ويمكنها الاستعانة بخبراء عرب فى شئون التجارة الدولية أو تشكيل لجان تحكيم مؤقتة مكونة من عدد لا يتجاوز خمسة خبراء أو قضاة أو محكمين للنظر فى القضايا. وفى هذه الحالة تقوم لجنة التحكيم برفع توصياتها إلى اللجنة للبت فيها .

(5) تتخذ اللجنة قراراتها بأغلبية ثلثى الدول الأعضاء وفى حالة عدم الوصول إلى قرار يرفع الموضوع إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي مع توضيح أسباب الخلاف .

2- لجنة المفاوضات التجارية :

تتولى اللجنة مهمة تصفية القيود غير الجمركية المفروضة على السلع العربية ومتابعة تنفيذ ذلك فى الدول العربية الأعضاء فى البرنامج. بما فى ذلك تحديد قوائم السلع الممنوع استيرادها وأسلوب معالجتها فى إطار تطبيق البرنامج .

3- لجنة قواعد المنشأ العربية :

تتولى وضع قواعد منشأ للسلع العربية لأغراض تطبيق اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية، وتطبيق البرنامج التنفيذي .

4- الأمانة الفنية :

تتولى الإدارة العامة للشئون الاقتصادية مهام الأمانة الفنية لأجهزة الإشراف والتنفيذ للبرنامج التنفيذي وتقوم: بـ :

1- إعداد مشاريع جداول الأعمال للجان المنبثقة عن البرنامج.
2- إعداد تقرير سنوي عن سير التجارة بين الدول الأعضاء فى البرنامج، ومدى أثر تطبيق البرنامج على هذه التجارة؛ من حيث اتجاهاتها ومعدلات نموها كما وكيفا، واقتراح الحلول واستقراء التطورات فى التجارة العربية والدولية .
3- التعاون مع الاتحادات العربية من القطاع الخاص فى إعداد التقرير السنوي، وفى إدراج القضايا التى يواجهها عند تطبيق البرنامج على جداول أعمال لجنة التنفيذ والمتابعة واللجان الفنية الأخرى، والمشاركة فى اجتماعاتها .
4- التعاون مع المنظمات والمؤسسات المالية العربية وتطوير أنشطتها لتحقيق البرنامج .
5- تطوير تبادل البيانات والمعلومات بين الدول العربية باستخدام شبكات الاتصال العربية والدولية. وتكوين قواعد للمعلومات تشمل البيانات الاقتصادية والإحصائية عن الدول العربية، النظم التجارية، البيانات الجمركية، التعرفة الجمركية، الرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل، قواعد المنشأ العربية، بيانات إنتاج واستيراد وتصدير السلع العربية . وبيانات الأسواق الدولية، بيانات منظمات التجارة الدولية، معدلات التخفيض الجمركية للدول العربية المشاركة فى البرنامج .

6- تستعين الأمانة الفنية بالمنظمات العربية المتخصصة فى مجال قواعد المنشأ العربية، المواصفات والمقاييس، الرزنامة الزراعية وغيرها من المجالات التى يغطيها البرنامج .

* تحفظ جمهورية العراق:

(يتحفظ وفد جمهورية العراق على الإشارة الواردة فى ديباجة البرنامج التنفيذي بشأن اجتماع القاهرة فى يونيو/حزيران 1996 ويعتبر أن بحث إقرار إقامة منطقة تجارة حرة عربية ووضع برنامج تنفيذي لها نابع من المرجعية التى بحث فى إطارها هذا الموضوع وبشكل خاص ما صدر عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي فى دورته السابق).

**تحفظ جمهورية العراق:

(انطلاقا من فهم العراق وحرصه الشديد على أولوية الالتزام بقواعد وأسس العمل العربي المشترك التي تؤكد الهوية القومية لهذه الأمة، فإن وفد العراق يتحفظ على ما ورد فى المادتين 5 و6 من القواعد والأسس الواردة فى "أولاً "من البرنامج ويؤكد أن المجلس الاقتصادي والاجتماعي هى المرجعية الوحيدة التى تحدد أحكام الفقرتين 5 و6 فى أولاً وليس القواعد والاتفاقيات الدولية. ورفض وفد العراق الالتزام بأى نص يتعارض مع قواعد العمل الاقتصادي العربي المشترك والاتفاقيات المرجعية فى إطاره بما فى ذلك قرار السوق العربية المشتركة).

(2) اتفاقية إقامة منطقة التبادل الحر بين الدول العربية المتوسطية[16]

(اتفاقية اغادير)

إن حكومة المملكة المغربية وحكومة المملكة الأردنية الهاشمية وحكومة الجمهورية التونسية وحكومة جمهورية مصر العربية، تنفيذاً " لإعلان أغادير " الموقع من طرف حكومة المملكة المغربية وحكومة المملكة الأردنية الهاشمية وحكومة الجمهورية التونسية وحكومة جمهورية مصر العربية، بمدينة أغادير المغربية بتاريخ 2001/5/8 بشأن إقامة منطقة للتبادل الحر تضم الدول العربية المتوسطية. وانطلاقاً من روابط الأخوة العربية التى تربط بين شعوب هذه الدول والعلاقات القوية القائمة بينها، ورغبة منها فى تطوير التعاون الاقتصادي والتجاري ودعمه فيما بينها على أساس المساواة من أجل توسيع قاعدة المصالح المشتركة والمنافع المتبادلة فى مختلف المجالات، وتعزيز التكامل الاقتصادي بينها ودعم التنمية والتقدم لشعوبها الشقيقة، وإيماناً منها بأهمية العمل على تحرير التبادل التجاري بينها، انطلاقا مما يجمعها من اتفاقيات ثنائية فى هذا المجال، ومن خلال صيغ جديدة تتلائم مع طبيعة التوجهات الاقتصادية الحديثة على الساحتين الدولية والإقليمية، وما يفرضه ذلك من متطلبات وتحديات، وانسجاماً مع ميثاق جامعة الدول العربية، وإدراكاً لأهمية دعم التعاون العربي المشترك، وسعياً إلى تطبيق منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وتطويرها، وإسهاماً فى الجهود المبذولة لإقامة سوق عربية مشتركة، ورغبة منها فى تنمية المبادلات التجارية وتحريرها ودعم الشراكة (المشاركة) العربية المتوسطية وتشجيع الاستثمارات المتبادلة فيما بينها، وجعل فضائها الاقتصادي أكثر اندماجاً وجذباً للاستثمارات الخارجية، وانطلاقاً مما يجمع كل طرف منها من اتفاقيات شراكة (مشاركة) مع الاتحاد الأوروبي، ولتحقيق أهداف " إعلان برشلونة " بشأن إقامة المنطقة الأورومتوسطية للتبادل الحر.

وانسجاماً مع مبادئ ومقتضيات اتفاقيات منظمة التجارة العالمية التى تعد الدول الأطراف أعضاء فيها، اتفقت على ما يلي:

الفصل الأول– الأحكام العامة

المادة الأولي: التعاريف

7- بموجب هذه الاتفاقية، يتم إنشاء منطقة للتبادل الحر بين المملكة المغربية والمملكة الأردنية الهاشمية والجمهورية التونسية وجمهورية مصر العربية والدول العربية المتوسطية التي ستنضم إليها لاحقاً والتي يشار إليها فيما بعد بالمنطقة.

8- يعتبر أعضاء المنطقة المشار إليها لاحقاً " الدول الأطراف "، الدول التى تصادق على هذه الاتفاقية وكل دولة عربية أخري مشار إليها بالفقرة (1) التي تنضم إليها.

9- يشار لاحقاً إلى إتفاقية إقامة منطقة تبادل حر بين الدول العربية المتوسطية بـ "الاتفاقية".

10- مؤسسات الاتفاقية هى لجنة وزراء الخارجية ولجنة وزراء التجارة الخارجية واللجنة الفنية المنبثقة عنها لمتابعة تنفيذ هذه الاتفاقية والوحدة الفنية لرعاية شئون هذه الاتفاقية.

المادة الثانية – أهداف الاتفاقية

- تقوم الدول الأطراف بإنشاء منطقة للتبادل الحر بينها بصفة تدريجية خلال فترة انتقالية لا تتجاوز 2005/1/1 إبتداء من دخول هذه الاتفاقية حيز النفاذ طبقاً لنصوصها ووفقاً لنصوص الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة لسنة 1994 والاتفاقيات الأخرى الملحقة باتفاق إنشاء منظمة التجارة العالمية.
- إنشاء منطقة التبادل الحر من أجل تطوير النشاط الاقتصادي، ودعم التشغيل، وزيادة الإنتاجية وتحسين المستوي المعيشي داخل الدول الأطراف.
- تنسيق السياسات الاقتصادية الكلية والقطاعية فى الدول الأطراف فيما يخص: التجارة الخارجية والفلاحة (الزراعة) والصناعة والنظام الضريبي والمجال المالي والخدمات والجمارك وبما يوفر المنافسة الموضوعية بين الدول الأطراف.
- التقريب بين تشريعات الدول الأطراف فى المجالات الاقتصادية بهدف توفير مناخ مواتى لشروط الاندماج بين الدول الأطراف.

الفصل الثاني – ترتيبات تحرير التجارة

المادة الثالثة: السلع الصناعية

تخضع السلع (المواد والمنتجات) الصناعية المتبادلة بين الدول الأطراف لنظام تفكيك الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب الأخرى ذات الأثر المماثل عند الاستيراد على الشكل التالي:

أ. التبادل الفوري، عند دخول الاتفاقية حيز النفاذ، للإعفاء التام للقوائم الخاضعة للتفكيك الفوري والسريع مع الاتحاد الأوروبي، وهي القوائم المدرجة فى الملحق رقم (I) لهذه الاتفاقية والذي يضم ما يلي:

- القائمة الواردة بالملحق رقم (3) لاتفاق الشراكة بين المملكة المغربية والاتحاد الأوروبي والتى تشمل السلع الخاضعة للتفكيك التدريجي خلال فترة انتقالية مدتها 3 سنوات والسلع المعفاة كلياً عند دخول هذا الاتفاق حيز النفاذ.
- القائمة أ من الملحق رقم (3) لاتفاق الشراكة بين المملكة الأردنية الهاشمية والاتحاد الأوروبي والتى تشمل السلع الخاضعة للتفكيك التدريجي خلال فترة انتقالية مدتها 4 سنوات والسلع المعفاة كلياً عند دخول هذا الاتفاق حيز النفاذ.
- القائمة الواردة بالملحق رقم (3) لاتفاق الشراكة بين الجمهورية التونسية والاتحاد الأوروبي والتى تشمل السلع الخاضعة للتفكيك التدريجي خلال فترة انتقالية مدتها 5 سنوات والسلع المعفاة كلياً عند دخول هذا الاتفاق حيز النفاذ.
- القائمة الأولى فى جداول تحرير السلع المضمنة باتفاق المشاركة بين جمهورية مصر العربية والاتحاد الأوروبي والتى تشمل السلع الخاضعة للتفكيك التدريجي خلال فترة انتقالية مدتها 3 سنوات عند دخول هذا الاتفاق حيز النفاذ.

ب. استمرار العمل بالإعفاءات الفورية المنصوص عليها بالاتفاقيات الثنائية.

ج. بخصوص السلع الصناعية الأخرى الخاضعة للرسوم الجمركية غير المفككة فورياً، يتم اعتماد تاريخ 2005/1/1 كحد أقصي للفترة الانتقالية، وذلك على النحو التالي:

- بداية من تاريخ دخول الاتفاقية حيز النفاذ: تخفيض بنسبة 80٪.
- بداية من 2005/1/1 : إعفاء كلي بنسبة 100٪.

المادة الرابعة – السلع (المواد والمنتجات) الزراعية (الفلاحية)
والمنتجات الزراعية (الفلاحية) المصنعة

يتم تحرير السلع الزراعية (الفلاحية) والزراعية (الفلاحية) المصنعة والمصنفة فى الفصول من 1 إلى 24 من النظام المنسق (HS)، وذلك طبقاً للبرنامج التنفيذي لاتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية لإقامة منطقة تجارة حرة عربية كبري.

المادة الخامسة – تجارة الخدمات

تلتزم الدول الأطراف بتنفيذ التزاماتها الواردة فى جداول الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات لمنظمة التجارة العالمية فيما يتعلق بتحرير تجارة الخدمات وتسعي لتوسيع نطاق تجارة الخدمات فيما بينها وفقاً للقوانين والأنظمة المعمول بها فى كل من الدول الأطراف. وتقوم لجنة وزراء التجارة الخارجية بدراسة التطور الحاصل فى تجارة الخدمات بين الدول الأطراف، بشكل دوري بعد دخول هذه الاتفاقية حيز النفاذ.

المادة السادسة – قواعد المنشأ

تعتبر ذات منشأ ومصدر محليين السلع (المواد والمنتجات) المنتجة طبقاً لبروتوكول قواعد المنشأ، الملحق رقم (II) لهذه الاتفاقية والمطابق لبروتوكول قواعد المنشأ الأورومتوسطية، ولأية تعديلات تطرأ عليه.

ترفق السلع (المواد والمنتجات) ذات المنشأ والمصدر المحليين، المصدرة من إحدى الدول الأطراف إلى الدولة الطرف الأخري، شهادة منشأ تصدر عن السلطات المختصة فى الدولة المصدرة وتؤشر وتراقب من طرف السلطات المختصة فى نفس الدولة، وفقاً لبروتوكول قواعد المنشأ الخاص بهذه الاتفاقية.

وتدرس لجنة وزراء التجارة الخارجية بشكل دوري التعديلات التى يمكن إجراؤها على هذا البروتوكول بهدف ضمان التطبيق السليم لقواعد المنشأ.

الفصل الثالث – الترتيبات المصاحبة للتحرير

المادة السابعة – تحديد الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب
ذات الأثر المماثل وقاعدة احتسابها

يقصد بالرسوم الجمركية الرسوم المبينة فى التعريفة الجمركية حسب النسب المطبقة فى الدول الأعضاء بتاريخ 1997/12/31 والرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل الأخرى المطبقة فى التاريخ المذكور التى تفرضها إحدى الدول الأطراف على السلع المستوردة والتى لا تخضع لها منتجات الدولة الطرف نفسها.

لا يجوز فرض أية رسوم جمركية جديدة أو رسوم وضرائب أخري ذات أثر مماثل على السلع المتبادلة بين الدول الأطراف بعد دخول هذه الاتفاقية حيز النفاذ.

إذا تم أي تخفيض فى الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب الأخرى ذات الأثر المماثل عند أو بعد دخول هذه الاتفاقية حيز النفاذ، فإن الرسوم والضرائب المخفضة تحل محل تلك المنصوص عليها فى الفقرة (I) من هذه المادة.

تتبع الدول الأطراف جدول التعريفة الجمركية المنسقة (HS) فى تصنيف السلع المتبادلة فيما بينها.

تقوم الدول الأطراف عند التوقيع على هذه الاتفاقية، بتبادل المستندات الخاصة بتحديد الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب الأخرى ذات الأثر المماثل المطبقة لديها فى التاريخ المشار إليها فى الفقرة (I)، وفقاً لجداول التعريفة الواردة بالفقرة (4) من هذه المادة.

المادة الثامنة– القيود غير الجمركية

تلتزم الدول الأطراف بالإزالة الفورية لكافة القيود غير الجمركية بما فى ذلك التدابير والإجراءات التى قد تتخذها الدولة الطرف للتحكم فى الواردات، وتشمل هذه القيود، على وجه الخصوص، القيود الكمية والنقدية والإدارية والفنية التى تفرض على الاستيراد. ولا يجوز فرض أية قيود غير جمركية جديدة، وذلك بما يتماشي مع الأحكام الخاصة بمنظمة التجارة العالمية واتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية وترتيبات منطقة التجارة الحرة العربية الكبري.

المادة التاسعة – القيمة الجمركية

تطبق الدول الأطراف عند تحديد القيمة الجمركية للسلع المستوردة النصوص الواردة فى اتفاقية منظمة التجارة العالمية الخاصة بالتقييم الجمركي.

المادة العاشرة – المعاملة الوطنية

تعامل السلع ذات منشأ ومصدر الدول الأطراف المتبادلة فيما بينها معاملة السلع الوطنية.

المادة الحادية عشرة – المشتريات الحكومية

تراعي أحكام هذه الاتفاقية فيما يخص الرسوم والضرائب المؤداة فعلياً عند مقارنة العروض الخاصة بالمناقصات العالمية لتوريد السلع فى كل دولة طرف طبقاً لأحكام هذه الاتفاقية وبما لا يتعارض مع القوانين والأنظمة السارية فى إطار المعاملة التفضيلية فى كل منها.

المادة الثانية عشرة – الضريبة على القيمة المضافة وضريبة المبيعات

يتم تحديد وعاء الضريبة على القيمة المضافة أو ضريبة المبيعات بالنسبة للمنتجات التى تستفيد من الاعفاءات او التخفيضات الجمركية عند استيرادها باحتساب الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب الأخرى ذات الأثر المماثل وفقاً لنسب الاعفاءات أو التخفيضات الواردة بالمادتين الثالثة والرابعة من هذه الاتفاقية.

المادة الثالثة عشرة– المعاملات المالية

تجري تسوية المعاملات المالية المتعلقة بالمبادلات التجارية بين الدول الأطراف بإحدى العملات الحرة طبقاً للتشريعات والقوانين المعمول بها فى كل منها وذلك دون الإخلال بأية اتفاقات أو ترتيبات سارية بين بعض الدول الأطراف.

المادة الرابعة عشرة – المعارض

تعمل كل دولة طرف على المشاركة فى المعارض والأسواق الدولية التى تقام لدى الدول الأطراف الأخرى، كما تسمح كل منها بإقامة المعارض الدائمة والمؤقتة فى بلدها وتقدم لها التسهيلات اللازمة لتحقيق ذلك وفقاً للقوانين والأنظمة النافذة فى كل دولة طرف.

الفصل الرابع – الإجراءات

المادة الخامسة عشرة – الإجراءات الوقائية

يحق لكل طرف تطبيق إجراءات الوقاية المنصوص عليها في اتفاقية إنشاء منظمة التجارة العالمية ويطبق ذلك فقط بالنسبة للمنتجات التى يقرر أى طرف أنه تم استيرادها داخل أراضيه من احدى الدول الأطراف بكميات متزايدة سواء بشكل مطلق أو نسبي بالمقارنة بالإنتاج المحلي وبحيث تسبب أو تهدد بإلحاق ضرر جسيم بالصناعة أو الزراعة المحلية التى تنتج منتجات مماثلة أو منافسة بشكل مباشر لتلك المستوردة من الأطراف الأخرى، وذلك طبقاً للقوانين والتشريعات المطبقة فى كل من الدول الأطراف فى الاتفاقية.

المادة السادسة عشرة – الصناعات الوليدة

يمكن لكل دولة طرف خلال فترة التفكيك التدريجي للرسوم الجمركية والرسوم والضرائب الأخرى ذات الأثر المماثل اتخاذ تدابير لأجل محدود استثناء من أحكام المادتين الثالثة والرابعة وذلك بزيادة الرسوم الجمركية أو بإعادة العمل بالرسوم الجمركية والرسوم والضرائب الأخرى ذات الأثر المماثل المعمول بها بالنسبة للصناعات الوليدة أو قطاعات بصدد إعادة الهيكلة أو التى تواجه صعوبات جدية.

- وتقوم كل دولة طرف بإعلام الدول الأطراف الأخرى بأي إجراء استثنائي تنوي اتخاذه وبالجدول الزمنى لإلغاء الرسوم الجمركية والضرائب الأخرى ذات الأثر المماثل المفروضة بموجب هذه المادة.

– وتقوم لجنة وزراء التجارة الخارجية بدراسة الإجراءات المقترحة من الدولة الطرف المعنية ولا يتم تطبيق هذه الإجراءات إلا بعد موافقة اللجنة المذكورة.

المادة السابعة عشرة – الدعم والإغراق

إذا واجهت أى دولة طرف حالة دعم أو إغراق فى وارداتها من الأطراف الأخرى، فإنه يمكن اتخاذ الاجراءات الملائمة لمواجهة مثل هذه الحالات وفقاً لأحكام اتفاقيتى الدعم والرسوم التعويضية وإجراءات مكافحة الاغراق الملحقتان باتفاقية انشاء منظمة التجارة العالمية، وذلك طبقاً للقوانين والتشريعات المطبقة فى كل من الدول الأطراف فى الاتفاقية.

المادة الثامنة عشرة – خلل فى ميزان المدفوعات

إذا واجهت إحدى الدول الأطراف مخاطر أو مشاكل أو خلل فى ميزان المدفوعات أو ما يهدد بحدوث ذلك، يحق لها اتخاذ الإجراءات المناسبة وذلك وفقاً للأحكام منظمة التجارة العالمية. وتخطر الدولة الطرف المتضررة لجنة وزراء التجارة الخارجية بالإجراءات وعليها أن تحدد الجدول الزمنى لإلغائها.

المادة التاسعة عشرة – السلع التي لا تسري عليها أحكام الاتفاقية

لا تسري أحكام هذه الاتفاقية على السلع الواردة بالقوائم المعتمدة من المجلس الاقتصادي والاجتماعي لجامعة الدول العربية والمستثناة من المزايا الممنوحة بالبرنامج التنفيذي لاتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية، لأسباب دينية أو صحية أو أمنية أو بيئية.

المادة العشرون – حماية النظام العام

تخضع جميع السلع المتبادلة بين الدول الأطراف الى القوانين الأمنية والصحية والقوانين المتعلقة بحماية الأخلاق والنظام العام والتراث الوطني والتاريخي والأركيولوجي (الآثار) والفني وحماية البيئة المعمول بها فى كل الدول الأطراف. ولا يجوز استخدام هذه القيود والإجراءات كحواجز غير جمركية للتبادل التجاري بين الدول الأطراف.

المادة الحادية والعشرين – الإجراءات الصحية والصحية النباتية

يحق للدول الاطراف إتخاذ الاجراءات الصحية والصحية النباتية اللازمة لحماية صحة وحياة الاشخاص والحيوانات او للحفاظ على النباتات، شريطة الا تتعارض هذه الاجراءات مع مقتضيات هذه الاتفاقية. وتخضع البضائع المتبادلة بين الدول الاطراف لقوانين الحجر الزراعي والبيطري المعمول بها في كل منها عند الاستيراد ولا يجوز استخدام هذه القيود والاجراءات كحواجز غير جمركية للتبادل التجاري بين الدول الأطراف، وذلك بما لا يتعارض مع اتفاقيتي العوائق الفنية والصحية النباتية الملحقتين باتفاقية منظمة التجارة العالمية ومع الاتفاقيات الدولية الأخرى ذات الصله.

المادة الثانية والعشرون – الملكية الفكرية

تلتزم الدول الأطراف بحماية حقوق الملكية الفكرية بما فيها حق المؤلف وبراءات الاختراع والعلامات التجارية والرسوم الصناعية والنماذج الصناعية والعلامات الجغرافية والتسميات المثبته للأصل، وكذلك حماية

الأعمال الأدبية والفنية وبرامج الحاسوب، وذلك دون الإخلال بإلتزامات الدول الأطراف بالاتفاقيات المنبثقة عن منظمة التجارة العالمية وبالقوانين والأنظمة النافذة لدي كل دولة طرف فى هذه الإتفاقية.

تتولى لجنة وزراء التجارة الخارجية متابعة كافة الامور المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية.

المادة الثالثة والعشرون– المواصفات والمقاييس

تعمل الدول الاطراف علي التعاون من اجل تنسيق التشريعات الفنية والمقاييس والمواصفات فيما بينها طبقا للأعراف الدولية. في حالة لجوء إحدي الدول الاطراف الي إتخاذ إجراءات تضع أو من شانها وضع حواجز تقنية للتجارة، تقوم الدول الاطراف باجراء مشاورات فورية بهدف إيجاد الحلول المناسبة.

تعمل الدول الاطراف على الاسراع بتوقيع اتفاقيات حول الاعترافات المتبادلة الخاصة بالمطابقة.

الفصل الخامس – المقتضيات المؤسساتية

المادة الرابعة والعشرون: مؤسسات الاتفاقية

اولا: لجنة وزراء الخارجية:

تنشأ لجنة من وزراء خارجية الدول الاطراف في الاتفاقية تختص بتحديد الاجراءات السياسية الكفيلة بدفع وتوسيع مسار أكادير فيما بين الدول العربية المتوسطية وكذلك فيما بينها وبين دول الاتحاد الاوروبي. كما تختص بدعم الإطار السياسي لاتفاقية إقامة منطقة التبادل الحر بين الدول العربية المتوسطية.

تجتمع لجنة وزراء الخارجية سنويا، وكذلك كلما اقتضي الامر، بمبادرة من أيه دولة طرف في الاتفاقية طبقا للنظام الداخلي للجنة الذي تقره والمنصوص عليه في الفقرة (هـ) من هذه المادة.

ج– تتم رئاسة اللجنة بالتناوب بين وزراء خارجية الدول الاطراف، وذلك حسب الترتيب الابجدي للدول الاطراف، وما ينص عليه النظام الداخلي للجنة.

يجوز للجنة وزراء الخارجية ان تنشئ لجنة على مستوي كبار الموظفين تعرض توصياتها على اللجنة الوزارية.

هـ – تعتمد لجنة وزراء الخارجية نظامها الداخلي وكذا النظام الداخلي للجنة كبار الموظفين عند انشائها.

ثانيا: لجنة وزراء التجارة الخارجية:

أ – تنشأ لجنة وزارية تجتمع على مستوى الوزراء لمكلفين بالتجارة الخارجية مرة على الأقل كل سنة، وكلما اقتضت الضرورة ذلك بمبادرة من أية دولة طرف فى الاتفاقية، طبقاً للنظام الداخلي للجنة.

ب – تختص اللجنة بالإشراف على تنفيذ الاتفاقية وتذليل الصعوبات التى قد تعترض مسيراتها وتحديد سبل تعميق التعاون والاندماج بين أطراف الاتفاقية، وتدرس اللجنة القضايا العامة المتعلقة بهذه الاتفاقية أو أيه جوانب أخرى ذات الاهتمام المشترك، ولها سلطة اتخاذ القرار فى هذا الشأن.

ج – تتم رئاسة اللجنة بالتناوب بين الدول الأطراف وذلك حسب الترتب الأبجدي ووفقاً لما ينص عليه نظامها الداخلي المنصوص عليه بالفقرة (السادسة) من هذه المادة.

د – تعتبر قرارات اللجنة إلزامية لجميع الدول الأطراف التى يتعين عليها اتخاذ الاجراءات اللازمة لتطبيقها. كما يمكنها إصدار القرارات اللازمة من أجل تطوير هذه الاتفاقية.

هـ – تشكل اللجنة الوزارية لجنة فنية مكلفة بمتابعة تنفيذ هذه الاتفاقية وتعرض توصياتها على اللجنة الوزارية التى يمكنها أن تفوض جزءاً من اختصاصاتها للجنة الفنية.

و – تعتمد اللجنة الوزارية نظامها الداخلي والنظام الداخلي للجنة الفنية.

المادة الخامسة والعشرون – مهام لجنة وزراء التجارة الخارجية

تقوم لجنة وزراء التجارة الخارجية على وجه الخصوص بالمهام التالية:

مراجعة وتقييم أداء هذه الاتفاقية بوجه عام.

مراجعة وتقييم نتائج هذه الاتفاقية فى ضوء الخبرة المكتسبة من خلال تطبيقها، والنظر فى سبل دعم العلاقات بين الدول الأطراف.

المساعدة على تفادى النزاعات وحلها عن طريق المشاورات استناداً الى المادة (28).

النظر فى التعديلات المقترحة على هذه الاتفاقية وإقرار هذه التعديلات مع مراعاة المتطلبات القانونية لدى كل طرف.

ويحق لهذه اللجنة تشكيل لجان دائمة أو متخصصة أو فرق عمل وأن تفوضها أيا من صلاحياتها، وتضع اللجنة الوزارية القواعد الاجرائية الخاصة بها، وتنفذ جميع قراراتها بالإجماع.

المادة السادسة والعشرون – مهام اللجنة الفنية

تقوم اللجنة الفنية بتنفيذ ما تكلف به من طرف لجنة وزراء التجارة الخارجية، وعلى وجه الخصوص بالمهام التالية:

متابعة تنفيذ بنود الاتفاقية.

متابعة تنفيذ قرارات لجنة وزراء التجارة.

تقديم المساعدات لتسوية النزاعات استناداً الى المادة (27) من هذه الاتفاقية.

المادة السابعة والعشرون – الوحدة الفنية

تنشأ، بموجب هذه الاتفاقية، وحدة فنية لرعاية شئونها يكون من اختصاصاتها تقديم المشورة والدعم الفنى فى جميع المسائل التى تخص تنفيذ الاتفاقية بالاستناد الى الملحق رقم (III) .

الفصل السادس – الأحكام العامة والمقتضيات الختامية

المادة الثامنة والعشرون– حل النزاعات

من أجل تطبيق هذه الاتفاقية، تقوم الدول الأطراف بالتشاور والتعاون من أجل التوصل الى توافق آراء بشأن كل ما يمكنه أن يؤثر على حسن تنفيذ هذه الاتفاقية أو بخصوص أى اجراء يكون قد أتخذ أو سيتخذ من قبل إحدى الدول الأطراف أو من قبل طرف آخر لا يتماشى مع أحكام هذه الاتفاقية.

إذا ما نشأ أى نزاع بشأن تفسير هذه الاتفاقية أو إذا اعتبرت إحدى الدول الأطراف أن دولة طرف آخر قد أخلت بالتزاماتها بموجب هذه الاتفاقية، أو أن احدى الدول الأطراف قد اتخذت تدابير تنقص من المزايا التى تتضمنها الاتفاقية، فانه يتعين على الدول الأطراف المعنية بذل كل جهد للتوصل الى حلول مرضية لكل منها وذلك من خلال التشاور.

إذا لم تتمكن الدول الأطراف المعنية من التوصل الى حل مرض خلال فترة (45) خمسة وأربعون يوما من تاريخ الابلاغ بطلب التشاور، يحال الأمر الى لجنة وزراء التجارة الخارجية.

تقوم لجنة وزراء التجارة الخارجية بدراسة الموضوع وتتخذ القرارات اللازمة لتسوية الخلافات الخاصة بتفسير وتطبيق هذه الاتفاقية.

تلتزم الدول الأطراف بالاتفاقية بضمان تطبيق قرارات لجنة وزراء التجارة الخارجية بشأن حل النزاعات.

إذا لم تتمكن لجنة وزراء التجارة الخارجية من التوصل الى حل مرض للدول الأطراف المعنية بشأن حل النزاعات، يمكن للدولة الطرف تقديم طلب لهذه اللجنة لتعيين لجنة خاصة للتحكيم فى النزاع.

تقوم لجنة وزراء التجارة الخارجية بدراسة طلب تعيين لجنة تحكيم، وفى حالة قبوله يتم تشكيل لجنة تحكيم فى مدة لا تتعدى (30) ثلاثين يوما من تاريخ قبول الطلب، وتخفض هذه المدة الى (15) خمسة عشرة يوما بالنسبة للسلع سريعة التلف.

تقوم لجنة وزراء التجارة الخارجية بإقرار نظام وأسس عمل لجنة التحكيم.

تكون قرارات لجنة التحكيم ملزمة للدول الأطراف، وتتخذ الدول الأطراف الاجراءات اللازمة لتطبيق قرارات اللجنة.

المادة التاسعة والعشرون – مراجعة الاتفاقية

تقوم الدول الأطراف فى هذه الاتفاقية بمراجعة الاتفاقية على أساس التطورات المستقبلية للعلاقات الاقتصادية الدولية والاقليمية، خاصة فى إطار منظمة التجارة العالمية والقيام كذلك فى هذا السياق وفى ضوء المستجدات ذات الصلة بدراسة إمكانية تطوير التعاون فيما بينها وتعميقه وتوسيعه الى المجالات التى لم تشملها الاتفاقية. ويمكن للدول الاطراف ان تعرض مقترحاتها على لجنة وزراء الخارجية لاتخاذ القرار المناسب بشأنها.

تخضع النتائج المنبثقة عن الاجراءات المنصوص عليها فى الفقرة اعلاه للمصادقة عليها من الدول الاطراف فى هذه الاتفاقية حسب التشريعات الخاصة بكل منها.

المادة الثلاثون– الانضمام

يمكن لكل دولة عربية عضو فى جامعة الدول العربية ومنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وترتبط مع الاتحاد الأوروبي باتفاقية شراكة (مشاركة) أو اتفاقية تجارة حرة، طلب الانضمام إلى هذه الاتفاقية، ويتم ذلك بموافقة جميع الدول الاطراف فى لجنة وزراء الخارجية، وتلتزم الدولة المنضمة لتنفيذ كافة الالتزامات السارية عند انضمامها بموجب أحكام هذه الاتفاقية.

ويمكن للجنة وزراء التجارة الخارجية فى إطار التشاور، تحديد فترة زمنية لتفكيك الرسوم الجمركية لسلع تلك الدولة على أساس المعاملة بالمثل.

المادة الواحد والثلاثون – الانسحاب

تسري هذه الاتفاقية لمدة غير محدودة ويمكن لكل دولة طرف من أطراف الاتفاقية الانسحاب منها بإشعار لجنة وزراء الخارجية بذلك. ينتهي العمل بهذه الاتفاقية بالنسبة للدولة المنسحبة بعد مرور ثلاثة أشهر من تاريخ الاشعار على أن تبقى احكام هذه الاتفاقية سارية المفعول بالنسبة للالتزامات الواردة فى نظامها الى حين انقضاء هذه الالتزامات

المادة الثانية والثلاثون– الترتيبات الاخرى

لا تتعارض هذه الاتفاقية مع إبقاء أو إبرام اتفاقيات لإنشاء اتحادات جمركية أو مناطق للتجارة الحرة أو اتخاذ ترتيبات بخصوص تجارة الحدود، وذلك وفقا للمادة (24) والفصل (4) من الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة لعام 1994 والالتزامات الناشئة عنها

المادة الثالثة والثلاثون

يعتبر بروتوكول قواعد المنشأ والمرفقات الخاصة بهذه الاتفاقية جزءاً لا يتجزأ منها.

المادة الرابعة والثلاثون – المصادقة والدخول حيز النفاذ

تتم المصادقة على هذه الاتفاقية من قبل الدول الأطراف وفق الاجراءات الدستورية الخاصة بكل منها، ويتم إيداع وثائق المصادقة لدى المملكة المغربية التي تتولى إشعار الدول الأطراف الأخرى بذلك.

وتدخل هذه الاتفاقية حيز النفاذ ابتداء من تاريخ قيام دولة الايداع بإشعار الدول الأطراف الأخرى بإتمام آخر دولة طرف للإجراءات المشار اليها ففي الفقرة الأولى من هذه المادة.

حررت هذه الاتفاقية باللغة العربية في أربع نسخ أصلية لكل منها نفس الحجية ووقعت فى مدينة أكادير بتاريخ 4 محرم 1425هـ الموافق لـ 25 فبراير 2004 م.

عن حكومة
المملكة المغربية

عن حكومة
المملكة الأردنية الهاشمية

عن حكومة
الجمهورية التونسية

عن حكومة
جمهورية مصر العربية

ملحق رقم (III)

إحداث وحدة فنية

وفقا للمادة السابعة والعشرين من الاتفاقية، تم الاتفاق على ما يلي:

أولاً: تنشأ وحدة فنية لرعاية شئون الاتفاقية.

ثانياً: يكون من ضمن اختصاصات هذه الوحدة الفنية تقديم المشورة والعدم الفني في مختلف المسائل التي تخص تطبيق الاتفاقية.

ثالثاً: يكون المقر الدائم للوحدة الفنية بعمان بالمملكة الأردنية الهاشمية.

رابعاً: يكون للوحدة الفنية أنظمتها الداخلية والادارية والمالية يعهد بإعداد مشاريعها للجنة كبار الموظفين المنصوص عليها فى البند الرابع من إعلان أكادير الموقع فى 8 مايو 2001، كما تتولى اللجنة اقتراح مهام وواجبات الوحدة ليتم عرض هذه المشاريع والمقترحات على لجنة وزراء الخارجية للاعتماد.

قراءات ومراجع مختارة:

1- أسامة احمد البهنساوى (دكتور): دور الموارد الزراعية في تنمية التجارة الزراعية العربية البينية، الجمعية المصرية للاقتصاد الزراعي، المؤتمر الثالث والعشرون للاقتصاديين الزراعيين-"التكامل الاقتصادي الزراعي العربي"، القاهرة، جمهورية مصر العربية، 11-12 نوفمبر 2015.

2- ألفت على ملوك (دكتور): التجارة البينية للسلع الزراعية وفرص التكامل بين الدول العربية، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي، الجمعية المصرية للاقتصاد الزراعي، المجلد (22)، العدد (3)، سبتمبر 2012.

3- جامعة الدول العربية، تقرير الأمانة العامة حول منطقة التجارة العربية الكبرى، المجلس الاقتصادي والاجتماعي، الدورة العادية رقم (76)، القاهرة، 5 . 8 سبتمبر 2005.

4- جامعة الدول العربية، صندوق النقد العربي، "برنامج تمويل التجارة العربية"، التقرير السنوي، 2012.

5- جامعة الدول العربية، صندوق النقد العربي، "نظرة عامة على اقتصاد الدول العربية"، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2010.

6- جامعة الدول العربية، صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، اعداد متفرقة..

7- حاتم هاتف عبد الكاظم (دكتور): "منطقة التجارة الحرة العربية الشاملة موجبات الحاضر والمستقبل"، ورقة مقدمة للمؤتمر الاقتصادي السادس للتجارة الخارجية ومستقبل التنمية، جامعة اليرموك، كلية الاقتصاد والعلوم الادارية، اربد، الأردن، 16-18 تشرين أول 2001.

8- رسلان خضور (دكتور): "تطور التجارة العربية البينية في ظل منطقة التجارة العربية . حالة سورية"، مجلة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد (28)، العدد (3)، دمشق، سوريا، 2006.

9- سرحان احمد عبد اللطيف سليمان: " اقتصاديات التجارة الخارجية الزراعية العربية"، رسالة دكتوراه، كلية الزراعة، جامعة كفر الشيخ، 2014.

10- صلاح على صالح فضل الله (دكتور): السوق العربية المشتركة (الآمال والطموحات والعقبات)، الجمعية المصرية للاقتصاد الزراعي، المؤتمر الثالث والعشرون للاقتصاديين الزراعيين-"التكامل الاقتصادي الزراعي العربي"، القاهرة، جمهورية مصر العربية، 11-12 نوفمبر 2015.

11- عادل محمود خليل: "خطط ومسارات التعاون التجاري في المنطقة العربية"، بحث مقدم إلى المؤتمر الإقليمي "سياسات تحرير الاقتصاد واتفاقيات التجارة الحرة في المنطقة العربية، الآثار والآفاق"، منظمة التنمية الإدارية، القاهرة، يناير 2009.

12- محمود محمد خليل: أزمة المياه في الشرق الأوسط والأمن القومي العربي والمصري، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، 1998.

13- محمود محمد فواز (دكتور)، سرحان احمد عبد اللطيف سليمان (دكتور): الموارد الاقتصادية الزراعية والإنتاج الزراعي والتجارة البينية لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي، الجمعية المصرية للاقتصاد الزراعي، المجلد (25)، العدد (2)، يونيو 2015.

14- محمود محمد فواز (دكتور)، سرحان احمد عبد اللطيف سليمان (دكتور): التحليل الاقتصادي لكفاءة وهيكل التجارة الخارجية البينية الكلية العربية وآفاق تطورها، الجمعية المصرية للاقتصاد الزراعي، المؤتمر الثالث والعشرون للاقتصاديين الزراعيين-"التكامل الاقتصادي الزراعي العربي"، القاهرة، جمهورية مصر العربية، 11-12 نوفمبر 2015.

15- موقع اتفاقية اغادير الرسمي عبر الأنترنت www.agadiragreement.org

16- **El Khateeb, T., Soliman, A. S., and Eladawy, R.: An Economic Analysis of Development and Structure of the Foreign Total Intra-Arab Trade, Agricultural Sciences, 7, 20-29. doi: 10.4236/as.2016.71003, 2016.**

خاتمة

ان الهدف من هذا الكتاب هو الوقوف على الوضع الراهن للتجارة بين الدول والعربية، واسهامات هذه الدول بهذه التجارة، ورصد للمشاكل والمعوقات التي تعتريها، وامكانيات التغلب عليها، وتطوير وتنمية هذه التجارة، وذلك ايماناً بان الدول العربية ليس أمامها سبيلاً عن التكامل وتبادل المنافع في ظل عالم تقوده التكتلات الاقتصادية ولم يعد للدول منفردة القدرة على الصمود ومقاومة شروط التجارة الدولية، كذلك تناغماً مع رغبة الشعوب العربية في تحقيق حلمها في التعاون والتكامل العربي والذى بدأ منذ قيام جامعة الدول العربية، كما ان الدول العربية تمتلك القدرات والامكانيات الكفيلة والقادرة بالفعل اذا تواجدت الرغبة السياسية في تحقيق مزيداً من التعاون والتكامل الاقتصادي بين الدول العربية، حاول الكتاب وضع بين يد الدارسين والقراء مجموعة من النتائج وما يمكن الاخذ به على ارض الواقع في معالجة قضايا التعاون التجاري العربي، ووضع رؤية للمؤلفين تستند على نتائج دراسية قاما بها وأخرى متعددة اطلعا عليها وقاما بفحصها وتحليليها، وفى النهاية لا ندع الكمال، فالكتاب معرض للنقد ونرحب به، ونراعيه في طبعات أخرى قادمة بإذن الله.

نرجو من الله ان نكون قد وفقنا في هذا العمل،
والله ولى التوفيق،

للتواصل او الاستفسار
drmfawaz@yahoo.com
dr.sarhan@yahoo.com